الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2016-2020

المجلد الثالث: المحتوى القطاعي

الفهرس

تمهيد عام 1

مجالات السيادة 3

المنظومة الأمنية 5

المنظومة العسكرية 7

السياسة الخارجية 9

العدل 13

الباب الأول: القطاعات الاقتصادية 19

تمهيد 21

الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية 23

قطاع الماء الصالح للشرب 47

الصناعة المعملية 51

تهيئة المناطق الصناعية 63

قطاع الطاقة 69

قطاع المناجم 83

السياحة 91

قطاع الصناعات التقليدية 103

قطاع التجارة 109

قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي 127

قطاع النقل واللوجستية 147

قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية 159

التهيئة الترابية 165

السكن والتهيئة العمرانية 171

المسائل العقارية 177

حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر 185

المؤسسات العمومية والشراكة مع القطاع الخاص 193

الباب الثاني: القطاعات التربوية والثقافية **219**

تمهيد 221

التربية 223

التعليم العالي 241

البحث العلمي والتجديد التكنولوجي 251

قطاع التكوين المهني 263

قطاع الثقافة 273

الرياضة والتربية البدنية 287

الباب الثالث: السياسات الاجتماعية **299**

تمهيد 301

التنمية الإجتماعية 303

قطاع الصحة 317

المرأة والأسرة والمسنون 331

قطاع الطفولة 345

قطاع الشباب 355

تمهيد عام

يخصص هذا الجزء الثالث والأخير الذي يتضمن **المحتوى القطاعي للمخطط التنموي 2016-2020 لاستعراض السياسات والبرامج التنفيذية القطاعية** التي سيتم اعتمادها خلال السنوات القادمة لتحقيق الأهداف التنموية الواردة ضمن المجلدين الجملي والجهوي.

وسعيا لإبراز الأهمية الخصوصية لكل قطاع والحفاظ على الصبغة القطاعية لهذه الوثيقة من ناحية، وتواصلا مع الهيكلة المعتمدة ضمن الوثيقة التوجيهية والمجلّد الجملي للمخطط التي ترتكز على خمسة محاور رئيسية من ناحية أخرى، تمّ الحرص ضمن هذا المجلد على **توخّي منهجية تمكّن من المواءمة بين هاتين الغايتين** من خلال **تبويب يستند إلى نفس المحاور الخمسة الكبرى لكن برؤية قطاعية.**

وتبعا لذلك، يتوزع هذا المجلد إلى ثلاثة **أبواب رئيسية** تشمل بالإضافة إلى **لمحة عامة** حول **المجالات السيادية** المتمثلة في المنظومة الأمنية والمنظومة العسكرية والسياسة الخارجية والعدل، **القطاعات الاقتصادية**(1) التي تضمن التقاطع مع المحورين الثاني والخامس للمجلد الجملي وهما على التوالي "**من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى محور اقتصادي عالمي**" و"**الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة**"، و**القطاعات التربوية والثقافية**(2) و**السياسات الاجتماعية**(3) التي تدخل ضمن المحور الثالث المخصص "**للتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي**".

ونظرا للصبغة الأفقية للمحور الأول المتعلق بـ "**الحوكمة الرّشيدة وإصلاح الإدارة والوقاية من الفساد**" فقد تمّ تداوله بصفة مفصّلة ضمن المجلد الجملي والاقتصار على الجوانب الخاصة بكل قطاع ضمن هذا المجلد.

وللتذكير فقد حظى المحور الرابع الذي يهدف إلى "**تجسيم طموح الجهات**" بمجلد كامل ضمن المخطط.

أمّا من الناحية المنهجية، فيتمثل التمشي المعتمد بالنسبة لكل قطاع أو مجال تنموي في الانطلاق **بتشخيص حصيلة الفترة 2011-2015** من خلال تقييم كمّي ونوعي للإنجازات المسجلة **واستخلاص الاستنتاجات والإشكاليات الهيكلية والظرفية** المطروحة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ثمّ المرور

لاستعراض **التوجهات والاستراتيجيات المعتمدة لتنمية القطاع خلال الفترة 2016-2020 والأهداف الكمية والنوعية** المرسومة لنفس الفترة.

أما **المشاريع الوطنية المبرمجة في مختلف القطاعات** خلال فترة المخطط فقد تمّ تضمينها كملحق مصاحب لهذه الوثيقة.

مجالات السيادة

المنظومة الأمنية

يرمي برنامج العمل لدعم المنظومة الأمنية خلال فترة المخطط 2016-2020 إلى تحقيق الأهداف التالية :

- حفظ الأمن العام من كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة،
- مواصلة الإصلاحات التي تهدف أساسا إلى تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في هذا المجال وتحسين جودة الخدمات الأمنية،
- مزيد العناية بالأعوان والإطارات التابعة للأسلاك الأمنية والإدارية العاملة بمختلف الجهات حتى تتمكن من آداء مهامها في أنسب الظروف.

وترتكز خطة العمل التي انطلق تنفيذها على العديد من المحاور المتمثلة في :

- **تدعيم وتعصير وسائل العمل الموضوعة على ذمّة قوات الأمن الدّاخلي :**

  - العمل على مزيد توفير التجهيزات والمعدات الأمنية العصرية الموضوعة على ذمة مختلف الأسلاك، من وسائل نقل ومدرعات وخافرات وطائرات، ووسائل مراقبة ورصد متطورة بما يستجيب لمتطلبات اليقظة والأنشطة العملياتية النوعية المتواصلة لمقاومة الإرهاب ومكافحة الجريمة وحماية الحدود.

- **دعم الانتشار الأمني في مختلف الجهات وتحسين ظروف العمل بها من خلال :**

  - بناء وترميم الثكنات والمراكز الأمينة بهدف تكثيف التواجد الأمني بالمناطق الداخلية والحدودية ومواكبة تطور النسيج العمراني الذي تشهده جميع الجهات،
  - توفير مستلزمات العمل بمختلف المقرات الأمنية المركزية منها والجهوية،
  - تدعيم الإمكانيات الموضوعة على ذمة الأعوان من حيث الإكساء والتغذية ووسائل التنقل.

- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية من خلال :**

- تعميم الشبكة الاتصالية الرقمية ذات تدفّق عالي خاص بوزارة الداخلية على كامل تراب الجمهورية،
- تعميم نظام المراقبة بالكاميرا بجميع الولايات ونظام مراقبة الحركة المرورية بجميع المناطق الحضرية والطرقات السيارة وبين المدن،
- تجهيز القطب التكنولوجي والعملياتي لوزارة الداخلية بأحدث التجهيزات الاتصالية الإعلامية،
- تركيز نظام مندمج لبطاقة التعريف الالكترونية وجواز سفر بيومتري.

- **تكوين ومزيد تأهيل أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي :**

- تدعيم مدارس التكوين لمختلف الأسلاك (أمن وحرس وحماية مدنية) بمزيد من الإمكانيات،
- تكوين الأعوان وتمكينهم من جملة الكفايات الأساسية ذات العلاقة بالعمل الأمني وتطويرها.

- **توفير الرعاية الاجتماعية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي :**

- توفير الإحاطة الاجتماعية والصحية والسكنية لإطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي وذلك من خلال:

  ✓ إحداث مستشفى جامعي لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي وعائلاتهم،
  ✓ إحداث مستشفيات ومصحات ومستوصفات بجميع المناطق،
  ✓ بناء وحدات سكنية بالمناطق الحضرية وبالمناطق الداخلية.

المنظومة العسكرية

ستشهد فترة المخطط التنموي 2016-2020 تواصل مجهودات الدولة الحثيثة في **مكافحة الإرهاب والتهريب** والعمل على **ترسيخ مناخ أمني وطني مشجع على الإستثمار والتنمية والرفع من القدرة على التشغيل.**

وعلى هذا الاساس، سيتم خلال المرحلة القادمة انجاز عديد البرامج ذات الأولوية الخاصة بهياكل وزارة الدفاع الوطني والتي تتمثل في أربعة محاور أساسية:

- **تجهيز الجيوش بالمعدات والتقنيات اللازمة للرفع من قدراتها**
- **تدعيم الإحاطة الإجتماعية والصحية والمعنوية بأفراد القوات المسلحة**
- **تعزيز التكوين والتدريب المخصص لتشكيلات النخبة في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب**
- **إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية.**

وتتنزل أغلب هذه البرامج في إطار السياسة العامة للدولة التي تولي مكافحة الإرهاب والتهريب الأولوية المطلقة بإعتبار أنه **لا ضمان لتحقيق التنمية ودفع الإستثمارات الخاصة سواء الوطنية منها أو الأجنبية إلا بالعمل على تحقيق الأمن والسلم**، والتحضير الجدي لكل الإحتمالات المتعلقة بالوضع الأمني على المستوى الإقليمي وخاصة تطور الوضع في القطر الليبي الشقيق.

وامام تزايد خطر الارهاب، حرصت الدولة بمختلف هياكلها على إيلاء الأهمية اللازمة لتجهيز الجيوش وتمكين وزارة الدفاع الوطني من **الإعتمادات الضرورية لتجهيز الجيش** على إمتداد فترة المخطط بالمعدات والتقنيات المتعلقة **بالحماية والتدخل للرفع من القدرة القتالية للوحدات الميدانية لمختلف الجيوش.**

وبالنظر إلى **دعم الدولة للمؤسسة العسكرية** في مجهودها المتواصل لمكافحة الإرهاب، سواء **بالمناطق الجبلية الممتدة على طول الحدود الغربية أو بالمناطق الصحراوية والجنوب الشرقي للبلاد** خصوصا، فقد تمّ **الترفيع بصفة ملحوظة في ميزانية الدفاع الوطني**، بالإضافة إلى رصد **إعتمادات خصوصية في إطار البرنامج الإستثنائي لمقاومة الإرهاب (180 م د)**، والتي مكنت من إقتناء بعض التجهيزات الضرورية وإقامة مشاريع لحماية حدود البلاد.

وقد كان لهذه التجهيزات **الأثر الإيجابي بصورة مباشرة وفورية على جاهزية الوحدات العسكرية ونجاعة تدخلها في مقاومة الإرهاب وعلى معنويات العسكريين**، وهو ما يفسر **النجاحات العسكرية والأمنية وتحسن الوضع الأمني في البلاد** بالرغم العمليات الإرهابية في باردو وسوسة وشارع محمد الخامس.

كما مكنت هذه التجهيزات من **التوغل داخل المناطق الجبلية الوعرة المزروعة بالألغام التقليدية** لتتبع المجموعات الإجرامية الإرهابية والقضاء عليها، وأمكن لها **التصدي لجميع المحاولات الرامية لزعزعة الأمن الوطني والمسّ من سيادة الدولة** على غرار ما شهدته منطقة بن قردان خلال شهر مارس 2016، والتي **أظهرت خلالها التشكيلات العسكرية حرفية كبرى وتحضير جدّي وجاهزية** لصدّ كلّ ما من شأنه أن يمسّ من أمن البلاد وحماية السيادة الوطنية الذين يمثلان شرطا أساسيا لا يمكن تحقيق التنمية وإقامة المشاريع دونهما.

السياسة الخارجية

I. المحيط العالمي

تكتسي السياسة الخارجية أهمية بالغة باعتبار جسامة التحديات وأهمية الأولويات التي وضعتها الحكومة خلال المرحلة القادمة. وفي هذا الاطار ترتكز استراتيجية العمل المستقبلية على الرجوع الى **ثوابت السياسة الخارجية التونسية** التي ترسخت منذ الاستقلال خاصة على مستوى **احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام الشرعية الدولية.**

II. التوجهات والأهداف الاستراتيجية للفترة القادمة

وتتمثل أهم التوجهات للفترة القادمة في:

1. المحور الأمني:

- تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني والإستخباراتي والعسكري على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف والسعي إلى تمكين القوات الأمنية والعسكرية التونسية من الاستفادة من الدعم المالي والتكنولوجي واللوجستي والتكوين في مجالات مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والجريمة السيبرنية.
- تعزيز و**تطوير دور الدبلوماسية الإستباقية** من حيث رصد واستقصاء المعلومات وتحليلها واستشراف مواقف الدول وتقييم التطورات والأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي وخاصة داخل دول الجوار وانعكاساتها المحتملة على الأمن القومي الشامل ومصالح بلادنا الحيوية عند الاقتضاء.
- مساعدة الأطراف الليبية على حل خلافاتهم بالطرق السلمية والعمل مع الحكومة الليبية المرتقبة والأطراف الدولية الفاعلة على تأمين الحدود ومقاومة الارهاب والاستعداد للاستفادة من الفرص الاقتصادية الهامة التي ستوفرها عملية إعادة الاعمار في هذا البلد المجاور إلى جانب التنسيق مع الجزائر الشقيقة.

2. المحور الاقتصادي والتنموي:

- العمل على **حشد الدعم المالي والاقتصادي لتونس** قصد دفع الاستثمار الأجنبي والنهوض بالسياحة وقطاع الصادرات وتوجيه رسائل ايجابية باتجاه شركاء تونس حول الوضع في البلاد وطمأنتهم على قدرة بلادنا على تجاوز الأزمات وإنجاح التجربة الديمقراطية بالرغم من دقة المرحلة.
- السعي الى الاسراع في **تفعيل مسار الشريك المتميز مع الاتحاد الأوروبي** من خلال اتمام المفاوضات المتعلقة باتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق واتفاقية الأجواء المفتوحة والشراكة من أجل التنقل بما يخدم مصلحة تونس في استقطاب الاستثمارات ودفع الصادرات ويضمن حماية القطاعات الاقتصادية التونسية الضعيفة وينمي قدرتها على مواجهة المنافسة الأوروبية.
- تكثيف التحرك من أجل إعادة إدراج تونس في قائمة الدول التي يمكنها التمتع بشروط تفاضلية عند الاقتراض على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.
- تعزيز الحضور الاقتصادي التونسي داخل الفضاءات العربية والإفريقية والأمريكية والآسيوية عبر المشاركة في التظاهرات الاقتصادية وربط علاقات شراكة وتعاون مع هياكل الدعم الأجنبية.
- استقطاب الاستثمارات الخارجية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وخاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي باعتباره أحد أهم ركائز المنوال التنموي الجديد ورافدا أساسيا للتشغيل.
- العمل على **تطوير التعاون اللامركزي** وإرساء آليات شراكة بين الجهات الداخلية التونسية ونظيرتها الأجنبية في ضوء الصلاحيات التي منحها الدستور الجديد للمجالس المحلية والجهوية.

3. المحور الاجتماعي والقنصلي:

- العمل على **تنفيذ البنود المتعلقة بالشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي** التي تشمل بالخصوص الشروع في المفاوضات الرسمية المتعلقة بإبرام اتفاقية حول تسهيل منح التأشيرة والتنقل داخل الفضاء الأوروبي.
- العمل على الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة في التعاطي مع ملف الهجرة والحرص على إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل التونسية المختصة لمزيد الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وضمان مشاركتها الفاعلة في الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **تعزيز الصلة بالكفاءات التونسية بالخارج** والعمل على ترشيحها لشغل مناصب عليا صلب المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية.

III. الإجراءات والإصلاحات والبرامج:

تتمثل أبرز الإصلاحات للفترة القادمة في:

- وضع **خطة إصلاح هيكلي** صلب الوزارة وعلى مستوى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بالخارج يتلاءم مع الدور الأساسي المنوط بعهدة وزارة الشؤون الخارجية في المرحلة القادمة ويستجيب للتطلعات والتحديات على المستويين الداخلي والخارجي ومن شأنه تحسين العمل بالإدارة المركزية واضفاء مزيد من النجاعة والموضوعية على تقييم أداء البعثات بالخارج.
- **تحسين ظروف العمل** من خلال إصدار النظامين الأساسيين للدبلوماسيين والأعوان وتنقيح الهيكلة الإدارية للوزارة بما يتماشى مع الظروف الجديدة للعمل ويفتح آفاقا جديدة للتدرج في السلم الوظيفي بالنسبة للأعوان.
- تدعيم **التواجد الدبلوماسي التونسي في الخارج** على مستوى القارتين الآسيوية والإفريقية.
- **إعادة الانتشار القنصلي وتدعيمه** بفتح قنصليات جديدة بما يتماشى والتغيرات الحاصلة على مستوى التركيبة الديمغرافية وأماكن تواجد أفراد الجالية التونسية بالخارج اضافة الى تحسين الرصيد العقاري بالخارج من خلال اقتناء وبناء مقرات جديدة.
- تركيز **منظومة اتصالات إلكترونية** مؤمنة بين الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية.

العدل

تمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز الإنتقال الديمقراطي الذي تشهده تونس.

ولأنه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز، ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من **الأولويات التي شملها الإصلاح الدستوري** الذي بوأها مركزها الطبيعي **كسلطة مستقلة**.

غير ان الوضع المتردي لقطاع العدالة الذي أنتجته عديد **التراكمات الهيكلية والتنظيمية** إضافة إلى **فقدان الإستقلالية وهيمنة السلطة التنفيذية** أثر على **منسوب الثقة في المنظومة القضائية والسجنية** وأفرز إشكاليات تتطلب إصلاحات هيكلية وقانونية إما آنية أو على المدى القريب أو المتوسط.

ولتحقيق هذا الهدف بادرت وزارة العدل خلال **سنة 2013** بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإجراء **إستشارة وطنية** شملت ما يقارب **4 000** من المهنيين والمتدخلين في المنظومة القضائية بصفة عامة وكذلك المجتمع المدني، تم من خلالها جمع وتحليل أراء وانتظارات كافة الأطراف وبلورة وثيقة تتضمن **الرؤية الإستراتيجية لعملية الإصلاح** والتي تمت ترجمتها إلى **مخطط عملي للفترة 2016-2020** يمكّن من متابعة عملية تنفيذ برنامج الإصلاح والسعي إلى تمويل بعض الأهداف التي تضمنها من طرف الشركاء الدوليين.

وترتكز الخطة الخماسية لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية على **5 محاور استراتيجية** كالتالي:

- إستقلالية السلطة القضائية
- إرساء أخلاقيات للعمل بالمنظومة القضائية والسجنية
- الرفع من جودة القضاء وحماية حقوق المتقاضين
- تسهيل النفاذ للعدالة خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة
- التواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والإصلاحية

I. إستقلالية السلطة القضائية

النتيجة المرتقبة بموفى 2020: استقلالية السلطة القضائية مضمونة ومفعلة.

المحاصيل	مؤشرات القياس
• المجلس الأعلى للقضاء مستقل عن السلطة التنفيذية ويتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية. • المسار المهني للقضاة يخضع إلى معايير موضوعية. • مهام وصلاحيات وزارة العدل وخاصة منها الرقابة والتفقد تم مراجعتها وموائمتها مع الدستور.	• إصدار قانون للمجلس الأعلى للقضاء يضمن إستقلال القضاء. • إصدار النصوص التنظيمية التي تكرس الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للقضاء. • النظام الأساسي للقضاة تمت مراجعته. • حركة القضاة تجرى من طرف المجلس الأعلى للقضاء وفق معايير موضوعية. • إصدار الأمر المتعلق بإعادة التنظيم الهيكلي لوزارة العدل.

II. إرساء أخلاقيات العمل بالمنظومة القضائية والسجنية

النتيجة المرتقبة بموفى 2020: تحديد وتطبيق معايير أخلاقيات المهنة للمتدخلين في المنظومة

المحاصيل	مؤشرات القياس
• وضع مدوّنة سلوك تتضمن أخلاقيات القاضي والمهن المتدخلة في القضاء بما يتلاءم مع المعايير الدولية. • دعم قدرات القضاة والملحقين القضائيين في مجال أخلاقيات المهنة. • دعم آليات الرقابة الحالية وفق مقتضيات أخلاقيات المهنة. • تدعيم قدرات مساعدي القضاء في مجال أخلاقيات المهنة. • تدعيم قدرات أعوان المصالح السجنية في مجال أخلاقيات المهنة.	• إصدار مدونة أخلاقيات لكل مهنة قضائية. • نسبة القضاة والملحقين القضائيين يعرفون ويطبقون المبادئ والقيم المتضمنة بالمدونة. • الإطار القانوني والتشريعي تمت مراجعته. • نسبة المحامين ومساعدي القضاء اللذين يعرفون ويطبقون المبادئ والقيم المتضمنة بالمدونة. • نسبة الأعوان الذين يعرفون ويطبقون المبادئ والقيم المتضمنة بالمدونة.

III. جودة المرفق القضائي وحماية حقوق المتقاضين

النتيجة المرتقبة بموفى 2020: جودة الخدمات القضائية والسجنية تم تحسينها وحقوق المتقاضين أكثر ضمانة وحماية.

المحاصيل	مؤشرات القياس
• التشريع الجزائي بما في ذلك القوانين المتعلقة بالسجون والإصلاح تتلاءم مع المعايير الدولية.	• مجلة الإجراءات الجزائية تم مراجعتها والمصادقة عليها. • المجلة الجنائية تم مراجعتها والمصادقة عليها. • سياسة جزائية تم تطويرها.

• مراجعة التشريع المدني خاصة في ميدان تنفيذ الأحكام. • سلطة النيابة العمومية في علاقتها بالشرطة العدلية تم دعمها وتطويرها. • تعزيز قدرات القضاة في بعض الإختصاصات. • الحماية القضائية للفئات الهشة وخاصة النساء والأطفال تم تدعيمها. • تأهيل المرفق العدلي وتحسين جودة الخدمات. • تأهيل المصالح السجنية وتحسين جودة الخدمات. • تنمية كفاءات الفاعلين في المنظومة العدلية والسجنية ومراجعة القوانين الأساسية لبعض الأسلاك. • تطوير وتعصير البنية التحتية والتجهيزات التابعة للمنظومة العدلية والسجنية. • المنظومات الإعلامية للمرافق العدلية والسجنية تم تطويرها.	• مجلة المرافعات المدنية والتجارية تمت مراجعتها. • دراسة تتضمن تصور لعلاقة النيابة العمومية بالشرطة العدلية. • 100% من القضاة المكلفين بملفات العدالة الإنتقالية تم تكوينهم. • 100% من قضاة القطب المالي وقطب قضايا الإرهاب تم تكوينهم. • عدد المتدخلين في قضايا الأطفال الذين تم تكوينهم. • معايير مهنة مندوب الحرية المحروسة تم تحديدها. • قانون زجر العنف المسلط على النساء تمت المصادقة عليه. • المنظومة الإحصائية تم مراجعتها. • إطار قانوني بديل لفض النزاعات المدني والتجارية. • مخطط إستراتيجي 2016-2020 تم وضعه وتطبيقه. • منظومة إحصائية تم تطويرها. • وضع خطة لتكوين القضاة ومساعدي القضاء. • برنامج تكوين أعوان السجون تم مراجعته. • 100% من المحاكم والمرافق المبرمجة تم تأهيلها. • الإدارة العامة للإعلامية تم إعادة هيكلتها. • منظومة إلكترونية للأرشيف تم وضعها. • 50% من القضاة تم تكوينهم في الإعلامية. • منظومة إلكترونية متطورة للسجل العدلي تم إعدادها.

IV. تدعيم النفاذ إلى العدالة

النتيجة المرتقبة بموفى 2020: تيسير النفاذ إلى مرفق العدالة والمعلومة القانونية

المحاصيل	مؤشرات القياس
• تقريب القضاء من المواطن ومراجعة الخارطة القضائية. • دعم الإعانة العدلية وتطويرها لفائدة الفئات الهشة. • توفير المعلومة القانونية وتبسيطها للمتقاضين.	• بلورة مشروع لمراجعة الخارطة القضائية. • مشروع قانون لمراجعة الإعانة العدلية. • تكريس حضور المحامي أثناء الإحتفاظ بعد مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية. • منظومة للإرشاد القانوني والقضائي تم إحداثها بـ 5 محاكم على الأقل. • قاعدة بيانات قانونية متطورة وإلكترونية على ذمة المواطن. • نظام العرض الإلكتروني بالمحاكم جاهز للعمل.

V. الإتصال والتواصل والشراكة

النتيجة المرتقبة بموفى 2020: آليات التواصل والتخطيط والشراكة للمنظومة القضائية والسجنية تم تدعيمها

المحاصيل	مؤشرات القياس
• هياكل جديدة للتواصل والاتصال تم بعثها وتفعيلها. • تنمية مهارات المسؤولين في المنظومة القضائية والسجنية في مجال الإعلام والإتصال. • تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني. • تعزيز التنسيق بين القطاعات والتعاون مع الهيئات الدستورية. • تفعيل آليات التخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج المنظومة العدلية والسجنية.	• وضع خطة للإتصال لفائدة المجلس الأعلى للقضاء. • وضع خطة للإتصال. • برنامج للتكوين تم بلورته وتطبيقه. • إتفاقيات شراكة ممضاة بين المجلس الأعلى للقضاء ومنظمات المجتمع المدني. • إتفاقيات شراكة ممضاة بين وزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني. • إتفاقيات تعاون وشراكة ممضاة بين المجلس الأعلى للقضاء والهيئات التعديلية. • تقارير لجان قيادة المشاريع واللجان الفنية. • التقارير المرحلية لتنفيذ المخطط الخماسي لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية.

وعلى هذا الأساس سيتم العمل خلال فترة المخطط على:

ارساء منظومة العدالة الرقمية

- تحسين البنية التحتية للاتصالات والترفيع في سعة تدفق خطوط تراسل المعطيات ذات سعة عالية،
- العرض التلقائي لقوائم القضايا المنشورة بالجلسة،
- تصميم وتطوير نظام معلوماتي في المادة الجزائية،
- تصميم وتطوير نظام معلوماتي في المادّة المدنيّة،
- تطوير وتحيين منظومة السجل التجاري،
- تصميم وتطوير نظام معلوماتي في المادّة العقارية،
- تطوير بوابة العدل والخدمات على الخط،
- تطوير المنظومات الإدارية والمركزية (الحصول على الجنسية، التخلي عن الجنسية، تغيير الاسم أو اللقب، المهن القضائية، متابعة القضاة، حجة الوفاة، المناظرات...)،
- انجاز مخطط مديري للنظام المعلوماتي لوزارة العدل،
- وضع نظام إلكتروني لرقمنة ومعالجة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد،

- إحداث مركز إيواء للمنظومات العدلية.

تأهيل وتطوير البنية الأساسية القضائية

- انجاز اقطاب قضائية جديدة لتقريب الخدمات من المواطن،
- إعادة بناء مقرات محاكم،
- تاهيل وترميم المحاكم وتوسعتها.

تأهيل وتطوير البنية الأساسية السجنية

- تدعيم تامين المؤسسات السجنية وحمايتها واقتناء اسورة الكترونية،
- تاهيل وتطوير المؤسسات السجنية الحالية للاستجابة للمواصفات العالمية،
- تحسين جودة الخدمات بالمؤسسات السجنية،

الباب الأول: القطاعات الاقتصادية

تمهيد

يمثّل **تعصير البنية الأساسية واللوجستية وتطوير القطاعات المنتجة** والرفع من قدرتها من اهم العوامل الرئيسية لدعم الاقتصاد وجعله قادرا على تحقيق نسب نمو ارفع تستجيب للتطلعات الوطنية وتحقق الأهداف المرسومة في مجال التنمية العادلة والشاملة واحداث مواطن الشغل.

وفي هذا الإطار تم تحديد التوجهات والاهداف والاستراتيجيات القطاعية للفترة 2016-2020 على ضوء نتائج تشخيص لحصيلة الفترة 2011-2015 واخذا بعين الاعتبار **للأهداف والتحديات المرتقبة** بناءا على تحليل معمق وقراءة استشرافية للوضع الراهن وأهم التطورات التي يشهدها المحيطين الوطني والدولي في المجالات الاقتصادية وذلك **باعتماد مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين** من قطاع خاص ومنظمات مهنية ومجتمع مدني.

وفي هذا السياق سترتكز الجهود خلال السنوات القادمة على:

- **الرفع من القدرة التنافسية لمختلف القطاعات** من خلال ادخال إصلاحات جوهرية لتحسين الانتاجية والجودة وتاهيل جهاز الانتاج ودفع التجديد والتطوير التكنولوجي لدعم القدرة التنافسية،
- **استحثاث نسق الاستثمار والترويج لتونس كوجهة اقتصادية جذابة** ومواصلة دعم الإحاطة بالأنشطة المصدّرة ومزيد تطوير البنية الأساسية،
- **الارتقاء بالاقتصاد الوطني وادماجه في سلسلة القيمة العالمية** والتوجه اكثر نحو القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية،
- دعم الجهود **لتنويع الصادرات واقتحام الأسواق الواعدة والجديدة** والتسريع في مسار **تحرير المبادرة الخاصة** وتسهيل إجراءات **الاستثمار والتجارة الخارجية،**
- الانصهار في منظومة اقتصاد المعرفة **وتعزيز البنية المعلوماتية والاتصالية وارساء مقومات الاقتصاد الرقمي والنهوض بالتجديد والابتكار** صلب المؤسسات الاقتصادية،
- **تطوير مناخ الاعمال** من خلال مزيد ملاءمة المنظومة التشريعية وفقا للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني والدولي،
- **تثمين الثروات الطبيعية وترشيد استغلالها** من خلال تطوير المنظومات الاقتصادية في مختلف حلقاتها بما يمكن من خلق ديناميكية في الجهات وضمان تنمية مندمجة ومستدامة،
- **المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن التصرف فيها** والتركيز على التثمين والرسكلة

- ارساء **بنية أساسية ولوجستية متطورة وفقا للمعايير الدولية** ولمتطلبات الاستثمار الوطني والخارجي،

وستمكن مختلف هذه الاصلاحات القطاعية من احداث **نقلة نوعية للنسيج الاقتصادي الوطني** لتساهم في **الرفع من نسق النمو واحداث مواطن الشغل وضمان الامن الغذائي والامن المائي والامن الطاقي وتعزيز التموقع الاقتصادي بالاسواق الخارجية** هذا الى جانب **خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية بالجهات الداخلية.**

الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية

يمثل قطاع الفلاحة والصيد البحري أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني بفضل مساهمته المباشرة في **تعزيز الأمن الغذائي والترفيع في نسبة النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات** وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها فضلا عن الدور الذي يلعبه في تنمية الجهات والمناطق الريفية ودفع الصناعات الغذائية حيث يساهم القطاع بنسبة **8% من الناتج المحلي الخام** وبنسبة **9% من قيمة الصادرات** ويوفر حوالي **16% من فرص العمل.**

وقد تركزت الجهود خلال الخماسية المنقضية خاصة على مجابهة الصعوبات الظرفية للقطاع والسعي إلى إنجاح المواسم الفلاحية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج ومعالجة المشاكل الأمنية بالمستغلات الفلاحية والاعتداءات على الغابات وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة والتنسيق مع مختلف الوزارات والأطراف المهنية المعنية للحفاظ على توازن المنظومات الانتاجية واستدامتها.

I. الإنجازات

1. الإنجازات النوعية

عرفت الفترة 2011-2015 عدة إنجازات تمثلت أساسا في:

- مراجعة التشاريع الخاصة بالقطاع قصد تطويرها ومزيد ملائمتها مع التشاريع الدولية وإصدار النصوص القانونية المتعلقة بجبر الأضرار قصد تمكين المستغلات المتضررة من مواصلة العمل والنصوص المتعلقة بالمحافظة على صحة وسلامة الموارد النباتية والثروة الحيوانية من الأمراض والآفات من خلال منع تسربها وتنقيح المجلة الجنائية لإدراج أحكام تجريم جميع الأعمال المتعلقة بحرق المحاصيل الزراعية لحماية الإنتاج. كما تم في نفس الإطار إعادة صياغة كراس شروط جديدة لكراء الأراضي الدولية الفلاحية لمزيد إضفاء أكثر شفافية و**تنظيم استشارة وطنية حول الأراضي الدولية الفلاحية قصد تطويرها وضمان حسن استغلالها.**
- تحفيز الإستثمار وتنويع الأنشطة الإقتصادية حيث تم العمل على إعادة إحياء زراعة اللفت السكري و**تحرير نشاط تربية الدواجن** لدعم المنافسة وتطوير المنتوج إضافة إلى تنفيذ عدد من

البرامج التنموية المتمثلة في إسناد قروض وحوافز متنوعة في عدد من المناطق لبعث مشاريع صغرى.

- إعداد الاستراتيجية لتنمية قطاع الغابات والمراعي وأخرى لحماية وتنمية الواحات إلى جانب عدد من الدراسات المتعلقة بتطوير المنظومات الفلاحية والموارد الطبيعية.
- إعداد إستراتيجية وطنية لديمومة المنظومات المائية **والانطلاق في إرساء منظومة إعلامية وطنية وخارطة رقمية للموارد المائية** ستكون أداة لتحسين التصرف في الموارد المائية على المستوى الوطني والجهوي إلى جانب تفعيل المجلس الوطني للمياه وتحيين مجلة المياه وتفعيل مكتب التخطيط والتوزانات المائية.
- حماية الثروات البحرية وترشيد إستغلالها من خلال مواصلة تنفيذ الإجراءات الحمائية من مخاطر الصيد الجائر والعمل ببرنامج الراحة البيولوجية.

2. الإنجازات الكمية

أما على المستوى الكمي فتتمثل أهم الإنجازات في:

- تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 4.8% وذلك بفضل تطور معدلات إنتاج قطاعات الحبوب والتمور والقوارص والصيد البحري مقارنة مع الخماسية التي سبقتها (2006-2010) بنسب بلغت على التوالي 13% و36% و27 % و16%.
- **تسجيل نسبة تغطية للميزان التجاري الغذائي في حدود 75%** مقابل 86% تم تسجيلها خلال الفترة 2006-2010، وذلك نتيجة الارتفاع الهام لأسعار المواد الفلاحية الأساسية بالأسواق العالمية وتدهور مؤشر سعر صرف الدينار مقارنة بالأورو والدولار.
- تطور **الاستثمارات بنسبة 21%** (حوالي803 5 م د مقابل 779 4 م د تم إنجازها خلال الفترة 2006-2010) منها حوالي **60% عن طريق القطاع الخاص.**
- انجاز 5 سدود كبرى (القمقوم، الحركة، الطين، سرات والمالح) وقناة ثالثة لتحويل المياه تربط سجنان–جومين–مجردة وقنوات تحويل مياه سدود الحركة والطين والزياتين وربطها بحوض سجنان.
- انجاز 138 بئرا استكشافية و472 بئر استغلال واستصلاح 93 بئر عميقة وتعويض 136 بئر أخرى و22 بئر مراقبة إضافة إلى **إنجاز قرابة 944 3 بئرا من طرف القطاع الخاص بطاقة إنتاج جملية تقدر بـ 580 مليون م^3/السنة.**
- إحداث 52 منطقة سقوية جديدة على **مساحة 120 3 هكتار** وإعادة تهيئة وتعصير 49 منطقة سقوية قديمة على مساحة 26.3 ألف هكتار.

- إنجاز أشغال الصرف والتجفيف لـ 18 منطقة سقوية على مساحة 280 6 هك وتجهيز قرابة 37 ألف هك بمعدات الاقتصاد في الماء.
- الشروع في إنجاز برنامج لتدعيم المجامع المائية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لديمومة النظم المائية شمل قرابة 480 مجمعا بهدف دعم قدرة هذه المجامع على إسداء خدماتها تجاه منخرطيها.
- القيام **بالتشجير الغابي والرعوي على مساحة 31.3 ألف هك** وتهيئة حوالي 75 ألف هك من الغابات و18.3 ألف هك من المراعي فضلا عن إحداث وتعلية 4755 كلم من الطوابي لمقاومة زحف الرمال.
- انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 430 ألف هك تتضمن انجاز 44 بحيرة جبلية.
- انجاز **أشغال حماية مينائي الصيد البحري بكل من غار الملح والهوارية** والانطلاق في حماية ميناء قابس وتوسيع موانئ جرجيس والكتف والشابة وبنزرت.

II. الإشكاليات والتحديات

رغم أهمية الانجازات والنتائج التي تم تسجيلها إلا أنها تبقى غير كافية بالمقارنة مع إمكانيات القطاع وقدرته على تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في الدورة الاقتصادية خاصة بالجهات الداخلية والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية وذلك نتيجة للصعوبات والعوائق الهيكلية والظرفية التي لا تزال تعيق القطاع الفلاحي وتحد من أدائه والمتمثلة أساسا في:

1. على الصعيد الخارجي

- **إرتفاع الطلب العالمي على المواد الفلاحية** مع تطور الإنتاج الفلاحي بنسق 1.5% سنويا مقابل 2.2% خلال العشرية المنقضية.
- **عدم إستقرار أسعار الحبوب** وتواصل نسق ارتفاع أسعار اللحوم لتبلغ مستويات تفوق العشرية السابقة بحوالي 20% في أفق 2024.
- إرتفاع الإنتاج العالمي لمنتجات الحليب بنسبة 23% في أفق سنة 2024 وتطور نسق تبادل منتجات الحليب في السوق العالمية بحوالي 2% واحتداد المنافسة في السوق العالمية.
- استقرار الطلب العالمي للزيوت النباتية خاصة في البلدان الصاعدة وتراجع سياسة التحفيز لإنتاج الوقود الحيوي في بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- تطور إنتاج منتجات البحر وتربية الأحياء المائية بنسبة 19% في أفق سنة 2024.

- تطور سياسات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي للاستجابة لمتطلبات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وخاصة السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة للفترة 2014-2020 التي تعتمد على الدعم المستقل عن الإنتاج والتدرج نحو إلغاء الدعم المباشر للأسعار واستبداله بدعم مباشر لدخل الفلاح.
- **حدة المنافسة مع البلدان المجاورة** وخاصة المغرب التي شرعت في تنفيذ استراتيجية طموحة للنهوض بالقطاع الفلاحي "مخطط المغرب الأخضر" سيمكن من إعادة القطاع الفلاحي لمركز الاقتصاد كمحرك للتنمية والتشغيل.

2. على المستوى الداخلي

- ارتفاع مستوى طلب المواد الاستهلاكية بما في ذلك المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية.
- تنامي الضغوطات على الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وما له من تأثير على استدامة النشاط الفلاحي.
- تفاقم ظاهرة التصحر رغم تكثيف الجهود لمكافحتها حيث أصبحت **تهدد حاليا قرابة 1.5 مليون هك من الأراضي الزراعية.**
- **هشاشة الهياكل القاعدية المتمثلة في مجامع التنمية الفلاحية والصيد البحري** خاصة منها المكلّفة بالتصرف في التجهيزات العمومية المائية وذلك لعدم قدرتها على إسداء الخدمات في أحسن الظروف من جهة وعلى استخلاص ديونها من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى ضعف الهياكل المهنية الفلاحية نتيجة ضعف تمثيليتها ومحدودية عدد منخرطيها (حوالي 4% فقط) وعدم قدرتها على الحصول على التمويلات الضرورية لغياب الضمانات المطلوبة.
- تدهور مستوى مردودية القطاع وضعف دخل الفلاحين بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بقي الفلاح الحلقة الضعيفة في المنظومات الفلاحية بسبب تشتته وإرتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج وصعوبة التسويق بالأسعار المناسبة إذ يمثل متوسط الإنفاق للفرد بالوسط الريفي حوالي نصف متوسط الإنفاق بالوسط الحضري.
- صغر حجم المستغلات الفلاحية وتشتتها وتشعب الأوضاع العقارية لأغلب الأراضي الفلاحية،
- قلة استجابة بعض خدمات الدعم للنشاط الفلاحي لمتطلبات تطوير القطاع خاصة منها تلك المتعلقة بحماية النباتات والصحة الحيوانية وبتحسين جودة المنتجات الفلاحية.
- قلة ملاءمة آليات التشجيع على الاستثمار وطرق التمويل والتأمين مع متطلبات خصوصيات المستغلات الفلاحية في تنوعها وتموقعها في منظومات الجودة وسلاسل القيمة.

- قلة اندماج حلقات المنظومات الفلاحية من الإنتاج إلى التحويل والتسويق والتصدير وهشاشة العلاقة بينها.
- استفحال ظاهرة الصيد العشوائي واستعمال تقنيات ممنوعة مثل الكيس وشباك الجر والشباك الدائرة في المناطق المحجرة وقليلة العمق حيث تجاوز مستوى صيد المنتجات القاعية طاقة الاستغلال القصوى خاصة بمنطقة خليج قابس بنسبة 30%.
- عدم مواكبة برامج الإحاطة والإرشاد الفلاحي والبحث العلمي والتكوين المهني لحاجيات القطاع إضافة إلى ضعف نسبة تشغيل حاملي الشهادات العليا من خريجي معاهد التعليم العالي الفلاحي.

وعلى هذا الأساس فإن سياسة التنمية الفلاحية مطالبة برفع مختلف هذه التحديات من خلال ملائمة المنتجات الفلاحية مع المتطلبات الجديدة للسوق الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والنوعية استعدادا لمزيد تحرير أسواق المنتوجات الفلاحية وما يترتب عنه من اشتداد للمنافسة في الأسواق الخارجية.

III. الخطة التنموية للفترة 2016-2020

1. الأهداف النوعية

تهدف الخطة التنموية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية المقبلة إلى:

- **دعم موقع القطاع** ودوره في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الجهوية والريفية،
- إكسابه **قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار** بما يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار،
- ضمان **استدامة الموارد الطبيعية** للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية،
- تعزيز **الأمن الغذائي** الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا طبقا لما نص عليه الدستور.

وعلى هذا الأساس وحرصا على تجسيم هذا التوجه ستركز السياسة التنموية لهذا القطاع على المحاور التالية:

- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية،
- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية،
- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها،
- دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي،

- النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية،
- إنتاج المعرفة ونشرها،
- ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري

1. تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

بالنظر للضغوطات المتزايدة على مختلف الموارد الطبيعية فإن التوجه خلال المرحلة المقبلة سيكون في اعتماد رؤية أكثر شمولية واندماجية في مجال التعبئة والاستغلال بما يمكن من تحقيق استدامتها.

أ. مواصلة تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها

لبلوغ نسبة تعبئة تقدر بـ 95% سنة 2020 مقابل 93% حاليا سترتكز الجهود على المحاور التالية:

- ***الموارد المائية السطحية:*** سيتم في هذا المجال العمل على مزيد التحكم في مياه السيلان بإنجاز عدد من السدود الكبرى والجبلية في إطار الحفاظ على الموازنة المائية بين سنوات الوفرة وسنوات الندرة.
- ***الموارد المائية الجوفية:*** سيتم التركيز خلال الخماسية القادمة على متابعة تقييم الموارد المائية عبر تعصير مختلف شبكات قيس المياه وخاصّة منها شبكة الإنذار المبكّر وتحيين وتطوير قواعد المعطيات والنظم المعلوماتيّة وتحديد مناطق الاستغلال المكثف بالخزانات الجوفية وحمايتها، بالإضافة إلى القيام بدراستين حول مناطق السحب العشوائي للخزانات المائية وتأثيرات التغذية الاصطناعية بالمياه المستعملة المعالجة على هذه الموارد. كما سيتواصل استكشاف الموارد المائية الجوفية خاصة في المناطق التي تفتقر للماء الصالح للشرب، **وترشيد الاستغلال والمحافظة على الموارد بمقاومة الحفر العشوائي والحد من تلوث المياه** وإرساء الأوامر المتعلقة بمناطق الصيانة والتحجير، بالإضافة إلى مواصلة برامج تحديد الملك العمومي للمياه.
- ***تنمية الموارد غير التقليدية والتشجيع على استغلال الطاقات المتجددة:*** سعيا لمجابهة التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على الموارد المائية سيتم التوجه نحو تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وتثمين المياه المستعملة

وتحسين نوعيتها بما يتماشى والأنشطة الزراعية هذا إلى جانب التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة لضخ المياه وذلك بالنسبة للمناطق الريفية التي لا تتوفر بها شبكة كهربائية.

- ***تحسين الإطار القانوني والتنظيمي:*** من خلال إصدار مجلة المياه وتطوير آلية التشاور الدائمة بين تونس والجزائر وليبيا للتصرف في الموارد المائية للخزان الجوفي لشمال الصحراء وإحداث آلية تشاور بين تونس والجزائر للتصرف في مياه الأحواض المشتركة السطحية بالإضافة إلى ملاءمة الإطار المؤسساتي بما يدعم توحيد الجهود وتفادي الازدواجية.

ب. احكام التصرف في الموارد المائية

- ***التحكم في كلفة الري:*** بهدف ضمان استدامة الموارد المائية ونظرا لاستهلاك الفلاحة السقوية قرابة 80% من جملة الموارد المائية المستغلة سيتم العمل على وضع الآليات اللازمة لتحسين السياسة السعرية للري لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة في مرحلة أولى وتجديد التجهيزات في مرحلة ثانية وذلك بالاعتماد على استراتيجية تواصل مع الفلاحين والمجتمع المدني وكل الأطراف المعنية.
- ***التصرف في الأنظمة المائية بالوسط الريفي:*** يتمثل برنامج المخطط في هذا المجال في مواصلة الإحاطة اللصيقة بالمجامع المائية بالاعتماد على منشطين محليين يتم تكوينهم للغرض خاصة بالنسبة للولايات التي لم تشملها مشاريع الإحاطة الفنية وإحداث صندوق لتحسين التصرف في المنظومات المائية قصد تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين تصرف الهياكل المسيرة لها سيشمل ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية وصفاقس. وإلى جانب ذلك سيتم تنفيذ تجارب نموذجية تتعلق بتشريك القطاع الخاص في استغلال الأنظمة المائية للتزود بالماء الصالح للشرب والري قصد الاستئناس بها في إطار التوجه **لتركيز شراكة مع القطاع الخاص في مجال التصرف في الأنظمة المائية.**
- ***التصرف المندمج في الموارد المائية:*** في إطار التحكم في المخزون الوطني للمياه خاصة المياه السطحية بالشمال سيتم دراسة ربط السدود الشمالية بالوسط تهدف الى استغلال فوائض مياه الشمال خاصة في السنوات الممطرة.

وبالتوازي سيتم مواصلة حماية المدن والاراضي الزراعية من الفيضانات بحوض مجردة عبر تهيئة وادي مجردة انطلاقا من الجزء الاول بين سد سيدي سالم وقلعة الاندلس.

ج. تحسين نجاعة المناطق السقوية

- ***المناطق السقوية:*** سترتكز المجهودات خلال الفترة المقبلة بالخصوص على تحسين نجاعة المناطق السقوية وإيلاء أولوية للمناطق السقوية العمومية المتقادمة وغير المتناغمة مع هدف الاقتصاد في الماء ومتطلبات الفلاح وهو ما يستدعي تعصيرها وإعادة تهيئتها وتحسين مردودية شبكاتها المائية بما يمكن من تحسين نسبة الاستغلال والتكثيف ووضع إستراتيجية لتثمينها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها وتحسين حوكمة الموارد المائية والمحافظة عليها. وعلى هذا الأساس ستشهد الفترة المقبلة تهيئة وتعصير قرابة 20 الف هك من المناطق السقوية واحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة 10 آلاف هك منها 1 000 هك باستعمال المياه المعالجة **بما سيمكن من بلوغ مساحة سقوية جملية تقدر بحوالي 440 ألف هك مع نهاية المخطط.**
- ***الاقتصاد في مياه الري:*** سيتواصل خلال فترة المخطط التوسع في **المساحات المجهزة بالمعدات المقتصدة في مياه الري** وسيتم في هذا السياق مواصلة تنفيذ مشروع الاقتصاد في الماء بالواحات حيث ينتظر أن تبلغ نسبة تجهيز المناطق السقوية بهذه المعدات 93% من المساحات السقوية الجملية مع إعطاء الأولوية **لتجهيزات الري الموضعي التي ستشمل مساحة 200 ألف هك في غضون سنة 2020.** كما سيتم التركيز خلال الفترة المقبلة على الحلقة الأخيرة المتعلقة بقيادة عملية الري على مستوى الضيعة للرفع من فاعليتها من خلال القيام بتجارب نموذجية بمختلف الولايات بالتعاون مع مراكز البحث ونشرها وتعميمها في مرحلة ثانية.
- ***تحسين البنية الأساسية بالمناطق السقوية*** لمزيد العناية بالمناطق السقوية والحفاظ على الطاقة الانتاجية سيتواصل تهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية عبر انجاز قرابة 500 كلم داخل المناطق السقوية وذلك لتسهيل عملية الزراعة

وتسويق المنتوجات، إضافة إلى تعويض واصلاح الابار العميقة خاصة بالجنوب في إطار الحفاظ على وظيفة الواحات من حيث الانتاج.

د. حماية المياه والتربة

تتمثل الرؤية المستقبلية للمحافظة على المياه والتربة خلال المخطط في الاعتماد على طريقة التهيئة المندمجة بالتشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل برمجة وانجاز الاشغال مما يساهم في زيادة وعي الفلاحين على أهمية هذه الانشطة في حماية الاراضي الزراعية والحفاظ على خصوبة أراضيهم. وسيرتكز برنامج المخطط في هذا المجال على العناصر التالية:

- إرساء مرصد وطني للموارد الطبيعية بما يمكن من متابعة وتقييم وضعيتها، من خلال الانطلاق في تنفيذ برنامج نموذجي لبعث 25 مرصدا على مستوى مصبات الأودية، ليشمل مناطق أخرى بعد تقييمه قصد تعميم التجربة تدريجيا.
- مراجعة قانون المحافظة على المياه والتربة بما يمكن من تفعيله ومراجعة التشاريع **قصد تشجيع الفلاح على تعاطي فلاحة حافظة ومربحة** ومزيد الإحاطة به في هذا المجال ومجابهة الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية عبر مراجعة الإطار القانوني وملاءمته بهدف الحفاظ على الطاقات الانتاجية للأراضي الزراعية.
- الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للمحافظة على المياه والتربة عبر انجاز عدة مشاريع لتهيئة مصبات الاودية وتثمين الموارد الطبيعية ومراقبة ظاهرة التصحر.
- المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة عن طريق أشغال التهيئة المختلفة على مستوى مصبات الأودية ومراقبة خصوبة التربة وحمايتها ومراقبة الزحف العمراني وتغيير صبغة الأراضي الفلاحية.
- تنمية المجال الريفي من خلال دعم استغلال المنشآت المائية من بحيرات وسدود جبلية عن طريق غراسة الأشجار المثمرة والغراسات الرعوية.

هـ. تنمية الغابات والمراعي

يندرج برنامج تنمية الغابات والمراعي خلال المخطط في إطار الاستراتيجية الجديدة 2015 - 2024 والتي تهدف بالأساس إلى:

- بلوغ نسبة غطاء غابي في حدود **8.7% خلال سنة 2020** مقابل 8.33% خلال سنة 2015 من خلال حماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة.
- تطوير نسبة تهيئة الغابات من 36% خلال سنة 2015 إلى 50% في غضون سنة 2020 ونسبة تهيئة المراعي من 19.5% إلى 27% خلال نفس الفترة وتحسين مستوى سرعة التدخل ضد الحرائق والترفيع في عدد المناطق المحمية المهيأة لتبلغ خلال سنة 2020 حوالي 30% من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة مقابل 15% حاليا.
- إدماج البعد الاجتماعي في السياسات الغابية والتركيز على مشاركة ومساهمة سكان الغابات في الحفاظ على الثروة الغابية والرعوية.
- تطوير نسبة استغلال المنتوج الغابي القابل للاستغلال من 80% إلى 85% من خلال تنمية المنتوجات الغابية والتعريف بها ودعم النهوض بالمبادرات الخاصة.
- تنمية المراعي عبر الترتيح الدوري مع انجاز زراعات رعوية من فصائل محلية وأخرى ملائمة للمناخ الجاف في إطار توفير الاعلاف لقطيع الماشية خاصة بالوسط والجنوب، إضافة إلى العناية بمناطق الحلفاء للمحافظة على هذه الثروة وتثمينها.
- مقاومة زحف الرمال بالجنوب التونسي بإنجاز اشغال تعلية الطوابي لحماية المدن والواحات وتثمين الفضلات الواحية واستغلالها في تخصيب الاراضي الزراعية.
- ملائمة الإطار المؤسساتي والترتيبي للمتطلبات المتجددة للقطاع مع ضرورة الحرص على تنمية القدرات والمهارات للعاملين بهذا القطاع واعتماد مقاربة تنموية ترتكز على ترسيخ التصرف التشاركي في الموارد الغابية والرعوية وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاقتصاد الأخضر مما سيساهم في دفع الاستثمار بالقطاع الغابي والرعوي.

و. المحافظة على الموارد البحرية

- حماية الثروة البحرية وإحكام التصرف فيها من خلال تدعيم تنفيذ الخطّة الوطنيّة لمقاومة الصيد البحري العشوائيّ عن طريق مراقبة مراكب الصيد عبر الأقمار الاصطناعية وتركيز منظومة مراقبة تتمثل في حرس الصيد البحري اضافة الى انجاز أرصفة اصطناعية في مناطق الصيد الحساسة التي تجاوزت الحدود القصوى للاستغلال مع دراسة تقييم مخزون الثروة السمكية البحرية بكامل السواحل التونسية.
- تدعيم نشاط تربية الأحياء المائيّة عبر تسهيل **انتصاب المشاريع على اليابسة** وإدراج برامج تنمية القطاع ضمن مخططات تهيئة الشريط الساحلي وذلك بتخصيص مناطق

خاصة لتربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى تنويع الأصناف المربات بما يمكن من تخفيف الضغط على الموارد البحرية.

- تدعيم البنية المينائية للصيد البحري عبر توسيع وحماية عدد من الموانئ وإنجاز موانئ جديدة.

ز. الحد من التأثيرات المناخية والتأقلم معها

- ستتميز فترة المخطط في هذا المجال بالعمل على الاستفادة بما تتيحه آليات التمويل والصناديق في إطار الاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية والتي من أهمها **الصندوق الأخضر للمناخ** خاصة فيما يتعلق بأنظمة الانتاج الفلاحي والصيد البحري والأنظمة الإيكولوجية والتصرف المستديم في الموارد المائية وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات مع تركيز "المنظومة الوطنية للقيس والإبلاغ والمراجعة" ومواصلة الجهود في مجال إعداد التقارير المحينة حول انبعاثات الغازات الدفيئة والبلاغات الوطنية فضلا عن دعم التنسيق مع مختلف الجهات المتدخلة ووضع الإطار المؤسساتي الملائم وتعزيز برامج البحث في مجال التغيرات المناخية.

2. معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية

لتحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلات الفلاحية من تجزئة الملكية وتشتتها وقصد الوصول بالمساحة الجملية لمناطق تدخل الوكالة إلى حدود 560 ألف هكتار سيتم الانطلاق في الفترة القادمة في تنفيذ استراتيجية تعتمد بالأساس على:

- **انجاز خارطة عقارية فلاحية بكل ولاية** لضبط أولويات التدخل واختيار تمركز المشاريع وتوجيه الاستثمارات والبرامج التنموية قصد إعطاء الأولوية للمناطق المسواة عقاريا والقابلة للتسوية ضمانا لمقومات النجاح والجدوى،
- **برمجة التهيئة العقارية الفلاحية على مساحة 100 ألف هك من الأراضي**، وإعطاء الأولوية لتهيئة المسالك الفلاحية التي تقتضيها مشاريع إعادة التنظيم العقاري ضمن البرامج التنموية،
- اعتماد **آلية المدخرات العقارية** بالنسبة للمناطق السقوية الخاصة (220 ألف هك تقريبا) لحمايتها من مزيد التشتت والتجزئة،

- دعم مشاريع الضم وإعادة التنظيم العقاري **والتسريع في نسق التسجيل العقاري الإجباري** وتحيين الرسوم العقارية المجمدة وتصفية وضعية الأحباس وأراضي السيالين واستحثاث نسق اسناد الأراضي الاشتراكية على وجه الملكية الخاصة،
- تحسين الإطار القانوني ليتماشى مع مقتضيات المرحلة القادمة وفتح المجال أمام صيغ جديدة للاستغلال غير المباشر والاستغلال الجماعي للعقارات الفلاحية والحد من الإهمال للأراضي الفلاحية ومن قسمة العقار الفلاحي،
- إحداث **مجلة للتهيئة العقارية الفلاحية** على غرار مجلة التهيئة الترابية والتعمير لتجميع وتبويب مختلف النصوص القانونية والتشريعية المتصلة بالعقار الفلاحي (التهيئة العقارية الفلاحية والاستثمار والحوافز والتشجيعات والجباية وتهيئة الفضاء الريفي، ...)،
- توسيع مجال تدخل آلية القرض العقاري لتشمل شراء الأراضي لتكوين مستغلة فلاحية مجدية وشراء أراضي مهملة أو ضعيفة الاستغلال بغرض إحيائها وتكوين شركات تهيئة واستغلال فلاحي مع فتح إمكانية الانتفاع بها أكثر من مرّة واحدة وجعلها تغطي كل عناصر كلفة العملية العقارية،
- إعطاء الأولوية لتصفية الأوضاع العقارية بالمناطق القديمة وإنجاز الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية الجديدة بالتوازي مع التهيئة المائية لتحسين ظروف الاستغلال والضغط على التكاليف،
- مراقبة العمليات العقارية على مساحة جملية تقدر بـ 450 ألف هكتار حاليا لحمايتها من التشتت والتجزئة **لتشمل المراقبة في نهاية المخطط 780 ألف هكتار**،
- إعداد **مخطط مديري لهيكلة الأراضي الدولية** بهدف جعلها أكثر إستقطاب للاستثمار وللكفاءات الفنية في الميدان الفلاحي وإقرار صيغ استغلال وتصرف تتلاءم مع المنوال الجديد للتنمية المحلية والجهوية مع العمل على احداث هيكل موحد يعهد إليه الإشراف والمتابعة للعقارات الدولية الفلاحية مع تكريس مبدأ اللامركزية والحوكمة الرشيدة.

3. النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها

سيرتكز العمل خلال الخماسية المقبلة على النهوض بالمنظومات الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية خاصة من خلال:

أ. النهوض بالإنتاج والإنتاجية

للنهوض بالإنتاجية والرفع من مستوى الإنتاج الفلاحي ستتوجه الجهود نحو:

- تحسين حلقات ما قبل الإنتاج بما يمكن من تأمين تزويد الفلاحين بالمستلزمات في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة ومن تحسين الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة والحدّ من تأثّرها بالتقلّبات المناخيّة عبر وضع حزم تقنيّة تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات والتشجيع على نظم الإنتاج التي تعتمد على المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على خزن وتثمين مياه الأمطار.
- تحسين أداء القطاع السقوي من خلال التوسع المدروس في المناطق السقوية وتطوير نسب الإستغلال والتكثيف وتنميتها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها.
- الرفع من مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في الإنتاج من خلال ملائمة التشريع والإطار الحالي المنظم لهذا القطاع بما يتماشى مع تطوراته والتشجيع على بعث مشاريع مجددة قصد تنويع الأصناف المربات وتقنيات الإنتاج بالإضافة إلى دعم البحث وإنجاز مشاريع نموذجية وتثمين نتائجها.
- وضع سياسة دعم خاصة بالمواد الأساسية تمكنها من الارتقاء بمستوى مردوديتها والرفع في مستوى تغطيتها للحاجيات الداخلية من هذه المواد قصد التوقي من مخاطر اضطرابات التزود من هذه المنتجات من الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها.

ب. العناية بسلامة المنتجات الفلاحية وتثمين المنتوج

نظرا لما يكتسيه قطاع الحماية الصحية للنباتات والماشية والسلامة الصحية للمواد الغذائية من أهمية بالغة في تأمين الإنتاج وضمان جودة المنتوجات وتحقيق الأمن الغذائي سيتم العمل على:

دعم السلامة الصحية النباتية

- تنفيذ برامج مراقبة ومكافحة الآفات وجرد الآفات الزراعية لأهم المنتجات وإحداث سجل رسمي لأهم الآفات والأمراض والأعشاب الضارة لمكافحتها وذلك عبر الترفيع في عدد محطات الإنذار المبكر وشبكات الرصد وتشريك الفلاح في هذا العمل وتنفيذ نظام الجودة بمختلف نقاط المراقبة الحدودية.

- تحسين جودة البذور والشتلات وحماية المستنبطات النباتية من خلال تركيز نظام جودة لعمليات المراقبة والتفتيش ودعم البحث العلمي الفلاحي في مجال استنباط اصناف جديدة من الحبوب والأعلاف ذات القدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية وتثمين الموارد الجينية المحلية ووضع برامج بحثية متواصلة للانتقاء النوعي والصحي لأصناف الأشجار المثمرة المحلية والأجنبية المتداولة. كما سيتم العمل على تحسين الجودة الصحية للمشاتل لتوفير شتلات عادية محسنة ومشاتل خالية من الأمراض الفيروسية ومثبتة.
- تطوير طرق التحاليل المخبرية من خلال الحصول على شهادة الاعتماد من طرف المؤسسات الدولية ووضع حيز التنفيذ منظومة الجودة بمخابر التحاليل وإعداد مخطط لمراقبة رواسب المبيدات بالغلال والثمار.

دعم السلامة الصحية الحيوانية

- تأمين السلامة الصحية للحيوانات وتوفير بيئة صحية ملائمة لتطوير منظومات الإنتاج من خلال مواصلة برامج المقاومة والوقاية ضد أهم الأمراض الحيوانية وتحيين واختبار مخططات التدخل ضد الأوبئة وضمان جودة الخدمات البيطرية وتأمين الحماية الصحية على الحدود وتنمية مصداقية الإشهاد الصحي الدولي.
- حماية صحة المستهلك وذلك من خلال المساهمة مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال الوقاية ضد الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان.
- النهوض بأداء إدارة المصالح البيطرية من خلال دعم حيادها وشفافيتها ونزاهتها وتأهيل الإطار القانوني ومزيد الحزم في تطبيق القانون واعتماد مقاربات تحليل المخاطر والجدوى الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار مع اعتبار التوازن بين الحماية الصحية والعبء المؤسساتي واعتماد القيادة حسب الأهداف للبرامج.

ج. انتهاج سياسة أسعار مجدية

سيتم العمل في هذا المجال على اعتماد سياسة سعرية للمنتوجات الفلاحية تستند بالأساس إلى قوانين السوق ومبدأ حرية الأسعار بصفة عامة ومواصلة مراجعة مستوى أسعار المواد الأساسية الحساسة التي تخضع إلى نظام تحديد الأسعار عند الإنتاج أخذا بعين الاعتبار لتطور الأسواق العالمية وتكاليف الإنتاج بما يضمن دخلا أدنى للفلاح إلى جانب مواصلة العمل بالآليات التعديلية لعدد من المواد الأساسية لضمان عدم انهيار الأسعار عند وفرة

الإنتاج وتوفير هذه المواد بصفة منتظمة بالسوق وبأسعار مجزية للفلاح من خلال دعم دور المجامع المهنية في الإشراف على عمليات تعديل السوق.

د. الإدماج الأفقي والعمودي لحلقات المنظومات الفلاحية

قصد التصرف في فوائض الإنتاج بالنسبة لعدد من المنتجات سيتم التوجه نحو **دعم اندماج كافة حلقات المنظومات** من الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير، بما يمكن من تحسين مستوى تثمين المنتجات الفلاحية والحد من ضياع المواد الغذائية والتمديد في فترات استهلاكها وتحقيق العدالة في مجال توزيع الأرباح بين مختلف الحلقات، وسيتم في هذا المجال التركيز خاصة على العناصر التالية:

- ***إرساء نظام عقود برامج*** بين مختلف حلقات المنظومات ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم وإرساء علاقات شراكة والدفاع على مصالح المنظومات والفاعلين فيها والتحكيم بين الحلقات عند الحاجة والتشجيع على التجديد.
- ***النهوض بقدرة القطاع التحويلي والصناعي*** على رفع القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية وعلى تنويع أسواقها وإحكام الترابط بين حلقات الإنتاج والتصدير والترويج إلى جانب وضع نظام لتصنيف المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية واعتماد نظام الأسعار حسب الجودة.
- ***ملاءمة سياسة الاستيراد مع المخاطر*** المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية وتحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية بما في ذلك المنتجات الحيوانية ومنتجات الصيد البحري من خلال تأهيل الأسواق وجعلها تستجيب لمتطلبات الجودة وإضفاء أكثر شفافية في المعاملات.
- ***العناية بالقطاعات الأساسية*** على غرار الحبوب والأعلاف ومنتجات تربية الماشية باعتبار أهميتها في مجال الأمن الغذائي قصد مزيد إحكام تنظيم العلاقات بين مختلف حلقات منظوماتها.
- ***تحسين ظروف الترويج الداخلي والخارجي لمنتجات الصيد البحري*** والعناية بالجودة عبر صيانة وإصلاح البنية الأساسية بالموانئ وأرصفة الإنزال وتأهيل وتحديث أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري وتجهيزها قصد ارساء تدريجي للتجارة الإلكترونية.

هـ. النهوض بالتصدير

قصد مزيد استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية لبعض المنتجات الوطنية سيتواصل العمل لتحسين أداء هذه المنظومات من خلال **الإستجابة للمواصفات العالمية** من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة وأنظمة الاسترسال والتشجيع على مزيد التثمين وتطوير طرق التحويل واللف والتعليب والعنونة واستغلال الآليات المتوفرة في مجال التعريف بهذه المنتجات بالخارج لاكتساح أسواق جديدة.

كما سيتم العمل على دعم المنتجات ذات إمكانيات تصدير من خلال تنويع أسواقها وتكريس ثقافة الإنتاج مع التركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفاضلية ولها قدرة عالية لتثمين الموارد الطبيعية المتوفرة وهو ما يتطلب دعم مختلف حلقات سلاسل القيمة وخاصة تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ودعم دور المجامع المهنية المشتركة والهياكل المهنية القاعدية وحث المصدرين على العمل الجماعي.

وستشهد الفترة القادمة الاستفادة من الآليات الموضوعة للتشجيع على التصدير في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات ودعم منظومة التأمين في إتجاه الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات الفلاحية سريعة التلف وإحداث منصات لوجستية للتصدير والترويج في المناطق الداخلية وتأهيل مسالك التوزيع خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة.

و. تأهيل المستغلات الفلاحية

يستهدف برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية مختلف أصناف المستغلات الفلاحية الكبرى والمتوسطة والصغرى سواء بصفة فردية أو جماعية والهياكل المهنية (شركات تعاونية ومجامع التنمية الفلاحية...) من خلال إعداد وإنجاز برامج تنموية تحتوي على استثمارات مادية ولا مادية إلى جانب تنفيذ عدد من المكونات الأفقية تهم بالأساس التمويل والمسائل العقارية والهيكلة المهنية وبرامج التكوين والنهوض بمنظومات الإنتاج.

4. دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي

بهدف الارتقاء بالفلاحة التونسية إلى فلاحة عصرية ومتطورة مواكبة للمستجدات التقنية والمعرفية سيتم العمل على إيلاء الاستثمار الفلاحي عناية خاصة من خلال:

أ. دعم الاستثمار العمومى

سيتم في هذا المجال توجيه الاستثمار العمومي نحو مزيد تعبئة الموارد المائية وتهيئة الأراضي الفلاحية وتنمية الغابات والمراعي وحمايتها بالإضافة إلى تحسين البنية الأساسية من مسالك فلاحية وتوفير الماء الصالح للشرب مع العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لبعث شراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على ديمومة المنشآت وحسن توظيفها فضلا عن تطوير خدمات الدعم للقطاع على غرار البحث والتكوين والإرشاد.

ب. مراجعة آليات التشجيع على الاستثمار الخاص وتوفير الإحاطة الضرورية للباعثين

سيتواصل العمل في هذا المجال على تحفيز الاستثمار الخاص وإعطائه الأولوية في المجلة الجديدة للإستثمار من خلال تبسيط منظومة الحوافز والإجراءات الإدارية وتحسين حوكمة الاستثمار باستنباط آليات أكثر نجاعة وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار واسناد امتيازات إضافية لبعض المواد والأنشطة ذات البعد الإستراتيجي.

كما سيتم إعطاء دفع خاص للباعثين الشبان وتيسير انتصابهم بالمناطق الريفية ودعم المشاريع المجددة من خلال استغلال شبكة المرافقين التي تم إحداثها للإحاطة بالباعثين وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى وتطوير منظومة محاضن المؤسسات الفلاحية وجعلها تستجيب لحاجيات منخرطيها من طلبة المعاهد العليا الفلاحية، مع تطوير آليات جديدة للمرافقة.

ج. ادراج اليات جديدة مبسطة وناجعة لتمويل النشاط الفلاحي

بهدف **الترفيع في مساهمة القطاع البنكي في تمويل النشاط الفلاحي ليبلغ نسبة 25% من قيمة الاستثمار** في غضون سنة 2020 مقابل 15% خلال سنة 2015 سيتم العمل على تيسير انتفاع الفلاحين بالقروض ومراجعة نسب الفوائض وإحداث خط تمويل للفلاحين الشبان والفنيين الفلاحيين بشروط ميسرة إلى جانب وضع الآليات المناسبة لدعم التأطير والمرافقة في مجال إعداد الملفات والقيام بالإجراءات ودعم آليات التمويل الصغير وتشريك الهياكل المهنية الفلاحية في عملية الربط بين البنوك والفلاحين. كما سيتم العمل خلال السنوات المقبلة على معالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري وإيجاد الحلول المناسبة خاصة

بالنسبة للفئات التي تفوق ديونها 5 آلاف دينار والتي لم تشملها إجراءات طرح وإعادة جدولة الديون لسنة 2015.

د. التأمين ضد الجوائح

ستتوجه الجهود في هذا المجال لتطوير نظام التأمين من خلال إعادة **تنشيط الصندوق الوطني للجوائح الطبيعية** لجبر الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في اتجاه توسيع تغطيته الحالية المقتصرة على الجفاف لفائدة الزراعات الكبرى لتشمل تدريجيا الأنشطة الفلاحية الأخرى شديدة التأثر بالجوائح الطبيعية مثل غراسات الأشجار المثمرة وتربية الماشية وإعطائه صبغة تضامنية بتنويع مصادر تمويله مع مواصلة تكفل الدولة بجزء من تكاليف التأمين. كما سيتم وضع آليات جديدة لمزيد التشجيع على الانخراط في نظام التأمين الفلاحي العادي وتنفيذ مشروع نموذجي للتأمين ضد الجفاف يعتمد على المعطيات المناخية وتبسيط التشريعات والإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار.

5. النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

أ. النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية

1. الفلاحة الصغرى

تهدف خطة العمل للنهوض بالفلاحة الصغرى ودعم التنمية المحلية إلى الرفع من قدرتها على الاستفادة من المشاريع والبرامج التنموية وتحسين نجاعة هذه البرامج وحسن توظيفها لضمان استدامة النشاط الفلاحي من خلال مساعدة الفلاحين الصغار على الاستفادة من تشجيعات الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي وتأطيرهم ومساعدتهم على بلورة مشاريع استثمارية إلى جانب تحسين القدرة الافتراضية للمستغلات الفلاحية الصغرى بالترفيع التدريجي في نسبة التغطية التمويلية للمستغلات الصغرى من 3% إلى 10% وذلك عبر وضع خط تمويل خصوصي للفلاحة الصغرى بشروط ميسرة ونسبة فائض لا تتعدى 5%. ولبلوغ هذا الهدف سيتم تدعيم الإحاطة والمرافقة لهذه الشريحة من الفلاحين عبر إحداث خلايا تصرف وانتداب مستشارين في مجال القروض الفلاحية بالجهات وتدعيم دور جمعيات

القروض الصغيرة وتشجيع الفلاحين على التجمع ضمن هياكل مهنية فاعلة لتيسير عمليات التأطير والإرشاد وتحسين ظروف التزود بمستلزمات الإنتاج والضغط على كلفتها.

2. النهوض بالمرأة الريفية

لتحسين ظروف عمل المرأة في القطاع الفلاحي ستتوجه الجهود نحو توفير المعطيات حسب النوع الاجتماعي وإحداث بنك معطيات حول واقع المرأة مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها في عديد المجالات خاصة في مجال التكوين والإرشاد والإحاطة عبر تنظيم برامج تكوين لفائدتها على عين المكان وإحداث اختصاصات جديدة وواعدة لاستقطاب الفتاة الريفية في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

3. تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

تعد مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة من أهم الآليات المعتمدة في مجال التنمية الفلاحية والريفية خاصة بالمناطق الداخلية الأقل نموا وعلى هذا الأساس سيتم مواصلة انجاز المشاريع المبرمجة والانطلاق في إنجاز عدد من المشاريع الجديدة.

6. إنتاج المعرفة ونشرها

أ. وضع منظومة وطنية للبحث والتجديد الفلاحي متكاملة ومتناسقة

ستتوجه الجهود خلال الخماسية المقبلة نحو تدعيم البحث التنموي في إطار الأولويات الجهوية من خلال إنجاز مشاريع بحث تنموي في إطار مجامع بحثية تنموية مشتركة إلى جانب مراجعة خارطة مؤسسات البحث العلمي الفلاحي لتنسيق الأنشطة البحثية وربط البحث الجهوي بالبحث الوطني مع وضع آليات حوكمة ملائمة.

كما سيتم إنشاء منصة للمعدات العلمية الثقيلة وذلك بهدف ترشيد استغلالها وإنجاز دراسة لتأهيل البنية التحتية لعدد من معاهد البحث العلمي الفلاحي وتأهيل محطات البحث إلى جانب ارساء منصات وطنية وجهوية ذات طابع مؤسساتي تجمع كل الشركاء للنهوض بسلاسل القيمة وإعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة لمزيد استغلال نتائج البحث.

وفي نفس الإطار سيقع التركيز على تطوير تثمين براءات الاختراع والمستنبطات النباتية والحزم الفنية ومتابعة تبنيها من طرف قطاعات الانتاج والتصنيع عبر مراجعة النصوص

القانونية والإجرائية لتحفيز استغلال البراءات والمستنبطات النباتية وبناء القدرات في هذا المجال وصياغة وتنفيذ برنامج استراتيجي للتواصل حول النتائج والمستجدات البحثية.

ب. اعتماد مقاربة جديدة للإرشاد

تهدف المقاربة الجديدة في هذا المجال إلى إستهداف حوالي 50% الفلاحين المتفرغين للنشاط الفلاحي من خلال تركيز الاستشارة والإرشاد بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري وتشريك المهنة وإعداد وتنفيذ تجارب لتكليف الفلاحين والهياكل المهنية القاعدية بتنفيذ برامج ارشادية ومتابعتها وتقييمها إلى جانب تركيز وحدات لتوظيف النتائج المعتمدة لليقظة التكنولوجية بمراكز التكوين المهني.

ج. تحسين التشغيلية والتنافسية لخريجي التعليم العالي والتكوين الفلاحي على الصعيدين الوطني والدولي

يعتمد هذا البرنامج على دعم مقاربة هندسة التكوين لوضع المهارات المستوجبة لممارسة المهن في الفلاحة والصيد البحري والأنشطة ذات العلاقة بإرساء منظومة التصرف حسب الجودة بمراكز التكوين وتأهيل 60% من مراكز التكوين الفلاحي بما يمكن من تشجيع الشباب على الإقبال عليها وإعداد مدونة المهن في الفلاحة والصيد البحري وتركيز منظومة للإعلام والتوجيه.

كما يهدف إلى اعتماد منهجية الجودة في التعليم العالي الفلاحي لتحسين تشغيلية وتنافسية الخريجين من خلال خاصة مراجعة خارطة مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وإرساء نظام معلومات وتطوير لوحة قيادة ومؤشرات لمتابعة نتائج التعليم العالي الفلاحي ووضع نظام معلومات تفاعلي لحوكمة التعليم العالي الفلاحي.

وسيتم في نفس الإطار العمل على بناء القدرات في مجال هندسة برامج التعليم العالي وفقا لمتطلبات أوساط الشغل الوطني والإقليمي ومتابعة المتخرجين وتطوير قدرات المدرسين الجامعيين وتوفير التعليم الاشهادي لخريجي التعليم العالي الفلاحي في بعض المجالات وبعث مركز إشهاد للمنظومة في غضون سنة 2018 إلى جانب ارساء آليات التقييم الداخلي للتعليم العالي الفلاحي والحصول على الاعتماد لفائدة 8 مؤسسات تعليم عالي هندسي وبيطري والعمل على تأهيل البنية التحتية بعدد من معاهد التعليم العالي الفلاحي.

د. تطوير الجوانب الهيكلية والتنظيمية وحوكمة المنظومتين وبناء القدرات في مجال الإدارة الحديثة والتخطيط الاستراتيجي

سيتم في هذا المجال العمل على تطوير استقلالية مؤسستي الإشراف والمؤسسات التابعة لهما في إطار منظومة متطورة تعتمد خاصة من خلال تحويل ما لا يقل عن 10 مؤسسات للبحث والتعليم العالي الفلاحي إلى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية مع العمل على تركيز الادارة الالكترونية في منظومتي البحث والتعليم العالي والإرشاد والتكوين الفلاحي.

7. ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى

أ. النهوض بالهياكل المهنية

سيتم في هذا المجال مواصلة تنفيذ خطة النهوض بالشركات التعاونية عبر **إحداث 100 شركة تعاونية جديدة في نهاية المخطط** من خلال خاصة إعادة هيكلتها وتطوير أنشطتها ومراجعة منظومة التشجيعات والتمويل لفائدتها.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه مجامع التنمية الفلاحية سيتم خلال فترة المخطط العمل على إحداث هيكل للإشراف عليها خاصة في مجال **التكوين والتأطير والمراقبة** والإنطلاق في **التطهير المالي للمجامع المائية** والعمل على التشجيع على بعث مجامع تنمية جديدة تختص في جميع المنتجات الفلاحية وحسب مناطق الإنتاج بالتوازي مع المراكز الفنية ومراكز البحوث وتمكين المنخرطين في المجامع الناشطة في قطاعات مختلفة غير المياه من تعاطي أنشطة تجارية لتنمية مواردها المالية.

وبالتوازي سيتم العمل على تدعيم دور المجامع المهنية المشتركة **عبر تفعيل مساهمة المهنيين في تسيير المجامع** وتكريس مبدأ العمل في إطار المنظومة وتقريب الخدمات من المهنيين وتدعيم الهيكلة المهنية لمختلف القطاعات وتدعيم انخراط المهنيين من كل الأصناف وتدعيم الموارد الذاتية للمجامع والمراكز الفنية وإضفاء المزيد من المرونة في التصرف إلى جانب تدعيم عنصر الجودة والاسترسال والنهوض بالتصدير وإعداد **دراسة تقييمية لأداء المراكز الفنية** بهدف إعداد مخططات تنمية لكل مركز على مدى 5 سنوات.

ب. تعصير الإدارة وتحسين المنظومة المعلوماتية

تتمحور الخطة التنموية في هذا المجال حول **ملائمة المشمولات والتنظيم الهيكلي مع الأهداف التنموية** للقطاع وتأهيل الموارد البشرية وترشيد الوسائل المادية والتكوين والتدريب وتطوير القدرات والمؤهلات وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها وتحسين جودة الخدمات الإدارية وتطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة لتعصير الإدارة وذلك من خلال:

- الإصلاح المؤسساتي لقطاع الفلاحة والصيد البحري وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة ومراجعة الأدوار والمهام وتحديد المشمولات **ودعم العلاقة بين القطاعين العام والخاص.**
- حوكمة طرق التصرف وتطوير أداء الموارد البشرية وتحسين جودة التشريعات **وتشجيع المبادرات الحرة** وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها.
- مزيد ملاءمة العديد من القوانين المنظمة للنشاط الفلاحي بما يمكن من مواكبة التحولات وتحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي.
- إنجاز **التعداد العام للفلاحة** بما يمكن من توفير بيانات شاملة ومفصلة عن مختلف جوانب القطاع وسيمثل إطارا حديثا وشاملا تبنى على أساسه المسوح الإحصائية الزراعية السنوية والخصوصية.

2. الاهداف الكمية

يرتكز منوال التنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية المقبلة على بلوغ **معدل نمو سنوي** في حدود **3,6%** بالأسعار القارة وذلك استنادا على تحقيق معدل إنتاج 21 مليون قنطار من الحبوب (مقابل حوالي 19 مليون قنطار خلال الخماسية الفارطة) وإنتاج معدل 030 1 ألف طن من زيتون الزيت (مقابل 930 ألف طن خلال الفترة 2011-2015) وتحقيق معدل إنتاج من التمور واللحوم الحمراء والصيد البحري يناهز على التوالي 270 ألف طن و270,6 ألف طن و131,8 ألف طن (مقابل على التوالي 200 ألف طن و240 ألف طن 120,7 ألف طن خلال الخماسية الفارطة).

تطور قطاع الحبوب (بالألف طن)

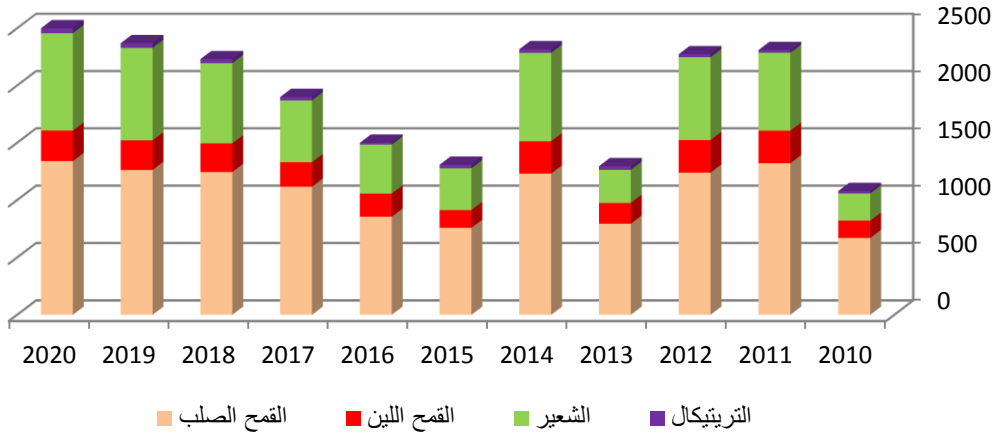

تطور انتاج زيتون الزيت (بالألف طن)

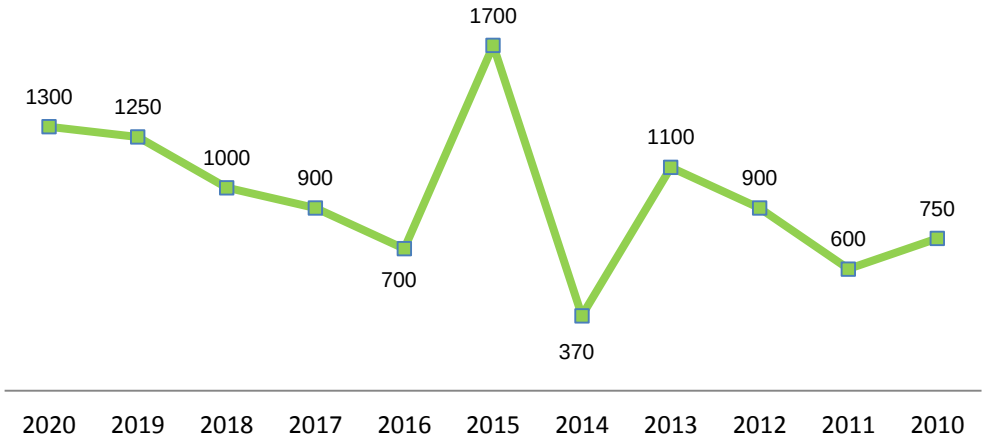

قطاع الماء الصالح للشرب

يعتبر توفير الماء الصالح للشرب من المقومات الرئيسية لتحسين مستوى العيش وعنصرا اساسيا في تثبيت السكان في مواطنهم وخاصة بالمناطق الريفية. وبناء على ذلك وفي إطار الحرص على تعميم الماء الصالح للشرب على كل الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة، **أصبح الحق في الماء حقا دستوريا يضمنه الفصل 44 من الدستور الجديد للبلاد.**

I. انجازات 2011-2015

وفي هذا الإطار تكثفت الجهود خلال الفترة المنقضية **للرفع من نسب التزود بالماء الصالح للشرب وتحسين نوعية المياه** حيث تم بالأساس:

- تحيين مجلة المياه.
- إعداد إستراتيجية وطنية لتامين التزود بالماء الصالح للشرب الى غضون سنة 2050.
- وضع برنامج نموذجي لتاهيل وتطوير الجمعيات المائية.
- تحقيق استثمارات في مجال الماء الصالح للشرب بحوالي 643 م د منها 210 م د عن طريق الهندسة الريفية و433 م د عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- بلوغ نسبة التزود الوطني بالماء الصالح للشرب 98.2% خلال سنة 2014 ليصل عدد السكان المزودون الى 10 860 ألف ساكن مقابل 10 370 ألف ساكن خلال سنة 2010 أي بزيادة حوالي 490 ألف ساكن خلال الخماسية (2010-2014).
- بلوغ نسبة التزود بالوسط الريفي 94.6% خلال سنة 2014 ليصل عدد المزودين بالوسط الريفي الى حوالي 3 480 ألف ساكن مقابل 3 355 ألف ساكن خلال سنة 2010 أي بمعدل زيادة بحوالي 25 ألف ساكن سنويا.
- الترفيع في الكلفة الفردية للربط بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومشاريع التزود بالماء الصالح للشرب عن طريق الهندسة الريفية من 8 الى 12 ألف دينار للعائلة.
- مواصلة انجاز محور جلب المياه بجندوبة والذي يهم حوالي 204 ألف ساكن (إلى موفي سنة 2025) بما سيساهم في ترفيع نسبة التزود بالوسط الريفي لولاية جندوبة إلى 97.6%.
- مواصلة تحسين نوعية المياه بالتخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2غ/ل الى مستوى لا يتجاوز 1.5غ/ل وذلك بالمناطق التي يفوق عدد سكّانها

000 4 ساكن عبر إنجاز 10 محطات تحلية بطاقة تتراوح بين 800 و000 6 م^3/باليوم كقسط اول بكل من توزر، نفطة، حزوة، قبلي، دوز، سوق الاحد، مطماطة، مارث، بني خداش، بلخير ليبلغ بذلك العدد الجملي لمحطات تحلية المياه الجوفية 34 محطة بطاقة جملية بحوالي 34 مليون م^3/سنة.

- مواصلة انجاز اشغال محطة تحلية مياه البحر بجربة بطاقة تناهز 50 ألف م^3/اليوم قابلة للتوسعة لتسع 75 ألف م^3/اليوم لتلبية الحاجيات المتنامية من مياه الشرب وتخفيف الضغط على الموارد التقليدية المتاحة بالجنوب الشرقي والتي تمثل الخطوة الاولى في تجسيم الخيار الاستراتيجي نحو استغلال الموارد المائية غير التقليدية.
- انهاء الدراسات المتعلقة بانجاز محطتي تحلية مياه البحر بكل من الزرّات بقابس وصفاقس بطاقة انتاج على التوالي 50 ألف م^3/ اليوم و100 ألف م^3/ اليوم.

II. الإشكاليات

رغم النتائج التي تم تحقيقها يواجه القطاع **تحديات كبرى** تتمثل خاصة في:

- ارتفاع الاستهلاك بالمناطق الريفية التي تتدخل فيها الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه بالنظر الى الموارد المائية المتاحة وذلك لارتفاع الربط الفردي بالشبكات.
- طبيعة جغرافية صعبة تضاف اليها قلة الموارد المائية الباطنية بمناطق الشمال (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة) ساهمت في تسجيل تفاوت في التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية بين الجهات (92.5% بالشمال و94.6% بالوسط و97.4% بالجنوب).
- ضعف استغلال الموارد غير التقليدية كتحلية مياه البحر لارتفاع كلفتها وخاصة أعباء الاستغلال لاعتمادها على الطاقة الكهربائية.
- هشاشة مجامع التنمية الفلاحية التي تتصرف في النظم المائية وذلك لعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها في إسداء الخدمات لمنخرطيها في أحسن الظروف من جهة واستخلاص ديونها من جهة أخرى.

III. التوجهات والاهداف

- تحسين نسبة التزود بالوسط الريفي لتبلغ 96%.
- تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من ادائها وتحسين جودة خدماتها من خلال تكثيف تدريب وتأطير أعضاء الجمعيات المائية لتحسين قدرتهم على التصرف والتسيير والمراقبة وتجديد وتهيئة

بعض الأنظمة المائية وتهذيبها لتتلاءم مع رغبات المنتفعين ومع القواعد العامة لشروط حفظ الصحة مما يمكن من مساعدة الجمعيات المائية على التصرف وحسن الاستغلال.

- تطوير استعمال الموارد غير التقليدية وذلك باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية لتقليص الضغط على المياه التقليدية في إطار تأمين وتعبئة موارد مائية جديدة لمجابهة ندرة المياه.
- الرفع من مردودية الشبكة الجملية للماء الصالح للشرب لتبلغ 80% في افق 2020 مقابل 72.6% حاليا من خلال الرفع من نسق تجديد الشبكات المتقادمة واحكام التصرف في الماء بإدخال التقنيات الحديثة للكشف عن التسربات.
- الترفيع في عدد الكشوفات لكبار المستهلكين وتوعية مستعملي مياه الشرب لترشيد استهلاك الماء والحد من الضياع.
- التحكم في استهلاك الطاقة التي تمثل العبأ الأكبر في كلفة الاستغلال والعمل على استعمال الطاقات المتجددة.
- تشجيع القطاع الخاص لانجاز المشاريع الكبرى كمحطات التحلية وذلك في إطار الشراكة مع القطاع العام.
- اعتماد منظومة تسعيرة مياه شرب من شانها المحافظة على الثروة المائية بحث المستهلكين على الاقتصاد في الماء وتحقيق التوازنات المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لضمان ديمومة خدماتها وقدرتها على القيام بالاستثمارات الضرورية.
- **تامين تزود تونس الكبرى والوطن القبلي وصفاقس** وذلك للاستجابة للطلب المتزايد على الماء على المدى المتوسط والبعيد بالماء الصالح للشرب.
- **تعزيز الموارد وتحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي** للحد من درجة الملوحة القصوى للمياه الموزعة بـ 1.5 غ/ل.

توزيع نسبة الاستثمارات الجديدة خلال فترة المخطط 2016-2020 حسب طريقة التمويل

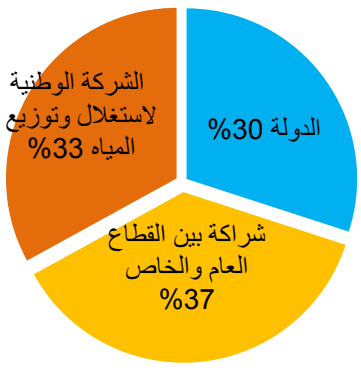

الصناعة المعملية

I. حصيلة الفترة 2011-2015

شهد قطاع الصناعات المعملية خلال الفترة 2011-2015 **تدني إنتاجية مؤسساته وتراجع كل من قدرته التنافسية وتموقع أهم قطاعاته على الأسواق العالمية** كالصناعات الكيميائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة النسيج والملابس وذلك رغم تواصل الجهود الرامية إلى تطوير مؤسساته وتعصير بنيته التحتية إضافة إلى ايجاد آليات تمكنه من التأقلم مع الأزمات المتتالية فكانت الإنجازات حسب هذه البرامج في النقاط التالية:

1. التقييم النوعي

تواصل **برامج دعم وتأهيل النسيج الصناعي** التي ساهمت في المحافظة على مناخ ملائم لتطوير المؤسسة وتأهيلها وإعدادها الى تجاوز مرحلة الأزمة عبر الرفع من رقم معاملاتها ونسبة التأطير بها وقدرتها التنافسية وذلك من خلال:

1. **برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية** الذي سجل منذ بداية 2011 إلى موفى ديسمبر 2015 المصادقة على **1 859 ملف تأهيل** وقد سجل البرنامج تحسنا في معدل المصادقات خلال السنوات 2011-2015 ليبلغ المعدل السنوي للملفات المصادق عليها 372 ملفا مقابل 311 ملفا خلال سنة 2010.

كما بلغت **الاستثمارات المصادق عليها** للفترة 2011-2015 مجموع 3 517.6 م د منها 91% استثمارات مادية كما تطورت الاستثمارات اللامادية خلال نفس الفترة لتبلغ 56.9 م د سنويا مقابل 51.9 م د خلال سنة 2010.

وانعكس ذلك على **المنح المصادق عليها** في إطار برنامج التأهيل حيث بلغت 425.2 م د تم صرف 204.2 م د منها لفائدة المؤسسة خلال السنوات 2011-2015.

2. **برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية**، الذي سجل خلال الخماسية 2011-2015 المصادقة على **استثمارات** بقيمة **192.4 م د** وإسناد **منح جملية** بقيمة **74.2 م د.**

3. البرنامج الوطني للبحث والتجديد تم إنجاز 32 مشروع بحث وتجديد تشاركي (هياكل بحث، مؤسسات صناعية، هياكل دعم) لفائدة 36 مؤسسة اقتصادية خلال الفترة 2011-2015 لتبلغ قيمة المنح المصادق عليها قرابة 6 م د صرف منها 3 م د على أن يتم رصد الأقساط المتبقية خلال الفترة القادمة.

كما تمت المصادقة خلال الفترة 2011-2015 على تمويل 89 مشروع بحث وتطوير في إطار **منحة البحوث التنموية** بمعدل 18 مشروع سنويا باعتمادات جملية بلغت 18.3 م د مقابل 64 مشروع خلال الفترة 1994-2010 بمعدل 4 مشاريع سنويا باعتمادات جملية بلغت 10 م د.

4. برنامج تدعيم القدرة التنافسية وتيسير النّفاذ للأسواق PCAM الذي سجل خلال الفترة 2012-2015 انجاز 721 عملية مساندة فنية لـ478 مؤسسة ودعم البنية التحتية للجودة عبر تركيز مخابر جديدة بالمراكز الفنية القطاعية وبمخابر التحاليل والتجارب بقيمة 13 م د وتنمية مهارات الإطارات الفنية العاملة فيها بما يعادل 900 يوم عمل خبراء دوليين.

5. ارساء نظم الجودة بالمؤسسات عبر مساهمة برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتسهيل النفاذ للأسواق في تقديم المساندة والإحاطة الفنية لإرساء نظم الجودة بـ 327 مؤسسة من جملة 440 مؤسسة مستهدفة.

6. برنامج تطوير الملكية الصناعية عبر الانضمام الى كل من المعاهدة الدولية للاهاي للتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية والى بروتوكول مدريد المتعلق بالتسجيل الدولي للعلامات وابرام اتفاقيات مع المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الأوروبي للتنسيق بالسوق الداخلية.

7. تطوير البنية التحتية الصناعية من خلال دخول 5 مخابر جديدة طور الاستغلال سنة 2015 وهي مخبر صحة وسلامة المستهلك صلب المركز الفني للنسيج ومخبري اللاقطات الشمسية والتوافق الكهرومغناطيسي صلب المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية ومخبر التفاعل الحراري وعلامة الإسمنت والتحاليل للخزف والبلور بالمركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور وقد بلغت الكلفة الجملية لهذه المخابر 8.4 م د.

8. برنامج مواءمة التشاريع في ميدان البنية التحتية للجودة الذي سجل في اطار الإعداد لإبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الإتحاد الأوروبي العمل على

موائمة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للبنية التحتية للجودة مع نظيرتها الأوروبية ونقل التوجهات الأوروبية المتعلقة بقطاعي الصناعات الكهرباء والإلكترونيك ومواد البناء.

على مستوى المواصفات فقد بلغ عدد المواصفات الصادرة عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية 300 17 مواصفة خلال سنة 2015 مقابل 500 13 خلال سنة 2010 وتعد 93% من المواصفات التونسية متطابقة مع المواصفات الأوروبية.

اما بخصوص الإشهاد بالمطابقة فقد شهد عدد المؤسسات المتحصلة على الإشهاد بالمطابقة للمواصفات العالمية للجودة الى موفى سنة 2015 تطورا بنسبة 45% بالمقارنة بسنة 2010 ليصبح عدد المؤسسات 223 2 مؤسسة خلال سنة 2015 مقابل 532 1 مؤسسة خلال سنة 2010 بينما بلغ عدد الهياكل المعتمدة 113 هيكل إلى موفى سنة 2015 مقابل 63 خلال سنة 2010.

9. وضع برنامج عمل لتطوير الشراكة القطاعية Les Clusters وتنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية على مستوى الولايات بالتعاون مع برنامج تطوير منظومة البحث والتجديد للتعريف بأهمية شبكات الشراكة القطاعية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات إلى جانب إحداث لجنة وطنية مكلفة بتسيير البرنامج الوطني لتطوير شبكات الشراكة القطاعية.

وقد شهدت الفترة المنقضية إحداث ثلاث شبكات تضم 300 مؤسسة انتاج و150 هيكل بحث وتكوين في مجالات النسيج التقني والميكاترونيك والطاقات المتجددة وقد تم الشروع في إحداث ثلاث شبكات شراكة أخرى في الصناعات الغذائية والبيوتكنولوجية تضم 92 مؤسسة.

10. تطوير منظومة الأقطاب التكنولوجية عبر التقدم في انجاز هذه المنظومة والقيام بدراسة في إطار برنامج دعم منظومة البحث والتجديد لتشخيص منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية ابرزت توصيات قصد تحسين حوكمتها وتسهيل قيام شركات التصرف في الأقطاب التنموية والتكنولوجية بمهامها.

11. الشروع في إرساء مكاتب لنقل التكنولوجيا بكل من المركز الفني للكيمياء والمركز الفني للتعبئة والتغليف والقطب التكنولوجي الغزالة والقطب التكنولوجي سيدي ثابت وذلك في إطار مواصلة إنجاز منظومة الأقطاب التكنولوجية للانتقال إلى قدرة تنافسية مبنية على التجديد والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي.

12. دعم البنية التحتية الصناعية من الجيل الجديد بالمناطق الداخلية عبر الشروع منذ سنة 2010 في إحداث مركبات صناعية وتكنولوجية تتكون من مركب أو منطقة ومحلات صناعية وفضاءات تكنولوجية ومراكز عمل عن بعد وقد شهدت الفترة 2011-2015 تكوين خمس شركات للتصرف في المركبات الصناعية والتكنولوجية وهي شركات التصرف في المركبات الصناعية والتكنولوجية بكل من مدنين والقصرين وسيدي بوزيد والكاف وتوزر ومن المتوقع أن تقوم هذه الشركات بتوفير 221 هك من المناطق الصناعية المهيئة وتشييد 500 45 م^2 من المحلات الصناعية.

2. التقييم الكمي

أما على المستوى الكمي فقد عرفت أغلب مؤشرات قطاع الصناعات المعملية **تراجعا** خلال الفترة 2011-2015 مقارنة بسنة 2010 وذلك بالنظر إلى الصعوبات والاضطرابات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة وانعكاسات الأزمة الليبية وتداعيات تباطئ نمو الاقتصاد الأوروبي على مبادلاتنا التجارية،

وشهدت **القيمة المضافة بالأسعار القارة** خلال هذه الفترة تطورا بنسبة **0.4%** مقابل نسبة 3% خلال سنة 2010 وذلك لتراجع النمو بقطاعي صناعات النسيج والملابس والأحذية بنسبة 1% مقابل نسبة 5% خلال سنة 2010 والصناعات الكيميائية بنسبة -7.4% لتراجع نشاط المجمع الكيميائي التونسي خلال هذه الفترة.

كما شهدت هذه الفترة تطورا **لمعدل الصادرات سنويا** بنسبة **5.4%** مقابل 20% خلال سنة 2010 وذلك لتراجع صادرات كل من الصناعات الكيميائية بنسبة 15% وصناعة النسيج والملابس والأحذية والجلد بنسبة 3% في حين سجلت **صادرات الصناعات الغذائية** نسبة نمو تقدر بـ **90%** مردها **صادرات استثنائية لزيت الزيتون** التي تمثل أكثر من 5% من جملة صادرات قطاع الصناعات المعملية.

سجلت **الاستثمارات** خلال الفترة 2011-2015 معدل **1 927.7 م د** أي تراجعا بنسبة 3.1% مقارنة بالاستثمارات المسجلة خلال سنة 2010 والتي بلغت 1 989 م د.

II. الإشكاليات المطروحة

شهد قطاع الصناعات المعملية خلال فترة 2011-2015 عديد الإشكاليات منها:

- **تذبذب نسق تطور القيمة المضافة** للأنشطة الصناعية التي تعتبر قاطرة للإنتاج والتصدير على غرار صناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية.
- **ركود الاستثمار** لضبابية الرئيا على مستوى مناخ الأعمال خلال السنوات 2011-2014 مقابل بوادر تحسن ملموس في سنة 2015.
- **تراجع طفيف للصادرات المعملية ذات المحتوى التكنولوجي العالي.**
- تأخر إنجاز مكونات منظومتي **الأقطاب التكنولوجية والتنموية والمركبات الصناعية والتكنولوجية.**
- غياب استراتيجية لتسهيل **نفاذ المؤسسات الناشطة في القطاعات الواعدة الى الأسواق العالمية.**
- تسجيل عديد النقائص خاصة في **مجال تطوير الملكية الصناعية.**
- غياب الاطار القانوني **للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام** لدعم الأنشطة الواعدة والمجددة خلال الفترة 2011-2014.
- **عدم ملاءمة التكوين مع حاجيات المؤسسة.**

III. الأهداف والتوجهات للفترة 2016-2020

في ظل التطورات والتغييرات السريعة التي يشهدها العالم في الميدان التكنولوجي والاقتصادي واعتبارا للإشكاليات المطروحة للقطاع الصناعي واهمية دوره في التشغيل والتنمية الإجتماعية والإقتصادية ترتكز الاستراتيجية الصناعية خلال الفترة القادمة على الإرتقاء بمستوى انتاجية وتنافسية القطاع عبر المحافظة على النسيج المتواجد وتطويره وخلق المناخ الملائم لدعم احداث مؤسسات مجددة ومندمجة بقطاعات واعدة **ترتقي بالقطاع من صناعة مناولة تعتمد أساسا على الكلفة الضعيفة لعناصر الإنتاج الى صناعة ذات نسبة اندماج مرتفع وقيمة مضافة عالية وتكنولوجية متطورة تمكنها من اعادة التموقع على الأسواق العالمية.**

وتتمثل اهم محاور هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- دفع القدرة التنافسية للمؤسسة(1)
- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي(2)
- استحثاث نسق الاستثمار الصناعي وتعزيز النسيج الصناعي بالجهات الداخلية(3)
- الإجراءات المصاحبة(4)

1. دفع القدرة التنافسية للمؤسسات

سيتواصل خلال الخماسية القادمة العمل على مزيد دعم النسيج الصناعي المتواجد قصد تطوير المؤسسة ودعم قدراتها الإنتاجية والتنافسية من خلال البرامج والأليات المتواجدة والجديدة التالية:

1. **تطوير واثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة عنه** عبر استهداف انخراط 200 مؤسسة سنويا في قطاع الصّناعة والخدمات مع ايلاء عناية خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لبلوغ 7 000 انخراط بالبرنامج في نهاية المخطط مقابل 6 198 في موفى سنة 2015 ومواصلة حث المؤسسات على الرفع من نسبة الاستثمارات اللامادية ببرامج تأهيلها والبرامج والآليات المصاحبة على غرار الية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لبلوغ 10 000 ملف مصادق عليه في أفق 2020 مقابل 8 100 في نهاية 2015.

وفي اطار تجديد اطار دعم وتأهيل المؤسسة سيتم خلال سنة 2016 تقييم انجازات برنامج التأهيل الصناعي لعشرين سنة (1996-2016) من التأهيل الصناعي ووضع برامج متكاملة في اطار استشارة موسعة تعطي نفسا جديدا للبرنامج وأهدافا وآليات وبرامج تتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة من تجديد ونقل للتكنولوجيا وتمويل كدعائم لدفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للنسيج الصناعي حتى يستعيد تموقعه على الأسواق العالمية.

2. **وضع برنامج جديد لتحسين القدرة التنافسية وتيسير النفاذ للأسواق PCAM2** وذلك على ضوء نتائج تقييم البرنامج الأول الذي هو في طور الاستكمال وستتواصل العناية بترسيخ ثقافة الجودة صلب المؤسسة الصناعية والعناية بالجودة عبر دعم المؤسسات للحصول على شهادات المطابقة لشهادات الجودة العالمية باستهداف 2 700 مؤسسة في آفاق سنة 2020 مقابل 2 100 مؤسسة حاليا.

3. **تطوير التشريعات القطاعية** من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية لمؤسساتنا عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

4. **الشروع في انجاز البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية** في اطار التعاون التونسي الياباني الذي يهدف في مرحلة اولى الى تكوين نواة من الخبراء في مجال استعمال الآليات اليابانية لتحسين الجودة والإنتاجية وتقديم الإحاطة لعدد من المؤسسات الصناعية الناشطة في قطاعات الصناعات الإلكتروميكانيكية والنسيج والكيمياء والمؤسسات الجامعية اضافة الى تصدير الخبرة

التونسية في المجالات المتصلة بالإنتاجية الى الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في مرحلة ثانية.

5. تطوير ودفع التكامل بين مختلف مكونات البنية التحتية للجودة حتى تكون ملائمة ومحفزة للإستثمار من خلال توفير مقومات افضل لتطوير القدرة التنافسية الصناعية والنهوض بجودة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع وذلك عبر تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن برنامج تطوير البنية التحتية للجودة الذي يهدف الى مزيد دعمها وترشيد حوكمتها بدعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال.

6. إبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بقطاعي الكهرباء والإلكترونيك ومواد البناء والعمل على تعميمها على قطاعات أخرى من خلال استيفاء موائمة التشريعات الوطنية الإطارية والقطاعية مع نظيرتها الأوروبية وتجهيز ودعم القدرات المخبرية لهياكل تقييم المطابقة واعتماد المخابر وتأهيل منظومة مراقبة السوق.

7. **تثمين الكفاءات الوطنية للجودة** عبر تصدير خدمات هياكل دعم البنية التحتية للجودة كالمراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمجلس الوطني للاعتماد إلى الدول العربية والإفريقية والتعريف بمنظومة البنية التحتية للجودة والتسويق لها على الصعيدين الوطني والدولي.

8. مزيد تفعيل دور المراكز الفنية القطاعية في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتطوير إنتاجية المؤسسة وجودة منتجاتها واليقظة التكنولوجية والإحاطة بالمؤسسات لتطوير منتجات ذات قيمة مضافة تكنولوجية عالية والمساهمة في تطوير النظام الوطني للتقييس وفي اعداد التشريعات القطاعية والمساهمة في النهوض بسلاسل القيمة على مستوى جهوي وذلك من خلال العمل على دعمها بالمعدات المخبرية اللازمة والموارد البشرية ذات القدرات المهنية العالية وتكوين خبراء المهن صلبها وتمكينها من اليات تتماشى مع حاجياتها ومع التطور الذي يشهده القطاع الصناعي.

9. استكمال إنجاز مشروع المجمع التقني بالمنطقة الصناعية بالعقبة وتدعيم مخابره بالمعدات والتجهيزات المخبرية اللازمة ومن المتوقع الانتهاء من أشغال البناء سنة 2017.

2. دفع التجديد والتطوير التكنولوجي

ينتظر ان يكون هذا المخطط خماسية الإقلاع التكنولوجي للصناعة الوطنية عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج من خلال استقطاب شراكات تكنولوجية عالية وتركيز عناية فائقة بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي من خلال مراجعة اليات تشجيع وتثمين البحث والتطوير التكنولوجي ودفع اندماجه في الدورة الاقتصادية عبر البرامج والأليات التالية:

1. **تطوير منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية** عبر مراجعة الإطار التشريعي واستكمال انجاز جميع مكوناتها حتى تكون عنصرا اساسيا في تطوير علاقة الشراكة والتعاون بين قطاعي الإنتاج والبحث العلمي التطبيقي والتجديد التكنولوجي من جهة واستقطاب الاستثمار خاصة في القطاعات الواعدة والمجددة من جهة ثانية.

2. **دعم المركبات الصناعية والتكنولوجية** عبر احداث اطار قانوني ودعم مواردها المالية واستكمال انجاز كل مكوناتها.

3. **مراجعة اليات التمويل والتجديد والبحث والتطوير** مما يمكن من الرفع من المحتوى التكنولوجي للصناعة من خلال تنقيح البرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنحة البحوث التنموية في اتجاه توسعة مجالات تدخلهما والرفع من سقف التمويل بصفة تمكن من استقطاب مشاريع ذات تأثيرات تكنولوجية واقتصادية كبرى.

4. **تطوير سلاسل القيمة (Développement des chaines de valeur)** عبر مواصلة إنجاز 5 سلاسل قيمة (التمور والنخيل ومشتقاتهما بتوزر وقبلي، زيت الزيتون بجهة الكاف وجندوبة وسليانة، الجبس ومشتقاته بتطاوين، الجلود والأحذية ببنزرت وزغوان، الرخام بالقصرين والكاف) انطلقت سنة 2015 بالتعاون مع وكالة التعاون الألماني تهدف الى تثمين المنتجات المحلية ودفع التنمية الصناعية بالجهات الداخلية.

5. **إنجاز برنامج لتطوير الشبكات الصناعية (Clusters)** بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية يهدف الى إحداث 10 شبكات صناعية (Clusters) تشمل عديد الولايات وذلك لدفع التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من نسبة القيمة المضافة عبر دعم المشاريع التشاركية (Projets collaboratifs).

6. **ضبط خطة وطنية لدعم الملكية الصناعية** تهدف الى ملائمة القوانين المتعلقة بحماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية للمعايير الدولية قصد تفعيل دور الملكية الصناعية في النهوض بالاقتصاد التونسي وتشجيع المؤسسات على حماية وتثمين الاختراعات والأفكار المجددة اضافة الى دعم هذه الخطة للتكوين في مجال الملكية الصناعية عبر تعزيز دور الأكاديمية التونسية للملكية الفكرية وتنويع الخدمات المسداة على غرار التعليم عن بعد ودعم التعاون مع الجامعات.

3. استحثاث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة

سيتم خلال الخماسية القادمة التركيز على دفع الإستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة وخاصة لفئة حاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية هذا إلى جانب النهوض بجودة الإستثمار الصناعي من خلال العمل على تحسين نسبة الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات نسبة التأطير العالية مع الإعتماد أكثر فأكثر على التطوير التكنولوجي والتجديد وذلك من خلال التوجهات التالية:

1. **ضبط استراتيجية للرفع من القيمة المضافة لمختلف الأنشطة الصناعية** للرفع من المحتوى التكنولوجي للصادرات الصناعية من 25% حاليا الى 40% خلال سنة 2020 تعتمد على تطوير الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي والكفاءات البشرية والمادية العليا كمكونات الطائرات والطاقات المتجددة الصناعات الغذائية ومكونات السيارات والمنتجات الصيدلية والبيوتكنولوجيا والميكاترونيك والنسيج التقني والتكملة وصناعة المنتوج الكامل...

2. **تطوير المنظومة الوطنية للإحاطة بالباعثين والمستثمرين ودعم المبادرة الخاصة** من خلال اعادة هيكلة منظومة الإحاطة بالمستثمرين عن قرب قصد اضفاء مزيد التكامل والجدوى لتدخلات مختلف الهياكل من مراكز أعمال ومحاضن مؤسسات وذلك عند كل مراحل انجاز المشروع بما فيها مرحلة ما بعد الإنجاز والعمل على وضع برامج جديدة لدعم آلية الإفراق خاصة الإفراق الأكاديمي والأيام الجهوية للشراكة والاستثمار.

3. **تبسيط الإجراءات لفائدة أصحاب أفكار المشاريع والباعثين** من خلال مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير جودة المرفق العمومي قصد تقليص آجال إنجاز المشاريع بتحديد آجال قصوى بالنسبة لكل العمليات المتعلقة بالاستثمار(تغيير صبغة الأرض، إسناد رخص

البناء، الربط بالشبكات...). وتركيز منظومة متابعة متطورة back-office workflow لإحداث المؤسسات.

4. **مواصلة تطوير وتنويع منظومة تمويل الاستثمارات** بالتركيز على دعم برامج إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات والباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك بوضع آليات التمويل الذاتي للباعثين وإحداث صناديق ما قبل الانطلاقFonds de Pré-amorçage وتحسين اداء صناديق الانطلاق Fonds d'Amorçage وصناديق استثمار جهوية لتمويل المشاريع الصناعية بالمناطق الداخلية.

5. **العناية بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة** عبر مواصلة العمل ببرنامج اعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الذي يستهدف 600 مؤسسة صغرى ومتوسطة من خلال الية صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تستهدف اعادة هيكلة مالية لـ 200 مؤسسة تمر بصعوبات مالية ظرفية بقيمة استثمار جملي 100 م د اضافة الى خط قروض بقيمة 200 م د مخصص لإعادة تمويل قروض اعادة الجدولة وقروض التصرف لـ400 مؤسسة.

6. **توفير مخزون عقاري ومناطق ومحلات صناعية مطابقة للمواصفات العالمية** من خلال تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع اعطاء الأولية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

7. **توفير المعلومة الاقتصادية** عبر تكثيف البحوث ودراسة الإمكانات والخصائص الجهوية لإبراز المزايا التفاضلية والأنشطة الواعدة بكل جهة والترويج لها خاصة في إطار التعاون الدولي اللامركزي واستغلال الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأجنبية وبرامج التوأمة بين المدن.

تحيين الدراسة حول استراتيجية الصناعة التونسية الى أفق سنة 2030 مع إعداد الاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها وضبط خطة وطنية شاملة للترويج للصناعة التونسية بالاعتماد أساسا على الدبلوماسية الاقتصادية.

4. الإجراءات المصاحبة

وبالتوازي سيتكثف العمل في المجالات المتعلقة بـ:

- إنجاز **إستراتيجيات خصوصية للقطاعات الواعدة.**

- مواصلة برنامج **دفع اليقظة التنافسية والتكنولوجية** صلب الأقطاب التكنولوجية والمراكز الفنية.
- دفع **الحوكمة والنفاذ إلى المعلومة الاقتصادية** في القطاع الصناعي.
- تحيين أبرز **الدراسات الصناعية** المنجزة من طرف وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- إنجاز **دراسة استراتيجية حول تطوير منظومة المراكز الفنية.**
- إنجاز دراسة حول **تأثير مشروع إتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الإتحاد الأوروبي على القطاع الصناعي الوطني.**

5. الأهداف الكمية

من المتوقع ان يسجل قطاع الصناعات المعملية خلال الفترة 2016-2020 **تطورا للقيمة المضافة** بالأسعار القارة بنسبة **3.8%** وذلك بالنظر إلى الاسترجاع التدريجي المرتقب لنسق نمو مختلف القطاعات وخاصة منها قطاع الصناعات الكيميائية الذي من المتوقع ان يسجل تطورا بنسبة 8.5% مقابل تراجع بنسبة 7.4% خلال الفترة 2011-2015 اثر الاستئناف المتوقع لإنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية من جهة اضافة الى تطور كل من قطاع صناعة النسيج والملابس والأحذية بنسبة 2.3 % مقابل تراجع بنسبة 1% خلال الفترة 2011-2015 وتطور قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 3.8% مقابل نسبة 1.8% خلال الفترة 2011-2015 من جهة اخرى.

تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية 2010-2020

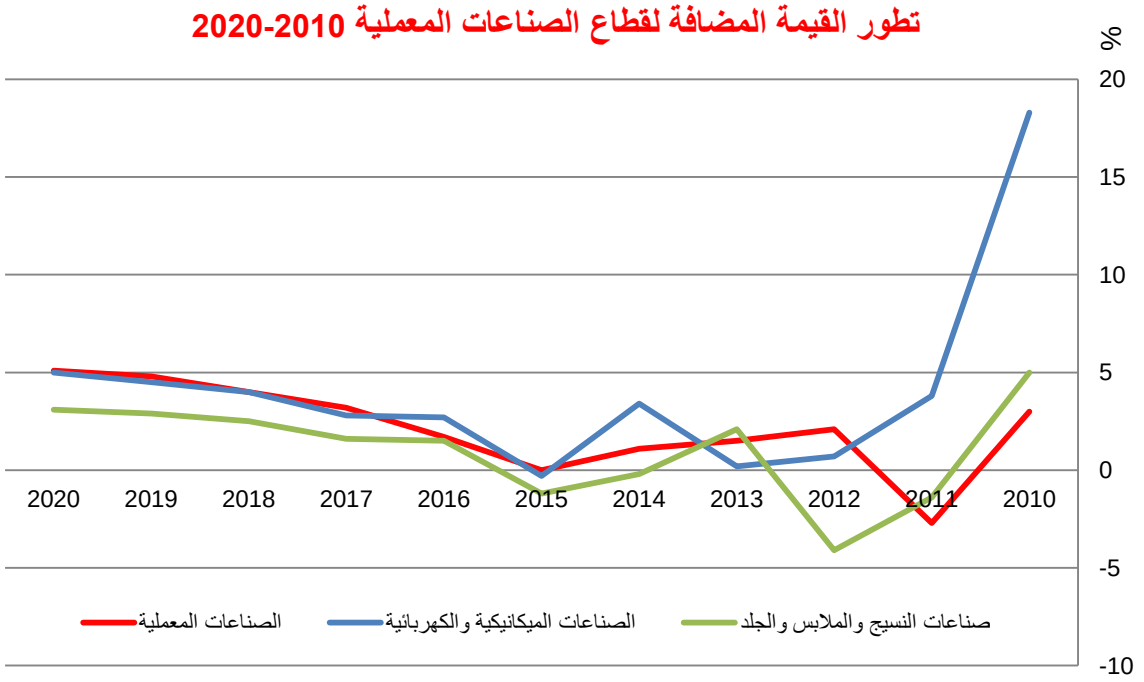

تهيئة المناطق الصناعية

يمثل توفير البنية الأساسية الصناعية حافزا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بمختلف الجهات وجلب الاستثمار وخلق مواطن الشغل ودفع التنمية بصفة عامة. ومن هذا المنطلق تواصلت أشغال **تهيئة المناطق الصناعية** خلال السنوات الفارطة وبلغ الرصيد الوطني في مجال المناطق الصناعية **158 منطقة مهيأة صناعية** تمسح حوالي **5 000 هك** منها **67** منطقة صناعية على مساحة **1 000 هك بالشريط الداخلي والوسيط** و**55** منطقة على مساحة **2 050 هك بالشريط الساحلي** و**36** منطقة على مساحة **1 950 هك بتونس الكبرى**.

وقد عرفت الفترة 2011–2015 في مجال تهيئة المناطق الصناعية تهيئة 36 منطقة صناعية على مساحة جملية تقدر بـ 1 143 هك منها:

- 6 مناطق بتونس الكبرى على مساحة جملية تقدر بـ 343 هك بكل من العقبة 2 (45 هك) والبكري (50 هك) والمحمدية (107 هك) وبرج السدرية (20 هك) وسيدي علي الحطاب (5 هك) والفجة (116 هك).
- 9 مناطق بالشريط الساحلي على مساحة 391 هك بكل من أوتيك (50 هك) والعزيب (112 هك) وقربة (8 هك) وسوسة (34 هك) وحمام معروف (47 هك) والنفيضة (50 هك) والساحلين (50 هك) والمحرس (10 هك) والجم (30 هك).
- 21 منطقة بالشريط الوسيط والداخلي على مساحة 409 هك بكل من باجة بوتفاحة (29 هك) والكريب (15 هك) وبوعرادة 2 (27 هك) والزريبة 3 (15 هك) والزريبة 4 (50 هك) وسيدي بوزيد لسودة (10 هك) والغريبة (12 هك) ومنزل شاكر(17 هك) ومدنين تاجرة (10 هك) وتطاوين الخبطة (10 هك) وقبلي القلعة (15 هك) وسجنان (20 هك) والكاف وادي الرمل (10 هك) وجندوبة الارتياح (31 هك) والسبيخة 1 (50 هك) والقصرين (20 هك) وسبيطلة (6 هك) وتوزر كستيليا (20 هك) وقفصة (10 هك) وقفصة العقيلة 2 (20 هك) والمتلوي (12 هك).

ويرجع القسط الأوفر في تهيئة المناطق الصناعية خلال الفترة 2011–2015 إلى الوكالة العقارية الصناعية التي قامت بتهيئة 57% من جملة المناطق الصناعية الموجودة في حين قامت الأقطاب بتهييئة 10% والبلديات 19% والخواص 14%.

كما عرفت الفترة المنقضية **صدور القانون الاستثنائي لسنة 2013** المتعلق **بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وتغيير وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعية**، إلا أن تطبيقه واجه بعض التأخير إلى حين صدور كراس التراتيب العمرانية العامة وذلك خلال شهر جانفي 2015.

وفيما يتعلق **بالمدخرات العقارية الصناعية**، تمت المصادقة على 651 7 هك بـ 198 موقعا منها 118 موقعا (023 4 هك) بمناطق التنمية الجهوية وقد تم استغلال 101 موقعا من هذه المدخرات بمساحة جملية تبلغ 065 3 هك.

المدخرات العقارية بالولايات (هك)

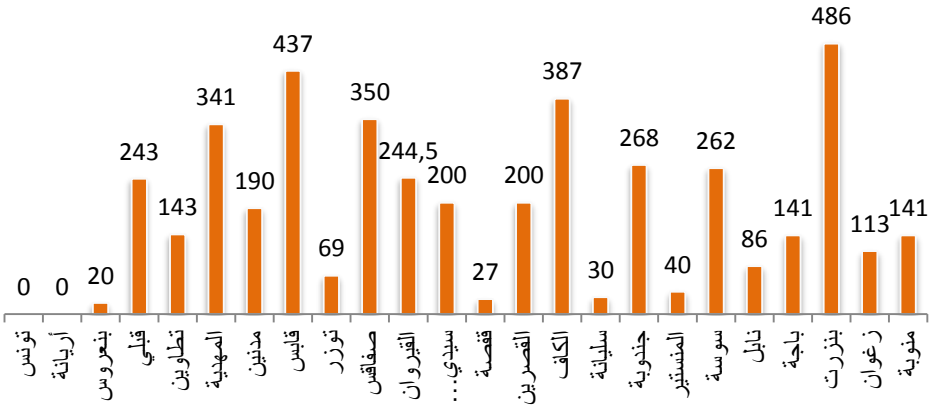

وبذلك تقدر المدخرات العقارية الصناعية المتبقية بـ 420 4 هك موزعة على 120 موقعا من 21 ولاية منها 47 موقعا على مساحة 208 2 هك بالشريط الساحلي و73 موقعا على مساحة 212 2 هك بالمناطق الداخلية.

I. الإشكاليات المطروحة

من خلال تشخيص الواقع الحالي للبنية الأساسية الصناعية وبناء على ما تقدم ذكره من معطيات، تتمثل أهم الإشكاليات التي يواجهها مجال تهيئة المناطق الصناعية بالخصوص في:

1. على مستوى التخطيط والبرمجة

- **عدم التوازن في توزيع المناطق الصناعية** على كامل التراب الوطني حيث يتواجد 39% من المناطق الصناعية بتونس الكبرى و41% بالشريط الساحلي مقابل 20% بمناطق التنمية الجهوية؛

- **غياب نظرة استشرافية** في مجال التهيئة الترابية للمناطق الصناعية **وتعقد الإجراءات وتعدد المتدخلين**؛
- **ندرة الأراضي المصنفة صناعية ضمن أمثلة التهيئة العمرانية** حيث أن 70% من المساحات المنجزة تتواجد خارج أمثلة التهيئة وذلك لنقص التنسيق في مجال البرمجة والتخطيط العمراني؛
- **صغر مساحات المناطق الصناعية المهيأة**، حيث أن معدل مساحة المناطق الصناعية لا يتجاوز 32 هك/للمنطقة على المستوى الوطني، ويتقلص هذا المعدل إلى 20 هك/للمنطقة بمناطق التنمية الجهوية مما ينجر عنه ارتفاع في كلفة الإنجاز وصعوبة في التصرف بالنسبة لمجامع الصيانة والتصرف.
- **عدم وجود مخطط تنموي محدد** مما جعل من البرنامج الحالي للمناطق الصناعية متحرك وغير محدد زمنيا يخضع لضغط الجهات والمجتمع المدني وهو ما يزيد من صعوبة عمليات ضبط الأهداف والمتابعة؛

2. على مستوى التصور

- المحافظة على النمط القديم للمناطق الصناعية وعدم تطويره في **اتجاه إحداث مدن اقتصادية متكاملة** تشمل الصناعة والسكن والخدمات اللوجستية والترفيه؛
- عدم التوجه نحو **إنجاز مناطق صناعية كبرى** مماثلة لما هو معمول به بالبلدان المشابهة (المغرب، تركيا...) (59% من المناطق مساحتها أقل من 20 هك) مما ينجر عنه ارتفاع كلفة التهيئة والربط بالشبكات الخارجية، صعوبة اختيار المقاولات، صعوبة في التصرف والصيانة، ...
- **عدم إفراد المناطق الصناعية ببعض الخصوصيات ضمن مجلة التهيئة الترابية والتعمير** خاصة فيما يتعلق بنسبة وضارب استغلال العقار (CUF, COS) ومثال التقسيم (lotissement figé).
- عدم تحيين **ومسايرة كراسات الشروط المنظمة لتهيئة المناطق الصناعية للتشاريع والمقاييس اللازمة** (شبكة تصريف مياه الأمطار، الحاجة من الماء، الحاجة من الكهرباء....).

3. على مستوى التهيئة

- **تعقد الإجراءات وتعدد المتدخلين وطول الآجال** اللازمة لتهيئة المناطق الصناعية مما يترتب عنه تأخير في إنجاز عديد المشاريع الصناعية إضافة إلى ضياع فرص استثمارية هامة.
- **صعوبة تعبئة الموارد المالية اللازمة** لتهيئة المناطق الصناعية التي تم تكليف المركبات الصناعية والتكنولوجية بإنجازها.

- **عزوف المقاولات** عن المشاركة في طلبات العروض الخاصة بإنجاز المناطق الصناعية بالجهات الداخلية (إعادة طلبات العروض، طول الآجال، فسخ العقود...) لأسباب مختلفة.

4. على مستوى التصرف والصيانة

- وجود 60 منطقة على مساحة 1.576 هك بحاجة لإعادة تهيئة بكلفة جملية تقدر بـ 158 م د منها 21 منطقة تمسح 429 هك تقدر كلفتها بـ 42.9 م د تتواجد بمناطق التنمية الجهوية و39 منطقة تمسح 147 1 هك تقدر تكلفتها بـ 114.7 م د بالمناطق الساحلية؛
- **ضعف منظومة التصرف في المناطق الصناعية** وعدم قدرة مجامع الصيانة والتصرف في أغلب الأحيان على الاستجابة لمتطلبات الصناعيين؛
- 58 منطقة صناعية ليس لديها مجامع للصيانة والتصرف مع وجود صعوبات لتكوين هذه المجامع خاصة بالمناطق ذات نسب الانتصاب الضعيفة والتي تتطلب إعادة تهيئة؛
- **ضعف الموارد المالية لمجامع الصيانة** والتصرف بسبب ضعف مستوى مساهمة الصناعيين في مصاريف الصيانة والتصرف التي يحددها مجلس إدارة المجامع (معدل 200 مليم/م^2/ السنة)؛
- **تردي حالة البنى الأساسية بالمناطق الصناعية** ونقص التجهيزات الضرورية بها إضافة إلى عدم وجود برامج للصيانة والعناية بالبنية الأساسية بأغلب المناطق الصناعية.
- وجود ما لا يقل عن 100 هكتار من **المناطق الصناعية العشوائية** والتي تمثل في بعض الأحيان امتدادا لبعض المناطق الصناعية المهيأة تشغل حوالي 5 000 عامل (البطان، بني خيار، سيدي ثابت ...)؛
- **ضعف نسبة استغلال بعض المناطق الصناعية** بسبب وجود عدد هام من المحلّات المغلقة وعدم القدرة على استرجاع هذه العقارات وإعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية (6.7% من المساحة الجملية) إضافة إلى وجود عدد هام من المقاسم الشاغرة (21.9% من المساحة الجملية)؛
- عدم وجود برامج وآليات لتطوير قدرات مجامع التصرف والصيانة؛

II. التوجهات والأهداف للفترة 2016-2020

تتمثل التوجهات الأساسية التي ستقوم عليها استراتيجية البنية الأساسية الصناعية في المرحلة القادمة في ما يلي:

1. تهيئة المناطق الصناعية

- **الانتقال من المنظومة الكلاسيكية للمناطق الصناعية الى منظومة مجددة** تنبني على إحداث مناطق صناعية كبرى مندمجة (صناعة، لوجستية، سكن، خدمات) من أجل ترشيد كلفة الإنجاز ومسايرة لما توفره البلدان المشابهة. كما سيتم التركيز على إحداث مناطق صناعية مختصة ومتحصلة على علامات الجودة وذلك أخذا بعين الاعتبار للخصوصيات الجهوية ولحاجيات القطاعات الصناعية ذات الأولوية (مكونات الطائرات، الصناعات الصيدلية والبيوتكنولوجية، صناعة مكونات السيارات، الصناعات الغذائية، مواد البناء،...).
- **تعزيز البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية** (مناطق ومحلات صناعية) وذلك في إطار العمل على دعم مقومات التنمية بهذه الجهات وتكريس مبدإ التمييز الإيجابي من خلال إعطاء الأولوية للمناطق الداخلية عند برمجة وتوزيع الفضاءات المزمع إنجازها.
- **دعم نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال تهيئة المناطق الصناعية** عبر إيجاد صيغ جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم في الصدد نشر طلبات عروض تتعلق بإنجاز مناطق صناعية كبرى والتصرف فيها طبقا لكراسات شروط إضافة إلى توظيف الخبرة المكتسبة لشركات الأقطاب التنموية والتكنولوجية في مجال تهيئة المناطق الصناعية.
- **مراجعة الاطار التشريعي والقانوني المنظم للمناطق الصناعية** في اتجاه اختصار آجال الإنجاز وتحيين وتطوير مقاييس التهيئة ومراجعة بعض المعايير على غرار نسبة وضارب استغلال الأرض.

2. منظومة التصرف والصيانة

ستعتمد الإصلاحات المرتقبة على اتخاذ جملة من الإجراءات يمكن تلخيصها أساسا في:

- **إقرار برنامج وطني لتأهيل المناطق الصناعية** يهدف للقضاء على النقاط السوداء وتوفير محيط محفز على الاستثمار (حيث سيتم إعادة تهيئة 60 منطقة صناعية على مساحة جملية تبلغ 1 576 هك في أفق 2020).
- **إرساء منظومة جديدة للتصرف في المناطق الصناعية وصيانتها** وذلك من خلال إحداث أو تكليف شركات بالتصرف في المناطق الصناعية وصيانتها.
- **الرفع من الموارد المخصصة لصيانة المناطق الصناعية والتصرف فيها** عبر إيجاد آليات تمويل إضافية جديدة مع تطوير مقاييس الصيانة وشروط التصرف. هذا وسيتم دعم الإمكانيات المالية

لهياكل التصرف في المناطق الصناعية لضمان ديمومة البنية الأساسية إضافة إلى وضع كراس شروط يضبط مقاييس صيانة المناطق الصناعية والتصرف فيها.

- **إحكام توظيف الفضاءات المهيأة والتوجه نحو الاستغلال الأمثل للأراضي المخصصة للمناطق الصناعية** حيث يرتقب المرور من **نسبة استغلال فعلية للمناطق الصناعية من حوالي 57% حاليا إلى 70% في أفق 2020 و80% سنة 2025** بالنسبة للمناطق المنجزة منذ أكثر من 5 سنوات.

وسيتم في هذا الإطار تكليف اللجان الجهوية لمتابعة المناطق الصناعية بحصر المباني المغلقة، تشخيص وضعيتها واقتراح الحلول المناسبة علاوة على مراجعة إجراءات إسناد المقاسم الصناعية وإرساء منظومة وطنية لمتابعة المناطق الصناعية صلب الوكالة العقارية الصناعية مع دعمها بالموارد البشرية اللازمة.

قطاع الطاقة

I. حصيلة قطاع الطاقة خلال الفترة 2011- 2015

يضطلع قطاع الطاقة بدور هامّ في الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الماليّة التي يوفّرها للحد من الضغوطات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية. إلا أنّ الموارد الطاقية سجلت **تقلصا ملحوظا** في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطوّر السّريع للاستهلاك الذي تزامن مع التراجع الملحوظ المسجّل في إنتاج المحروقات وتعطل عمليات الاستكشاف والتطوير. وقد أدّى هذا الوضع الى **التنامي المطرد للعجز في ميزان الطاقة الأولية** الذي ارتفع الى أعلى مستوياته ليصل الى حدود **4 مليون طن مكافئ نفط سنة 2015**.

1. التقييم النوعي لانجازات الفترة 2011-2015

شهد قطاع المحروقات خلال هذه الفترة **تراجعا هاما على مستوى الاستكشاف والتطوير والإنتاج** نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد التونسية منذ الثورة. ويعزى التراجع المسجل إلى عدة اعتبارات من أهمها:

- تعطل إنجاز العديد من الأشغال التعاقدية للاستكشاف بالعلاقة مع الحراك الاجتماعي،
- تراجع نشاط الاستكشاف والتنقيب على المحروقات بسبب الاضطرابات ومخاوف المستثمرين ثم الغموض في تطبيق الفصل 13 من الدستور،
- تراجع الانتاج الوطني من المحروقات بشكل هام وتقلص حجم الاتاوة على الغاز الجزائري العابر للبلاد التونسية مما ادى الى انخفاض ملموس لنسبة الاستقلالية الطاقية،
- تفاقم عجز ميزان الطاقة الاولية ليبلغ 4 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2015 مقابل حوالي 1 مليون طن مكافئ نفط سنة 2011،
- تراجع حجم الاستثمارات نتيجة التشكيك في شفافية ونزاهة الشركات العاملة في قطاع المحروقات وإعراب عدد منها عن نيتها في مغادرة البلاد،
- تراجع سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار،
- الانخفاض التدريجي لأسعار النفط الخام بداية من جويلية 2014 نظرا لضعف الطلب العالمي فضلا عن الزيادة في الإنتاج والمتأتية أساسا من وفرة النفط الصخري الأمريكي. وقد ساهمت هذه

الوضعية في الحد من حجم نفقات الدعم الموجه للمحروقات والكهرباء والتي شكلت في السابق عبئا على التوازنات المالية للدولة.

كما شهد قطاع **تكرير المواد البترولية** ونقلها وخزنها وتوزيعها عديد الصعوبات خلال الفترة 2011-2015 ساهمت في :

- تراجع استهلاك المواد البترولية بالعلاقة مع الانكماش الاقتصادي وتفاقم ظاهرة التجارة الموازية ونشاط التهريب إثر الثورة،
- ارتفاع استهلاك غاز البترول المسال رغم مجهودات استبداله بالغاز الطبيعي في قطاعات السكن والصناعة والخدمات،
- زيادة حجم الدعم الموظف على غاز البترول المسال المنزلي نتيجة ارتفاع توافد عدد كبير من مواطني القطر الليبي وارتفاع الطلب على هذه المادة في قطاع النقل،
- تسجيل بعض الاضطرابات على مستوى التزويد نتيجة للوضع الاجتماعي ولتواتر الاضطرابات المناخية وكذلك النقص الحاد في طاقات الخزن،

وبالنسبة **لقطاع الكهرباء والغاز فقد اتخذت الشركة التونسية للكهرباء والغاز عديد الاجراءات** خلال هذه الفترة من أهمها :

- إصدار التعريفة التصاعدية عند اجراء التعديل في الاسعار وتحسين التصرف في وسائل إنتاج الكهرباء ذات الاستهلاك النوعي المنخفض،
- إدماج الطاقات المتجددة في منظومة إنتاج الكهرباء،
- إنجاز الخط الكهربائي 400 kv الرابط بين تونس والجزائر ومده ليشمل ماطر في مرحلة أولى ثم المرناقية في مرحلة ثانية وذلك في انتظار استكمال دراسات الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا.

أما على مستوى **ترشيد استعمال الطاقة والطاقات المتجددة** فقد مكن المجهود الوطني لترشيد استعمال الطاقة خلال الفترة 2011-2015 من تحقيق اقتصاد في الطاقة وذلك من خلال :

- مواصلة تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع في مجال ترشيد استعمال الطاقة بنسق مرضي كبرنامج التدقيق الطاقي وعقود البرامج والتوليد المؤتلف للطاقة إلى جانب إنجاز العديد من الدراسات التقييمية والإستراتيجية الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة والنجاعة الطاقية،
- رفع الدعم على أسعار الكهرباء والغاز لقطاع الاسمنت الرمادي وتطبيق تعريفة للقطع الاختياري للكهرباء للمستهلكين ذوي الجهد العالي والمتوسط منذ صائفة 2013،

- استكمال المشاريع المبرمجة التي تخص إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح على عكس الطاقة الشمسية الحرارية المركزة والغاز العضوي التي لم تشهد أي انجاز نظرا لارتفاع التكلفة، هذا بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ جملة من البرامج الهادفة إلى التشجيع على استعمال الطاقة الشمسية،
- إرساء إصلاحات قانونية وتحفيزية لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة،
- تحيين المخطط الشمسي التونسي لمزيد تطوير استغلال هذه الطاقات في غضون 2030،
- إصدار قانون جديد لانجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من قبل الخواص،
- اعداد الامر المتعلق بتنظيم كيفية تدخل وتسيير صندوق الانتقال الطاقي،
- الشروع في تجسيم برامج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات منذ سنة 2015.

2. التقييم الكمي لانجازات الفترة 2011-2015

شهدت معظم مؤشرات قطاع الطاقة تراجعا خلال هذه الفترة وذلك بالنظر إلى الصعوبات والاضطرابات التي شهدتها البلاد، حيث بلغ حجم الاستثمارات في **قطاع المحروقات** خلال كامل الفترة 485 6 م د منها 919 1 م د للاستكشاف و566 4 م د للتطوير. كما شهدت هذه الفترة تقلص العدد الجملي للرخص في مجال استكشاف المحروقات من 52 رخصة سنة 2010 إلى 31 رخصة فقط سنة 2015.

أما بالنسبة **لقطاع تكرير المواد البترولية** فبالرغم من التراجع التدريجي الذي شهده الإنتاج ليصل إلى 1 489,7 ألف طن سنة 2015 مقابل 1 806,6 ألف طن سنة 2012، تم إنجاز استثمارات بلغت 334 م د لنقل وتوزيع وخزن المحروقات.

ومن جانبه بلغ حجم الاستثمارات في **قطاع الكهرباء والغاز** خلال كامل الفترة 394 3 م د منها 957 2 م د لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء و330 م د لإنتاج ونقل وتوزيع الغاز حيث تم تركيز وتشغيل 3 محطات ذات دورة مزدوجة بقدرة 425 ميغاواط الواحدة بكل من غنوش وسوسة "ج" و"د" وكذلك تركيز وتشغيل تربينتان غازيتان ببئر مشارقة بقدرة 120 ميغواط الواحدة بالإضافة إلى ربط 448 549 حريف بالوسط الحضري والريفي بالشبكة الكهربائية وربط ما يقارب 227 الف حريف منزلي بشبكة الغاز.

أما على صعيد **ترشيد استعمال الطاقة والطاقات المتجددة** ورغم المجهود الوطني للتحكم في **إستعمال الطاقة** فقد شهدت الكثافة الطاقية ارتفاعا بنسبة 1.3% سنويا خلال فترة 2011-2015 ويعزى ذلك بالأساس إلى الاستقرار النسبي لنسق الاستهلاك وتراجع نسق الناتج المحلي الاجمالي. في حين شهدت الفترة عديد الانجازات على مستوى **الطاقات المتجددة** من أهمها تركيز قدرة 25 ميغواط من

الطاقة الشمسية الفلطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء وإنشاء محطات لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة 190 ميغواط لتبلغ القدرة الجملية المركزة لطاقة الرياح 245 ميغاواط.

3. الإشكاليات المطروحة والاستنتاجات

شهد قطاع الطاقة خلال الفترة 2011-2015 عديد الإشكاليات خاصة على مستوي **تطبيق الفصل 13 من الدستور** بالنسبة للتصرف في سندات المحروقات من حيث منحها وتمديدها، وكذلك على مستوى **تنفيذ المشاريع المبرمجة لقطاع الكهرباء والغاز** بسبب المشاكل الاجتماعية والعقارية التي أدت إلى تأخيرها.

كما شهدت هذه الفترة زيادة هامة في **استيراد الغاز الجزائري** باعتبار تواصل وتيرة استهلاك الغاز الطبيعي على المستوى الوطني في حين شهدت الموارد المتاحة نقصا على مستوى **الإنتاج الوطني** وعلى مستوى **الأتاوة على الغاز الجزائري العابر للبلاد.**

أما على مستوى **ترشيد استعمال الطاقة والطاقات المتجددة** فبالرغم من تحقيق نتائج ايجابية نسبيا خلال السنوات الفارطة إلا أن هذا المجال شهد العديد من الصعوبات على غرار طول وتعقد الإجراءات الإدارية لتنفيذ المشاريع والحصول على التشجيعات اللازمة في قطاع الطاقات المتجددة ومحدودية قدرة شبكة الكهرباء على استيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة هذا بالإضافة إلى **تفاقم ظاهرة التجارة الموازية.**

وبالنظر إلى الاشكاليات التي يمر بها القطاع تستوجب الفترة القادمة تكثيف العمل لتخطيها وذلك عبر:

- اعتماد استراتيجية ترتكز على **تعزيز الاحتياطي الوطني من المحروقات،**
- وضع سياسة غازية تتمحور حول **تأمين تزويد البلاد بالغاز الطبيعي وتنويع مصادره،**
- **تدعيم البنية الأساسية الطاقية** لتلبية حاجيات التنمية،
- مزيد **حث القطاع الخاص** وتحفيزه على الاستثمار في الطاقات النظيفة،
- الشروع في تنفيذ **المخطط الشمسي** حتى يتسنى ضمان تزويد البلاد في أحسن الظروف وبأقل التكاليف للحفاظ على التوازنات المالية للميزانية.

II. الخطة المرسومة للمخطط الخماسي 2016-2020

1. قطاع المحروقات

أ. التوجهات الاستراتيجية

تتمحور الإستراتيجية التنموية لقطاع المحروقات حول تطوير الإنتاج الوطني للمحروقات لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من المواد البترولية في أحسن الظروف وبأقلّ تكلفة وذلك في ظل السعي لتحقيق الانتقال الطاقي الرامي إلى الرفع من مستوى مساهمة الطاقات المتجددة في امدادات الطاقة الأولية وخصوصا منها المتعلقة بإنتاج الكهرباء.

ستركز **التوجهات الإستراتيجية في ميدان البحث والتنقيب وإنتاج المحروقات** للخماسية المقبلة على المحاور التالية:

تجديد المخزون الوطني من المحروقات عبر:

- الشروع في استكشاف واستغلال مكامن المحروقات غير التقليدية،
- تطوير سياسة ترويج القطع الشاغرة،
- العمل على استقطاب الشركات البترولية ذات القدرات المالية والتقنية الهامة والمتطورة.

تحسين قدرة الاستخراج من خلال :

- تشجيع المؤسّسات العاملة في القطاع على مزيد الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للزيادة في نسبة استخراج المحروقات في الحقول المنتجة،
- تشجيع وتحفيز الشركات العاملة على التطوير الإضافي للترفيع في نسبة الاستخراج.

وضع سياسة غازية تتمحور حول تأمين التزويد بالغاز الطبيعي وتنويع مصادره عبر:

- تحديد وتأكيد المخزون الوطني من المحروقات غير التقليدية "غاز الشيست"،
- استغلال الموقع الجيوستراتيجي للبلاد التونسية لتفعيل دورها كبوابة المتوسّط للتجارة الغازية،
- تهيئة البنية التحتية الضرورية لنقل واستغلال الغاز الطبيعي،
- تكثيف استكشاف المكامن الغازية وخاصة العميقة منها،
- إبرام عقد طويل المدى لتزويد السوق التونسية بالغاز الجزائري،

- إيجاد الصيغ التعاقدية الملائمة مع الطرفين الإيطالي والجزائري لمواصلة استغلال أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية ما بعد 2019.

تطوير دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال:

- تمكين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من تفعيل دورها كمشغل للحقول،
- تأهيل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وذلك بمراجعة إطارها القانوني والتنظيمي ودعم قدرتها التنافسية في مجال الاستكشاف والاستغلال داخل تونس وخارجها.

تنقيح الإطار القانوني والجبائي والبيئي لمجلة المحروقات بما يمكّن من :

- ملاءمتها مع احكام الفصل 13 من الدستور،
- مزيد التحفيز للتشجيع على الاستكشاف في المناطق الصعبة وغير المستكشفة (مناطق الشمال برّا وبحرا)،
- استكشاف واستغلال مكامن المحروقات غير التقليدية،
- تطوير الحقول الهامشية،
- استكشاف المكامن العميقة (objectifs profonds).

أما بالنسبة **لتطوير الانتاج الوطني من المحروقات** فمن المنتظر استكمال مشروع نوارة الذي سيدعّم الموارد الوطنية من الغاز الطبيعي بنحو 25% بداية من سنة 2017 وبالتالي سيحد من العجز الميزان الطاقي علاوة على دخول حقول جديدة حيز الانتاج على غرار تطوير المرحلة الأولى من اكتشاف الزارات وتطوير امتياز كوسموس.

وعلى صعيد **تدعيم طاقات الخزن والتوزيع** بالبلاد، سيتواصل العمل خلال الفترة القادمة على ضمان تزويد البلاد بالمواد البترولية من خلال تدعيم وتوفير الاحتياطي من مخزونات المواد المكررة الضرورية من جهة، ودعم لامركزية القطاع عبر تدعيم وتطوير البنية التحتية للنقل والخزن والتوزيع من خلال إحداث مراكز جديدة للخزن وتقريبها من أقطاب الاستهلاك الحالية والمستقبلية في إطار تقريب وتحسين جودة الخدمات وسلامتها من جهة أخرى. هذا إلى جانب تطوير النقل عبر الأنابيب بتكثيف الجهود لإنجاز مشروع أنبوب يربط الصخيرة والساحل وإنجاز برنامج استثماري لصيانة وتأهيل وسائل الإنتاج وتدعيم طاقة الخزن المتوفرة للشركة التونسية لصناعات التكرير لتأمين ديمومتها وسلامتها حتى تتمكن من تأمين حاجيات البلاد في أحسن الظروف.

ب. الأهداف الكمية

في ظلّ استقرار أمني واجتماعي واستعادة الثقة للشركات العاملة في القطاع يمكن تنفيذ الإستراتيجية التنموية للقطاع وذلك عبر عودة النسق العادي لأنشطة الاستكشاف والتطوير خلال السنوات المقبلة ودخول حقول جديدة حيز الاستغلال. وسيمكن تنفيذ الإستراتيجية التنموية للقطاع من تجسيم الأهداف الكمية المرسومة حيث ينتظر **تحقيق نمو للقيمة المضافة لقطاع المحروقات بنسبة 2% سنويا مقابل تراجع بحوالي 8,1% خلال الفترة 2011-2015 وذلك استنادا الى طاقة إنتاج للمحروقات خلال المخطط 2016-2020 تقدر بحوالي 29 م طن م ن** مقابل 27.8 م طن م ن خلال الفترة 2011-2015 متأتية بحوالي 51% من الموارد الوطنية من النفط وبـ 49% من الغاز الطبيعي المتاح مقابل على التوالي 55.9% و44.1% خلال الفترة 2011-2015. **ويعزى النمو المنتظر الى تطوير حقل نوارة الذي سيدعّم الموارد الوطنية من الغاز الطبيعي بداية من سنة 2017** الى جانب تطوير بعض الحقول على غرار بير بن طرطر وحلق المنزل وقبيبة الحاجب. وسيساهم هذا التطور في الإنتاج من الحد من تفاقم عجز ميزان الطاقة الأولية الذي يتوقع ان يبلغ 4.5 م.ط.م.ن سنة 2020.

اهداف قطاع المحروقات خلال المخطط الخماسي 2016-2020

	الفترة 2011-2015	المخطط الخماسي 2016-2020
معدل نسبة النمو (%)	-8.1	2.0
إنتاج النفط الخام (م.ط.م.ن)	15.5	14.9
انتاج الغاز الطبيعي (م.ط.م.ن)	12.3	14.1

تطور الإنتاج الوطني من المحروقات خلال الفترة 2010-2020

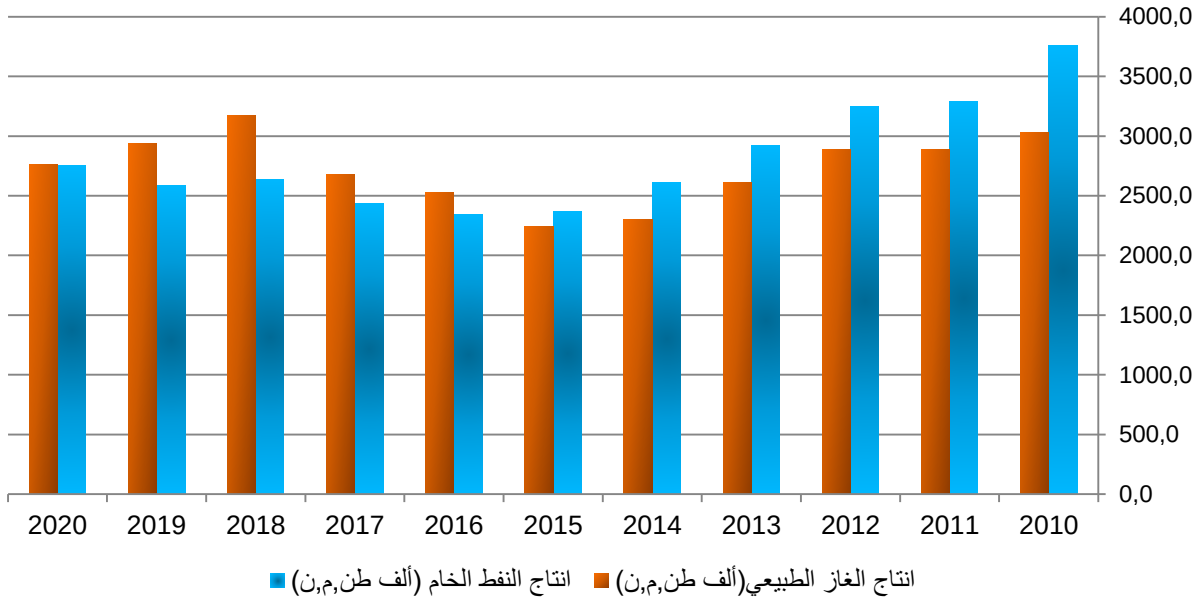

2. الكهرباء وتوزيع الغاز

أ. التوجهات الاستراتيجية

تتمحور الخطة التنمويّة لقطاع الكهرباء والغاز خلال المخطط الخماسي 2016-2020 حول تنمية إنتاج ونقل الكهرباء وتطوير استعمالات الغاز الطبيعي وإنجاز الاستثمارات الضروريّة لتلبية حاجيّات التنمية فضلا عن ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة.

ولتحقيق الاهداف المرسومة للقطاع تستوجب الفترة القادمة السعي لتكثيف الجهود لتعبئة التمويلات اللازمة لتمويل البرنامج الاستثماري وذلك لضمان تزويد البلاد في أحسن الظروف.

وحتى يتسنى تحقيق الاهداف المرسومة تستوجب الفترة القادمة العمل على:

- بناء **منظومة كهربائية وغازية تستجيب للمواصفات البيئية** وذلك بالصيانة المتواصلة وإدماج التكنولوجيا الحديثة فيما يخصّ إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.
- تغطية الكلفة الحقيقية للكهرباء والغاز واعتماد سياسة **تعريفية ناجعة** من شأنها أن تعكس حقيقة الأسعار وتحث الحرفاء على التحكم في الاستهلاك،
- العمل على **تطوير الطاقات المتجددة** التي أثبتت جدواها في عديد الاستعمالات،

- وضع **الآليات القانونية والتقنية لتعديل الأسعار** وتكييفها مع المكونات الأساسية لإنتاج المحروقات،
- **تطوير إنتاج وتوزيع الكهرباء** لتغطية النمو المتوقع للأحمال الكهربائية في الأفق المتوسط والبعيد،
- التحكم في استهلاك الطاقة والوصول إلى **كفاءة الاستخدام وكثافة الطاقة المثلى لاستهلاك الكهرباء** في كافة أوجه الاستخدام،
- العمل على **تحسين كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية** وتخفيض الفاقد بجميع أنواعه كأولوية إستراتيجية،
- العمل على **دعم اليقظة التكنولوجية والبحث والتطوير** وذلك بدعم التعاون مع الهياكل المختصة والمؤسسات الجامعية،

ب. الأهداف الكمية

تم رسم التقديرات على أن يسجل **الطلب على الكهرباء ارتفاعا من 15 980 ج.و.س سنة 2016 ليبلغ 18 980 ج.و.س سنة 2020 مسجّلا بذلك نموّا بمعدل 4.4% سنويا مقابل 3.4% خلال الفترة 2011-2015** وذلك باعتبار تباين الرؤى حول تطور النمو الاقتصادي وإمكانية تحقيق برامج التحكم في الطاقة القادرة على تقليص كثافة الطاقة لاستهلاك الكهرباء وكذلك تحسبا لتأثير العوامل المناخية.

أمّا الذِّرْوة فيتوقع ان ترتفع الى حدود 4 660 ميغاواط سنة 2020 مقابل 3 900 ميغاواط منتظرة سنة 2016 ليكون معدل النمو بنسبة 4.6% أي بزيادة قدرها 210 ميغاواط كلّ سنة.

وتبعا لذلك ينتظر أن **تنمو القيمة المضافة لقطاع الكهرباء بمعدل 4.2% سنويا مقابل3.5% خلال الفترة 2011-2015** بالعلاقة مع تطور الانتاج الذي ينتظر أن يرتفع الى حدود 21 700 ج.و.س سنة 2020 مقابل 18 800 ج.و.س منتظرة سنة 2016.

أهداف قطاع الكهرباء والغاز خلال المخطط الخماسي 2016-2020

	الفترة 2011-2015	المخطط الخماسي 2016-2020
معدل النمو(%)	3.5	4.2
تطور الطلب على الطاقة (%)	3.4	4.4

ولضمان التزويد والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب ستشهد فترة المخطط الخماسي 2016-2020، إنجاز محطات لإنتاج الكهرباء ذات كفاءة عالية حيث ينتظر ان **تتطور القدرة المركبة، دون اعتبار الإنتاج الخاص من 464 5 ميغاواط سنة 2016 إلى حوالي 906 6 ميغاواط سنة 2020.**

وبالتوازي مع تطوير **إنتاج الكهرباء** بالوحدات الحرارية، ستشهد الفترة 2016-2020 انجاز المخطط الشمسي وذلك بتكثيف مساهمة الطاقات المتجددة وخاصة منها طاقة الرياح.

ومواكبة لتطوّر إنتاج الكهرباء والنمو المنتظر للاستهلاك سيتم **تدعيم شبكة نقل الكهرباء** وذلك لربط محطات توليد الكهرباء ومحطات تحويل الجهد العالي والجهد المتوسط الجديدة، حيث ستشهد شبكة نقل الكهرباء إنجاز وتوسعة مشاريع متعددة.

أما فيما يخص **التّوزيع الكهربائي**، ستتواصل خلال فترة المخطط عمليات التنوير الحضري والريفي وتأهيل شبكات التّوزيع. وينتظر ان يكون المعدل الجملي لعدد المشتركين الجدد 000 111 حريفا سنويا بين الوسط البلدي وغير البلدي ممّا سيجعل نسبة التنوير العام تقارب 100%.

وفي نفس السياق **سيتواصل نمو الطلب على الغاز الطبيعي** حيث سيتطور من 854 5 ألف.ط.م.ن سنة 2016 إلى 483 6 ألف.ط.م.ن في سنة 2020 وبذلك سيبلَغُ الطّلب على الغاز خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2020 حوالَي 774 30 ألف.ط.م.ن وذلك باعتبار الاستهلاك الهام للغاز الطبيعي كوقود لإنتاج الكهرباء الذي يمثل قرابة 70% والتطور التدريجي المرتقب لاستهلاك الغاز في القطاع الصناعي والمنزلي بنسبة 28% بالرغم من التراجع المرتقب لفرص استبدال الغاز بالفيول.

كما ستتكثف المساعي **لربط عدد هام من الحرفاء المنزليين والصناعيين بشبكة الغاز**. حيث سيرتفع نسق ربط المنتفعين بمعدل 000 60 سنويا بالنسبة لكل من القطاع المنزلي والصناعي والخدماتي. ويعزى التطور المنتظر الى السعي لتقليص الدعم على كل من غاز البترول المسال والزيت الثقيل نظرا لمردودية الغاز الطبيعي في مجالي الصناعة كوقود للإنتاج والاستهلاك المنزلي للتسخين وكذلك لسهولة نقله وتوزيعه عن طريق الشبكة ولنظافة البيئة.

3. التحكم في الطاقة

بالنظر إلى الوضع الحالي والمستقبلي لقطاع الطاقة في تونس والذي يتسم في نفس الوقت بتنامي الطلب ومحدودية الموارد الطاقية فإن توجهات المخطط الخماسي 2016-2020 تهدف بالأساس إلى العمل على مزيد إدماج بُعد التحكم في الطاقة في مختلف القطاعات والاستغلال الأفضل للإمكانات

المتاحة للاقتصاد في الطاقة وذلك من خلال تكثيف برامج ترشيد استعمالها والنّهوض بالطاقات المتجدّدة.

أ. التوجهات الاستراتيجية

يهدف المخطط الخماسي في مجال ترشيد استعمال الطاقة **لتخفيض الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2016-2020 لتبلغ 0.278 طن مكافئ نفط لكل 000 1 دينار من الناتج المحلي الخام سنة 2020.** ويستوجب تحقيق هذا الهدف اجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع من خلال تطوير الإطار التشريعي لتطويعه بما يتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة وتعبئة موارد ماليّة إضافيّة لدعم صندوق الإنتقال الطاقي قصد تسريع نسق انجاز المشاريع القائمة والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة في إطار الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي.

وتتمثل الأهداف النوعية للمخطط الخماسي 2016-2020 في:

- مزيد تفعيل دور القطاع العمومي في المجهود الوطني لترشيد استعمال الطاقة وإضفاء الطابع الرّيادي لهذا القطاع في تنفيذ السياسة الوطنية للإنتقال الطاقي،
- اعتماد مقاربة "من القاعدة إلى القمة Bottom-Up" في تنفيذ سياسة الانتقال الطاقي وذلك من خلال مساعدة الجماعات المحلية على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محلّية وجهوية للانتقال الطاقي لاسيّما بالنسبة للبناءات والتجهيزات والمنشآت البلدية أو على مستوى المناطق الراجعة لها بالنظر،
- توجيه المستهلك نحو التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة من خلال اعتماد سياسة جبائية وتحفيزية خصوصية لهذه التجهيزات ومنع ترويج التجهيزات ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة،
- مزيد ترسيخ ثقافة ترشيد استعمال الطاقة لدى مختلف شرائح المجتمع وذلك بتكثيف برامج التحسيس في الأوساط التربوية وتنمية القدرات الوطنية من خلال مزيد دفع التعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،
- تعبئة الموارد المالية الضرورية لدعم كلّ من برامج ترشيد استعمال الطاقة وموارد صندوق الانتقال الطاقي،
- التنسيق مع مختلف المتدخلين لتكثيف عمليات الرقابة ومنع ترويج التجهيزات غير المطابقة للمواصفات المعمول بها والحرص على تطبيق التشريعات الجاري بها العمل،
- تعزيز دور القطاع الخاص ودفع الشراكة بينه وبين القطاع العام ودفع اللامركزية عن طريق مزيد دعم الهياكل الجهوية للوكالة الوطنيّة للتّحكّم في الطاقة،

- إدماج الجانب الإجتماعي في برامج ترشيد إستعمال الطاقة سعيا إلى الحدّ من ظاهرة الحرمان الطاقي (Précarité énergétique) صلب الفئات الإجتماعيّة الضّعيفة.

ب. الاهداف الكمية

ستمكن الخطة المرسومة في مجال التحكم في الطاقة من تحقيق إقتصاد في استهلاك الطاقة يقدر بحوالي 3,8 مليون طن مكافئ نفط ومن تجنب واردات طاقية بقيمة 4 مليار دينار والتخفيف من دعم الدولة للمواد الطاقية بقيمة 1,6 مليار دينار علاوة على تجنب انبعاثات الغازات الدفيئة بقرابة 9 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

ولتحقيق هذه الاهداف ستركز االجهود بالأساس على انجاز البرامج التالية:

- الترفيع في نسق إبرام عقود البرامج بهدف بلوغ 920 عقد في كل من قطاعات الصناعة والسكن والخدمات والنقل بما في ذلك القطاع العمومي والجماعات المحليّة،
- النهوض بمنظومة التصرف في الطاقة من خلال مصاحبة 260 مؤسسة على تركيز هذه المنظومة حسب المعايير الدولية ISO50001.
- تركيز قدرة إضافية للتوليد المؤتلف للطاقة تقدر بـ 356 ميغاواط إضافة إلى 55,4 ميغاواط التي تم إنجازها إلى حدود سنة 2015،
- استبدال 4 مليون فانوس متوهج بفوانيس ذات صمامات ثنائية باعثة للضوء (LED) ستوجه بالأساس إلى الفئات الاجتماعية التي تنتفع بأعلى نسبة من دعم الطاقة،
- الرفع من نجاعة أسطول الثلاجات في القطاع السكني من خلال استبدال 400 ألف ثلاجة قديمة تجاوز عمرها الـ10 سنوات بثلاّجات جديدة ذات نجاعة طاقيّة عالية" من خلال مشروع PROMO-FRIGO" وذلك عبر آلية تمويل خصوصية،
- ترسيخ ثقافة العزل الحراري من خلال تنفيذ مشروع نموذجي لعزل أسطح 65 ألف مسكن "مشروع PROMO-ISOL" وذلك عبر آلية تمويل خصوصية،
- النهوض بالتنقلات المستدامة داخل المدن التونسية من خلال إعداد أمثلة التنقلات الحضرية،

4. الطاقات المتجددة

تتمحور التوجهات خلال المخطط الخماسي 2016-2020 على تحديد أهداف تمكن من استغلال أنجع لمصادر الطاقات المتجددة وذلك من خلال الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إمدادات الطاقة الأولية وخصوصا منها المتعلقة بإنتاج الكهرباء إضافة إلى إرساء إصلاحات هيكلية تمكن من دفع

الاستثمارات والمبادرات الخاصة في إنتاج الكهرباء والنهوض بالاستعمالات الأخرى للطاقات المتجددة خصوصا منها في مجال تسخين المياه إضافة الى تنمية القدرات الوطنية بما يسمح بتدعيم النتائج الايجابية لاستغلال الطاقات المتجددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أ. التوجهات الاستراتيجية

سيتواصل العمل خلال فترة المخطط الخماسي على استكمال إرساء الإصلاحات القانونية والتحفيزية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة علاوة على الانطلاق في تنفيذ المخطط الشمسي التونسي لتطوير استغلال هذه الطاقات.

وتتمثل أهم الإجراءات والاصلاحات المزمع انجازها خلال المخطط الخماسي 2016-2020 للنهوض بالطاقات المتجددة في النقاط التالية:

- استكمال النصوص التشريعية والترتيبية الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال انتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة،
- استكمال المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة المنصوص عليه بالقانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بانتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- وضع آليات تحفيزية وتمويلية جديدة ملائمة لدفع استغلال الطاقات المتجددة من خلال تنويع وتفعيل تدخلات صندوق الانتقال الطاقي ووضع خطوط تمويلية خاصة عبر البنوك التونسية،
- تمديد العمل بالمنظومة التمويلية الحالية عبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي أثبتت جدواها في نشر استغلال الطاقات المتجددة في القطاع السكني،
- تنمية القدرات الوطنية في كل المجالات ذات العلاقة بتطوير الطاقات المتجددة (أقطاب تكنولوجية ومراكز تكوين ومخابر مراقبة الجودة وبحث علمي ...)،
- دعم شبكة الكهرباء لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة من خلال تطوير وتقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة واقامة خط ربط مع أوروبا اضافة الى تنفيذ مشاريع كهرومائية للضخ والتوليد تمكن من خزن الطاقة الكهربائية في فترات فائض الإنتاج وإعادة انتاجها في فترات ذروة الطلب على الكهرباء،
- القيام بتقييم الموارد المتوفرة وتحيينها في إطار أطلس لمختلف مصادر الطاقة المتجددة على الصعيد الوطني،
- وضع برامج خصوصية لاستغلال الطاقات المتجددة في التطبيقات الغير مستغلة بالقدر الكافي على الصعيد الوطني كضخ المياه والتكييف.

ب. الاهداف الكمية

يهدف المخطط الخماسي 2016-2020 الى **بلوغ نسبة انتاج للكهرباء بواسطة الطاقات المتجددة في حدود 12% من الكهرباء المنتجة سنة 2020** مقابل 3% سنة 2015 بما يساهم في تجسيم التزام تونس خلال القمة 21 للمناخ بالحد من الكثافة الكربونية بـ 41% في غضون 2030.

وفي هذا الاطار سيتم تركيز قدرة اضافية من هذه الطاقات تقارب 830 ميغاواط خلال فترة المخطط تتوزع على النحو التالي :

- **طاقة الرياح** : 410 ميغاواط
- **الطاقة الشمسية الفولطاضوئية** : 375 ميغاواط
- **الكتل الحيوية من خلال تثمين الفضلات** : 45 ميغاواط

كما سيتواصل العمل لدعم الحركية التي يشهدها سوق السخانات الشمسية من خلال تركيز 570 ألف متر مربع إضافية من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه منها 530 ألف متر مربع في قطاع السكن و40 ألف متر مربع في قطاع الخدمات والصناعة. وستمكن الانجازات المبرمجة في المخطط التنموي من تحقيق اقتصاد في الطاقة الأولية بحوالي 480 ألف طن. م.ن سنويا ابتداءا من سنة 2020 و 1.1 مليون طن.م.ن طيلة الفترة 2016-2020.

وتتطلب الاستراتيجية المرسومة لقطاع الطاقة، والرامية الى تنويع المزيج الطاقي وتحسين مؤشر الاستقلالية الطاقية من خلال الرفع في مساهمة الطاقات المتجددة لانتاج الكهرباء الى حدود 12% في أواخر المخطط 2016–2020، دعما من الدولة يرتبط مستواه بعدة عوامل أهمها الاسعار في الأسواق العالمية وتطور التكنولوجيا.

قطاع المناجم

I. حصيلة الفترة 2011-2015

يعتبر **قطاع الفسفاط** أحد أهم القطاعات الحيوية الذي يساهم في الحد من عجز الميزان التجاري حيث تحتل تونس المرتبة الخامسة من حيث إنتاج الفسفاط والمرتبة الثانية من حيث إنتاج مشتقات الفسفاط إلى حدود 2010، إلا أن حجم العائدات المتأتية من مبيعات الفسفاط ومشتقاته شهد تراجعا هاما بعد الثورة نتيجة الحراك الإجتماعي الذي عطل الإنتاج والذي كان له إنعكاسات سلبية هامة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

وتبعا لذلك شهد إنتاج الفسفاط **تراجعا بـ64% خلال الفترة 2011-2015** مقارنة بالنسق العادي للإنتاج (8.1 مليون طن سنة 2010) الذي كان عليه سنة 2010 حيث لم يتعدى 3.2 طن سنة 2015 رغم **التحسن الذي شهده القطاع بداية من شهر جوان 2015** وحيث ارتفع الإنتاج خلال شهر سبتمبر 2015 إلى 457 ألف طن محققا أعلى مستويات الإنتاج الشهرية منذ 5 سنوات.

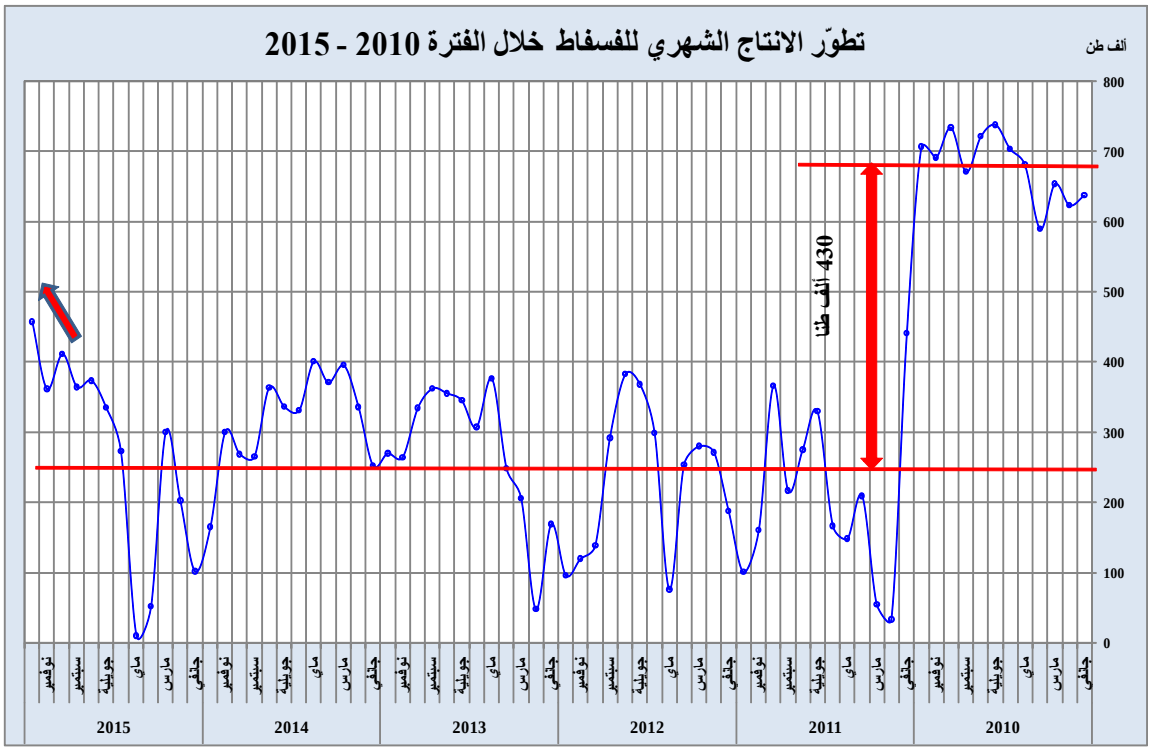

أما بخصوص **المواد غير الفسفاطية**، التي تعتبر دافعا للتنمية باعتبار مساهمتها الهامة في بعث المشاريع التنموية وإحداث مواطن شغل بالولايات الداخلية على غرار القصرين وسيدي بوزيد وسليانة والكاف وقفصة ومدنين وتطاوين، فقد عرفت خلال الفترة 2011-2015 تراجعا في أنشطة البحث وذلك نتيجة الاعتصامات المتتالية بأغلب المواقع المنجمية.

وتتلخص أهم النتائج الكمية فيما يلي:

- سجل إنتاج **الحديد** خلال السنوات الخمس الأخيرة تحسنا تدريجيا ليرتفع إلى حدود 321 ألف طن سنة 2014 مقابل 171 ألف طن سنة 2010 أي بزيادة 39% ومن المؤمل ان يستقر الإنتاج في حدود 250 ألف طن سنة 2015،
- تحسن إنتاج **البارتين** من 2.4 ألف طن سنة 2010 إلى 9 ألاف طن سنة 2014
- تراجع إنتاج **الأملاح** خلال الفترة 2011-2015 بـ12% (معدل الإنتاج 1.4 مليون طن) مقارنة بإنتاج سنة 2010 (1.575 مليون طن) ويعزى هذا التراجع في الإنتاج إلى الاحتجاجات الاجتماعية والتي شهدتها خاصة ولاية مدنين،
- تطور إنتاج **الجبس** من 600 ألف طن سنة 2010 إلى 900 ألف طن سنة 2014.

إنتاج المواد غير الفسفاطية خلال الفترة 2011-2015 (طن)

المواد		الخماسي 2011-2015				
	2010	2011	2012	2013	2014	تقديرات 2015
الحديد	171 566	168 423	209 102	244 643	321 240	250 000
البارتين	2 420	7 241	11 500	7 713	9 868	9 000
الملح	1 575 000	1 588 000	1 393 000	1 430 000	1 194 000	1 439 000
الجبس	600 000	528 000	637 670	752 641	905 000	900 000
البانتونيت	1 000	1 000	3 528	4 150	3 740	9 000

أما بخصوص **الأنشطة المنجمية الأخرى**، ففي ميدان **البحث الجيولوجي** تمثلت إنجازات الفترة 2011-2015 في:

- إنجاز المسح الجيولوجي الأساسي للبلاد بنسبة تغطية تصل إلى 73.2% موفى سنة 2015 مقابل 63% سنة 2011
- مواصلة المسح الجيولوجي التأليفي لتصل نسبة التغطية الى 36.7% في موفى 2015،

- إنجاز خرائط المخاطر الطبيعية لتونس الكبرى ونابل.
- إنجاز تغطية بنسبة 79% موفى 2015 لخرائط المواد الإنشائية للبلاد مقابل 33% سنة 2011 إلى جانب إعداد بطاقات مشاريع للتعريف بالمكامن الواعدة لاستغلال المواد الإنشائية وتقييم أولي للمدخرات ونوعية التمعدنات والخصائص الفيزيوكيميائية وتطبيقاتها الصناعية.
- مواصلة إنجاز الخرائط الجيوفيزيائية بطريقة الجاذبية لتصل إلى 90 خريطة منجزة آخر سنة 2015 مقابل 73 خريطة سنة 2011.
- مواصلة انجاز الخرائط الجيوكميائية متعددة العناصر لتصل إلى 74 خريطة من جملة 80 خريطة مبرمجة

ومن جهة أخرى حقق **البحث المنجمي** استثمارات جملية تقدر بحوالي 32 م د منها 16 م د للمواد غير الفسفاطية. وتم خلال الفترة المنقضية إنجاز حوالي28 ألف متر من الحفريات منها 14 ألف متر للمواد غير الفسفاطية تركزت أساسا بالمناطق المتاخمة للمناجم القديمة مكّنت من تققيم المدخرات التي سمحت لمستثمريها من الحصول على إمتيازات الإستغلال خاصة بالمكامن التالية:

- "بوجابر" : بمدخرات 2.387 مليون طن بنسبة 1.26% رصاص و5.77% زنك،
- "فج الهدوم" : بمدخرات 1.4 مليون طن بنسبة 3.79% رصاص و5.51% زنك،
- "بوكحيل" : بمدخرات 1.553 مليون طن بنسبة 1.34% رصاص و5.05% زنك،
- "كبوش" : بمدخرات 3.37 مليون طن بنسبة 6.17% رصاص وزنك،
- "جبل رميلة" : بمدخرات 1.12 مليون طن من خامات البارتين،

وشهدت الفترة 2011-2015 كذلك الإقبال على البحث عن الأملاح بالسباخ إلى جانب مادة الجبس وخاصة بولاية تطاوين.

ورغم النتائج المشجعة للبحث المنجمي فان عدد رخص البحث سارية المفعول خلال الفترة 2011-2015 تراجعت تدريجيا من 42 رخصة بحث سنة 2010 إلى 31 رخصة سنة 2015 مسجلة إنخفاضا بـ26% شمل خاصة رخص البحث لمادة الجبس في حين ارتفع عدد رخص البحث عن مادة الفسفاط باسناد رخص بحث "المكناسي" بولاية سيدي بوزيد و"سراورتان" بولاية الكاف و"توزرنفطة" بولاية توزر.

كما تطور عدد امتيازات الاستغلال السارية المفعول خلال الفترة 2011-2015 بنسبة **63%** مقارنة بسنة 2010 بإسناد 20 امتياز استغلال جديد لتشمل مشروع لمادة الحديد وثلاث مشاريع لمادة البارتين وخمسة مشاريع لمادة الأملاح وعشرة مشاريع للجبس ومشروع لمادة كربونات الكلسيوم.

II. الإشكاليات المطروحة

عرف قطاع **الفسفاط** خلال الفترة 2011-2015 عدة صعوبات تتمثل أهمها في:

- التذبذب في التزود بالماء مما شكل عائقا في استمرارية نشاط المغاسل،
- صعوبة نقل الفسفاط الخام من مراكز الإستخراج إلى المغاسل بالعلاقة مع النقص الفادح للمعدات لدى الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية،
- عدم قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية على الإيفاء بتعهدتها لنقل الفسفاط التجاري إلى مصانع التحويل مما قلص من معدل السفرات إلى 5 في اليوم مقابل 14 رحلة سنة 2010،
- محدودية طاقة الشحن بميناء صفاقس (35 ألف طن كوزن أقصى للبواخر)،
- تعدد الإضطربات الإجتماعية والإعتصامات التي انجر عنها توقف شبه كلي للإنتاج ونقل الفسفاط،
- تراجع الطاقة التصميمية لشركة فسفاط قفصة إلى 6.5 مليون طن مقابل 8 مليون طن سنة 2010 وذلك نظرا لتقادم وحدات الإنتاج إلى جانب عدم إتمام برنامج صيانة وتأهيل المغاسل،
- عدم تثمين الفسفاط السيليسي المستخرج من منطقة المظيلة والبالغ 60 مليون طن،
- الصعوبات المالية التي حالت دون مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى المتواصلة أو المبرمجة،
- تدني نسبة التأطير لدى شركة فسفاط قفصة إلى جانب إرتفاع معدل الأعمار.

أما بخصوص **المواد غير الفسفاطية** فتتلخص الإشكاليات خاصة في:

- تعطل مشاريع استغلال مادة الجبس حيث لم يتمكن أصحابها من تطويرها بالرغم من مرور أكثر من سنتين من تحصلهم على إمتياز الإستغلال،
- الإشكاليات العقارية لبعث المشاريع المنجمية التي تمثل عائقا كبيرا لتركيز المشاريع المنجمية وخاصة منها الكائنة بولاية تطاوين نظرا لوضعية الأراضي الاشتراكية والتي يصعب فيها الاتفاق مع عدد كبير من المالكين،
- تراجع البحث المنجمي من حيث الاستثمار الخارجي حيث شهدت الفترة 2011-2015 عزوف الشركات الأجنبية على الاستثمار في مجال البحث المنجمي،
- الإشكاليات القانونية المترتبة عن تطبيق الفصل 13 من الدستور الجديد ومدى ملائمته مع مجلة المناجم الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2003،
- تعدد التشاريع المنجمية الجاري بها العمل أفرز عدة مشاكل أهمها عدم وجود عدالة جبائية بين المستثمرين في القطاع،

- غياب تثمين المواد الانشائية والصخور الصناعية إلى جانب الاستغلال العشوائي للأحجار الصناعية،
- تصدير عدة خامات من الصخور الصناعية دون أي قيمة مضافة كالرمال السيليسية الصالحة لصناعة البلور،
- تعدد الأطراف المتداخلة في التصرف في المواد الإنشائية (الديوان الوطني للمناجم، إدارة المقاطع والمتفجرات، الإدارة العامة للمناجم، إدارة الكراء والتخصيص بوزارة أملاك الدولة).

III. التوجهات الإستراتجية خلال الفترة 2016-2020

تتمثل المحاور الإستراتجية في قطاع **الفسفاط** خلال الفترة القادمة بالأساس في إستعادة القطاع لمكانته داخل الأسواق العالمية وذلك من خلال:

- دعم منظومة إنتاج ونقل وتحويل الفسفاط،
- التقدم في إنجاز المشاريع الكبرى لقطاع الفسفاط،
- الترفيع من صادرات مشتقات الفسفاط،
- مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي،

ولتجسيم هذه الأهداف ينتظر أن تشهد الخماسية القادمة **الزيادة في طاقة الإنتاج من 8,1 مليون طن من الفسفاط التجاري في عام 2010 إلى 13 مليون طن سنة 2020** وذلك بإنجاز مشاريع أم الخشب وتوزر نفطة والمكناسي وشكتمة وبئر العفو والقلعة الخصبة ودخولهما حيز الإنتاج، هذا إلى جانب حل الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها قطاع نقل الفسفاط التجاري إلى مصانع التحويل بكل من المظيلة وقابس عبر إنجاز مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط.

أما بالنسبة **لترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط** فتتمحور الخطة في:

- إنجاز دراسة إستراتيجية قطاع الفسفاط ومشتقاته إلى سنة 2035 قصد تحديد مستقبل القطاع وانجاز مشاريع شراكة مع القطاع الخاص،
- تنويع قاعدة الإنتاج عبر إنجاز وحدة لإنتاج الحامض الفسفوري التقني،
- إنشاء ميناء صناعي بالصخيرة لتوريد الكبريت والأمونيا وتصدير كل المواد الصلبة والسائلة ممّا يسمح بتركيز مشاريع صناعية مختلفة بالمنطقة،
- إستكمال مشروع المظيلة 2 الذي سيمكّن من الرّفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع من 800 ألف طن إلى 1 مليون طن،

- إنجاز دراسة منظومة توزيع الأسمدة في السوق المحلية.

أما بخصوص **التأهيل البيئ**، فتتمثل الخطة في:

- إستكمال انجاز مشاريع التأهيل البيئي بما يسمح للوحدات الصناعية القائمة من الامتثال للمعايير البيئية،
- تأهيل المصانع التحويلية القديمة للحد من الإفرازات الغازية،
- العمل على تحديد موقع جديد لحل إشكالية الفسفوجيبس بقابس،
- تلبية حاجيات مصانع التحويل من المياه من مصادر غير تقليدية حفاظا على المائدة المائية،
- إنشاء وحدة تحلية مياه البحر بجهة قابس.

كما ستتكثف الجهود **للنهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية** وذلك من خلال:

- الترفيع في انتاج المواد غير الفسفاطية
- الإحاطة بمستثمري المشاريع المعطلة ومساعدتهم على بعث مشاريعهم
- التشجيع على البحث المنجمي
- تثمين الثروات المنجمية

فبخصوص الترفيع في **إنتاج المواد غير الفسفاطية** تتمحور الخطة المرسومة حول:

- تطوير انتاج الأملاح نوعا وكما، لتبلغ حوالي 2.4 مليون طن سنويا من مادة كلورير الصديوم ($NaCl$) مع دخول كل من مشاريع "سبخة المهبل" بولاية مدنين و"نور" و"سبخة الغرة" بولاية صفاقس و"سبخة المشيقيق" بولاية سيدي بوزيد في الانتاج الفعلي خلال سنتي 2016 و2017 فضلا عن تثمين منتوجات الأملاح، ينتظر أن يتم انتاج مادة سلفات الصديوم (Na_2SO_4) التي تعتبر مادة أساسية عند صناعة مواد التنظيف والمستخرجة من سبخة أم الخيالات بولاية تطاوين خلال سنة 2016 بطاقة انتاج 100 ألف طن سنويا. كما ينتظر أن يدخل مشروع انتاج البوطاس من مياه الرجيع لسبخة المالح بجرجيس من طرف شركة "Sud Potasse" في إطار اتفاقية مع الشركة العامة للملاحات التونسية "Cotusal" بوصفها صاحبة امتياز الاستغلال خلال النصف الثاني لسنة 2017 بانتاج 30 ألف طن من سلفات الماغنزيوم و10 ألف طن من كلورير البوطاس عند موفى سنة 2018،
- عودة انتاج مادتي الرصاص والزنك لتبلغ حوالي 22 ألف طن من الرصاص المركز التجاري و75 ألف طن من الزنك المركز التجاري عند موفى سنة 2020،

- الترفيع في طاقة انتاج مادة الحديد لتبلغ 300 ألف طن سنويا للاستجابة لارتفاع الطلب مع دخول وحدات جديدة لإنتاج الإسمنت،
- الترفيع في انتاج مادة البارتين لتبلغ حوالي 95 ألف طن مع موفى سنة 2020،
- تحسين انتاج مادة الجبس ليبلغ حوالي 1.3 مليون طن في غضون سنة 2020 مقابل 900 ألف طن حاليا بدخول ثلاث مشاريع جديدة مرحلة الانتاج الفعلي بولايتي قفصة وتطاوين بطاقة انتاج فردية تناهز 260 ألف طن سنويا.

أما في مجال **الإحاطة بأصحاب المشاريع المعطلة**، فقد تم إسناد مستثمري قطاع الجبس مهلة زمنية للتدارك وتجاوز الإشكاليات التي حالت دون تطوير مشاريعهم، ومواصلة السعي لإيجاد الحلول لانطلاق مشروع استغلال خام الحديد بجبل حميمة بولاية الكاف التابع لشركة جبل الجريصة.

وعلى مستوى **البحث المنجمي** تتمحور الخطة المرسومة على توفير بنية جيولوجية مرتفعة (جيولوجية، جيوفيزيائية، جيوكيميائية..) بطرق حديثة ورقمية والترويج للمواقع الواعدة وذلك عبر:

- تحقيق تغطية للبلاد التونسية من الخرائط الجيولوجية الأساسية في حدود 86%،
- تحقيق نسبة تغطية بـ76.7% بالنسبة للخرائط الجيولوجية التأليفية،
- تحقيق تغطية من الخرائط الجيوفيزيائية في حدود 57%،
- تحقيق تغطية من الخرائط الجيوكيميائية بنسبة 100%،
- بلوغ نسبة تغطية بـ 100% من خرائط المواد الإنشائية،
- رقمنة الخرائط بجميع أنواعها لوضعها على ذمة المستعملين والمستثمرين بطرق حديثة،
- إنشاء قاعدة بيانات سمعية بصرية لتوثيق تاريخ البحوث الجيولوجية والمنجمية بالبلاد التونسية،
- إنشاء مركز للمعلومات الجيولوجية المنجمية يتيح لجميع المتدخلين في ميدان الجيو–معلومة التعامل الالكتروني وذلك عبر موقع الديوان الوطني للمناجم.

كما تم تكوين لجنة صلب وزارة الصناعة والطاقة والمناجم لمراجعة التشريع المنجمي والنّظر في إعداد تصوّرات ملائمة أحكام مجلّة المناجم لمقتضيات الدستور الجديد. وقد شرعت اللّجنة في أشغالها منذ مارس 2015.

ولتجسيم خطة **تثمين الثروات المنجمية** سيرتكز العمل على:

- تثمين الأملاح الأخرى المتواجدة بالسباخ غير مادة كلورير الصديوم،

- إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتثمين أملاح شط الجريد وبلورة الاستراتجية المستقبلية للتصرف في ثرواته الملحية المتنوعة (كلورير الصديوم، بوطاس، مانزيوم، ليتيوم...) في حدود مساحة 600 كلم^2 من جملة 5000 كلم^2 ومنح رخص بحث للراغبين في ما تبقى من المساحة،
- اقتصار الترخيص مستقبلا على مشاريع تصنيع الجبس وتنويع منتوجاته (جبس التمليط، الألواح الجبسية، الجبس الطبي...) مع الحرص على ضمان تسويقه،
- الاستغلال الأمثل للمواد الانشائية والصخور الصناعية وذلك بإنجاز خريطة المواد الانشائية والأحجار الصناعية بمقياس 500.000/1 للبلاد التونسية خلال الخماسية(2016-2020) والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتحديد المواقع الواعدة من الناحية الكيمائية والمينيرالوجية والجيوتقنية والجغرافية، وتركيز بنك معطيات للمواد الانشائية بالولايات لاستحثاث الاستثمار بالجهات الداخلية مع ضبط إستراتجية مستقبلية لترشيد إنتاج قطاع المواد الإنشائية (طين، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم) والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع إلى جانب مراجعة القرار المشترك بين وزيري الصناعة والتجهيز والمتعلق بضبط الحدود النوعية الدنيا للمواد المعدنية المتضمنة بالمجموعة السادسة من مجلة المناجم.

السياحة

I. التشخيص

يحتل القطاع السياحي في تونس مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لدوره الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية فضلا عن انعكاساته على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة وانصهاره في صميم التنمية المستديمة. ومن هذا المنطلق تم تشجيع هذا القطاع بوضع برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جلّ المخططات التنموية، والتوجه نحو سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا وتحرّرا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية والقمرقية وسن إجراءات وحوافز تشجيعية لمساعدته على التّأقلم أكثر مع المتغيرات الاقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية.

وقد مكّن هذا المناخ الملائم من تطور الاستثمار السياحي وتهيئة الأرضية المناسبة لاقتحام الأسواق، حيث برزت الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية و**أصبحت تونس تعد 848 وحدة فندقية بطاقة إيواء جملية في حدود 240 ألف سرير و936 وكالة أسفار و376 مطعم سياحي و10 ملاعب قولف و6 موانئ ترفيهية.**

تميزت الإنجازات في القطاع السياحي خلال فترة 2011-2015 بالعمل على **تحيين الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي في أفق سنة 2016** واتخاذ **العديد من الإجراءات للتقليص من حدة تأثير العمليّات الإرهابية على نتائج القطاع السياحي** هذا إلى جانب مواصلة **تدعيم المنتوجات السياحية والنهوض بالجودة والتسويق.**

1. تحيين الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع السياحي

تم تحيين الخطة الإستراتيجية المعتمدة لتنمية السياحة في أفق سنة 2016 وفق متطلبات مرحلة ما بعد الثورة وانعاكاسها على الوضع السياحي وذلك بوضع "**رؤية 3+1**" ترتكز على أربع محاور تخص:

- **تنويع العرض السياحي** حسب خصوصيات كل جهة بتطوير السياحة البديلة ذات القيمة المضافة العالية وأنماط إيواءها على غرار السياحة الثقافية والبيئية والصحراوية وسياحة القولف والأعمال والمعالجة بمياه البحر.

- **النهوض بالجودة والتكوين** للرفع من مردودية القطاع وتلميع صورة الوجهة التونسية بالخارج من خلال إعادة تهيئة فضاءات الاستقبال السياحي وتحسين جودة النقل السياحي إضافة إلى النهوض بجودة المحيط السياحي ووضع استراتيجية وطنية لتعصير منظومة التكوين السياحي تتلاءم مع متطلبات تطويره.
- **تحسين صورة تونس بالخارج** بترشيد توزيع ميزانية الترويج حسب الأسواق ذات الأولوية وتوظيف شبكة الأنترنات هذا إلى جانب وضع استراتيجية خاصة بالربط الجوي وللسوق الداخلية.
- تعصير القطاع السياحي عبر الحوكمة الرشيدة بتبسيط أداء الإدارة وإعادة توزيع المهام للهياكل الخاضعة لإشراف وزارة السياحة وبإعادة هيكلة مديونية المؤسسات السياحية إلى جانب إحداث مرصد سياحي يهدف إلى تعصير منظومة الاحصاءات السياحية وإلى تركيز نظام الحسابات المتقاربة.

كما تواصل العمل خلال فترة 2011-2015 على:

2. تنويع المنتوج وإثرائه

- دعم **الاستثمار السياحي** وخاصّة التشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح حيث تمّ خلال فترة 2011–2015 إسناد الموافقة المبدئية لإحداث 516 مشروع سياحي منها 118 نزل و31 إقامة عائليّة و13 نزل ذو طابع مميّز و90 إستضافة عائليّة و29 إقامة ريفيّة وقرية سياحيّة و14 مخيّمات سياحية و35 إقامة سياحيّة، فضلا عن إحداث 88 مطعم سياحي و96 مركز تنشيط سياحي.
- دخول ما يقارب 14 169 سرير فندقي حيز الاستغلال و175 مشروع في مجال التنشيط السياحي.
- دعم **السياحة البديلة** من خلال العمل على معالجة وضعية 111 مؤسسة في نمط الإيواء البديل من خلال التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الداخلية، هذا إلى جانب المعالجة التشريعية لهذه الإشكاليات بمراجعة القانون المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية. كما تم في هذا المجال الانطلاق في تنفيذ مشروع خاصّ باقتناء واستغلال منظومة للنهوض بالسياحة البديلة تعتمد البرمجيّات الحرّة.
- دعم **السياحة الثقافية** من خلال وضع خطة عمل على المدى المتوسط (2015-2018) بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة الثقافة والمحافظة على التراث لتطوير المواقع الأثرية وربطها بالبنية التحتية اللازمة (تحسين المسالك المؤدية للمواقع على غرار شبكات المياه والكهرباء وغيرها، وتجهيزها بالمعدات الصوتية والإضاءة) حتى تصبح منتوجا سياحيا يمكن إدراجه بالمسالك والرحلات السياحية والانطلاق خلال سنة 2015 بمشروع نموذجي بالموقع الأثري بأوذنة.

- دعم **سياحة الموانئ الترفيهيّة** من خلال معالجة الصعوبات المرتبطة بالجوانب العقارية والبيئية وبصيغ الاستغلال التي تواجهها المشاريع في طور الإنجاز لكلّ من ميناء بنزرت كاب 3 000 وميناء قمرت بطاقة استيعاب تناهز 1 100 حلقة رسو والحرص على دخولهما حيز الاستغلال خلال سنة 2015 مع الانطلاق في أشغال تهيئة ميناء سيدي بوسعيد وإعادة إصلاح الأرصفة المتداعية للميناء.
- النهوض **بسياحة القولف** وتذليل الصعوبات أمام إنجاز مشاريع أربع ملاعب قولف جديدة بحمام الجديدي ونابل وجربة والنفيضة.

3. الإرتقاء بجودة المنتوج والخدمات

- مواصلة العناية **بجودة المنتوج السياحي** في مجالات حفظ الصحة والسلامة والمحيط والتأمين الذاتي للمؤسسات السياحية وتدعيم المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم والنزل والشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية وتشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في المنظومة البيئية والحصول على العلامة البيئية للمؤسّسات الفندقية (écolabel). وقد شملت عمليات المراقبة معدل 7 400 زيارة تفقد سنويا أفرزت عن غلق 7 نزل فضلا عن توجيه 215 إنذار و65 لفت نظر والغاء تصنيف 23 مطعم والحطّ من تصنيف 2 مطاعم.
- **تعزيز الأمن والسلامة بالنزل والفضاءات السياحية للتوقي من التهديدات والمخاطر الإرهابية** بتكوين لجنة مركزية لمتابعة الوضع الأمني على مستوى وزارة الداخلية تضم ممثّلين عن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة السياحة ووزارة الثقافة علاوة على رؤساء الجامعات المهنية تقوم بضبط اجراءات حماية وتأمين إقامة وتنقلات الوفود السياحية بمختلف الفضاءات بكامل جهات البلاد، وقد شملت الإنجازات:

  - إنجاز 143 زيارة تفقد وتوعية مشتركة لمختلف الوحدات السياحية علاوة على المسح الشامل الذي تم القيام به على مستوى اللجان الجهوية المحدثة للغرض.
  - توجيه مناشير للجامعات المهنية تضمنت توصيات عملية وإجرائية لمزيد تأمين المؤسسات والوفود السياحية.
  - عقد حلقات تكوينية لفائدة 650 ناشط بالقطاع السياحي من مسؤولي حراسة وأدلاء سياحيين،
  - إنجاز أيام دراسية تحسيسية بمختلف مناطق البلاد حول منظومة التأمين الذاتي والتوقي من التهديدات موجهة لأصحاب المؤسسات السياحية والمسؤولين الأوّلين عنها.

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي ليبلغ بذلك عدد المخطّطات المصادق عليها منذ انطلاق البرنامج 129 مخطّط بطاقة إيواء جملية تفوق 75 ألف سرير وباستثمارات جمليّة تناهز 586.6 م د. كما تمت المصادقة على منح بقيمة 16.4 م د.
- مواصلة دعم المجهود البيئي للمحافظة على النظافة وتحسين المحيط عبر تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين، وفي هذا السياق بلغت الإعتمادات المرصودة من ميزانية صندوق حماية المناطق السياحية خلال الفترة 2010-2015 ماقدره 36 م د انتفعت منها 40 بلديّة سياحيّة.
- دعم التكوين السياحي، حيث بلغ مجموع المرسمين من التلاميذ في كافة المدارس السياحية التابعة لديوان السياحة وعددها 8 خلال الفترة 2010 -2015 حوالي 7 500 مرسّم وبلغ مجموع المتخرجين من المدارس السياحية خلال هذه الفترة 2 850 متخرّج.

4. الإشهار والترويج للمنتوج السياحي

في إطار الحرص على استرجاع حصّة تونس ببعض الاسواق وتدعيم الأسواق التي سجلت نتائج ايجابية خلال السنوات الاخيرة تميزت الإنجازات بـ:

- تخصيص ميزانية بقيمة **251.7 م د** لفترة 2011-2015 تدعيما للقطاع السياحي على تعزيز الوجهة السياحية والتقليص من حدة الأزمات الدولية والوطنية عليه (227.1 م د من ميزانية الدولة و24.6 م د من صندوق تنمية القدرة التنافسية لقطاع السياحة).
- انتداب وكالة اتصال عالميّة قصد انجاز **حملات دعائية موحدة على الاسواق الاوروبية** والتي تشمل 14 سوقا، ومواصلة انجاز الحملات الكلاسيكية إلى جانب القيام بحملات اشهارية قصصيةStory telling/brand content وشهادات حية لبعض السياح قصد تمرير رسائل طمأنة خاصة على مستوى المواقع والشبكات الاجتماعية.
- ابرام العديد من **عقود الشراكة مع أبرز متعهدي الرحلات الاجانب** (حوالي 70 عقد شراكة) بغرض انجاز برامج تسويقية وترويجية تستهدف تنمية المبيعات بمختلف الاسواق السياحية وذلك وفقا لأهداف كمية يتم تحديدها مسبقا وبميزانية تقدر بـ 8 م د.
- إضفاء أكثر مهنية للمشاركة قي المعارض والصالونات من خلال حث أصحاب النزل ووكالات الأسفار على مشاركتهم الفعالة.
- انتقاء التظاهرات التي تتميز بالمردودية المرتفعة وذات الوقع الايجابي على تسويق الوجهة التونسية وترفيع الميزانية المخصصة لها بحوالي **50%** مقارنة بسنة 2014.

- تنفيذ **خطة انتعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي** تتمحور بالخصوص حول الجوانب التنشيطية والترفيهية والترويجية، إلى جانب تنظيم العديد من التظاهرات ذات الصبغة السياحية والثقافية لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة بهدف المحافظة على الحركية خارج النزل
- تخصيص إعتمادات قدرها 2,8 م د سنويا تستهدف تنظيم حوالي 230 رحلة استطلاعية لفائدة قرابة 1 200 صحفي يمثلون مختلف الوسائط الاعلامية من جميع الاسواق السياحية واستضافة أكثر من 2 000 وكيل أسفار من مختلف الأسواق السياحية.
- التركيز على **الأنترنات كوسيلة دعائيّة** نظرا للتطوّر الهام الذي تشهده من قبل السائح الأوروبي كوسيلة لاختيار وجهته السياحيّة.
- العمل على **فتح الأجواء على المطارات التي تشهد نقص في النشاط** على غرار مطاري المنستير والنفيضة والتنسيق مع وزارة النقل قصد التسريع في إجراءات إسناد التراخيص لشركات النقل الجوّي الأجنبيّة.
- التنسيق مع وزارات الشؤون الخارجيّة والداخليّة وأهل المهنة بغرض **رفع القيود وتحجيرات السفر على الوجهة التونسيّة** ومزيد تنسيق المجهودات ذات البعد الترويجي والتسويقي.
- التركيز في الحملات الترويجيّة على الأسواق الجزائريّة والروسيّة.
- تدعيم **السياحة الداخلية** من خلال دعم وكالات الاسفار التي تبرمج رحلات شاملة الخدمات لفائدة التونسيين بالوحدات الفندقية لجهتي توزر/قبلي وطبرقة/عين دراهم.
- دفع **السياحة الرقميّة** عبر الشروع موفّى أكتوبر 2015 في استغلال موقع واب مخصّص للترويج للسياحة البديلة.

5. مزيد إحكام إستغلال المقومات السياحية وتعزيز البنية الأساسية

- مواصلة **التحكم العقاري للمناطق السياحية** على غرار منطقة فجّ الاطلال بعين دراهم ومناطق توزر وقابس وتطاوين.
- استصدار **أمثلة التهيئة المتعلقة بالمناطق السياحية** على غرار منطقة فج الأطلال بعين دراهم، وإنجاز برنامج تهيئة محطة سياحية بسيدي رايس.
- إحداث **دوائر تدخل عقاري لمشاريع القولف** والعمل على تغيير صبغة الأرض بالنسبة لقولف k10 بالنفيضة.
- إنجاز **برنامج تهيئة سياحي لمنطقة الغضابنة بالمهدية concours d'idées.**

- مواصلة إنجاز **الدراسات التي تهمّ ربط المناطق السياحية بمرافق البنية الأساسية** على غرار فج الاطلال بعين دراهم والخبايات بقابس والمهدية والبقالطة وتطاوين وشط النسيم وقبلي وعين أقطر بقربص.
- مراجعة مثال التهيئة **للمنطقة السياحية فج الأطلال بعين دراهم** والمراجعة الجزئية لمثال التهيئة السياحية **ببنزرت سيدي سالم والمرسى.**
- مراجعة المثال التفصيلي **للمنطقة السياحية بالبقالطة.**

II. الإشكاليات

ابرزت الأزمات السياسية والاقتصادية والطبيعية التي شهدتها الساحة الدولية والوطنية، هشاشة القطاع السياحي وعدم قدرته هلى مجابهتها نتيجة عدة إشكاليات ونقائص تحول دون أداءه الأمثل وذلك بالرغم من الإجراءات التي أقرت لفائدة القطاع السياحي. وتتمحور الإشكاليات حول:

- **موسمية القطاع** والتركيز على السياحة الشاطئية وهو ما انعكس على القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية وتدني الأسعار وضعف مردودية الوحدات الفندقية وتداينها.
- **ضعف التنشيط السياحي** مما ينعكس على مردودية المناطق السياحية وجاذبيتها.
- **عدم تنوع المنتوج وتدني جودته ومحتواه** من خلال عدم استغلال المخزون الثقافي والحضاري والطبيعي والبيئي وغياب صورة مميزة للبلاد التونسية في مجالات السياحة الثقافية والبيئية والبديلة.
- **تواضع تطور المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية** إلى المستوى المطلوب لضمان مردوديتها وأداءها في مسيرة التنمية على غرار منتوجات القولف وسياحة الموانئ الترفيهية.
- **ضعف الإقبال على الاستثمار في الأنشطة السياحية** وضعف نسق الاستثمار في مجال البنية الأساسية.
- **عدم ملاءمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع.**
- **عدم تقديم تصوّرات جديدة على مستوى والترويج والتعويل على متعهدي الرحلات في التسويق.**
- **بروز شركات نقل تعمل بتعريفات منخفضة (Low Cost) وسياسة تحرير الأجواء.**
- **بروز أنماط وأقطاب أنماط وأقطاب جديدة من المنتوجات السياحية.**

III. التوجهات والأهداف

سيتم تدعيم دور القطاع السياحي كرافد للنموّ الاقتصادي الوطني عبر مواصلة تجسيم " **إستراتيجيّة تنمية السياحة التونسيّة إلى أفق سنة 2020**" الرامية إلى تبني إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية

مستديمة للقطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد.

وتتجسد هذه الخطة الإستراتيجية في شكل برامج عملية على المدى القصير والمتوسط والطويل إلى جانب وضع نظم مرنة ومتواصلة لمتابعة وتعديل إستراتيجية تنمية القطاع كلما اقتضت الحاجة، وبصفة أدق تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديد أهداف جملية للقطاع السياحي في أفق 2020 من خلال تطور القطاع السياحي وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني في مجالات النمو والاستثمار والتشغيل وتطوير المداخيل السياحية إلى جانب تطور حصة السياحة التونسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي السياحة العالمية ومساهمة مختلف المنتوجات السياحية في هذا التطور المنتظر.

وترتكز إستراتيجية تنمية القطاع السياحي على المحاور الأساسية التالية:

1. تنويع العرض السياحي

- دفع المشاريع السياحيّة ذات القيمة المضافة العالية،
- تنويع المنتوج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية في مجالات السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف وسياحة المؤتمرات وسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية هذا إلى جانب تدعيم منتوج السياحة الشاطئية والرفع من قدراته التنافسية.
- تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية قصد إحداث أقطاب للسياحة البديلة (الثقافية والبيئية والخضراء والمسؤولة) بالجهات الداخليّة.

2. تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي

وذلك بوضع تمشي للجودة يشمل كل مكونات المنتوج السياحي ومواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي وإرساء سياسة تكوين ناجعة للمتخرجين صلب مؤسسات تكوين عصرية وملائمة لحاجيات القطاع.

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل بمراجعة محتواه وذلك بـتنقيح الإطار القانوني المنظم له بمزيد تصويب تدخّلاته لبلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة للمنتوج الفندقي هذا إلى جانب توجيه البرنامج نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانات الاقتصادية المتوسّطة والتي

تمر بصعوبات مالية ظرفية. كما سيتم العمل على توسيعه ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...) وعلى تأهيل المنظمات المهنية الفاعلة في القطاع وإحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي. ويهدف البرنامج إلى تأهيل ما يقارب 230 نزل بطاقة تقدّر بـ 115 ألف سرير و60 وكالة أسفار و10 مطاعم سياحية.

- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية.
- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية تهدف إلى النهوض بجودة المنتوج والخدمات وكسب رهان المنافسة من خلال:

  - الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية هذا إلى جانب إنجاز دراسة حول نسبة رضاء الحريف عن جودة الخدمات المسداة لفائدته،
  - تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنويع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم،
  - مواصلة زيارات تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية،
  - تشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة،
  - تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين،

- النهوض بمنظومة التكوين وتنمية الموارد البشرية بتأهيل هذه المنظومة وذلك من خلال:

  - إعادة هيكلة وتعصير جميع المراكز والمدارس التابعة للديوان الوطني التونسي للسياحة وتدعيم طاقة الإيواء بها،
  - تطوير وتحيين البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي،
  - التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين والمؤطرين داخل المؤسسات السياحية والفندقية،
  - إرساء نظام جديد للتسيير والتصرف داخل مراكز التكوين يهدف بالأساس إلى تشريك القطاع الخاص والهياكل المهنية من خلال مجالس مؤسسات المراكز المتناصفة التركيبة في الإشراف على التسيير المالي والإداري لهذه المراكز،

- اعتماد مناهج التصرف المتطورة من خلال مطابقة مراكز التكوين للمواصفات العالمية "إيزو 9000"،
- مواصلة تلازم إصلاح منظومة التكوين السياحي بكل مكوناتها (تكوين مهني، تكوين عالي) بما يتماشى مع حاجيات سوق الشغل ومستلزمات القطاع.

3. إعادة بناء صورة الوجهة التونسيّة

ترتكز إستراتيجية تنمية القطاع السياحي بالأساس على تدعيم الوجهة السياحية التونسية بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، فضلا عن دعم التنمية السياحية على مستوى الجهات وخاصة الجهات الداخلية. وتهدف الخطة بالأساس إلى:

- انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي الى تعزيز الوجهة التونسية بالخارج والداخل وتعمل على استرجاع حصصنا بمختلف الاسواق السياحية وتمتين علاقتنا بمختلف شركائنا بالخارج من متعهدي رحلات وشركات طيران.
- تكثيف الدعاية وتدعيم تواجد الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج،
- تنفيذ الإستراتيجيّة الخاصّة بالعلاقات العامّة والتظاهرات،
- تنفيذ إستراتيجيّة السياحة الرقميّة،
- الإرتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخّلات صندوق الدعم الجوّي نحو أولويّات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوّي خارج موسم الذروة،
- التوجّه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحيّة منفردة بذاتها،
- تنفيذ إستراتيجيّة دفع السياحة الداخليّة والتعريف بالجهات وذلك بـ:

- الشروع في تنفيذ خطة إنعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي مع التركيز في المدى القصير على الجوانب التنشيطية والبيئية،
- مزيد دعم التظاهرات ذات الصبغة السياحية المنظمة في تونس لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة،
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الممضاة مع وزارة الثقافة والمتعلقة بالرفع من الجاذبية السياحية لبعض الولايات الداخلية وتعزيزها بتظاهرات كبرى.

4. تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة

إعادة النّظر في المنظومة الإداريّة المشرفة على القطاع بإرساء مبادئ الحوكمة الرّشيدة وإعتماد منهجية مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف عناصر القطاع السياحي والمرتبطة خاصة بالإطار التشريعي من قوانين وتراتيب إدارية وحفز الإستثمار وبالإطار المؤسساتي كمهام هياكل الإشراف وهيكلتها التنظيمية والإدارية والمالية ودور المهنة ودور القطاع الخاص في النهوض بالقطاع السياحي وبكل ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والشّراكة مع القطاع الخاص.

5. تدعيم البنية الأساسيّة

- مواصلة تهيئة المناطق السياحيّة من خلال مواصلة عمليات التحكم العقاري وإتمام إجراءات المصادقة على أمثلة التهيئة الخاصّة بها والشروع في إنجاز دراسات البنية الاساسيّة ثمّ الشروع في تنفيذها وذلك بالنسبة للمناطق التالية: فجّ الاطلال بعين دراهم، قمرت بتونس الشماليّة، البقالطة بالمنستير، قرقنة بصفاقس، سبيطلة، شطّ الحمروني بقابس، تطاوين، المنطقة السياحيّة بتوزر، قبلّي.
- المساهمة في تنمية السياحة البديلة عبر إستكشاف بعض المواقع السياحية داخل الأنسجة العمرانية الخصوصية (مدن عتيقة...) والتعريف بإمكانيات الإستثمار في مشاريع الإقامات الريفية بالأراضي الفلاحية.
- النهوض بالإستثمارات من خلال إنجاز طلب عروض لإنجاز محطات سياحية أو مشاريع سياحية والمشاركة في المعارض الدولية.
- تطوير مشاريع القولف عبر عمليات تغيير الصبغة وإصدار أوامر التدخل العقاري وجلب المياه المستعملة للري بمنطقة الحمامات – نابل.

6. الإجراءات والإصلاحات

- وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وتشجيع المنتوجات السياحيّة البديلة،
- اعتماد رؤية جديدة للسياحة تثمن المخزون الحضاري والثقافي والطبيعي لكل الجهات وتشجع على دفع الاستثمار في هذه المجالات لدورها في دفع التنمية والتشغيل بالجهات.
- تحيين دليل المستثمر في القطاع السّياحي تبعا لما سيتمّ إصداره من نصوص جديدة متعلّقة بالإستثمار.

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي مع مراجعة محتواه والعمل على توسيع البرنامج ليشمل شيئا فشيئا كافة مكونات القطاع السياحي.
- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي.
- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية.
- تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنويع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم.
- مواصلة برنامج تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية في إطار التسوية وفقا للإطار الترتيبي الذي تخضع له.
- تشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة.
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين.
- إعادة هيكلة وتعصير جميع المراكز والمدارس التابعة للديوان الوطني التونسي للسياحة وتدعيم طاقة الإيواء بها.
- تطوير وتحيين البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي.
- تعزيز التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين والمؤطرين داخل المؤسسات السياحية والفندقية.
- إرساء نظام جديد للتسيير والتصرف داخل مراكز التكوين يهدف بالأساس إلى ربط علاقة شراكة متينة مع أصحاب المهنة من خلال مجالس مؤسسات المراكز المتناصفة التركيبة.
- إعادة التموقع في السوق السياحية بتغيير الصورة السلبية للسياحة التونسية.
- تنفيذ الإستراتيجيّة الخاصّة بالعلاقات العامّة والتظاهرات.
- تنفيذ إستراتيجيّة السياحة الرقميّة.
- الإرتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخّلات صندوق الدعم الجوّي نحو أولويّات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوّي خارج موسم الذروة.
- التوجّه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحيّة منفردة بذاتها.
- إحداث المرصد السياحي وتعصير منظومة الإحصاءات السياحيّة عبر تركيز نظام الحسابات المتقاربة"comptes satellites " .
- تدعيم برنامج تأهيل الوحدات الفندقيّة وملاءمته مع متطلبات الجودة والرفع من تنافسية القطاع.
- تعصير الهيكلة الماليّة للقطاع وإيجاد آليات جديدة لتمويله.

- إعادة الهيكلة بالنسبة لمختلف مصالح الوزارة والمؤسسات تحت الإشراف لإرساء منظومة حوكمة جديدة تمكن من إكسابها الفاعلية والنجاعة ومن الرفع من القدرة التنافسية للقطاع.

تطور أهم مؤشرات القطاع السياحي

خلال الفترة 2010-2020

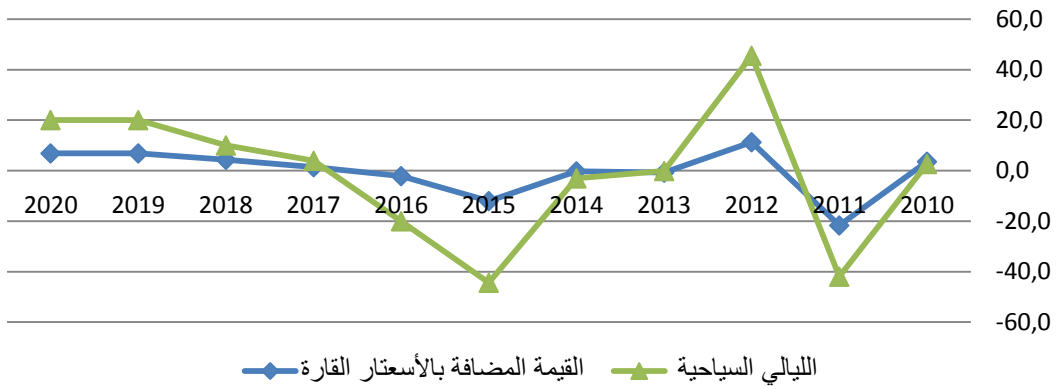

قطاع الصناعات التقليدية

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية من القطاعات الواعدة في الاقتصاد التونسي لدوره في إحداثات مواطن الشغل والتنمية بالجهات باستغلال خصوصياتها الثقافية والتراثية. وقد سجل خلال فترة 2011-2015 معدل إحداثات شغل سنوية بـ**5 آلاف موطن** شغل كما ساهم بنسبة **2% من الصادرات**. وبالرغم من أهمية القطاع والفرص المتاحة لتطويره لم يشهد النقلة النوعية المرتقبة.

I. حصيلة الفترة 2011-2015

1. الانجازات

تميزت الفترة 2011-2015 بتنفيذ **الخطة الاستراتيجية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية في أفق 2016** والتي تعتمد على تنظيم القطاع وتأهيل الموارد البشرية وتكثيف الإحاطة بالحرفيين ودفع الابتكار والتجديد وتشجيع الاستثمار وتدعيم مواطن الشغل إلى جانب التعريف بالمنتوج التقليدي التونسي وتسويقه وتدعيم تواجده بالخارج.

وتميزت الإنجازات على مستوى تطوير **جهاز التكوين وتأهيل الموارد البشرية** بتراجع عدد المتدربين والمتكونين إلى معدّل 1 400 متكون سنويا مقارنة بـ 3 991 متكون سنة 2010 وذلك نتيجة لتوقف الآلية 14 من الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 الخاصة بالتدريب في اختصاصات الصناعات التقليدية. وفي المقابل ولتلبية حاجيات القطاع تم سنة 2012 إبرام اتفاقية مع وزارة التكوين المهني والتشغيل لتكوين 4 800 انتفع منها 3 073 متكون في سنة 2013.

وفي مجال **النهوض بالجودة** تميزت الإنجازات بـ:

- تسجيل 3 مواصفات بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (الجبة ومتماتها، والبلغة التقليدية ...) وعرض 5 مواصفات لمنتوجات أخرى على المهنة للمصادقة عليها قبل تسجيلها هذا بالإضافة إلى تسجيل منتوجات ذات أبعاد تاريخية وحضارية (الخمسة والريحانة والقمرة).
- تنظيم حملات تحسيسية سنوية لفائدة المبتكرين لتسجيل ابتكاراتهم، وحلقات تكوينية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية مع خبراء من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- تنظيم حملات مراقبة لمسالك الترويج والمناطق الحدودية للتصدي لظاهرة التقليد والتوريد العشوائي.

وفي مجال **البحث والتجديد** تم بالخصوص:

- تنفيذ برنامج تجديد وتنمية صناعة الألعاب والدمى التقليدية بولاية توزر بالشراكة مع وزارة المرأة حيث تم تأهيل 7 باعثات وتكوين وتدريب 50 شابة.
- استصدار مدونة الحرف الخاصة بالحلي والمصوغ ومواصلة استصدار مدونتي الزربية والفخار.
- تنظيم مسابقات الابتكار وأولمبياد الزربية وتنظيم مسابقة الخمسة الذهبية.
- تمكين ما لا يقل عن 7 224 حرفي من قروض المال المتداول بمبلغ جملي يساوي 15.7 م د وخلق حوالي 14 ألف موطن شغل،
- إسناد 1 153 قرض بقيمة تناهز 11.6 م د وإحداث حوالي 2 500 موطن شغل في إطار القروض المسندة للحرفيين للانتصاب للحساب الخاص أو للتوسعة عبر صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى من البنك التونسي للتضامن خلال الفترة المتراوحة بين 2010 و2014،
- تنظيم حملات وطنية تحسيسيّة لدفع الاستثمار في القطاع شملت 214 معتمدية
- تمكين ما لا يقل عن 150 باعث جديد جلهم من حاملي الشهادات العليا وخريجي معاهد التكوين المهني والتشغيل وعلى امتداد ثلاث دورات من المشاركة المجانية في فضاء الصالون الوطني للصناعات التقليدية للباعثين الجدد.

وفي إطار **تأهيل المؤسسات الحرفية** الناشطة بقطاع الصناعات التقليدية، تم خلال الفترة السابقة:

- ابرام اتفاقية شراكة بين الجانب التونسي والإيطالي تهدف إلى تكوين إطارات مكتب التأهيل ومساعدتهم على إرساء منهجية التدخل في المؤسسات ومرافقتها في تنفيذ برامج التأهيل هذا إلى جانب تكوين ورسكلة خبراء مستشارين في اختصاصات مختلفة والمساعدة على إنجاز بوابة متخصصة في تسويق منتوجات الصناعات التقليدية.
- تطوير منظومة القرى الحرفية بمواصلة تركيز قرية حرفية بكل ولاية بغاية رفع حجم نمو الانتاج المحلي من الحرف التقليدية وغرس ثقافة روح المبادرة والتشجيع على العمل:

  - إحداث 6 قرى حرفية بكلفة جملية تناهز 2 230 أ د وتشغيل 300 حرفي
  - 13 قرية حرفية بصدد الإنجاز بقيمة جملية تناهز 8 671 أد بكل من ولايات مدنين وقبلي والقيروان وزغوان وتوزر وبن عروس والقصرين وقفصة وقابس والمهدية.
  - 10 قرى بصدد الدرس بكل من ولايات نابل وباجة وسيدي بوزيد وجندوبة وقابس والقيروان وتطاوين.
  - 12 قرية حرفية مبرمجة بباقي الولايات.

أما على مستوى **ترويج وتسويق المنتوج التقليدي**، تميزت الفترة 2011-2015 بـ:

- المشاركة وتنظيم 238 6 معرض وحملات ترويجية على المستوى الوطني والجهوي على غرار الصالون الوطني للابتكار في الصناعات التقليدية، معرض سوسة، معرض المنستير، معرض صفاقس، نابل، قبلي، توزر، زغوان، شهر الزربية...،
- المشاركة في 370 معرض في الخارج على غرار بعض العواصم الخليجية والأمريكية (دبي ونيويورك) بالإضافة إلى وجهات التقليدية (باريس، فرنكفورت، ميلانو ...)
- إصدار دليل المصدرين في قطاع الصناعات التقليدية
- تنفيذ برنامج إشهاري للتعريف بالقرى الحرفية
- المساهمة في مشروع التجارة الإلكترونية (Virtual Market Place) بالإضافة إلى إنجاز عمليات تأطيرية لفائدة المؤسسات المصدرة بتمويل من صندوقي التطوير واللامركزية الصناعيّة (FOPRODEC) والنهوض بالصادرات (PROMOEXPORT).

2. الإشكاليات

لا تزال مساهمة قطاع الصناعات التقليدية متواضعة في الاقتصاد الوطني والتشغيل بالرغم من الإمكانات التي يتيحها وتتمحور إشكالياته حول :

- ضعف النسيج المؤسساتي بتشتت هياكله في مختلف المجالات على غرار الاستثمار والتكوين ونقص على مستوى التأطير.
- صعوبات في تكوين مخزون من المواد الأولية المحلية القابلة للاستغلال.
- عدم ملاءمة منظومة التكوين على مستوى المراكز والبرامج لحاجيات القطاع في إطار غياب مخطط مديري لتنمية الكفاءات ومنظومة جامعة ومتكاملة للتكوين أدت إلى العزوف عن التكوين في العديد من الاختصاصات التي تراجع الإقبال عليها كالشاشية وضعف الأجور بها كالزربية.
- عدم ملائمة المنظومة التشريعية للاستثمار في الصناعات التقليدية نتج عنها ضعف نسق الاستثمار وارتفاع مديونية الحرفيين المنتفعين بقروض المال المتداول وعدم قدرتهم على تسديدها مما يعيق عمليات توسيع أنشطتهم وضمان ديمومتها.
- غياب إطار قانوني لمنظومة القرى الحرفية يضبط مفهومها وطرق التصرف فيها وتسييرها.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتوج جراء تواضع جودة المنتوج وضعف الابتكار والتجديد.
- صعوبات في تسويق المنتوجات وترويجها والاقتصار على المشاركة في المعارض المحلية والدولية التي ينظمها الديوان أو يشارك فيها بالإضافة إلى غياب خطة لاقتحام الأسواق الأجنبية.

II. التوجهات والأهداف المرسومة لتطوير القطاع

تتضمّن أهداف مخطّط التنمية للفترة 2016-2020 الرفع في عدد المؤسسات الحرفية في قطاع الصناعات التقليدية لتبلغ **3 200 مؤسسة في أفق 2020** مقابل 2 100 موفى سنة 2015 بالإضافة إلى تطوير **قيمة الصادرات** من 45.7 م د إلى **70 م د في موفي الفترة.**

ولتجسيم هذه الأهداف، سترتكز التوجّهات الاستراتيجيّة للفترة المقبلة على:

- تنمية القدرة التنافسيّة للقطاع
- النهوض بالاستثمار وحفز المبادرة في الاختصاصات الواعدة
- النهوض بتسويق المنتوج وترويجه
- تعصير القطاع بتطوير آليّات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستويين الجهوي والوطني
- النهوض بنشاط الزربية والحياكة.

1. تنمية القدرة التنافسيّة للقطاع

يعتبر تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في قطاع الصناعات التقليدية من أهم أولويات المرحلة القادمة، حيث سيتم التركيز على :

- تثمين منتوجات الصناعات التقليدية من خلال إعداد الدراسات للإختصاصات الواعدة وتحسين المنتوج والنهوض بجودته
- احترام المواصفات وإفراد منتوجات الصناعات التقليدية التونسية بعلامة وطنية مميزة وحمايتها على الصعيد الوطني والجهوي بتسمية وبيان مصدرهاعلى غرار فخار سجنان، الشاشية، الزربية القيروانية ومنتوجات خشب الزيتون
- الاستثمار في الموارد البشريّة وتطوير أساليب مراقبة الإنتاج.
- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني والحث على استعمال مواد أولية طبيعية.

2. النهوض بالاستثمار

وفيما يتعلق بالنهوض بالاستثمار يرتكز العمل خلال الفترة المقبلة على مزيد التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة ومواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة بتكثيف برامج تطوير المؤسسات وتعصير طرق عملها وتطوير الموارد البشرية وتحسين البنية الأساسية ومزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة من خلال الترفيع في سقف قروض المال المتداول للحرفيين الناشطين في اختصاص الصناعات التقليدية واستكشاف فرص الاستثمار ومزيد التعريف بأهم مواقع الحركية المتوفرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم القطاع سواء عن طريق الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة في إطار تشجيع التنمية التي توضّح الرؤية للمستثمرين وتحفز المبادرة الاقتصادية أو عبر مساندة الباعثين الجدد في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم هذا بالإضافة إلى تأهيل مؤسسات الصناعات التقليدية وذلك بإيجاد خط تمويل ووضع برنامج خاص له وبإحداث مكتب التأهيل للمساعدة على إرساء منهجية التدخل في المؤسسات ومرافقتها في تنفيذ برامج التأهيل.

3. النهوض بتسويق المنتوج وترويجه

يعتبر النهوض بتسويق منتوج الصناعات التقليدية وترويجه من أهم أولويات الخماسية المقبلة ولذلك سترتكز خطة العمل على النهوض بالتصدير واقتحام الأسواق الخارجية وذلك بـ:

- تكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الدولية وبتشريك الحرفيين والمؤسسات الحرفية في ذلك ومنحهم امتيازات وتشجيعات خاصة،
- تطوير عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية،
- بعث متحف وطني للصناعات التقليدية لمزيد التعريف بالمنتوج وحماية الموروث الحرفي والمحافظة على الهوية الوطنية،
- إعداد كراس شروط ترويج منتوجات الصناعات التقليدية ومنظومة المغازات المعتمدة

4. حوكمة قطاع الصناعات التقليدية

سيتم خلال فترة المخطط 2016-2020 تدعيم المؤسسات والهياكل المهنية المشرفة على قطاع الصناعات التقليدية وذلك بـ:

- تدعيم تدخلات الديوان الوطني للصناعات التقليدية من خلال إحداث ورشات على غرار التجارب المقارنة تهدف إلى تأمين توفير المنتوجات ذات الطابع الثقافي والمهددة بالاندثار والمنتوجات التي

لا يقبل القطاع الخاص على إنتاجها لضعف مردوديتها هذا إلى جانب إحداث مؤسسات بشراكة مع القطاع الخاص تعهد لها مهام تزويد الحرفيين بالمواد الأولية والترويج.

- إعادة هيكلة الجامعة الوطنية للصناعات التقليدية بما يتماشى ومتطلبات تطوير القطاع،
- تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع الصناعات التقليدية من خلال إصدار النصوص التطبيقية للقانون المنظم لقطاع الحرف والمتعلقة بإبرام اتفاقيات بين مجمعات خدمات تزويد وترويج منتجات الحرفيين والمؤسسات الحرفية وقانون تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية وبيانات المصدر لمنتجات الصناعات التقليدية بالإضافة إلى حفز الإستثمار الخاص في المواد الأولية المحلية وتوجيه الإمتيازات الممنوحة لفائدة الحرفي وترشيد تدخلات مختلف الأطراف في الإستثمار بإحداث شباك موحد. كما سيتم مراجعة قائمة المواد الأولية والأفصال المعدة للصناعات التقليدية والتجهيزات المنتفعة بالإمتيازات.
- مراجعة الاتفاقية المبرمة بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية والبنك التونسي للتضامن.

قطاع التجارة

I. الإنجازات والرهانات

يمثّل قطاع التجارة الشريان الرئيسي للاقتصاد التونسي باعتباره حلقة أساسية في سلسلة إنتاج الخيرات والخدمات سواء على مستوى التزوّد أو تزويد السوق الداخلية أو العالمية. ومن أبرز العوامل التي أثّرت على القطاع خلال الفترة المنقضية **تقلص حجم التجارة الدولية عموما** نتيجة تباطؤ نسق نمو البلدان الصاعدة والأزمة الاقتصادية بمنطقة الأورو وبروز توجهات حمائيّة في بعض المناطق على غرار روسيا وأمريكا الجنوبية والهند.

كما تأثّر قطاع التجارة على المستوى الوطني والإقليمي **بعدم استقرار الأوضاع بليبيا** إضافة إلى **تردّي الوضع الأمني وتفاقم الاحتجاجية وتزايد حجم التهريب والتجارة الموازية.**

وفيما يلي **أهم الإنجازات الكمية والنوعية** لقطاع التجارة خلال الفترة المنقضية وأهم **الإشكاليات** التي تم تشخيصها.

1. التصدّي للتهريب والتجارة الموازية

أ. الإنجازات الكمية

تفاقمت ظاهرة التهريب والتجارة الموازية إبّان الثورة وأصبح حجمها يهدّد الاقتصاد ويكلّف خزينة الدولة **خسائر جبائية بـ1,2 مليار دينار**. وتجاوزت المعاملات الحدودية غير القانونية مع كل من ليبيا والجزائر **1,8 مليار دينار** أي ما يعادل **5%** من مجموع الواردات النظامية للبلاد التونسية. وشملت هذه الظاهرة العديد من المنتجات وخاصة الأجهزة الإلكترونيّة والمحروقات والسجائر، حيث تمثّل **تجارة المحروقات 60% من حركة عبور الشاحنات على الحدود الجزائرية.** وقد بلغت المحجوزات الديوانية للمنتوجات المهرّبة **307 م د** سنة 2013 وتم تحرير **14 ألف مخالفة اقتصادية سنة 2014.**

ب. الإنجازات النوعية

في إطار الوعي بضرورة احتواء ظاهرة التهريب والتجارة الموازية والتصدي لها، تم خلال الفترة المنقضية إيلاء أهمية خاصة لهذه المسألة في إطار **الحوار الاقتصادي الوطني**، حيث تم خلال سنة 2014 **اعتماد خطة وطنية لمكافحة التهريب والتجارة الموازية** تشمل الجوانب التشريعية والتنظيمية والرقابية.

ومن أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها **إحداث المنطقة العازلة العسكرية بالحدود الجنوبية الشرقية التونسية الليبية وحاجز ترابي لعرقلة عمليات التهريب** وتعزيز الإمكانيات المادية والبشرية للوحدات الحدودية وتكثيف عمليات المراقبة وإجراء حملات مشتركة لمقاومة ظاهرة الانتصاب الفوضوي داخل المدن. إلى جانب تطوير الإطار القانوني في اتجاه إدراج إجراءات جديدة ردعيّة لمقاومة التهريب ومراجعة نظام الأسعار ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي ودراسة إمكانية التخفيض في المعلوم على الاستهلاك لبعض المواد ذات الضغط الجبائي المرتفع لتلافي التهريب بالسوق الموازية واعتماد مسالك غير منظّمة.

ج. الإشكاليات

- عدم التوصل إلى **معالجة جذرية للتهريب والتجارة الموازية** بسبب عديد الإشكاليات والاقتصار على معالجة هذه الظاهرة ضمن إطار ضيّق عوضا عن معالجة الاقتصاد الموازي (التهرّب الضريبي، الجريمة المنظّمة، ...) ممّا يحدّ من نتائج المعالجة.
- **غياب مؤشرات تقييمية ولجان قيادة** تتولى متابعة تنفيذ خطة العمل المصادق عليها، إلى جانب عدم تطبيق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بصفة حازمة نتيجة ضعف هياكل الدولة. كما أنه لم يتم إيلاء الجانب التحسيسي العناية اللازمة ولم يتم تفعيل دور المستهلك والقطاع الخاص في مقاومة هذه الظاهرة.

2. التجارة الداخلية

أ. الإنجازات الكمية والنوعية

شهد القطاع التجاري خلال الفترة 2011-2014 **استقرارا نسبيا** حيث بلغ معدل **مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 8%**، كما حافظ القطاع على مساهمته في استقطاب اليد العاملة في حدود

12% من التشغيل الكلي، فضلا عن تطور نسيجه وتركيبته خلال السنوات الأربعة الأخيرة بالرغم من الظروف العامة للبلاد.

فعلى مستوى **التحكم في الأسعار والتضخم**، شهدت أسعار المنتوجات الاستهلاكية الحساسة تقلبات اتخذت منحى تصاعدي خلال الفترة 2011-2013 حيث ارتفعت نسبة التضخم من 3.5% سنة 2011 لتبلغ على التوالي 5.2% سنة 2012 و5.8% سنة 2013، لتتراجع هذه النسبة إلى 4.9% سنتي 2014 و2015. وقد ساهم في ارتفاع نسب التضخّم، تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بقسط كبير بداية من منتصف سنة 2011 والممارسات الاحتكارية التي أدّت إلى اختلال في التوازن بين العرض والطلب وتزايد الطلب على بعض المنتوجات بسبب تعطّل الإنتاج وتفاقم ظاهرة التهريب نحو البلدان المجاورة.

وفي إطار السعي إلى التحكّم في الأسعار، تمّ إحداث لجان وطنية وجهوية مكلفة بوضع برامج للتحكم في الأسعار وتعزيز العمل الرقابي واستهداف الممارسات الاحتكارية والتجاوزات السعرية. وتم تكثيف التنسيق والتشاور مع القطاع الخاص مما أدّى إلى التوفّق نحو التخفيض في أسعار بعض المنتجات على غرار مادة الإسمنت والتن وبعض مواد التنظيف والتجهيزات المنزلية. ومكّنت الإجراءات الترتيبية والظرفية التي تم اتخاذها من منع عمليات الخزن لفترات والتصدي لعمليات الاحتكار ومن التحديد الظرفي لأسعار وهوامش الربح لبعض المنتجات الحسّاسة.

وفي السياق نفسه، تواصل خلال الفترة الماضية العمل على **حماية المستهلك وضمان جودة المنتوجات**، فتم على المستوى التشريعي إصدار قرارات وزارية مشتركة ذات العلاقة بمجال النجاعة الطاقية للمنتجات والمستوى الأقصى لبعض الملوثات للمواد الغذائية وبالمواد المدرسية وإجراءات المراقبة الفنية لجودة المواد المورّدة. كما تم التقدّم في إعداد نصوص قانونية أخرى ذات العلاقة خاصة بسلامة المنتجات وجودتها، والعمل على ترسيخ ثقافة الجودة لدى المستهلك من خلال إنجاز عديد الدورات التكوينية والحملات التحسيسية والومضات الإشهارية وتنظيم الملتقيات والتظاهرات وإصدار البطاقات والنشريّات ذات العلاقة.

وبخصوص **سياسة دعم** المواد الغذائية الأساسية، فإنه بالرغم من الحرص على حصر تكاليف الدعم في مستويات معقولة، غير أنها أصبحت في تزايد مستمر منذ سنة 2011 حيث بلغت 1.87% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 0.93% سنة 2010، وتواصل هذا الارتفاع لتبلغ هذه النسبة بداية من سنة 2014 حوالي 2% من الناتج. وتم تسجيل تنامي بعض الظواهر السلبية على غرار التبذير والتهريب إضافة إلى الطابع الشمولي لدعم المواد الأساسية.

كما تمّ اتخاذ عديد الإجراءات الإصلاحية لمسالك توزيع المواد المدعمة قصد ترشيد استهلاكها والحد من استعمالاتها المهنية في غير الأغراض المخصصة لها والتي شملت بالخصوص إنتاج وتوزيع الفرينة المدعمة والخبز وقطاع تعليب وترويج الزيوت النباتية باللجوء إلى توزيع الزيوت على وحدات التعليب واعتماد نظام الحصص وضبط هدف عدم تجاوز حجم استهلاك سنوي بـ 165 ألف طن بداية من سنة 2015.

ومن ناحية أخرى، ورغم تقلبات أسعار المواد الأولية في السوق العالمية حافظ مؤشّر أسعار المواد الأساسية على استقرار نسبيّ بفضل تدخّل الصندوق العام للتعويض بالتعديل الدّوري لأسعار المواد الأساسية ممّا ساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، كما تحمّل الصندوق ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج من أجور وطاقة بالنسبة للقطاعات الناشطة في مجال دعم المواد الأساسية.

ومثّل **إحكام التزويد وتعصير مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري** أحد ركائز تطوير القطاع، حيث تم التقدم في إنجاز برنامج تأهيل مسالك التوزيع بتكلفة جملية تناهز 195 م د ويضم 9 مكونات تم التقدّم في إنجازها بنسبة 54%، منها بالأساس نسبة إنجاز بـ80% بالنسبة لمسالك التوزيع التابعة للبلديات، و92% من تأهيل سوق الجملة ببئر القصعة وإحداث 12 مذبح دواجن و03 مسالخ لحوم حمراء، إلا أن البرنامج لم يرتقي للنسق المطلوب نظرا لعدة عوامل منها الوضع الداخلي والطابع الوقتي لهياكل تسيير البلديات.

ومن جهة أخرى، تم التوفّق إلى تأمين المخزونات التعديلية وضمان تزويد البلاد بصفة عادية بفضل تعزيز آليات المتابعة والاستشراف والتدخّل والبرمجة المسبقة للمواسم الاستهلاكية بالإضافة إلى اعتماد سياسة مخزونات تعديلية واستراتيجية ناجعة من خلال تطوير طاقة ونوعية الخزن وتعديل العرض خلال فترات ذروة الاستهلاك مع اللجوء إلى التوريد عند الاقتضاء.

وتم إيلاء العناية الضرورية لمسألة **المنافسة الشريفة وإضفاء الشفافية** على المعاملات التجارية والتصدي للممارسات المخلة بقواعد السوق خاصة في ظرف انخرطت فيه تونس في مسار تحرّري بهدف تطوير القطاع التجاري وتحسين أدائه، حيث تم التقدم في إنجاز الدراسات القطاعية لتشخيص الممارسات والمخالفات المحتمل وقوعها وكيفية التصدي لها، وتم الانطلاق بدراسة قطاعي الاتصالات والتعليم الخاص. كما تمّ تحديث الإطار التشريعي للمنافسة في اتجاه دعم صلاحيات مجلس المنافسة وأعوان المراقبة المؤهّلين لرصد الممارسات المخلّة بالمنافسة.

ومثّل العمل الرقابي أحد دعائم الشفافية والمنافسة الشّريفة، حيث تم تكثيف الحملات الرقابية بمسالك التجارة الموازية وصنع وتوزيع المواد المقلدة مع استهداف المنتوجات ذات العلاقة بصحة المستهلك

وسلامته وذات العلاقة بالصناعة المحلية. كما توجّه العمل الرقابي إلى المخازن العشوائية والطرقات وتمّ فرض إشهار الأسعار وتأمين الإعلام الضروري للمستهلك حول شروط وأساليب البيع.

أمّا على مستوى **تعصير مكوّنات التجارة الداخلية**، فقد تم التشجيع على الأنماط التجارية الحديثة حيث شهد النسيج المؤسساتي إسناد 4 موافقات نهائية و9 موافقات مبدئية لإنجاز مساحات تجارية كبرى و14 رخصة لعقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية خاصة في قطاع الأكلات السريعة والمقاهي. كما تم دعم المشاريع التجارية المهيكلة على غرار التقدم في دراسة مشروع المنطقة التجارية الحرة بين قردان والبدء في اجراء دراسة بخصوص انشاء مناطق على الحدود التونسية الجزائرية قصد دعم الحركة الاقتصادية والتشغيل بهذه المناطق. كما تم اتخاذ عديد الإجراءات على مستوى تحفيز الاستثمار في القطاع التجاري من خلال تبسيط إجراءات المراقبة الفنية عند التوريد باعتماد الوسائل الإعلامية والمعالجة اللامادية للملفات وتقليص الوثائق والإجراءات المطلوبة وتوحيدها واعتماد اللامركزية لمعالجة الملفات على مستوى الإدارات الجهوية.

ب. الإشكاليات

برزت عديد الإشكاليات على المستوى الهيكلي حالت دون الارتقاء بمستوى القطاع التجاري إلى المستوى المطلوب منها بالخصوص:

- **تواصل ارتفاع تكاليف الدعم للمواد الأساسية والطابع الشمولي لدعم المواد الأساسية** إذ لا يقتصر على استهداف الفئات ضعيفة الدخل فقط بل تنتفع به الفئات ذات الدخل المرتفع،
- **عدم ترشيد استهلاك المواد المدعمة وضعف شفافية توزيعها وحملات الرقابة على وحدات إنتاج وتوزيع المنتوجات المدعمة ومسالك استعمالاتها غير كافية**، إلى جانب **عدم ملاءمة العقوبات الإدارية للمخالفات**.
- تواصل **انتشار ظاهرة التجارة الموازية** والممارسات المخلّة بالمنافسة وبشفافية المعاملات التجارية والاحتكار والتهريب.
- تعطّل إنجاز بعض مكونات **برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري** بسبب:
  - عدم استقرار الوضع وما انجر عنه من تغيّر النّيابات الخصوصية للبلديات وعدم اتخاذ القرارات المناسبة لغياب الرؤية وبروز الإشكاليات العقارية والصعوبات في تنفيذ الأشغال (النزاعات، إيقاف الأشغال ...).
  - محدودية الإمكانيات البشرية لمتابعة جميع برامج التأهيل المبرمجة ونقص في توفّر

مكاتب الدراسات الكفؤة لتنفيذ هذه المشاريع في جانبها الفني خاصة ذات العلاقة بالبيئة والمحيط.

- غياب المتابعة والتنسيق الميداني والتركيز على البنية الأساسية دون العمل على الدعم المؤسساتي مما أثر سلبا على تقدم الإنجاز.

3. التجارة الخارجية

أ. الإنجازات الكمية والنوعية

تعتبر نتائج التجارة الخارجية المسجلة خلال الفترة المنقضية دون المأمول في مجملها، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي لصادرات الخيرات 2.1% مقابل نمو سنوي للواردات بـ3.6%، وتراجعت حصة صادرات الخيرات التونسية من 0.11% سنة 2010 على الصعيد العالمي إلى 0.09% سنة 2014. بينما يفسّر ارتفاع الواردات خلال الفترة المنقضية أساسا بارتفاع واردات المواد الغذائية والطاقة وبدرجة أقلّ، مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنّعة.

وعلى مستوى **هيكلة الصادرات**، بلغت حصة المؤسسات المصدرة كليا 64% من جملة الصادرات، واستحوذ قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية على نسبة 38% مقابل تراجع لحصة قطاع النسيج والملابس والجلود والفسفاط واستقرار في حدود 9% لصادرات المنتوج الفلاحي. كما يلاحظ أن حصة بلدان الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) من جملة الصادرات التونسية تراجعت بـ 10 نقاط خلال العشرية المنقضية لفائدة أسواق جديدة ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان المغرب العربي.

أما بالنسبة **للتوزيع الجغرافي للواردات**، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال المزوّد الرئيسي لتونس رغم تراجع حصته من 61.7% سنة 2010 إلى 56.2% سنة 2014 وذلك لفائدة الواردات من البلدان الإفريقية والبلدان الآسيوية وخاصة الصين، وتمثّل المواد الأوّلية ونصف المصنّعة الجزء الأكبر من الواردات.

وعلى مستوى سياسة **دفع التصدير**، فقد تم تكثيف البعثات الاستكشافية واستهدفت 20 سوقا بمشاركة 500 مؤسسة تونسية وتم تأمين مشاركة 450 1 مؤسسة في 130 تظاهرة بالخارج. كما انتفعت حوالي 200 1 شركة سنة 2015 بتدخلات صندوق النهوض بالصادرات مقابل 670 شركة سنة 2010، وتمثّلت التدخلات أساسا في دعم كلفة النقل والدعم المباشر بميزانية سنوية تناهز 18 م د. وشهدت سنة 2015 الانطلاق في تنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات بقيمة 50 م د لاستهداف الصادرات ذات القيمة

المضافة العالية وتنويع الأسواق الخارجية. وعلى مستوى المعونة الفنية، تم الانطلاق في مشروع تطوير المهارات لدفع الصادرات والتنويع الاقتصادي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية كما تم الانطلاق في مشروع بكلفة حوالي 6 م د لتدعيم القدرة التنافسية لمؤسسات قطاع النسيج والملابس ومساعدتها لاقتحام أسواق جديدة.

أما بخصوص **دفع الشراكة والتعاون الاقتصادي والتجاري**، فقد تم الانطلاق في إعداد المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي والتقدم في ضبط قوائم المنتوجات المعنية بالتحرير في إطار اتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية والإعداد لمراجعة السياسة التجارية لتونس في إطار المنظمة العالمية للتجارة. كما تم التقدم في المفاوضات بشأن الاتفاقيات التفاضلية وتهم أساسا موريطانيا وإيران وجزر الموريس وباكستان، كما تم الشروع في مفاوضات أولية مع الاتحاد الأوراسي ومجموعة المركوسور.

ب. الإشكاليات

تواجه التجارة الخارجية، على غرار باقي القطاعات، **إشكاليات هيكلية وأخرى ظرفية** تتمثّل فيما يلي:

- تفاقم العجز الهيكلي في الميزان التجاري
- ضعف القيمة المضافة للصادرات ومحدودية اندماجها في سلسلة القيمة العالمية وضعف تنوّعها وتركز المبادلات على عدد محدود من القطاعات والأسواق التقليدية،
- صغر حجم المؤسسات التصديرية وضعف مواردها المالية وغياب المجمعات التصديرية.
- افتقاد آليات وبرامج مساندة التصدير إلى التقييم الموضوعي لنجاعة تدخلاتها ومدى التنسيق بينها واستجابتها للحاجيات الحقيقية للقطاع الخاص، على غرار صندوق النهوض بالصادرات الذي تشكو تدخلاته من عدم التوازن حيث تستأثر الـ50 مؤسسة الأولى بـ76.3% من إجمالي الدعم، ويتركّز إسناد المنح إلى بعض المنتجات وتتميز التدخلات بالتعقيد والبطء وعدم مواكبتها للاستراتيجيات القطاعية والأولويات الجديدة.
- عديد الإشكاليات أبرزتها مختلف تقييمات مناخ الأعمال على مستوى التجارة الخارجية مرتبطة أساسا بالإجراءات الديوانية وكلفتها وعدد الوثائق وطول الآجال وتعقيد إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير والتوريد وضعف مستوى الخدمات اللوجستية وغياب خطوط النقل البحري نحو الأسواق الواعدة وارتفاع كلفة الشحن الجوي.

4. التجارة الإلكترونية

أ. الإنجازات الكمية

تعتبر التجارة الإلكترونية من أبرز المجالات التي تحتوي على آفاق كبرى للتطور، وبالرغم من تطور حجمها خلال الفترة المنقضية غير أن مساهمتها تبقى متواضعة، حيث تطور حجم معاملات التجارة الإلكترونية من 60 م د سنة 2010 إلى حوالي 100 م د سنة 2014 موزّعة بين المعاملات عبر منظومتي الدفع الإلكتروني للبريد التونسي e-dinar (30%) وعبر شركة نقديات تونس ClicTopay (70%). ويمثّل قطاع الأسفار والرحلات حوالي 57% من هذه المعاملات الإلكترونية يليه التسجيل الجامعي عن بعد (20%) نظرا لإلزاميته بالنسبة للطلبة. ويفيد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن 8% فقط من مستعملي الأنترنات بتونس يقومون بالشراءات على الخط.

ب. الإنجازات النوعية

تم العمل خلال هذه الفترة على دعم تنمية التجارة الالكترونية من خلال عدد من البرامج والآليات على غرار برنامج التأهيل الصناعي وبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية وصندوق اقتحام الأسواق الخارجية والصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية Intech ونظام التحفيز على التجديد والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات ومشروع أمين لمساعدة المؤسسات المحلية لتصدير منتوجاتها، بالإضافة إلى إحداث محضنة مشاريع الخدمات الالكترونية لإرشاد الباعثين الشبان والإحاطة بهم.

ج. الإشكاليات

بالرغم من إيلاء هذا القطاع مكانة متميزة وتعدد الآليات والبرامج لدعمه، فإن نسق تطوره لا يزال دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع التطور العالمي، وتكمن الإشكاليات خاصة في:

- غياب الامتيازات المالية والجبائية الناجعة لبعث هذا النوع من المشاريع إضافة لغياب العنصر البشري المؤهل والمختص في المؤسسات الصغرى.
- الإشكاليات اللوجستية المرتبطة بهذا النمط من التجارة
- صعوبة النفاذ إلى التمويل
- عدم وجود إطار تشريعي ومؤسساتي واضح يخص أنشطة البيع والتسويق الإلكتروني ومراقبتها.

- ضعف ثقافة الاستثمار في مجال التجارة الإلكترونية ونقص في تأطير المؤسسات وتحسيسها بالآفاق المتاحة إضافة إلى عدم الثقة في هذا النمط من المعاملات سواء بسبب عدم استقرار تدفق الأنترنات والتعطل الوقتي لشبكات الاتصال وهو الحال لمشروع TUNEPS حيث شهد عزوف المؤسسات على الانخراط في منظومة الشراءات العمومية على الخط (400 شركة فقط)، أو تخوّف المؤسسات الكبرى (المساحات التجارية) من أن يؤدّي التزوّد الإلكتروني إلى كشف سياستهم في التزوّد أمام المنافسين.

II. التوجهات والاستراتيجيات لتطوير القطاع

تكتسي خطة تنمية قطاع التجارة والخدمات ذات الصلة خصوصية بالنظر لكونها تجمع بين الطابع الأفقي لعديد السياسات العامة على غرار السياسات التجارية وسياسة المنافسة والأسعار وحماية المستهلك من جهة وكذلك البعد القطاعي متمثلا أساسا في سياسات تطوير قطاع تجارة التوزيع والخدمات ذات الصلة.

وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من الإنجازات والإشكاليات التي تم تشخيصها، تم ضبط الأهداف الاستراتيجية للمرحلة القادمة لتطوير قطاع التجارة على **المستوى الداخلي والخارجي** للمساهمة في النمو وخلق الثروة ومواطن الشغل.

1. التجارة الداخلية

تعتبر **حماية المستهلك** من أهم أهداف المخطط الخماسي المقبل الذي يهدف إلى **حصر مستوى التضخم في حدود 3.6%** وتبعا لذلك سوف ترتكز توجهات المخطط أساسا على ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك هذا إلى جانب دفع النمو وتطوير النسيج التجاري مع ضمان التوازن بين مختلف مكوناته.

فعلى مستوى **ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك**، سترتكز الإصلاحات على:

- **إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة** وضمان الوفرة واستقرار الأسعار للمنتج والمستهلك وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم وتنويع العرض بالاعتماد أساسا على الانتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد هذا إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية وإحكام

التصرف في فوائض الإنتاج من خلال تعزيز دور المجامع وتطوير طاقة الخزن وتوظيفها التوظيف الأمثل مما يضمن جودة المنتوج وتوفره في الأوقات المناسبة.

- اعتماد **سياسة أسعار** تركز من جهة على تحفيز الإنتاج الوطني وخاصة الفلاحي وصولا لرفع الإنتاج **وتحسين** دخل الفلاح وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع هذا إلى جانب تفعيل دور اللجان الجهوية للتحكم في الأسعار وتعزيز دور المرصد الوطني للتزويد والأسعار في مجال متابعة تطور الأسعار بالأسواق العالمية ودراسة انعكاسها على كلفة الإنتاج وعند التوريد بالإضافة إلى تكثيف المراقبة الميدانية.
- **تحفيز المنافسة فى السوق** وذلك بتطوير مناخ الأعمال من خلال تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتدعيم دور هياكل المنافسة بتكريس قواعد شفافية الإجراءات وتبسيطها وإرساء مقومات الحوكمة هذا فضلا عن تطوير العمل الرقابي وتحفيز المجهودات المبذولة لنشر ثقافة المنافسة. كما سيتم التركيز على **إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة بالإضافة إلى تطوير منظومة حماية لمستهلك** من خلال دفع وتحسين أداء عمل الأجهزة المتدخلة في مراقبة السوق وتطوير تدخلات المعهد الوطني للاستهلاك خاصة في مجال تنمية ثقافة الاستهلاك والدعم الفني لمنظمات حماية المستهلك وإجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة.
- وأما بخصوص **دفع نمو وتطوير النسيج التجاري**، تتمثل أولويات الخماسية القادمة على توفير الأرضية الملائمة للاستثمار وسوف يتم العمل على:

- **تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة** من خلال التقدم في برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري في جزئه الأول وتنفيذ الجزء الثاني الذي سوف يشمل المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة هذا إلى جانب **تركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة** لربط مسالك التوزيع بالمرصد الوطني للأسعار للإطلاع على الاسعار بصفة حينية.
- الإسراع بتجسيم **المشاريع المهيكلة** في مجال أسواق الجملة والمناطق التجارية واللوجستية وإنجاز دراسة لوضع مخطط مديري لبعث المناطق الحرة بالولايات الحدودية الغربية.
- **تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة** بمختلف المناطق هذا إلى جانب مزيد توفير الظروف الملائمة لتطور نظام العقود تحت التسمية الأصلية فى القطاع التجاري وفى الخدمات الموجهة للمستهلك مع ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

- تطوير تكوين اطارات الوزارة في مجالات المنافسة والرقابة وحماية المستهلك وإحداث منصة للتدريب في مجالات المنافسة لدول جنوب المتوسط والمنطقة العربية
- تنظيم **مهرجان تونس للتسوق** وذلك قصد ترسيخ تونس كمركز إقليمي للتجارة وسياحة التسوق وإيجاد بدائل اقتصادية تمكن من فتح الآفاق أمام التشغيل والاستثمار إضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع بمزيد دعم الأنشطة المنظمة ودفع الأنشطة الموازية على الاندماج في الدورة الاقتصادية.

2. التجارة الإكترونية

يعتبر تطوير مناخ التجارة الالكترونية في تونس ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي ولبلوغ هذا التطور تهدف الخماسية المقبلة بلوغ 500 م د كرقم معاملات للتجارة الإلكترونية (B2C) بالإضافة إلى بلوغ 500 1 موقع للتجارة الإلكترونية وتدعيم تواجد أكثر من 000 15 شركة في منصات التجارة الإلكترونية العالمية في موفى سنة 2020.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد توجهات الخماسية المقبلة على ما يلي:

- **في مجال القوانين والتشريعات** سترتكز الإنجازات على تحيين الجوانب التشريعية والتنظيمية وملائمتها مع مثيلتها بالإتحاد الأوروبي والعمل على فض المعوقات أمام تطوّر التجارة الالكترونية في مجال بعث المؤسسات والتسويق واللوجستية ...
- **وعلى مستوى المراقبة ونجاعة جودة الخدمات**، سوف يتم العمل على تأهيل جهاز المراقبة الاقتصادية لمراقبة مواقع التسوّق الافتراضية ومدى احترامها لمقتضيات التشاريع المعمول بها بالإضافة إلى النظر مع المهنة حول سبل اعتماد المعايير الدولية لإضفاء مزيد من النجاعة على جودة خدمات مواقع التسوق وتوفير كافة المقومات لحماية المستهلك.
- **وفي مجال دعم الصادرات التونسية في إطار التجارة الإلكترونية**، سيتم النظر في مواصلة العمل بالبرنامج النموذجي بين البريد التونسي ومركز النهوض بالصادرات بين المؤسسة والمستهلك (B to C).
- **وعلى مستوى نشر ثقافة التجارة الإلكترونية** سيتم العمل على تنظيم ملتقى دولي سنوي لمتابعة تطورات القطاع وطنيا ودوليا وتعزيز التجارة الإلكترونية والتدريب المفتوح على الخط لتأمين دورات تكوينية لفائدة التجار وتقنيات التسويق على الخط.

- وبخصوص **التحفيز على الاستثمار**، سيتم تحيين دليل الباعثين في مجال التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى **تنمية قدرات الإدارة على التأطير والمرافقة وحفز المبادرة الخاصة لبعث المشاريع من خلال** تكثيف الدورات التكوينية في إطار التعاون الدولي.

3. التصدي للتهريب وللتجارة الموازية

أ. الأهداف النوعية

تبقى ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية من أهم القضايا التي تعمل الحكومة على مجابهتها والتقليص منهما بما يتماشى مع النسب المتداولة بالبلدان المتقدمة وخاصة منها دول الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب الحد من انعكاساتها الاقتصادية والإجتماعية والامنية وخاصة فيما يتصل بمزيد تأمين التوازنات المالية العامة للدولة وتطوير تنافسية المؤسسة وضمان صحة وسلامة المواطن وتوفير السلم الإجتماعي.

ب. التوجهات

تتجه الخماسية المقبلة على **مزيد تبسيط الإجراءات القانونية والترتيبية** التي من شأنها تحفيز الاستثمار وتطوير الآليات الضرورية لتمويل القطاع التجاري وخاصة منها **التجارة الصغرى بالمناطق الداخلية** واستهداف الفئات الضعيفة والمهمّشة هذا إلى جانب العمل على **مراجعة المعاليم والآداءات الموظفة عند التوريد** وترويج المنتوجات وتوفير الفضاءات الملائمة لتعاطي مختلف أصناف التجارة وخاصة المناطق التي تشكو تفاقما لظاهرة الانتصاب الفوضوي هذا بالإضافة إلى **وضع نظام معلومات ومتابعة** لرصد تطور الظاهرة بمختلف المناطق والقطاعات.

وسيتم تنفيذ خطة على المدى المتوسط لمجابهة هذه الظواهر ترتكز على:

- إحداث لجان مشتركة مع كلّ من الجزائر وليبيا تُعهد إليها مهمّة اقتراح الإجراءات والحلول الكفيلة باحتواء هذه الظّاهرة وضمان تدفّق منظّم للمبادلات الثنائية.
- إعداد خطّة اتّصاليّة متكاملة للتحسيس بمخاطر التهريب والتجارة الموازية.
- تكوين طوق رقابي متحرّك دائم يتكون من ديوانة وحرس وطني ومراقبة اقتصاديّة حول المنطقتين الحدوديّتين بكلّ من بن قردان والقصرين على أن يتم في مرحلة ثانية تعميم هذه الخطّة على باقي الولايات الحدودية وكذلك الموانئ.

- معالجة وتقليص ظاهرة الانتصاب الفوضوي من خلال مراجعة التشريعات في اتجاه التشجيع على دمج هذا الصنف في القطاع المهيكل والعمل على توفير الفضاءات المناسبة لاحتواء هذا النشاط بمختلف مناطق البلاد وفي سائر القطاعات.
- التعميم التدريجي في اعتماد الرّموز الخطيّة (Codes à barres) وتطوير العمل بالتّقنيّات الحديثة في الاطلاع الحيني على نظام الاسترسال للمنتوجات ومتابعة حركة نقل البضائع باعتماد الأقمار الصّناعيّة بالشّراكة مع الشركة التّونسيّة للتّرقيم.
- تطوير الأطر التشريعية لمكافحة التهريب
- إحداث أقطاب تنموية بالمناطق الحدودية ودعم فرص بديلة للتشغيل والتشجيع على الاستثمارات المشتركة بين بلدان الجوار خاصّة بالمناطق الحدودية.
- البحث عن أطر تعاون ومساعدة فنيّة مع البلدان الأكثر تقدّما في مجال مكافحة التّهريب والتّجارة الموازية.

4. منظومة الدعم

أما في ما يتعلق **بمنظومة الدعم**، تتمثل أهداف الخماسية المقبلة في **حصر تكاليف الدعم في مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية**. وبالنظر لأهمية منظومة الدعم، سيتم إيلاء العناية بها حيث سترتكز الاستراتيجية في هذا المجال على **المحافظة على تدخلات الصندوق العام للتعويض** وذلك في اتجاه :

- **مواصلة سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية** مع ترشيد مستوى نفقات الدعم على المدى المتوسط ومزيد مراقبة استعمال المواد المدعومة في انتظار الانتهاء من مستلزمات الانتقال على المدى الطويل من نظام دعم الأسعار إلى نظام تحويلات مالية لدعم مداخيل الفئات المستحقة وذلك بالتوازي مع جملة من الإصلاحات المبرمجة وخاصة الإصلاح الجبائي ومزيد توجيه الدعم نحو مستحقيه من خلال العمل على استكمال مشروع دعم الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية وحصر العائلات المستحقة باعتماد المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيمكن من استبدال منظومة دعم الأسعار بمنظومة دعم المداخيل.
- **مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة** من خلال العمل على التفرقة بين الاستعمال العائلي والاستعمال المهني ومواصلة العمل بنظام الحصص بالنسبة لمعلبي الزيت النباتي وتدعيم الرقابة على مسالك توزيع الفرينة المعدة لصنع الخبز والمساهمة في تنظيم بعض الأنشطة على غرار قطاع تكرير الزيت النباتي هذا إلى جانب تطوير العمل الرقابي المشترك للكشف عن الشبكات المختصة في التلاعب بالمواد المدعمة وتهريبها.

- **العمل على ترشيد الشراءات** والاستفادة من فترات تراجع الأسعار في السوق العالمية.

5. التجارة الخارجية

ترتكز أهداف الفترة 2016-2020 على بلوغ **نسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي من المجهود التصديري** وتطوّر في الصادرات والواردات على التوالي بـ 6,0% و5,2% مقابل 0,7-% و0,1-% خلال الفترة السابقة وتراجع في العجز التجاري ليستقرّ في حدود 6,8% من الناتج سنة 2020 مقابل 8,5% سنة 2015.

ويرتكز نموذج التنمية للمرحلة القادمة على مزيد دفع الصادرات ودعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وتتطلب هذه المرحلة، تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات وتطوير السياسات الترويجية، هذا إلى جانب التقدم فى برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

في مجال تطوير الصادرات، ترتكز المرحلة القادمة على تعزيز المنتجات التي تشهد تطورا من حيث الإنتاج الوطني والطلب العالمي والتي أثبتت جدواها مثل مكونات السيارات والطائرات وصناعة الأدوية وحسن توظيف الطاقات التصديرية للقطاعات التقليدية على غرار زيت الزيتون والتمور مع العمل على تطوير قيمتها المضافة واستغلال الميزات التفاضلية لبعض المناطق والجهات، هذا إلى جانب تطوير القطاعات الجديدة التي تتوفر لديها قدرات تنافسية عالية على غرار الفلاحة البيولوجية وتعزيز مكانة قطاع صناعة المواد شبه الطبية وشبه الصيدلانية ضمن النسيج الصناعي التونسي وتدعيم مساهمتها في حجم الصادرات بالإضافة إلى مواصلة دعم القطاعات التي تشهد تراجعا في الإنتاج وفي الطلب العالمي على غرار قطاعي الملابس الجاهزة والأحذية.

وفي إطار تعزيز برامج الدعم والمساندة ستشهد الفترة المقبلة مواصلة **تنفيذ برنامج تأهيل الخدمات** خاصة في ظل التحرير التدريجي المرتقب لهذا القطاع هذا إلى جانب إنجاز جملة من الدراسات حول إستراتيجيات التصدير على غرار دراسة إستراتيجية لتطوير الصادرات في أفق سنة 2025 وانجاز دراسة حول "**إعادة التصدير**" بهدف تحديد تموقع تونس في مجال "إعادة التصدير" وإعداد دراسة حول "**تموقع شركات التجارة الدولية**" قصد وضع خطة لتحسين دور شركات التجارة الدولية في المجهود التصديري. بالإضافة إلى تركيز شبكة من ميسّري التّصدير Facilitateurs Export **وإرساء جهاز التطوع للتصدير** (V.I.E) لتمكين المؤسسات التونسية من الاستفادة من خدمات حاملي الشهادات الجامعية عبر تكليفهم بمهمات ترويجية بالخارج.

وعلى مستوى **تطوير وتدعيم السياسات الترويجية** تهدف الخماسية القادمة إلى **تحسين صورة تونس بالخارج** وسيتم إعادة انتشار مركز النهوض بالصادرات بالداخل والخارج وفتح مكاتب جديدة ببعض الأسواق الخارجية الواعدة وسيتم تكثيف المشاركة في التظاهرات بالخارج ومزيد فتح المجال أمام القطاع الخاص لتنظيم هذه التظاهرات وتفعيل دور المجلس الوطني للمعارض وتحسين الإحاطة بالمصدرين والترفيع في الميزانيّة السنوية المخصّصة للإشهار والتّرويج إلى جانب العمل على انخراط المؤسسات التونسية في البوابات العالمية للتجارة الإلكترونية.

أما على **مستوى التمويل**، فسيتم العمل على مراجعة تدخّلات صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته للمنتوجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية ومراجعة البرنامج النّموذجي للمؤسسات التي تصدّر لأوّل مرّة PRIMO EXPORTATEURS مع التّركيز على الجهات الداخليّة والنظر فى إحداث بنك لتمويل التجارة الخارجية (EXIMBANK) لتسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمصادر التمويل، وبالنسبة للتكوين، سيتم العمل على تطوير الكفاءات التونسية والتركيز على الجانب التطبيقي وإحداث أكاديمية التصدير ACADEMIE DE L'EXPORT.

وعلى مستوى **البرامج الوطنية لمساندة قطاع التصدير** ستتم مواصلة تنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات إلى غاية 2021 بالإضافة إلى دعم الهياكل المعنية بتنمية الصادرات هذا إلى جانب إنجاز برنامج تأهيل قطاع الخدمات وسيتم العمل على وضع إستراتيجية لتطوير تنافسية القطاع.

بخصوص **تسهيل إجراءات التجارة الخارجية** سيتم مواصلة العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من خلال التقليص في عدد الإجراءات غير التعريفية عند التصدير والتوريد ودراسة العوائق الفنية للتجارة، وإعداد دليل الكتروني حول إجراءات التجارة الخارجية التونسية والأجنبية وإعداد دراسة حول تقييم تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة بتونس.

وبخصوص **تطوير علاقات الشراكة والتعاون الدولي**، ترتكز التوجهات المستقبلية على تحسين الإطار القانوني المنظم للعلاقات الخارجية وتنفيذ برامج وخطط عمل لتطوير إمكانيات المؤسسات التصديرية التونسية. وستشهد الفترة القادمة مواصلة المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بالإضافة إلى مراجعة اتفاقية التبادل الحر بين تونس والرابطة الأوروبية للتبادل الحر واستكمال المفاوضات المتعلقة بمراجعة قواعد المنشأ الأورومتوسطية والشروع في مفاوضات لإرساء منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوراسي والبلدان الافريقية. والشروع في مفاوضات اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية واستكمال المفاوضات

مع بلدان اتحاد المغرب العربي وتحسين الامتيازات التعريفية المتبادلة في إطار الاتفاق التجاري التفاضلي التونسي الجزائري هذا إلى جانب إمكانية مراجعة اتفاق الشراكة مع تركيا.

وبالتوازي ستشهد الخماسية المقبلة المشاركة في الأعمال الجارية **لتطوير أطر التعاون الداعمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ومواكبة المفاوضات المتعلقة **بإقامة الإتحاد الجمركي العربي** وضبط وتنسيق المواقف بخصوص تبادل العروض والطلبات في إطار **المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.**

6. تحسين حوكمة القطاع وتحديث الأطر التشريعية والمؤسسية

يتطلب رفع التحديات والإشكاليات التي يواجهها القطاع ومواكبة التقدم الحاصل والاستجابة لاستحقاقات المرحلة المقبلة والأهداف المرسومة لنمو القطاع، تطوير منظومة الحوكمة وإدارة القطاع وتحديث التشريعات المنظمة له ومراجعة الأطر المؤسسية لرسم وتنفيذ مختلف السياسات وتدعيمها إلى جانب الرفع من درجة التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة والمعنية.

وتتنزل في هذا الإطار الإصلاحات المبرمجة والمتعلقة بالمسائل التالية:

- **إعادة هيكلة مصالح الوزارة وبعض المؤسسات تحت الإشراف** بما يرفع من أداء الإدارة وقدرتها على الاستشراف المبكر والمتابعة والمراقبة وبما يضمن التوازن بين الهيكلة التنظيمية والمهام مع التوجه نحو مزيد تفويض الصلاحيات للإدارات الجهوية.
- **تدعيم عمل وإمكانيات وقدرات الهياكل والأجهزة المتدخلة في مراقبة سير السوق وضمان المنافسة الحرة والنزيهة وحماية المستهلك على المستويين المركزي والجهوي وخاصة جهاز المراقبة الاقتصادية ومجلس المنافسة والمعهد الوطني للاستهلاك ووكالة الميترولوجيا.**
- **تطوير منظومة المعلومات حول القطاع** وحركية الأسواق الداخلية والخارجية مع تجميع المراصد وإعادة هيكلتها وتطوير مجال تدخلاتها.
- تحديث **التشريعات الأفقية والقطاعية ذات العلاقة بمجال تدخل الوزارة** وبصفة خاصة تحديث منظومة مراقبة السوق (جودة وسلامة المنتوجات) واستحداث هيئة مستقلة لتقييم المخاطر وهيئات أخرى للتصرف في المخاطر والإعلام عنها في مجالي الأغذية والمنتوجات الصناعية.
- الرفع من درجة **التنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين** من إدارة ومهنة ومكونات المجتمع المدني وذلك من خلال تنشيط هياكل الحوار مثل المجالس الوطنية وتطوير آليات عملها بما يضمن الاستمرارية والتوافق وتحقيق الأهداف المرجوة.

- مزيد **الانفتاح على الجامعة** والاستفادة من الخبرات المتوفرة في إنجاز بعض جوانب الإصلاح وفي تدريب الإطارات وكذلك في اقتراح المواضيع البحثية.

قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

ساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي في دفع عجلة التنمية من خلال مزيد تدعيم التغطية وتعزيز البنية المعلوماتية والاتصالية وتقديم أفضل الخدمات للمؤسسات. وقد بلغت **نسبة استثمار القطاع 5% من جملة الاستثمارات سنة 2014**، مسجلا بذلك **نسبة نموّ تناهز 11,5%**، وتقدر نسبة مساهمته في القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج بـ 7%. كما ساهم بنسبة 2,6% من مجهود التشغيل على المستوى الوطني، هذا بالإضافة إلى مواصلة تغطية وارداته بواسطة صادراته بنسبة 125% سنة 2014، حيث بلغت **مساهمة القطاع في التصدير 2,5% مقابل 1,6% بالنسبة للواردات.**

وباعتبار الدور المحوري الذي يحتلّه قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بتأثيره المتنامي على التطوّر الاقتصادي وعلى نموّ مختلف قطاعات الإنتاج تم ضبط إستراتيجية وطنية "**تونس الرقمية 2020**" كرافعة للتنمية لتجعل من تونس وجهة تكنولوجية إقليمية ومنصة رقمية في اتجاه دول المنطقة.

I. إنجازات الفترة 2011 – 2015

1. الإنجازات النوعية

أ. تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي

- **مراجعة مشمولات الوزارة وهيكلها التنظيمي** بما يتلاءم ودورها في تنفيذ سياسة الدولة في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- **تنقيح مجلة الاتصالات** في اتجاه ملائمة الإطار التنظيمي للتطورات التكنولوجية ومزيد تحرير قطاع الاتصالات بما يتناسب مع قواعد المنافسة.
- ضبط **شروط وإجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات.**
- ضبط **شروط وإجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مزود خدمات أنترنات.**
- **إحداث المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي** لاقتراح التوجهات العامة للإستراتيجية الوطنية لتطوير التكنولوجيا الرقمية واقتصاد المعرفة.

- **إحداث الوكالة الفنية للاتصالات** كهيكل تنفيذي لتأمين الدعم الفني للسلطة القضائية لمعالجته جرائم أنظمة المعلومات والاتصال والبحث فيها.

ب. البنية التحتية الرقمية

- تدعيم **البنية التحتية للربط الدولي بشبكة الأنترنات** بدخول حيز الاستغلال للكابل البحري الرابع "ديدون".
- الشروع في إجراءات **تقسيم الحلقة المحلية لاتصالات تونس وفتحها للمنافسة** لتطوير سوق الهاتف القار وتنويع الخدمات وتحسين جودتها.
- اعتماد **شبكة الالياف البصرية** كمرفق ضروري على غرار شبكات الماء والكهرباء والغاز والتطهير يتعين توفيره ضمن أمثلة التهيئة العمرانية. تم إعداد كراسات شروط بالتنسيق مع وزارة التجهيز يلتزم بمقتضاها الباعثون العقاريون بتجهيز المقاسم العمرانية والبنايات الجماعية الجديدة بشبكات الألياف البصرية وذلك على غرار شبكات الماء والكهرباء والغاز والتطهير.
- دعم **البنية التحتية الاتصالية وتنويع خدمات الاتصالات** للمواطن من خلال الشروع في إسناد إجازات أجيال جديدة للاتصالات 4G.
- الشروع في إرساء الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA ومزود خدمات الانترنات للإدارة التونسية.
- تدعيم **شبكة البث الرقمي الأرضي** الذي أصبح يوفر باقة بعشر قنوات وطنية عمومية وخاصة والتوجه نحو التلفزة ذات الدقة العالية HD.

ج. الحكومة الإلكترونية

- **تأهيل المنظومات الوطنية الكبرى** على غرار منظومة التصرف في وثائق الحالة المدنية "مدنية 2".
- انطلاق **خدمة طلب وثائق الحالة المدنية عبر الأنترنات.**
- **تأهيل مركز الإيواء والاستغلال بالمركز الوطني للإعلامية** وفقا **للمعايير والمواصفات الدولية** لإيواء المنظومات الوطنية وتوسعة المركز الاحتياطي لحفظ وسلامة المنظومات المعلوماتية وتأهيله لتوفير خدمات إيواء وحفظ المنظومات الوطنية.
- إحداث مركب "**مينكس تكنولوجيا**" لخزن البيانات بمدينة النفيضة كأول مركز خاص من نوعه في تونس.
- انطلاق تركيز **منصات مفتوحة لايواء نسخ لمواقع عالمية على غرار Wikepedia.**

- الشروع في **استغلال منظومة الشراءات العمومية على الخط** "**TUNEPS**" لإبرام الصفقات والشراءات العمومية عبر شباك افتراضي موحد.
- إنجاز **موقع واب خاص بالاستشارات العمومية على الخط www.consultations-publiques.tn** يهدف إلى خلق فضاء حوار وتواصل مع المواطن وغيره من المتعاملين مع الإدارة.
- تركيز **منظومة مؤمنة للتخاطب عبر الفيديو بشركة "التونسية للأنترنات"** لاستغلالها من قبل السفارات والقنصليات التونسية بالخارج وتعميمها بعد ذلك على كافة الوزارات والمؤسسات العمومية والخاصة.
- تركيز **منظومة السلامة "DNSSEC" الخاصة بالمجال الوطني "tn." و".تونس".**
- تفعيل البروتكول السادس للانترنات على مستوى الخوادم الوطنية لأسماء النطاقات DNS وعلى مستوى نقطة تبادل حركة الانترنات لشركة "التونسية للأنترنات" في اطار الاستعداد للانتقال للاستعمال الاصدار السادس للانترنت.
- انطلاق مشروع تركيز **منصة حوسبة سحابية للقطاع العمومي** لدى شركة "التونسية للأنترنات" والتي تمثل النواة الأولى للمشروع الوطني للحوسبة السحابية الخاصة بالدولة.
- الشروع في **تطوير منظومة "أمان2" لبرمجة ومتابعة العمل الحكومي** (التحاور الإلكتروني، إعداد والمصادقة على محضر الجلسة على الخط، ...).
- الشروع في تطوير **منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات GEC** لمعالجة المراسلات ورقمنتها، سيتم تركيز المنظومة ووضعها حيز الاستغلال في مواقع نموذجية خلال سنة 2016.
- الشروع في إرساء **نموذج X-road** لترابط المنظومات المعلوماتية للإدارة التونسية والمتعاملين معها.
- انطلاق مشروع تركيز **منصة بنك بيانات للتصرّف في بيانات الخرائط الجغرافية الرقمية** لتوظيفها في خدمة تحديد المواقع بالتنسيق مع المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

د. الأعمال الإلكترونية والاستعمالات والتجديد

- إبرام اتفاقيات **لانجاز مشاريع بصفة مشتركة مع القطاع الخاص** على غرار مشاريع النقل الذكي ومشروع اقتناء إجازات نظم تشغيل ومكتبيّة لفائدة الإدارة التونسية مع شركة ميكروسفت.
- دعم استغلال **قواعد البيانات الضخمة ومراكز حفظ البيانات ومعالجتها** بانطلاق نشاط المؤسسة المشتركة التونسية الفرنسية "Temple Tunisia Cloud" المختصة في مجال الحوسبة السحابية.
- تركيز **منصة جديدة لهيكل المفتاح العمومي "PKI"** لدى الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية.

- تعزيز **حماية البنى التحتية المعلوماتية الحيويّة وتأهيل منظومة "ساهر" للاستشعار والكشف المبكر لهجمات اختراق الفضاء السيبرني الوطني.**
- انضمام تونس إلى المنتدى العالمي للخبراء في المجال السيبريني.
- إحداث **البطاقة التكنولوجية الدولية** لتيسير تعامل الشباب التونسي مع المواقع العالمية لإيواء التطبيقات.
- انطلاق برنامج لتكوين **1 000 شاب** بمختلف ولايات الجمهورية في مجال البرمجة على الهاتف الجوّال بهدف إيواء تطبيقات معلوماتية بمواقع الإيواء العالمية.
- انطلاق نشاط **مخبر قياسات الملاءمة** الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية والمترولوجيا بمركز الدراسات والبحوث للاتصالات.
- انطلاق نشاط مخبر الألياف البصرية بمركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا الاتصالات

هـ. تونس الذكّية " نقل الخدمات خارج بلد المنشأ"

- استكمال هيكلة مشروع "**تونس الذكية**" وانطلاق نشاطها.
- إبرام اتفاقية مع مؤسسة Sofrecom ستمكن من خلق 340 موطن شغل خلال 3 سنوات.

و. تنمية القدرات البشرية

- مواصلة تنفيذ **برنامج تنمية قدرات حاملي الشهائد** العليا في إطار البرنامج الوطنى للتكوين المشفوع بالحصول على شهادة المصادقة على الكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الذي مكن من تكوين 1 300 منتفعا.

ز. مجال الاتصالات

- تجديد إجازة الاتصالات الجوالة من الجيل الثاني لفائدة المشغل الموريتاني "ماتال" الذي تمتلك اتصالات تونس نسبة 51% من رأسماله.
- الشروع في تركيز خدمة تحميل الأرقام "Portabilité de numéros" التي تمكن من المحافظة على أرقام الهواتف القارة والجوالة عند تغيير مشغل الاتصالات.

ح. رقمنه الإرسال الإذاعي والتلفزي

- الشروع في إطفاء البث التناظري طبقا للتعهدات الدولية لتونس في هذا المجال.
- تدعيم مبدأ السيادة الوطنية عبر توفير وتعزيز شبكات للبث الأرضي الرقمي الإذاعي والتلفزي وإحداث منصات للبث الفضائي لفائدة مختلف القنوات الوطنية العمومية والخاصة.

ط. ترشيد استغلال الطيف الترّدي

- تثمين الطيف الترددي وتوظيفه لتطوير التكنولوجيات ذات السعة العالية جدا والخدمات المستقبلية للاتصالات من خلال إعادة استغلال وتوظيف الطيف الترددي المستعمل.
- تحيين **المخططات الوطنية الراديوية** طبقا للمواصفات العالمية والدفاع عن المصالح الوطنية في مجال الترددات.

ي. تنمية الخدمات البريدية

- تعزيز شبكة النقديات **باقتناء 50 موزع آلي جديد للأوراق المالية للبريد** تتضمن وظائف جديدة على غرار استخلاص الحوالات وخلاص فواتير الهاتف والماء والكهرباء.
- تطوير **عمليات الدفع عبر الهاتف الجوال** بالتعاون مع مشغلي الاتصالات باستعمال بطاقة الدفع الإلكتروني « e-DINAR SMART» والتي تمكن الحرفاء من تأمين عمليات الشحن الإلكتروني لخطوط الهاتف الجوال مسبقة الدفع وكذلك القيام بعديد الخدمات المالية الإلكترونية على غرار خلاص فواتير الماء والكهرباء والهاتف.
- **استخلاص القروض الصغرى عبر الهاتف الجوال** من خلال ابرام اتفاقية مع مؤسسة تيسير للتمويل الأصغر.

ك. تعزيز الفضاءات التكنولوجية

تمثل الأقطاب التكنولوجية ومراكز العمل عن بعد إحدى الآليات الموجهة للتشجيع على إحداث المؤسسات المجددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أنها توفر للباعثين فضاءات لاحتضان الأفكار وتثمينها أو لإيواء المؤسسات مع تأمين مجموعة من خدمات المساندة بأسعار تفاضلية مدعّمة. وقد بلغ **عدد الشركات الخاصة المنتصبة بقطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بمختلف فضاءاته 92 مؤسسة.** أما على **مستوى الجهات**، فقد بلغ عدد **مراكز العمل عن بعد 17 مركزا تأوي 134 مؤسسة.**

ل. توطيد التعاون الدولي والعلاقات الخارجية

- المشاركة في عدد من المؤتمرات والمنتديات واللقاءات الدولية والإقليمية جمعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية أثمرت قرارات وتوصيات قصد انجاز مشاريع وبرامج ذات طابع إقليمي ودولي:
  - قمة توصيل العالم العربي بالدوحة والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية بدبي.
  - المؤتمر العالمي للمندوبين المفوضين بكوريا الجنوبية والذي تم على إثره انتخاب تونس للمرة الخامسة على التوالي عضو بمجلس الإتحاد الدولي للاتصالات.
  - مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي بالدوحة الذي تم خلاله انتخاب تونس كعضو في مجلس الاستثمار البريدي.
  - منتدى حوكمة الأنترنات بأذربيجان الذي نظم تحت شعار "إدارة الأنترنات من أجل تنمية إنسانية اجتماعية اقتصادية مستديمة".

- **تنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع ICT4ALL** مع شركاء محليين ومنظمات دولية في دوراته السادسة والسابعة والثامنة للوقوف على مدى تقدم بلوغ نتائج القمة على الصعيد الإقليمي والقاري ولتبادل الآراء حول مختلف التجارب الناجحة في مجال ارساء مجتمع المعلومات، والتي تناولت ثلاثة مواضيع أساسية:
  - الاقتصاد الرقمي وخلق الثروة
  - من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة
  - الاقتصاد الرقمي والإدارة الإلكترونية نحو فرص رقمية جديدة

- المساهمة في **تأسيس تحالف حرية التعبير على الأنترنات** Freedom online coalition.
- تنظيم **قمة الأنترنات بإفريقيا في جوان 2015** حول السياسات والحكومة الرشيدة للانترنات والتصرف في موارد الشبكة الإفريقية وسبل تطويرها.
- بعث "**التحالف الرقمي التونسي الفرنسي**" الذي أثمر إمضاء 14 اتفاقية شراكة من جملة 50 اتفاقية متوقعة ستمكن من خلق مواطن الشغل بكل من البلدين.
- إنشاء **صندوق استثمار بقيمة 30 مليون أورو** ممول من قبل البلدين لمساندة المؤسسات الموقعة على الاتفاقيات.
- المشاركة في أشغال العديد من اللجان الثنائية للتعريف بما توفره بلادنا من فرص استثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تزخر به من طاقات بشرية ومؤسساتية في المجال.

2. الإنجازات الكمية

أ. شبكات الاتصال

تحتل **شبكات الهاتف الجوال الرقمي** الصدارة في أنشطة الاتصالات من خلال تطور المنافسة وتنوع الخدمات حيث بلغ **عدد الاشتراكات 14,6 مليون مع نهاية سنة 2015** بما يعادل **كثافة هاتفية تناهز 130%** مقابل على التوالي 11,1 مليون اشتراك وكثافة هاتفية في حدود 105% سنة 2010. أما بالنسبة **لشبكات الهاتف القار** فقد تواصلت ظاهرة **تراجع عدد الاشتراكات** منذ سنة 2010 **ليبلغ العدد الجملي للمشتركين 943 ألف مشترك مع نهاية سنة 2015 أي بكثافة هاتفية تناهز 8,4%** مقابل 1290 ألف مشترك و 12,2 مشترك لكل 100 ساكن سنة 2010.

ب. تطور شبكة الأنترنات واستعمالاتها

تعززت **سعة الربط بالشبكة الدولية للإنترنات** حيث تمت مضاعفة سعة الربط أكثر من ثلاث مرات لتصل إلى **180 جيغابيت في الثانية في موفى سنة 2015** مقابل 50 جيغابيت في الثانية سنة 2010. وقد كان للرفع من هذه السعة آثارا إيجابية على المؤشرات الخاصة بالأنترنات، حيث:

- تطوّر **العدد الجملي للاشتراكات بالأنترنات عبر الشبكات القارة والجوالة** بنسبة تناهز **180%** حيث بلغ **1,78 مليون اشتراك** سنة **2015** مقابل 636 ألف في موفى سنة 2010. هذا، وقد تضاعفت الاشتراكات عبر الشبكات الجوّالة **أكثر من 13 مرة** ليبلغ 1,27 مليون سنة 2015 وهو ما يمثل 70% من مجوع الاشتراكات، مقابل 92,7 ألف اشتراك سنة 2010. وقد شهد عدد الاشتراكات عبر الشبكات القارة تراجعا أمام الإقبال المتزايد على خدمات الأنترنات عبر الشبكات الجوّالة والذي يرجع أساسا لتقارب الكلفة مع تأمين استمرارية الاتصال.
- تطور عدد الموزعات المؤمنة عبر الأنترنات ليبلغ 391 مع موفى 2015 مقابل 151 موزع سنة 2010.
- بلغت نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات 29,5% من مجموع الأسر سنة 2015 مقابل 11,4% سنة 2010.
- تطور عدد مواقع الواب ليبلغ أكثر من 29 ألف موقعا سنة 2015 مقابل 13 ألف موقعا سنة 2010.

ج. تطور استعمالات الإعلامية

- تضاعف **أسطول الحواسيب المستعملة ليبلغ 2,5 مليون حاسوبا مع موفى سنة 2015** بينما كان لا يتجاوز 1,3 مليون حاسوبا سنة 2010. وبذلك تطوّر المؤشر الخاص بعدد الحواسيب لكل مائة ساكن من 13% سنة 2010 إلى ما يناهز عن 23% مع موفى 2015.
- ارتفعت **نسبة الأسر المجهزة بحاسوب لتبلغ 33,2% مع موفى سنة 2015** مقابل 19% سنة 2010.
- تطوير **استعمال الخدمات الإلكترونية عن بعد** لفائدة المواطن والمؤسسات حيث تمت مضاعفة عدد شهادات الإمضاء الإلكتروني التي بلغت 13,3 ألف شهادة سنة 2015 مقابل 6,7 آلاف شهادة في موفى سنة 2010.
- وفي مجال **تأمين الشبكات والنظم المعلوماتية**، بلغ عدد خبراء التدقيق الناشطين في مجال السلامة المعلوماتية أكثر من 300 خبير تدقيق، علاوة على 8 مكاتب تدقيق مصادق عليها من قبل الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

د. تطور الخدمات البريدية

- تطور خدمة الحوالات الإلكترونية على الصعيد الوطني والمستخلصة بمكاتب البريد بدون سند ورقي التي بلغت أكثر من **16,5 مليون عملية تحويل أموال خلال سنة 2015** مقابل 11,5 مليون عملية خلال سنة 2010.
- تطور **خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال باستعمال بطاقة الدفع الإلكتروني « e-DINAR SMART»** بالتعاون مع مشغلي الاتصالات ليبلغ عدد المنخرطين **542 الف منخرط** قاموا بإنجاز **2,3 مليون عملية** خلال **سنة 2014** مقابل 24 ألف عملية سنة 2010.
- تسويق البطاقة التكنولوجية الدولية عبر الشبكة البريدية التي بلغت 1 334 بطاقة إلى موفى سنة 2015.
- مزيد تقريب الخدمات من الحرفاء بإحداث بطاقة جديدة "شهريتك carte Salaire" التي تمكن من سحب الأموال من الموزعات الآلية والبنكية. وقد بلغ عددها 7 812 بطاقة مع موفى سنة 2015.

هـ. تكوين المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- بلغ عدد الطلبة المرسمين بشعب تكنولوجيات المعلومات والاتصال حوالي 54 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2014/2013 وهو ما يمثل 16,2% من مجموع الطلبة.

- كما بلغ عدد خريجي التعليم العالي بشعب تكنولوجيات المعلومات والاتصال 13 ألف مختص خلال السنة الجامعية 2013/2012، وهو ما يمثل نسبة 20% من مجموع الخرجين.
- تواصل تنفيذ برنامج تنمية قدرات حاملي الشهائد العليا في إطار البرنامج الوطني للتكوين المشفوع بالحصول على شهادة المصادقة على الكفاءات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الذي مكن من تكوين 300 1 منتفعا.
- بلغ عدد المتكونين بمركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات في مراحل التكوين المستمر الحضوري وعن بعد وفي دورات إعادة التأهيل والرّسكلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال حوالي 5 آلاف منتفع خلال الفترة 2011-2015.

3. الإشكاليات الهيكلية والظرفية

- **عدم توفر كفاءات مؤهلة تقنيا** للاستجابة لمتطلبات المهن الجديدة وللاحتياجات المستقبلية للمؤسسات الناشطة في المجالات ذات القيمة المضافة العالية.
- **غياب التكامل بين المبادرات العمومية والمبادرات الخاصة** لدعم البحث والتطوير والتجديد ومحدودية الخدمات والمحتويات الرقمية الموجهة للمواطن وللمؤسسة نتيجة ضعف صناعة المضامين المحلية وتطوير الخدمات الإلكترونية.
- **غياب رؤية لاستشراف مستقبل وآفاق البث الإذاعي والتلفزي** في ظل التحولات التكنولوجية العميقة والانفتاح على القطاع الخاص ولتدعيم التموقع في المشهد السمعي البصري الجديد.
- وجود بعض المؤسسات العمومية تم إحداثها لغايات لم تعد مواكبة لحاجيات ومتطلبات القطاع.
- ضرورة **مراجعة النصوص القانونية والترتيبية في مجال المصادقة الإلكترونية** طبقا للتطورات التكنولوجية على الصعيد العالمي في هذا المجال.
- غياب التنسيق بين المتدخلين في حالة تسجيل هجمات على مستوى الفضاء السيبرني الوطني.
- ضرورة التنسيق مع الهياكل المعنية لإنجاح الانتقال إلى البث التلفزي الأرضي الرقمي والتخلي عن البث التناظري والعمل على توفير التجهيزات اللازمة للاستقبال خاصة لدى الأسر ذات الدخل الضعيف.
- **عدم توفر رؤية واضحة حول الشبكة الادارية المندمجة** لتأمين الربط بين مختلف الهياكل والمصالح الإدارية العمومية وللنفاذ لمختلف التطبيقات والخدمات الإدارية.
- **تفشي ظاهرة البث الإذاعي الفوضوي للإذاعات الخاصة** على شبكات التشكيل الترددي وضرورة الحد منها.
- الحدّ من المنافسة غير الشرعية من قبل المتدخلين الخواص في **مجال البريد السريع**.

- عدم تسوية الوضعية العقارية لبعض مكونات قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال.

II. التوجهات والاستراتيجيات لتطوير القطاع

تتدرج التوجهات المستقبلية في مجال تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي حول إرساء مجتمع جديد قوامه مجتمع المعلومات يأخذ في الاعتبار كل الجهات والفئات ويضمن حق المواطن في التواصل عبر شبكات المعلومات وحقه في الخلق والإبداع من خلال تمكينه من التعلم والمعرفة الحديثة وحثه نحو الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات.

وترتكز **الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** على خلق **100 ألف فرصة عمل** حتى نهاية 2020 وضمان تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية للحدّ من الفوارق بين الفئات وضمان المساواة بين الجهات إضافة إلى **ضمان استقلالية تونس وديمومتها في العالم "الرقمي الجديد"**.

وقصد تجسيم هذه الأهداف، سيتم تنفيذ عدد من البرامج منها الأنترنات ذات السعة العالية لكافة الأسر والكلّ الرقمي بالمدارس إلى جانب إدارة رقمية ناجعة وسريعة بدون سند ورقي.

1. منوال تنمية القطاع

تتمثل الأهداف النوعية والكمية لمنوال تنمية قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي للفترة 2016-2020 فيما يلي:

أ. الأهداف النوعية

- ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة ودمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.
- التوجه نحو إدارة الكترونية في خدمة المواطن منصفة وشفافة وسلسة وفاعلة.
- مساندة خلق القيمة المضافة كأساس لاستمرارية الهياكل ودوام مواطن الشغل فيها عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد.

- تطوير تنافسية المؤسسات في مختلف المجالات عبر حفز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتموقع ضمن الاقتصاد الرقمي.
- تأمين مرور تونس إلى الكلّ الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم.
- تقليص البطالة وخلق مواطن شغل في المجال الرقمي وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ، والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميّزة ومساندتها.

ب. الأهداف الكمية

ينتظر أن تشهد **الاستثمارات في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات** تطورا هاما بالنظر إلى المشاريع المزمع إنجازها خلال الفترة 2016-2020 في إطار الشراكة مع القطاع الخاص، ومنها بالخصوص الاستثمارات المبرمجة إثر إسناد إجازات الجيل الرابع بداية سنة 2016. كما ينتظر أن يتم إحداث100 ألف موطن شغل خلال الفترة نفسها أي ما يتراوح بين 500 7 إلى 000 25 سنويا.

وبخصوص **التنمية الاجتماعية**، تم رسم هدف ربط كافة العائلات بشبكة الأنترنات في أفق سنة 2020 مقابل نسبة 29.5% حاليا، كما ينتظر أن تبلغ نسبة النفاذ إلى السعة العالية عبر الاتصالات الجوالة إلى 90% من السكان مقابل نسبة 16% حاليا.

وعلى مستوى **تحسين تموقع تونس على المستوى الدولي**، تم ضبط هدف للارتقاء بترتيب تونس حسب مؤشر التهيؤ لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NRI) من المرتبة 4 إلى 1 إفريقيا، ومن 8 إلى 4 عربيا، ومن المرتبة 87 إلى 40 عالميا مع موفى سنة 2020.

2. الإطار التشريعي والتنظيمي

سيتواصل العمل خلال المخطط الخماسي للتنمية في اتجاه **مزيد فتح القطاع وتحريره ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات** من خلال:

- دعم مناخ الثقة الرقمية من خلال مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالمصادقة الإلكترونية وسلامة المبادلات الإلكترونية وحماية المعطيات الشخصية.
- إصدار المجلة الرقمية الجديدة وإصدار قانون يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

- مراجعة حوكمة التصرف في صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال تماشيا ودوره الأساسي في النهوض بالقطاع.
- تبسيط إجراءات المصادقة على التجهيزات الاتصالية عند التوريد وتسريعها والتوجه نحو المراقبة اللاّحقة.
- مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للاتصالات الراديوية مواكبة للتطور التكنولوجي الذي يشهده المجال.
- وضع إطار تنظيمي وترتيبي لترابط نظم المعلومات بالإدارة.
- مراجعة القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية في اتجاه إدخال مزيد من المرونة (الفوترة الإلكترونية، ...)
- مراجعة الإطار الترتيبي والتنظيمي للتعامل مع المعطيات الرقمية العمومية.
- مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بإنشاء مشروع تونس الذكية بهدف تبسيط الإجراءات المتعلقة بتحويل الاعتمادات الى الشركات المنتفعة بالحوافز ذات الصلة.

3. البنية التحتية الرقميّة

- دعم البنية التحتية الرقمّية وتنويع خدمات الاتصالات للمواطن من خلال إسناد إجازات أجيال جديدة للاتصالات الجوالة من الجيل الرابع وإعداد أمثلة للتهيئة الترابية الرقمية.
- توفير مناخ تنافسي للقطاع والحرص على تكافؤ الفرص بين الجهات.
- انطلاق برنامج الخدمات الشاملة لربط المدارس والمراكز الصحية بالمناطق الريفية بشبكة الأنترنات ذات السعة العالية.
- ربط الهياكل العمومية المركزية والجهوية بالشبكة الإدارية المندمجة.
- حماية الفضاء السيبرني الوطني ضد الهجمات ومحاولات الاختراقات بمزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين (مؤسسات عمومية مختصة ومزودي خدمات الأنترنات ومشغلي الاتصالات) بما يؤمن انفتاح النظم المعلوماتية الوطنية واندماجها ويمكن من انتشار أنجع للخدمات على الخط.
- مراجعة مجلة التهيئة الترابية في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق ضروري على غرار شبكات الماء والكهرباء والغاز والتطهير يتعين توفيره ضمن أمثلة التهيئة العمرانية.
- وضع منصّة للتصرف في قاعدة معطيات خرائطية موجّهة للتموقع الجغرافي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تقليص الفجوة الرقمية في المناطق الداخلية من خلال تجميع البنية التحتية الاتصالية وفتح الحلقة المحلية لاتصالات تونس بما يمكّن من تقاسم أعباء التكلفة.
- مسايرة التحولات التكنولوجية في الميدان السمعي البصري وخاصة التكنولوجيا الرقمية على الصعيد العالمي من خلال إعداد دراسة إستراتيجية ومخططات عملية.
- تدعيم مبدأ السيادة الوطنية عبر توفير وتعزيز شبكات للبث الأرضي الرقمي الإذاعي والتلفزي.
- إثراء الفضاء السمعي البصري بتدعيم الشبكة الأرضية للتلفزة الرقمية الحالية بشبكات إضافية والتوجه نحو التلفزة ذات الدقة العالية.

4. الأعمال الإلكترونية والاستعمالات والتجديد

في مجال **الأعمال الإلكترونية والاستعمالات**، يتجه العمل نحو:

- تطوير الخدمات الالكترونية في مختلف الميادين والتشجيع على توفير هذه الخدمات على الشبكات الجوالة عبر تعميم الربط بشبكة الأنترنات وتوفير تجهيزات النفاذ والمحتويات الرقمية البيداغوجية، وتطوير مجال التوثيق الرقمي لتبسيط إجراءات النفاذ إلى المعلومة لفائدة العموم، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الحكومية الشاملة على الخط والنفاذ لها عبر الشبكات الجوالة.
- تطوير استعمال المؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة للتكنولوجيات الرقمية من خلال إحداث خطة سفير التكنولوجيات الرقمية من خلال تكوين عدد من حاملي الشهائد العليا في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات للترويج للمؤسسات التونسية والمنتوج التونسي بالخارج، وإحداث خطة مندوب جهوي للتنمية الرقمية والتكنولوجيات الرقمية يعنى بتطوير استعمال التكنولوجيات الرقمية في جهته، وضع آليات لتحفيز النفاذ واستعمال التكنولوجيا الرقمية من طرف المواطن.
- وضع آليات لتشجيع وتطوير المؤسسات العاملة بالقطاع.
- إحداث مرصد وطني لتكنولوجيات المعلومات والاتصال يتولى معالجة النظام المعلوماتي للتصرف في مؤشرات تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإعداد دراسات استشرافية وتأمين اليقظة التكنولوجية.

أمّا بخصوص **النهوض بالتجديد التكنولوجي في المجال الرقمي**، ترتكز الخطة الاستراتيجية على تطوير حلول وظيفية مبتكرة وبعث مؤسسات مبتكرة وذات قيمة مضافة عالية، وذلك من خلال:

- إنجاز دراسة إستراتيجية حول إسناد علامة تجديد "Label innovation" للمشاريع الرقمية المندرجة ضمن المخطط الوطني الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020".
- إعداد برنامج حول الأنشطة الواعدة على غرار الصناعات الإبداعية.
- الشروع في تنفيذ برنامج لحصول مخابر المصادقة ومخابر الملاءمة الكهرومغناطسية على شهادة الاعتماد الدولية.
- تدعيم قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال كمناخ أعمال متكامل للتعاون والابتكار وتطوير الأعمال.
- تعزيز الشراكة بين قطب الغزالة وأقطاب مماثلة على المستوى الدولي وتعزيز التبادل التكنولوجي فيما بينها.
- نشر ثقافة التجديد الرقمي والمقاولة في المسارات التعليمية والمؤسسات.
- دعم خلق القيمة المضافة كأساس لاستمرارية الهياكل ودوام مواطن الشغل فيها عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد.
- إحداث آليات تمويل وإقرار حوافز ضريبية للنهوض بالتجديد الرقمي.
- تفعيل آليات التعاون الدولي لإنجاز مشاريع مهيكلة للبحث والتطوير والتجديد في مجال تكنولوجيات المستقبل والخدمات ذات العلاقة بهدف التحكم فيها واستغلالها في نطاق شراكة فعالة بين مشغلي شبكات الاتصالات والمؤسسات الناشطة في القطاع.
- دعم تسجيل البراءة وحماية الملكية الفكرية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لتمويل مشاريع التجديد وتوسعة سقف تمويل البحوث التنموية على غرار برنامج التمويل الأوروبي PASRI لمساندة منظومة البحث والابتكار.
- إحداث وتطوير بيئات تجديد متخصصة "Ecosystèmes Thématiques" تهدف إلى تجميع في نفس الموقع الجغرافي الأطراف الفاعلة في اختصاص معين، على غرار أنترنات الأشياء، قصد تعزيز الشراكة والتعاون والتواصل بين مختلف المتدخلين من مقاولين وباحثين وممولين.

5. الحكومة الإلكترونية

يمثل محور الإدارة الإلكترونية أحد العناصر الإستراتيجية للمخطط الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي حيث تم إقرار "**إدارة دون سند ورقي**" كهدف استراتيجي يجب بلوغه مع **موفى سنة 2020**.

ويأتي تحديد هذا الهدف تجسيما للرؤية التي أقرها المخطط الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في "تحول رقمي للإدارة من خلال توجيه خدماتها نحو خدمة المواطن والمؤسسة وضمان شفافية ونجاعة معاملاتها". ولتجسيم ذلك تم إعداد خطة عملية للتنفيذ ترتكز على الثلاث محاور الكبرى التالية:

- نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها،
- معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة،
- خدمات ونظم معلومات ذات درجة عالية من التأمين والموثوقية.

وترمي هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكريس مبدأ الترابط البيني بين نظم المعلومات العمومية من خلال منصة تكنولوجية وطنية موحّدة مع إطار تنظيمي وترتيبي ملائم للغرض بهدف ضمان التبادل اللامادي والمباشر للمعطيات بين الهياكل العمومية بما يمكن من إعفاء المواطن من استخراجها وتوفيرها ماديا للإدارة بغرض الحصول على الخدمات الإدارية.
- استكمال إرساء منظومة وطنية للتعريف الإلكتروني للمواطن والمؤسسة وإرساء إطار تنظيمي وترتيبي ملائم طبقا للمعايير الدولية ذات العلاقة خاصّة المتصلة بمتطلبات حماية المعطيات الشخصيّة والسلامة المعلوماتية.
- إرساء أطر ترتيبية وتنظيمية وتكنولوجية ملائمة لتعميم التبادل اللامادي ذو الحجيّة القانونية للوثائق والمعطيات بين الهياكل العمومية.
- إرساء محيط تكنولوجي ملائم لتكريس مبادئ وآليات الحكومة المفتوحة (Open Gov) وحق النفاذ للمعطيات العمومية (Open Data).
- تعميم الخدمات الإدارية على الخط الموجّهة لفائدة المواطن والمؤسسة.
- تعميم الاستعمالات الرقمية بالإدارة وإرساء برامج تأهيل الكفاءات البشرية ذات العلاقة.
- تأهيل المنظومات المعلوماتية الوطنية الكبرى بالإدارة بهدف ضمان مواكبتها للتطورات الوظيفية والتكنولوجية أخذا بالاعتبار التوجهات العامة لمجال الإدارة الإلكترونية ذات العلاقة بتكريس مبادئ النجاعة والشفافية والتوجه نحو خدمة المواطن والمؤسسة.
- ضمان درجة عالية لسلامة نظم المعلومات العمومية وتكريس الثقة الرقمية في الخدمات الإدارية.

6. تونس الذكية "نقل الخدمات خارج بلد المنشأ"

عملت تونس على وضع **مناخ ملائم يحفّز على الاستثمار في قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي** نظرا للدور المرموق الذي يحتله هذا القطاع الذي يعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث أصبحت تونس إحدى كبرى الوجهات لنقل الخدمات خارج بلد المنشأ "Offshoring" في المنطقة الأورومتوسطية تستقطب كبرى الشركات العاملة في مجال تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يعدّ **قطاع نقل الخدمات خارج بلد المنشأ** من المجالات الاكثر نموا في العالم إذ يوفر رصيدا هاما من حيث عائداته التي تقدر بخمس مائة مليار من الدولارات وتوفير سبعة ملايين موطن شغل. وتقدر عائداته على صعيد السوق الفرنكوفونية بـ55 مليار دولار وفرت ما يقارب عن مليون موطن شغل.

وفي هذا السياق وباعتبار ما توفره تونس من ميزات تفاضلية خاصة على صعيد الموارد البشرية والبنية التحتية مقارنة بالبلدان المنافسة أصبح من الضروري **وضع استراتيجية لتطوير وتنمية قطاع نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.**

وتكمن هذه الاستراتيجية من وضع مشروع تونس الذكية الذي يرتكز على الأهداف التالية:

- الإحاطة بالمؤسسات الموقعة على الاتفاقية الإطارية لمشروع تونس الذكية وضمان إسناد الامتيازات بعنوان هذا المشروع.
- وضع آليات تحفيز للمستثمرين في شكل منح انتداب ومساهمة في تكاليف التكوين لتلبية حاجياتهم في اليد العاملة المتخصصة.
- الترويج لبرامج التكوين وتنمية الكفاءات الموجودة والتي سيقع إحداثها والعمل على ملاءمتها مع حاجيات قطاع نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.
- دعم ملاءمة برامج التعليم العالي وكذلك التكوين المهني في تكوين الكفاءات لاحتياجات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة عامة ومجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ بصفة خاصة.
- استقطاب كبرى المؤسسات بما يمكن من إحداث موطن شغل إضافية في المجال.
- المشاركة في التظاهرات الدولية وإطلاق حملات ترويجية للتسويق لتونس كوجهة للاستثمار والعمل على إدراج تونس في أهم الدراسات العالمية.
- توفير الفضاءات المناسبة لانتصاب المؤسسات في المجال وفقا للمعايير الدولية.

7. تنمية الموارد البشرية

- تعزيز مجالات التكوين ذات العلاقة بالمهن المستحدثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص.
- دعم التكوين المتخصص والرسكلة في مجال السلامة المعلوماتية.
- توطيد منظومة التكوين عن بعد على المستوى الوطني لتأهيل الموارد البشرية وإحداث مواقع نموذجية للتكوين بالجهات.

8. مجال الاتصالات

- إطلاق خدمة تحميل الأرقام الهاتفية القارة والجوالة "Portabilité des numéros".
- تحيين المخططات الوطنية الراديوية طبقا للمواصفات العالمية والدفاع عن المصالح الوطنية في المجال.
- مراجعة المخطط الوطني للترددات للأخذ بعين الاعتبار أنترنات الأشياء "Internet des objets".

9. ترشيد استغلال الطيف الترّددي

- تثمين الطيف الترددي وتوظيفه لتطوير التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا والخدمات المستقبلية للاتصالات من خلال إعادة استغلال وتوظيف الطيف الترددي المستعمل.
- تدعيم المراقبة التقنية لاستعمال الترددات وضمان جودة الطيف الترّددي على كامل تراب الجمهورية.
- مسايرة التحولات التكنولوجية في الميدان السمعي البصري وخاصة التكنولوجيا الرقمية على الصعيد العالمي من خلال إعداد دراسة إستراتيجية ومخططات عملية.

10. المراقبة الفنية في مجال الاتصالات

- تطوير خدمات الشباك الموحد وتبسيط الاجراءات من خلال اضافة خدمات جديدة (المصادقة السريعة).
- وضع برنامج لاعتماد مخابر المصادقة ومخابر الملاءمة الكهرومغناطيسية.

11. تنمية الخدمات البريدية

- تنظيم السوق البريدية وتعزيز دور القطاع كمرفق عمومي عبر تقريب الخدمات من الحريف وتطويرها.
- مراجعة تعريفات الخدمات البريدية بما يتلاءم والكلفة ومراعاة المقدرة الشرائية للمواطنين.
- تعصير الخدمات المالية للبريد وإقرار إصلاحات هيكلية لتعزيز تموقعه صلب المنظومة المالية بإحداث بنك بريدي أو تمكينه من إبرام عقود شراكة إستراتيجية مع مؤسسات بنكية.
- تعميم منظومة الإتحاد البريدي العالمي لمراقبة جودة المراسلات باعتماد تقنية الترددات الراديوية.

12. تطوير حوكمة القطاع

يتجه العمل نحو ترسيخ المبدأ التشاركي الذي تم اعتماده في إعداد المخطط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020"، وتدعيم ما تم إقراره من هياكل حوكمة ذات تركيبة متناصفة بين القطاع العام من ناحية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية أخرى، على غرار المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي. إلى جانب إحداث هياكل لإحكام متابعة وتنفيذ المشاريع على غرار لجنة قيادة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي ومكتب الإشراف على برنامج تونس الرقمية 2020.

جدول تأليفي للأهداف الكمية لقطاع تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي في أفق سنة 2020

المؤشر	تطور المؤشر							السيناريو
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
محور البنية التحتية الرقمية								
عدد الإشتراكات بالأنترنات عبر الشبكات القارة ذات التدفق العالي لكل 100 ساكن (%)	4,70%	4,90%	5%	5,50%	6%	7%	8%	الأسوأ
			5,10%	6%	7%	8%	9%	العادي
			5,50%	6,50%	8%	9%	10%	الأفضل
عدد الإشتراكات بالأنترنات عبر الشبكات الجوالة ذات التدفق العالي لكل 100 ساكن(%)	10,30%	11%	12,50%	15%	20%	35%	50%	الأسوأ
			15%	20%	30%	45%	60%	العادي
			20%	30%	50%	70%	90%	الأفضل
نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات (%)	29,5	35%	40%	50%	60%	70%	80%	الأسوأ
			50%	65%	75%	85%	90%	العادي
			60%	70%	80%	90%	100%	الأفضل
سعر المكالمة للجوال PPP $/mn	0,33	0,14	0,12	0,11	0,1	0,09	0,08	الأفضل
			0,13	0,12	0,11	0,1	0,09	العادي
			0,14	0,13	0,12	0,11	0,1	الأسوأ
عدد الإشتراكات بالشبكات ذات التدفق العالي جدا لكل 100 ساكن(%)	0,20%	0,20%	0,50%	1%	2%	3%	4%	الأسوأ
			0,80%	1,50%	3%	4%	5%	العادي
			1%	2%	4%	5%	6%	الأفضل
عرض نطاق الإنترنت الدولي لكل مستعمل(كيلو بايت / ثانية)	18,7	19,1	19,2	19,4	19,6	19,8	20	الأسوأ
			19,5	20,5	21,5	22,5	23	العادي
			20	21	22,5	23	25	الأفضل
محور الأعمال الإلكترونية والاستعمالات والتجديد								
نسبة الموظفين المستعملين للأنترنات	31%		40%	45%	50%	55%	60%	الأسوأ
			42%	48%	55%	60%	65%	العادي
			44%	50%	56%	63%	70%	الأفضل
عدد المواقع التجارية (المستعملة لخدمات الخلاص عبر الأنترنات)	700	762	800	900	1000	1100	1200	الأسوأ
			850	1000	1150	1300	1400	العادي
			850	1050	1200	1350	1500	الأفضل
الحضور في أماكن الأسواق العالمية	2000		3000	5000	7000	9000	10000	الأسوأ
			3500	6000	8000	10000	12000	العادي
			4000	6500	9000	12000	15000	الأفضل
نسبة مستعملي الأنترنات	%36,9	46%	48%	52%	58%	64%	70%	الأسوأ
			49%	54%	61%	68%	75%	العادي
			50%	55%	62%	70%	80%	الأفضل
محور الحكومة الإلكترونية								
عدد الخدمات بأنترانت الإدارة	-	-	5	8	11	15	25	الأسوأ
عدد الخدمات المندمجة الموضوعة بمنصة الترابط البيني	-	-	3	6	9	15	25	العادي
نسبة الوزارات المنخرطة بمنظومة التراسل الإلكتروني	-	-	20%	40%	60%	80%	100%	الأفضل
محورتونس الذكية								
المساهمة في خلق فرص عمل جديدة	-	3100	1000	2000	2000	2000	3000	الأسوأ
			3000	4000	4000	4000	5000	العادي
			6000	10000	10000	10000	14000	الأفضل

قطاع النقل واللوجستية

I. تقييم وتشخيص لواقع قطاع النقل واللوجستية للفترة 2011-2015

يمثل قطاع النقل أحد الركائز الأساسية لمنظومة التنمية الشاملة باعتبار الدور الهام الذي يلعبه في دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية من خلال نقل البضائع والأشخاص ومساندته لبقية القطاعات الأخرى كالمبادلات التجارية وخاصة التصدير والسياحة.

وقد عرف القطاع خلال السنوات الأخيرة أزمة هيكلية حادة تتجلى أهم ملامحها في تراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) من 8.2% سنة 2010 إلى 6.6% سنة 2014 مقابل 12% بالبلدان ذات الاقتصاديات الشبيهة و15% بالبلدان المتقدمة وارتفاع كلفة اللوجستية لتبلغ 20% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 15% بالدول المشابهة و7% بالبلدان المتقدمة حيث بلغت كلفة النقل الداخلي 0.22 دولار/طن/كلم بتونس مقابل 0.06 دولار/طن/كلم بالهند و0.14 دولار/طن/كلم بالفيتنام. وبالتوازي تراجع مؤشر النجاعة اللوجستية بتونس إلى المرتبة 110 سنة 2014 مقابل المرتبة 60 سنة 2007. وقد كان لمختلف هذه العوامل أثرا سلبيا على القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وبلغ حجم الاستثمارات في القطاع ما قيمته 6 361 م د بالنسبة للفترة 2011–2015 أي بمعدل 1 272 م د سنويا وساهم القطاع الخاص بنسبة الثلث من جملة هذه الاستثمارات أي ما يعادل 2 173 م د.

1. النقل البري

عرف القطاع اتخاذ عدة إجراءات بهدف الحد من تراجع النشاط الذي يشهده القطاع ودفع المشاريع المعطلة. **وقد بلغت جملة الاستثمارات المنجزة في هذا المجال خلال الفترة 2011-2015 حوالي 2789 م د** خصصت لـ:

- إتمام مشروع كهربة الخط الحديدي للضاحية الجنوبية تونس برج السدرية وانطلاق إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة (الجزء الأول من الخطوط D و E)،
- اقتناء 20 قطارا ذاتي الحركة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة،
- إعادة تأهيل البنية التحتية للخط الحديدي تونس–حلق الوادي–المرسى،
- إنجاز دراسة جدوى مشروع مترو صفاقس،

- تطهير وإعادة تنظيم النقل العمومي غير المنتظم (تاكسي، لواج ونقل ريفي) من خلال تركيز لجان جهوية للتطهير،
- تدعيم لامركزية تنظيم النقل الحضري والجهوي بتركيز سلط جهوية للنقل بولاية صفاقس (مشروع نموذجي سيقع تعميمه لاحقا)،
- ضبط خطة لتركيز منظومة للسلامة على مستوى كل الشركات العمومية لنقل المسافرين على الطرقات، تم الشروع في تطبيقها على مستوى الشركة الجهوية للنقل بصفاقس (مشروع نموذجي).

وتتمثل أهم الإشكاليات في مجال النقل البري في:

- تزايد استعمال وسائل النقل الفردية التي ساهمت بقدر كبير في ارتفاع الضغط على الطرقات وفي اختناق حركة المرور،
- تراجع حصة النقل الجماعي الحضري خاصة بتونس الكبرى إلى حدود 30% مقابل 50% خلال المخطط التاسع 1997-2001،
- تدهور خدمات النقل العمومي الجماعي الراجع بالأساس إلى عدم القيام بالاقتناءات الضرورية من الحافلات وتردي حالة الأسطول وتراجع جاهزيته من 87% سنة 2010 إلى 70% سنة 2014،
- تراجع نشاط النقل الحديدي للبضائع إلى 6% في السنوات الأخيرة مقابل 38% سنة 1977،
- التوقف عن فتح قطاع النقل العمومي الجماعي للخواص منذ سنة 2005،
- إسناد عدد كبير من رخص النقل غير المنتظم للأشخاص خلافا لتوجهات الدولة الرامية لتشجيع النقل العمومي الجماعي ودون أن تواكب هذه العملية تهيئة المحطات الضرورية لاستيعابهم،
- تدهور الوضعية المالية لجل شركات النقل العمومي جراء عدم الترفيع في التعريفة وارتفاع كلفة المحروقات والأجور وامتناع الحرفاء عن دفع معاليم تنقلهم إضافة إلى كثرة الاحتجاجات والإضرابات خاصة في نقل الفسفاط مع تفشي ظاهرة النقل العشوائي.
- عدم قدرة الناقلين التونسيين على مواجهة المنافسة الخارجيّة في مجال النقل الدولي للبضائع عبر الطرقات وضعف مساهمتهم،

2. النقل البحري والموانئ البحرية التجارية

عرفت الفترة المنقضية تسارع نسق الإصلاحات واتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية والتحفيزية في مجال النقل البحري وبلغت جملة الاستثمارات للقطاع خلال الفترة 2011-2015 حوالي 1036 م د خصصت لـ:

- تدعيم أسطول الشركة التونسية للملاحة باقتناء سفينتي دحرجة وسفينة جديدة لنقل المسافرين،
- اقتناء سفينة جديدة من قبل الشركة الجديدة للنقل،
- تدعيم البنية الأساسية الميناائية وصيانتها،
- العمل بمبادئ الطرقات السيارة البحرية على مستوى الخطوط البحرية التي تستغلها الشركة التونسية للملاحة،
- تطور طاقة العرض على مستوى الخطوط البحرية المنتظمة إلى حوالي 40 خط بحري منتظم بين الموانئ التونسية والموانئ المتوسطية،
- تفعيل إضبارة النقل بميناء رادس على مستوى إجراءات وصول السفن وتوريد البضائع وانخراط أهم المهنيين في هذه المنظومة ومواصلة تبسيط الإجراءات،
- إعداد برنامج إصلاحي لميناء رادس قصد تحسين نوعية الخدمات به،
- مراجعة أنظمة السلامة والمخططات الأمنية بالموانئ والملاحة البحرية وحماية المحيط البحري من التلوث بالمشاركة في البرنامج الأورومتوسطي للسلامة البحرية،
- إعداد وتحيين بعض النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق مجلة الموانئ والتعريفات.

بالرغم من المجهودات المبذولة في قطاع النقل البحري والموانئ على مستوى الاستثمار والخدمات وتطوير التشريعات إلاّ أنّه لا يزال يشكو من بعض النقائص والصعوبات التي تحد من مساهمته في خلق القيمة المضافة ودعم القدرة التنافسية للتجارة الخارجية والمتمثلة في:

- تراجع الأسطول الوطني البحري من 29 ناقلة سنة 1990 إلى 8 ناقلات سنة 2015،
- ضعف مساهمة الأسطول الوطني في الحركة البحرية التجارية (11% سنة 2014 مقابل 25% قبل سنة 1990)،
- عدم ملاءمة الإجراءات القانونية المتعلقة بصفقات النقل مع مقتضيات سوق النقل البحري الدولي مما يجعل الشركات العمومية تفضل توريد بضائعها بنظام C&F وبذلك تقصي إمكانية مشاركة الناقلين البحريين التونسيين،
- غياب تشجيعات خصوصية للاستثمار في النقل البحري على غرار ما تسنده الدول البحرية لأساطيلها،
- ارتفاع كلفة الاستجابة لقواعد السلامة والأمن وحماية المحيط البحري وتأهيل العنصر البشري ممّا يزيد في كلفة استغلال السفن ويحدّ من القدرة التنافسية للشركات الوطنية للنقل البحري،
- ضعف الاستثمار في سفن حديثة من قبل الناقلين البحريين الخواص نظرا لارتفاع الكلفة وغياب الامتيازات والتشجيعات الخصوصية،

- عدم ملاءمة المنشآت المينائية لمستلزمات النقل البحري الحديث خاصة على مستوى حجم السفن والغاطس المائي ونوعية الحركة البحرية المتخصصة مثل وحدات الشحن ونوعية الخدمات (50% من الأسطول البحري الدولي لنقل الحاويات لا يمكنها الرسو بالموانئ التونسية)،
- بلوغ أغلب الموانئ التجارية طاقتها القصوى وخاصة موانئ بنزرت ورادس وسوسة وصفاقس،
- صعوبة ربط الموانئ بشبكة الطرقات السيارة والسكة الحديدية ودمجها مع مناطق الخدمات اللوجستية،
- تشعب الإجراءات الإدارية والمينائية والديوانية عند عبور البضائع ممّا يتسبب في مدّة مكوث طويلة وكلفة إضافية تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات والواردات،
- ضعف مردودية عمليات الشحن والتفريغ وعدم الاستثمار في معدات مينائية متطورة،
- طول مدة انتظار السفن أمام الميناء وداخله في بعض الحالات،
- **كما يشكو القطاع حاليا من إشكاليات ظرفية تخص أساسا** الصعوبات المالية التي تعاني منها الشركة التونسية للملاحة جراء ارتفاع أعباء التصرف وخاصة منها أعباء الأعوان والمحروقات وإصلاح وصيانة السفن واشتداد المنافسة وعدم الترفيع في تعريفة النقل البحري.

3. النقل الجوي

نظرا لاشتداد المنافسة وارتفاع نسق تحرير النقل الجوي على المستوى الدولي والإقليمي، تميزت الإنجازات خلال الفترة الأخيرة بالعمل على الرفع من مساهمة الأسطول الوطني وتحسين مستوى الخدمات والرفع من القدرات التنافسية لشركات النقل الجوي. وفي هذا الإطار تم إعداد برنامج لإعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية يتضمن إصلاحات هيكلية على المدى القريب والمتوسط لتمكين الشركة من تجاوز الظروف المالية الصعبة التي تمر بها وإعدادها لمجابهة المنافسة التي سيفرضها فتح الأجواء مع الاتحاد الأوروبي، كما انطلقت المفاوضات حول اتفاقية تحرير الأجواء مع الاتحاد الأوروبي. كما بلغت جملة الاستثمارات خلال الفترة 2011-2015 حوالي 1443 م د مكنت من :

- تدعيم الأسطول الوطني من خلال تجسيم مخطط أسطول الخطوط التونسية باقتناء 5 طائرات من طراز أ320 خلال الفترة 2011-2014 و2 طائرات من طراز أ330 سنة 2015،
- انطلاق نشاط شركة سيفاكس للطيران في أفريل 2012 باستغلال رحلات جوية مباشرة باتجاه فرنسا وتركيا وليبيا والسعودية وكندا،
- تعزيز البنية الأساسية للمطارات لمواكبة تطور الحركة الجوية وتدعيم الأمن والسلامة

ورغم الجهود المبذولة، لا يزال القطاع يشكو من العديد من الإشكاليات منها:

- الانخفاض الهام في حركة النقل الجوي وما ترتب عنه من صعوبات مالية للشركات الجوية والمؤسسات العاملة في قطاع الطيران المدني،
- هشاشة القطاع وتأثره بالأزمات الأمنية والاقتصادية عى مستوى دولي ومحلي،
- التراجع المتواصل لحركة النقل الجوي للبضائع نظرا لمحدودية السعة المعروضة وارتفاع تكاليف الشحن،
- عدم مواكبة الشركات التونسية للنقل الجوي لمتطلبات تحرير النقل الجوي على المستوى الإقليمي والدولي وخاصة فيما يتعلق بالتقليص من الكلفة وتحسين جودة الخدمات لمجابهة المنافسة التي سيفرزها تحرير النقل الجوي مع دول الإتحاد الأوروبي OPEN SKY،
- عدم ملاءمة النصوص القانونية والتشاريع في مجال الطيران المدني للتطورات المستجدة،
- عدم تمكين المؤسسات العاملة في قطاع الطيران المدني من نظام جبائي وديواني خاص بها،
- الأهمية المتزايدة لمتطلبات أمن وسلامة الطيران المدني خصوصا في الظروف الراهنة مما يستوجب استثمارات إضافية،
- انخفاض الحركة الجوية بالمطارات الداخلية على غرار مطارات طبرقة عين دراهم الدولي وتوزر نفطة الدولي حيث لا تتجاوز حصة هذه المطارات 3% من الحركة الجملية.

4. اللوجستية والنقل متعدد الوسائط

شهدت الفترة المنقضية الشروع في تنفيذ خطة للنهوض باللوجستية تعتمد على تعزيز جاذبية اللوجستة والارتقاء بمردوديتها وملاءمة البنية الأساسية لمتطلبات النقل واللوجستية إلى جانب النهوض بالنقل متعدد الوسائط الدامج لمختلف أنماط النقل. ومن أهم الإنجازات التي تم تسجيلها:

أ. في مجال اللوجستية

- تحيين تشخيص منظومة اللوجستية في إطار برنامج دعم تنافسية قطاع الخدمات الممول من قبل الإتحاد الأوروبي حيث تم التأكيد على أهمية اللوجستية في دفع مسيرة التنمية على المستوى الوطني والجهوي ودورها في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،
- الشروع في تكوين مخزون عقاري لشبكة المناطق اللوجستية المبرمجة وإصدار أمر يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتكوين مخزون عقاري لفائدة شبكة المناطق اللوجستية،
- الشروع في إجراءات إرساء الشبكة الوطنية للمناطق اللوجستية من خلال:

- **المنطقة اللوجستية برادس (47 هكتار)**: تم إعلان طلب تعبير عن الرغبة اعتبر غير

مثمر لمحدودية المنافسة وصعوبة مقارنة العروض ويعتزم ديوان البحرية التجارية والموانئ إنجاز دراسة قصيرة المدى ستشمل جدوى المشروع والصيغ المؤسساتية المثلى لإنجاز المشروع في إطار شراكة،

- **المنطقة اللوجستية بزغوان:** تم إنجاز دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية للمشروع وبصدد تخصيص العقار على مساحة 50 هكتار،

- متابعة جودة ونجاعة الخدمات المينائية خاصة بميناء رادس، حيث تم وضع خارطة طريق تتضمن إجراءات عاجلة وأخرى على المدى القريب والمتوسط،
- الانخراط في برنامج التعاون الأورومتوسطي"LogismedTa" لتطوير منظومة التكوين وتحسين مستوى الكفاءات في مجال اللوجستية،
- التقدم في إحداث وكالة تونسية للتحكم في سلاسل اللوجستية تتولى أساسا التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتلعب دور الجهاز التنفيذي لتجسيم الخطة الوطنية للنهوض باللوجستية.

ب. في مجال النقل متعدد الوسائط

- إمضاء اتفاقية بين الشركة التونسية للشحن والترصيف والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية حول رفع الحاويات،
- مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الأورومتوسطي للطرقات السيارة البحرية على محوري رادس – مرسيليا ورادس – جنوة في اتجاه البلدان الأوربية، الذي يهدف إلى دمج أنماط النقل خاصة بين النقل البحري والنقل.

ونظرا لما عرفته البلاد من عدم استقرار تم تسجيل تأخير ملحوظ على مستوى تجسيم محاور خطة النهوض باللوجستية وخاصة منها المتعلقة بالإصلاحات والبرامج والاستثمارات ذات الأولوية.

أبرز الإشكاليات الجوهرية في مجال اللوجستية والنقل متعدد الوسائط:

ج. مجال اللوجستية

- ارتفاع كلفة اللوجستية بتونس حيث أصبحت تمثل ما يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 15% بالدول ذات الاقتصاديات الشبيهة و7% بالبلدان المتقدمة،

- تراجع مؤشر النجاعة اللوجستية لتونس من المرتبة 60 سنة 2007 إلى المرتبة 110 سنة 2014. ويرجع ذلك بالأساس إلى تأخر إنجاز الاستثمارات المبرمجة وعدم تناسق السياسات العمومية وغياب حوكمة ترتكز على رؤية شاملة لنظام اللوجستية في تونس،
- عدم التحكم في تدفق البضائع وغياب شبكة من المناطق اللوجستية ومركزيات نقل البضائع لتجميع البضائع بما يساهم في تقليص نسبة الرحلات الفارغة (45%) وتحسين نسبة الامتلاء (60%)،
- ضعف تفويض الخدمات اللوجستية (Externalisation) بالنسبة للمؤسسات التونسية التي تقدر بـ 10% مقابل 75% باليابان،
- غياب أقطاب (clusters) صناعية ولوجستية محاذية للمطارات والموانئ ومؤسسات التعليم العالي،
- غياب إطار مؤسساتي ينظم قطاع اللوجستية ويسهر على تفعيل التنسيق وتناغم السياسات في المجال،
- عدم ملاءمة عرض وطلب التكوين في مجال اللوجستية من حيث العدد والاختصاص،
- نقص على مستوى طاقة الشحن خاصة في أوقات الذروة مما يؤثر على تصدير بعض المنتجات الفلاحية،
- ضعف نجاعة الخدمات المينائية خاصة بميناء رادس حيث تم تسجيل نقص في نسق مردودية عمليات الشحن والتفريغ (معدل 12 حاوية في الساعة للرافعة الواحدة) وارتفاع مدة مكوث الحاويات (معدل 18 يوم)،
- محدودية طاقة الشحن الجوي وتواتر السفرات مع ارتفاع الكلفة حيث لم يتمكن هذا القطاع من التطور رغم توفر المطارات وإرساء الإطار القانوني الملائم،
- هيمنة المؤسسات الصغرى في مجال النقل البري للبضائع وغياب نظام ترشيد الشحن.

د. مجال النقل متعدد الوسائط

رغم الإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي اعتمدتها تونس في الفترة الأخيرة فإن مجال النقل متعدد الوسائط لا زال يشكو من نقائص وإشكاليات تتمثل أساسا في:

- نقص في النصوص التشريعية وعدم ملاءمتها لنظام النقل متعدد الوسائط،
- صعوبة اعتماد عقد نقل متعدد الوسائط،
- اعتماد نظم ديوانية صارمة حيث تشترط المصالح الديوانية فتح الحاويات للكشف عن محتواها وإعادة ترصيفها،

- غياب دور متعهد النقل متعدد الوسائط ومن ثم فقدان الركن الأساسي في نظام النقل متعدد الوسائط،
- قلة استعمال تكنولوجيا المعلومات وعدم تطبيق نظم تبادل البيانات الكترونيا،

II. الرؤية الاستراتيجية لقطاع النقل واللوجستية للفترة 2016-2020

تتمثل التوجهات الاستراتيجية المرسومة للقطاع خلال الفترة 2016-2020 في:

- جعل **قطاع النقل قطاعا محركا للنمو** من خلال الارتقاء بحجم استثمارات القطاع بحوالي 15% من حجم الاستثمار الوطني والترفيع بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدل نمو سنوي يتجاوز 5%،
- جعله **قطاعا عاملا لفك العزلة** من خلال ربط كل الجهات بالشبكة الحديدية وتعصير وتطوير المطارات والموانئ وإحداث مناطق لوجستية إلى جانب تطوير المعابر الحدودية وجعلها فضاءات نشيطة وملائمة للتنقل والترفيه قصد تنمية الخدمات التجارية مع البلدان المجاورة،
- جعله **قطاعا عاملا للاندماج الاجتماعي** أساسه حق التنقل للجميع من خلال تطوير النقل العمومي الجماعي بالمدن الكبرى وبين الجهات وتوفير النقل للفئات المحرومة والمناطق المهمشة إضافة إلى تجديد أسطول النقل والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتدعيم السلامة،
- جعل القطاع أداة لتصبح **تونس قطبا عالميا ومتوسطيا للتجارة والخدمات** من خلال تطوير الموانئ والترفيع في نسبة مساهمة الأسطول الوطني البحري في نقل المبادلات التجارية من 11% حاليا إلى 18% سنة 2020 وتطوير المطارات والخدمات والصناعة في مجال الطيران المدني وإحداث شبكة من المناطق اللوجستية وتطوير السوق على مستوى العرض والطلب.

وعلى هذا الأساس تم وضع خطة تنمية قطاع النقل واللوجستية تتضمن عدة محاور تتمثل أساسا في:

- دعم النقل العمومي الجماعي وضبط سياسة جديدة في مجال تمويل خدمات النقل العمومي الجماعي،
- تطوير النقل الحديدي للأشخاص والبضائع،
- تأهيل القطاع وإعادة هيكلة الشركات العمومية التي تواجه صعوبات مالية،
- تدعيم البنية الأساسية للنقل وتطوير مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص،
- تطوير وتجديد أسطول النقل والنهوض بجودة الخدمات وتوفير السلامة الشاملة،
- الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية وجعل تونس قطبا لوجستيا لجنوب المتوسط،

- اعتماد النقل الذكي عبر إدماج تطبيقات التكنولوجيات الحديثة وتحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل وإرساء نقل مستديم.

كما تم ضبط جملة من السياسات والإجراءات الضرورية لتجسيم الخطة التنموية للقطاع تم تبويبها حسب القطاعات الفرعية للنقل:

1. النقل البري

تتبلور التوجهات الاستراتيجية العامة لقطاع النقل البري بالخصوص في النهوض بالنقل العمومي الجماعي وذلك من خلال تدعيم البنية الأساسية وتطوير وتجديد أسطول النقل العمومي للأشخاص ودعم النقل الحديدي للأشخاص والبضائع.

وسترتكز الجهود خلال الفترة 2016-2020 على تطبيق جملة من السياسات لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لقطاع النقل البري تتمثل في:

- دعم قطاع النقل العمومي الجماعي على الطرقات بتوسيع شبكة خطوط النقل ومواصلة فتحه للخواص،
- إيلاء النقل الحديدي الأولوية باعتباره المحرك الاقتصادي من خلال تدعيم البنية التحتية الحديدية وإحداث خطوط جديدة وتأهيل الخطوط القديمة والعمل على ربط المناطق الداخلية بالشبكة الحديدية لفك العزلة عنها وإدماجها في الدورة الاقتصادية.
- تجديد وتوسيع الأسطول،
- إرساء سياسة جديدة للتعريفات وإيجاد حلول جذرية لتمويل القطاع وخاصة النقل العمومي الجماعي (الحضري والجهوي)،
- النهوض بجودة الخدمات وتوفير السلامة الشاملة لمنظومة النقل ودعم المراقبة استجابة إلى حاجيات المسافرين،
- وضع خطة لتعزيز منظومة الصيانة على مستوى شركات النقل،
- إعادة هيكلة قطاع النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص.

2. النقل البحري والموانئ

يستوجب تجسيم الرؤية الاستراتيجية لقطاع النقل البحري وضع خطة تنموية ترتكز على امتيازات وتشجيعات خصوصية لقطاع النقل البحري. وسيتم العمل خلال الفترة 2016-2020 على تطبيق جملة من السياسات تتمثل في:

- تطوير الأسطول الوطني البحري بتشجيع الاستثمار في وحدات حديثة ملائمة لحركة الملاحة البحرية الوطنية والدولية وذلك للترفيع في نسبة مساهمته في نقل المبادلات التجارية من 11% حاليا إلى 18% سنة 2020 وتأمين نقل المواد الاستراتيجية مثل الحبوب والمحروقات وتصدير المنتوجات الفلاحية،
- تنويع أنشطة النقل البحري من خلال اقتحام نشاط نقل الحاويات وفتح خطوط بحرية جديدة نحو الدول العربية والإفريقية في إطار شراكة بين ناقلين بحريين أجانب،
- التنسيق بين الناقلين البحريين والشاحنين العموميين التونسيين لتخصيص نقل جزء من وارداتهم وصادراتهم لفائدة الأسطول الوطني التونسي،
- اعتبار النقل البحري الدولي قطاعا مصدرا يتمتع بالامتيازات المخولة للشركات المصدرة كليا،
- تطوير صناعة وصيانة السفن،
- مواصلة تطوير الموانئ حسب خصوصياتها الفنية وحاجيات الجهة ومشاريعها التنموية بإنجاز أرصفة ومحطات مينائية متخصصة،
- إحكام استغلال البنية الأساسية المينائية الحالية وتطوير الأنشطة التي تتلاءم مع محيطها العمراني مثل حركة المسافرين وتطوير نشاط سفن الرحلات البحرية السياحية،
- تشجيع إنجاز المشاريع المينائية في إطار لزمة من قبل الخواص ومع مستثمرين استراتيجيين أجانب،
- تدعيم الرصيد العقاري للموانئ بضم المساحات المتاخمة لها بالملك العمومي المينائي،
- إحكام ربط الموانئ بشبكات الطرقات الرئيسية والسكة الحديدية لضمان سيولة نقل وإيداع البضائع،
- تعزيز أمن وسلامة السفن والمرافق المينائية والملاحة البحرية وحماية المحيط البحري وذلك لتحقيق التنمية المستدامة،
- ملاءمة الإطار القانوني مع أحكام الاتفاقيات البحرية الدولية وتدعيم قدرة المؤسسات على اعتماد أساليب الحوكمة في قطاع النقل البحري والموانئ وإعداد مقاربة تشريعية تتلاءم مع المعايير الدولية والأوروبية من خلال برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي،

- الإحاطة بمهنيي قطاع النقل البحري والموانئ وإعداد برنامج تأهيل قصد مساندتهم ودعم قدراتهم التنافسية تجاه الشركات الأجنبية مع تشجيع الشراكة فيما بينهم ومع الأجانب من ذوي الخبرة،

3. النقل الجوي والمطارات

سيتم العمل خلال الفترة 2016-2020 على تطبيق جملة من السياسات المتمثلة في:

- تحسين مؤشرات القطاع من حيث مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني وإنجاز دراسات استراتيجية حول سبل تطوير النقل الجوي خاصة المتعلقة بالنقل الجوي للبضائع،
- تطوير منظومة النقل الجوي الدولي وفق المقاييس الدولية في مجال الطيران المدني وتكثيف الربط الجوي بأغلب الجهات في العالم وخاصة مع البلدان الإفريقية باعتبارها سوقا واعدة،
- ملاءمة الإطار القانوني بهدف تعزيز دور الإدارة الرقابي ودعم موقعها كسلطة تعديلية (Autorité de Régulation) وتطوير قدرتها على إرساء قواعد استغلال تنافسية وشفافة،
- ملاءمة المحيط المؤسساتي والتشريعي مع المتطلبات الدولية في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني،
- مواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وملاءمة التوجهات بخصوص فتح الأجواء بما يمكن شركة الخطوط التونسية من استعادة قدرتها التنافسية،
- ملاءمة البنية الأساسية للمطارات للمستجدات التي يشهدها قطاع الطيران المدني ولمتطلبات الاقتصاد الوطني والإسراع في استكمال مشاريع البنية التحتية بالمطارات التابعة لديوان الطيران المدني والمطارات،
- تطوير الحركة الجوية بالمطارات الداخلية عن طريق تنمية الحركة الجوية مع البلدان المجاورة والتشجيع على انتصاب شركات جوية منخفضة الكلفة Low-Cost بهذه المطارات وإسناد بعض أنشطة الاستغلال بالمطارات في إطار عقود لزمات،
- وضع استراتيجية تخص التوقعات الجوية والمناخية وغلإنذار المبكر للكوارث وإدارتها تهدف إلى تطوير الرصد الجوي تدعيما للأنشطة ذات الصلة بسلامة الأشخاص والممتلكات

4. اللوجستية والنقل متعدد الوسائط

تتمثل التوجهات الأساسية خلال فترة المخطط 2016-2020 في:

- الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية وتطوير النقل متعدد الوسائط دعما للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني،

- دعم دور المنظومة اللوجستية في المساهمة في اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية،
- جعل النقل واللوجستية مصدرا هاما للنمو والنهوض بالتشغيل،
- جعل تونس قطبا لوجستيا لجنوب المتوسط،
- بعث شبكة من المناطق اللوجستية متعددة الأنشطة "Multiflux" تتضمن منصات لوجستية متخصصة محاذية أو قريبة من الموانئ والمطارات والسكة الحديدية،
- التعريف باللوجستية التونسية وتشجيع انتصاب المستثمرين وكبار الصناعيين ومستعملي المناطق اللوجستية والعمل تدريجيا على تحسين ترتيب تونس في تصنيف مؤشر النجاعة اللوجستية (IPL) من خلال تطوير وتعصير البنية التحتية وتحسين الخدمات اللوجستية بنقاط العبور البرية والبحرية والجوية وتعزيز التنسيق لتخفيض معوقات سلسلة اللوجستية،
- استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي في مجال اللوجستية والاستفادة من خبرة ونجاعة القطاع الخاص في مجال تنفيذ واستغلال المناطق اللوجستية وإدخال الابتكارات على تصاميم المشاريع ومواكبة التغيرات التقنية والاقتصادية.

نمو قطاع النقل خلال الفترة 2016-2020

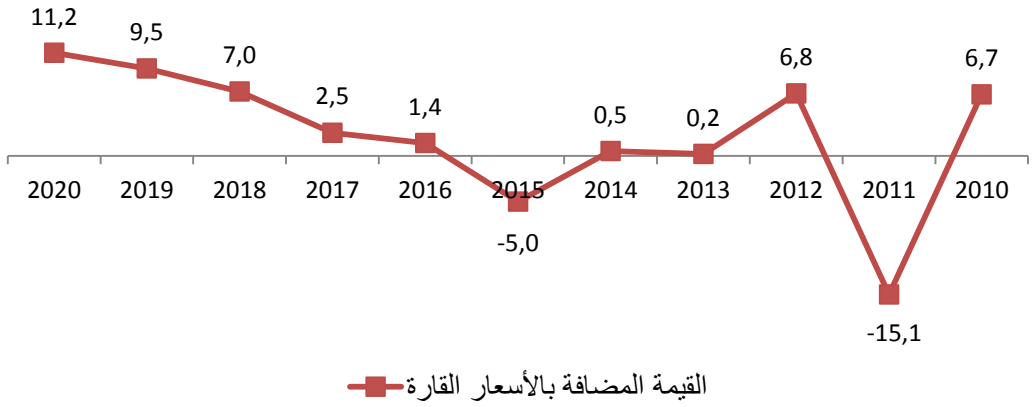

قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية

تعتبر البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ يساهم الاستثمار في هذا المجال في الارتقاء بالنمو الاقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

I. تقييم وتشخيص الواقع القطاعي

انطلاقا من أهمية البنية الأساسية للطرقات والجسور والمسالك الريفية في دفع التنمية، عملت البلاد التونسية على تنفيذ عدة برامج ومشاريع ترمي أساسا الى **النهوض بالبنية الاساسية وتطوير شبكة الطرقات المرقمة**، مكنت من تحقيق النتائج التالية:

- بلغ طول الطرقات المرقمة من 19 455 كلم سنة 2015 مقابل 19 370 كلم سنة 2010. ويتكون بالأساس من 30 طريق وطنية (باعتبار 10 طرقات ومنعرجات متفرعة) و149 طريق جهوية و468 طريق محلية وطرقات سيارة مستغلة يبلغ طولها 359 كلم).
- يمثل الرصيد المعبد حاليا من الطرقات 15 270 كلم أي ما يقارب 78.5% من الطول الجملي للشبكة، وهي مجهزة بحوالي 3 420 وحدة تصريف مياه ومنشأة فنية يفوق طولها 3 أمتار.
- بلغ طول المسالك الريفية المهيأة 18 000 كلم سنة 2015 من جملة 50 000 كلم مقابل 13 950 كلم سنة 2010.

1. انجازات الفترة 2011-2015

- بلغت **جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2011-2015 ما يقارب 3 700 م د** (3 000 م د بعنوان الجسور والطرقات و700 م د بعنوان الطرقات السيارة (دون إعتبار إقتناء الأراضي).

وتتمثل أهم الإنجازات في:

- مواصلة انجاز أشغال الطريق السيارة صفاقس – قابس بطول 155 كلم ويحتوى على 5 محولات (محول صفاقس الجنوبية، محول المحرص، محول الصخيرة ومحول المطوية ومحول الغريبة)

ومفترق الربط مع الطريق الوطنية 16 هذا بالإضافة إلى عدد من الممرات الفوقية والتحتية والمنشآت المائية.

- مواصلة انجاز أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين بطول 84.3 كلم مع وصلة بطول 6.5 كلم (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 بين محول جرجيس وحزامية مدنين).
- مواصلة انجاز أشغال الطريق السيارة مدنين – راس الجدير بطول 92 كلم (مع 12.2 كلم مضاعفة الطريق الوطنية إلى الحدود الليبية)
- مواصلة انجاز أشغال الطريق السيارة وادي الزرقاء – بوسالم بطول 54 كلم مع وصلتين على طول 9 كلم (ووصلة إضافية بمدينة باجة بطول 4.75 كلم ووصلة بجندوبة بطول 4.5 كلم)
- الانتهاء من اعداد الدراسات التفصيلية لمشروع وصلة الربط الدائمة بين مدينة بنزرت والطريق السيارة أ 4.
- الانتهاء من اعداد ملف طلب العروض لمشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة على طول 385 كلم.
- الانتهاء من اعداد الدراسات لمشروع الطريق الحزامية لتونس الكبرى تصل الطرقات السيارة على طول 80 كم.
- اعداد دراسات الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية على طول 80 كلم ويحتوي المشروع إلى جانب الأشغال الهندسية لبناء الطريق وإنشاء محولات وبناء منشآت فنية ومنشآت خاصة كالأنفاق ومنشآت مائية ومحطات الاستخلاص.
- مواصلة انجاز برنامج طرقات تونس الكبرى برنامج 2011- 2015 على طول 96 كلم على غرار بناء وصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 1 والطريق السيارة على مستوى منطقة برج السدرية (8 كلم) واستكمال بناء الطريق اكس من المخرج الغربي (منطقة الزهروني) والطريق الوطنية رقم 3 على مستوى أحياء المروج (12 كلم) الى جانب بناء محول يضم منشأتين لربط محمد الخامس بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الاكبر بنهج غانا وبناء منشأة فوق السكة الحديدية لتأمين الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 والطريق (زاد 4) بمدينة مقرين الى جانب بناء مفترقات ومحولات.
- مواصلة انجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن عبر بناء منعرجات مثل منعرج مساكن على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (10 كلم) ومنعرج القصرين عبر الطريق الجهوية رقم 182 والطريق الوطنية رقم 17 (15 كلم) ومنعرج حامة قابس عبر الطريق الوطنية رقم 16 باعتبار بناء جسر (10 كلم) ومنعرج قفصة الطرقات الوطنية رقم 3 و15 و3 باعتبار بناء جسر وتتريب 2*2 مسالك (15 كلم) ومنعرج باجة على مستوى الطريق الوطنية 6 والطريق الجهوية رقم 52 والطريق الوطنية رقم 11 (4.5 كلم مضاعفة) ومنعرج جندوبة عبر الطريق الوطنية رقم 6 والطريق الجهوية رقم 6

والطريق الجهوية رقم 17(6 كلم مضاعفة وجسرين) ومنعرج قرمبالية الطريق الوطنية رقم 1 (8 كلم مضاعفة) ومنعرج المنستير الطريق الجهوية رقم 92 (8 كلم مضاعفة) ومنعرج المهدية الطريق الجهوية رقم 82 (7 كلم مضاعفة) الى جانب مضاعفة وتثليث طرقات محورية وتتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 في اتجاه الفحص (29 كلم) ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين تركي ونابل (25 كلم) ومضاعفة الطريق الوطنية 5 د بين منعرج الكاف والطريق الوطنية رقم 17(5.5 كلم) وتعصير الطريق الوطنية 5 بين الطريق السيارة والكاف (97 كلم) ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 43 بين سليمان ومنزل بوزلفة (8 كلم) ومضاعفة الطريق بين طينة والمحرص (22 كلم) وبناء منعرج بتالة بطول 7.3 كلم ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بطول 49 والطريق الوطنية رقم 4 بطول 65 كلم والطريق الجهوية رقم 133 بطول 22 كلم.

- انجاز أشغال تهذيب 1 000 كلم من الطرقات المرقمة لترتقي الى المواصفات المعمول بها دوليا.
- تدعيم شبكة الطرقات المرقمة بطول جملي قدره 800 كلم.
- توسعة 26 جسرا.
- تهيئة 1 000 كلم من المسالك الريفية لتأمين ربط التجمعات السكنية بالطرقات الرئيسية وتيسير عملية ترويج المنتوجات الفلاحية.
- تعبيد حوالي 2 000 كلم من المسالك الريفية.
- صيانة حوالي 3 500 كلم من المسالك الريفية.

2. الاشكاليات المطروحة

تتمثل أهم الاشكاليات في:

- صعوبة الإجراءات القانونية الحالية المتعلقة بتحرير الحوزة (قانون الانتزاع للمصلحة العامة).
- عدم توفر قاعدة بيانات تمكن من دراسة حالة شبكة الطرقات لتحديد أولويات الصيانة.
- عدم تكفل وزارة التجهيز بصيانة المسالك الفلاحية غير المرقمة والتي تنجز عن طريق وزارة الفلاحة.
- اعتراض عديد المواطنين على استعمال عقاراتهم التي شملتها حوزة المشاريع المبرمجة للإنجاز أوتلك التي انطلقت أشغالها. مما أدى إلى تأخير كبير في آجال تنفيذ المشاريع وفي بعض الأحيان إلى عدم استكمالها كليا والإقتصار على الأجزاء المحررة فقط، علما وأن أغلب هذه المشاريع الطرقية تنجز عن طريق قروض خارجية محددة ببرامج وبآجال.
- الافتقار إلى برامج تأهيل قطاع المقاولات ومكاتب الدراسات والمخابر وبرامج تكوين ورسكلة اليد العاملة المختصة في قطاع البناء والأشغال العامة.

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات والوزارات المعنية بالمشاريع مما يؤدي إلى تأخير في آجال تنفيذ المشاريع.

II. التوجهات الاستراتيجية خلال الفترة 2016-2020

تهدف الخطة المقترحة لتطوير البنية الطرقية خلال المخطط الى ارساء بنية أساسية حديثة بالمواصفات العالمية تكون عاملا أساسيا في التنمية ودفع النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومسايرة للتطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني لمزيد تفتحه واندماجه في محيطه.

لمزيد دعم النقلة النوعية التي شهدتها البنية الاساسية للطرقات من حيث محتوى البرامج التي تم اعتمادها وحجم الاستثمارات التي رصدت لها تتمثل أهم التوجهات القادمة في **قطاع الطرقات والجسور والمسالك الريفية** في:

- مزيد تدعيم الربط الطرقي بين الجهات،
- المحافظة على ديمومة شبكة الطرقات المنجزة،
- الرفع من السلامة المرورية لمستعملي الطرقات وذلك بالحد من عدد حوادث السير ودرجة خطورتها،

ومن هذا المنطلق تتمحور التوجهات لإستراتيجية العمل خلال المرحلة القادمة 2016- 2020 على:

- إرساء بنية تحتية ملائمة ومحفزة للإستثمار حيث يساهم الاستثمار في البنية الاساسية في الارتقاء بالنمو الاقتصادي الى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.
- إرساء شبكة من الطرقات السريعة لها طابع يتراوح بين الطريق السريعة إلى طريق سيارة حيث تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا،
- إرساء شبكة أساسية متكونة من طرقات أولية تربط بين الجهات تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات ومرتبطة بشبكة الطرقات السيارة أو السريعة بواسطة محولات،
- إرساء شبكة محلية تؤمّن التكامل الجماعي لمنظومة النّقل على المستوى الجهوي،
- إرساء نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يؤمن ربط التجمعات السكنية الريفية بشبكة الطرقات المرقمة تمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات،

- إرساء منظومة خاصة بصيانة الرصيد الطرقي والرفع من السلامة المرورية لمستعملي الطريق.

1. الأهداف والبرامج الاستراتيجية

ومن هذا المنطلق سترتكز الخطة المرسومة في مجال البنية الأساسية للطرقات والجسور لبلوغ الأهداف التالية:

- توسيع شبكة الطرقات السيارة من 359 كلم إلى 1 000 كلم سنة 2020 و1 200 كلم سنة 2025 عبر انجاز المخطط المديري،
- تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيكلة ومجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة المرور والحد من الإكتظاظ المروري الذي تشهده حاليا وذلك من خلال برمجة انجاز 211 كلم،
- تدعيم الربط الطرقي بين الجهات الداخلية والجهات الساحلية عبر انجاز المحاور العرضية " axe transversal " من نوع طرقات سريعة بطول 300 كلم تمكن من إحداث فضاءات تنموية متواصلة بنفس المميزات،
- تقوية شبكة الطرقات المرقمة بالخرسانة الاسفلتية على طول 1 356 كلم،
- مواصلة العناية بالمسالك الريفية وذلك من خلال برمجة تهيئة 2 390 كلم وتعبيد 320 كلم لغاية تدعيم الحركية والنشاط الفلاحي بالمناطق الريفية وتحسين الربط بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك،
- تحسين الربط الطرقي بالمناطق الحدودية عبر برمجة تهيئة 130 كلم،
- الرفع من السلامة المرورية على الطرقات والتي تستدعي خاصة القضاء على النقاط السوداء (أماكن تكرار الحوادث) من خلال برمجة اعادة تهيئة 14 نقطة وذلك على طول 28 كلم الى جانب بناء 6 ممرات علوية للمترجلين،
- ربط المناطق الثقافية بالطرقات المرقمة حيث تمت برمجة 9 كلم،
- المحافظة على الرصيد الطرقي من خلال تكثيف برامج صيانة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية والمنشآت الفنية وذلك على طول 8 000 كلم (5 000 كلم بعنوان صيانة الطرقات المرقمة و3 000 كلم بعنوان صيانة المسالك الريفية).
- تكثيف عمليات تهيئة الطرقات المرقمة من خلال تهيئة 1 220 كلم للارتقاء بعرض الطريق إلى المواصفات المعمول بها دوليا أي 7 أمتار ونصف مع اصلاح المنعرجات،
- بناء 48 جسرا لتأمين تواصل وسيولة حركة المرور والحد من انقطاع الحركة المرورية بها وتعويض المنشآت التي لا تتلائم ومستلزمات الطريق وإقامة المحولات بالمدن الكبرى لإستيعاب الحجم المتنامي لحركة المرور،

- تحسين الطرقات في مداخل المدن على طول 308.6 كلم،
- مواصلة تطوير الشبكة الطرقية الجهوية من خلال تهيئة 201.3 كلم جديدة قصد التقليص في المسافات المقطوعة.

وعلى هذا الأساس ستمكن مختلف المشاريع والبرامج من تحقيق المؤشرات التالية:

- ارتفاع الطول الجملي لشبكة الطرقات المرقمة بنسبة 0,75% والطرقات المعبدة بنسبة 6,5%.
- وستبلغ نسبة النمو بالنسبة لشبكة الطرقات المرقمة المعبدة 6,5%.
- بلوغ الطرقات المغلفة بالخرسانة الإسفلتية نسبة زيادة تقارب 6%.
- زيادة نسبة الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار لتناهز 6,2%.
- ارتفاع طول المسالك الريفية المهيئة والمعبدة بنسبة 5%.

2. الإصلاحات والإجراءات المصاحبة

- تغيير الإجراءات القانونية الحالية المتعلقة بتحرير الحوزة العقارية لانجاز المشاريع في الآجال مع المحافظة على حقوق المالكين الاصليين للأراضي المنتزعة،
- إعطاء الأولوية لانجاز المشاريع حسب درجة جاهزيتها من حيث الدراسات وتحرير الحوزة العقارية والتمويل،
- انجاز المخطط المديري للمقاطع لتوفير المواد المقطعية اللازمة لتنفيذ المشاريع،
- تطوير أساليب العمل والتعاقد لانجاز الأشغال المتعلقة بصيانة الطرقات،
- القيام بانتدابات جديدة لضمان جودة المشاريع وتحفيز الإطارات على أداء أحسن بتوفير المعدات الضرورية وغيرها،
- إنجاز قاعدة بيانات لتشخيص حالة شبكة الطرقات لتحديد أولويات الصيانة،
- تأهيل قطاع المقاولات ومكاتب الدراسات والمخابر بإعادة النظر في تراخيص الاختصاص والتأهيل،
- فتح المجال أما المستثمرين الخواص لتمويل وإنجاز واستغلال بعض المشاريع.

التهيئة الترابية

تـــوطـئة

يتمثل الدور الأساسي للتهيئة الترابية في **إعادة تنظيم المجال الترابي**، في مختلف مستوياته، بشكل يستجيب أكثر لحاجيات وطلبات المواطنين من ناحية ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكانات من ناحية أخرى.

ومن هنا يبرز الدور الهام والأفقي للتهيئة الترابية في تشخيص القدرات والإشكاليات ووضع التصورات لإحكام التخطيط ورسم التوجهات وتحديد الأولويات وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية والجهوية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني وذلك بهدف إرساء تنمية عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات .

I. إنجازات الفترة 2011-2015

تم الشروع منذ سنة 2011 في إنجاز **41 دراسة تتعلق بتحيين أطالس ولايات تونس وبن عروس وأريانة ومنوبة والقيروان والقصرين وقفصة وقابس وتوزر ومدنين وجندوبة وسليانة وصفاقس وإعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية لكل من سوسة الكبرى وبنزرت-منزل بورقيبة وباجة ونابل وطبرقة إضافة إلى إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات سيدي بوزيد والكاف والقصرين وجندوبة والقيروان وقبلي وسليانة وقفصة وتطاوين وزغوان. إضافة إلى ذلك تم الانتهاء من إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الجهات الاقتصادية الستة** (الشمال الشرقي والشمال الغربي والوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي) فضلا على **مواصلة إعداد قاعدة المعطيات الطبوغرافية** بالاعتماد على الخرائط الطبوغرافية بمقياس 1/25000 إضافة إلى إعداد **بعض الدراسات الاستراتيجية والمحورية** والمتمثلة خاصة في دراسة تهيئة التراب التونسي والنسيج الصناعي ودراسة استراتيجية وتنمية المدن الصغرى والمتوسطة ودراسة تهيئة وتنمية المناطق الحدودية ودراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق سنة 2030) التي تم الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى منها.

كما شهدت سنة 2015 **الشروع في إعداد أربع دراسات بتكلفة جملية قدرها 550 ألف دينار** تتعلق **بدراسة تركيز المرصد الترابي** (150 ألف دينارا) **ودراسة إرساء نظام تصرف رقمي في دراسات التهيئة الترابية** (100 ألف دينارا) **ودراسة مخطط اتصال الإدارة العامة للتهيئة الترابية** (100 ألف دينارا) **ودراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بصفاقس** (200 ألف دينارا).

II. الإشكاليات المطروحة

تتلخص أهم الإشكاليات في:

1. على مستوى توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية

- تمركز قرابة 69% من سكان البلاد و76% من السكان الحضريين بالشريط الساحلي وبتونس الكبرى التي تأوي ربع سكان البلاد؛
- تمركز الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بالشريط الساحلي الذي يأوي حوالي 87% من مجموع المؤسسات الصناعية وأكثر من 90% من النشاط السياحي؛
- تفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق الداخلية إلى الشريط الساحلي حيث تشهد المناطق الغربية (مدن الشمال والوسط الغربي خاصة) نموا ضعيفا في مجالي السكان والتنمية وقد سجلت هذه الجهات صافي هجرة سلبي في السنوات الأخيرة؛
- ضعف الاستثمار الخاص بالمناطق الداخلية للبلاد حيث لم تمكن الاستثمارات العمومية من إحداث محيط ملائم لتحفيز الاستثمار الخاص؛
- محدودية الموارد الطبيعية وما تتعرض له من ضغوطات نتيجة الحاجيات المتزايدة وطرق الاستغلال المعتمدة.

2. على مستوى تخطيط المدن والتصرف في فضائها العمراني والمحافظة على خصوصياتها العمرانية والمعمارية

- طول آجال إعداد دراسات التهيئة الترابية في حين أن المجال الترابي والعمراني يشهد تحولات سريعة ومتواصلة مما يزيد من صعوبة تنفيذ التوجهات المرسومة بدراسات التهيئة؛
- غياب سياسة وطنية تهدف للتنمية الشاملة للمدن حيث تميزت التدخلات فيها بالارتجالية وضعف التنسيق بين جميع المتدخلين؛

- بروز أحياء فوضوية مشتتة على الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدن وهو ما أدى لتدهور مشهدها العمراني؛
- غياب سياسة عقارية واضحة أدى إلى عدم قدرة الجماعات المحلية وحتى الدولة على تنفيذ مكونات الأمثلة التوجيهية للتهيئة وأمثلة التهيئة العمرانية، واكتساح البناء لحوزة الطرقات والمواقع المخصصة للتجهيزات العمومية والمناطق الخضراء؛
- بروز الطابع القطاعي للسياسة الوطنية في مجال تكوين المدخرات العقارية التي تقتصر على ثلاثة وكالات عقارية للتهيئة لا تمكن من تحقيق تهيئة مندمجة ومتناسقة للتراب الوطني على المستويين الوطني والمحلي.

3. على المستوى المؤسساتي والتنظيمي

- تعدد المتدخلين وضعف التنسيق في استعمال المجال الترابي على مستوى التصور والتنفيذ؛
- تغلب الجانب القطاعي على الطابع الأفقي للتهيئة الترابية مما ينجر عنه ضعف واختلال في تنفيذ التوجهات الكبرى؛
- ضعف الدور الأفقي للهيكل المشرف على التهيئة الترابية؛
- اعتماد سياسة مركزية وغياب اللامركزية واللامحورية في مجال التهيئة الترابية والتعمير ؛
- قلة الامكانيات البشرية والمادية للجماعات المحلية.

4. على المستوى التشريعي والفني

- غياب آليات لتمويل التهيئة الترابية والتعمير وآليات المتابعة والتنفيذ؛
- صعوبة تكوين المدخرات العقارية لتنفيذ البرامج التي يتم إقرارها؛
- غياب التنسيق لدى بعض المؤسسات لتوفير وتحيين المعطيات والإحصائيات المعتمدة في دراسات التهيئة الترابية.

III. التوجهات والأهداف

بناء على ما تم تشخيصه من إشكاليات وانتظارات، ستعتمد الخطة المستقبلية في ميدان التهيئة الترابية على التوجهات الأساسية التالية:

1. جعل الجهة فضاء اقتصاديا واجتماعيا في إطار سياسة جديدة للتهيئة الترابية

تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد للبلاد، يعتبر **إحداث أقاليم اقتصادية** تضم عدة ولايات شرطا أساسيا لخلق مجال ترابي يضمن التناسق بين المشاريع الجهوية ويدعم التكامل بين الجهات على أساس خصوصيات وقدرات كل جهة إلا أن تحديد هذه الأقاليم يبقى مرتبطا بسياسة اللامركزية التي سيتم اعتمادها وبدراسة معمقة حول المحيط الجغرافي لهذه الأقاليم على أساس معطيات اقتصادية واجتماعية وطبيعية وتاريخية.

2. وضع حوكمة جديدة للتهيئة الترابية

وسيتم في هذا الاتجاه **مراجعة خيارات المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني** التي أصبحت لا تستجيب للتوجهات الجديدة للبلاد ولمتطلبات التنمية العادلة والمستدامة لمختلف الجهات إضافة إلى تحيين دراسات التهيئة الترابية التي تم إعدادها قبل الثورة لجعلها تتماشى والتوجهات الجديدة للدستور والأخذ بعين الإعتبار للنمو السكاني المرتقب (حوالي مليوني نسمة خلال السنوات العشر القادمة) والذي من شأنه أن يعمق الهوة بين المناطق الساحلية والداخلية إذا لم يتم إعداد الظروف الملائمة لعكس تيار الهجرة الداخلية.

هذا، وسيتم العمل على **دعم جاذبية الجهات الداخلية** بهدف الوصول لمستوى أفضل للتوازن الجهوي من خلال إحداث أقطاب عمرانية في الجهات الداخلية لمقاومة الهجرة الداخلية على غرار القطب العمراني بمدينة القيروان الذي سيشع على منطقة الوسط ويمكن ربطه بمنطقة النفيضة ليتكامل مع المطار الموجود والميناء بالمياه العميقة المزمع إحداثه بالمنطقة مع العمل على إعطاء الجهات صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار على مستوى المجال الترابي والاستقلالية في التصرف في الموارد المالية والبشرية بما يضمن أكثر نجاعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة في إطار نظرة شاملة للتهيئة الترابية على المستوى الوطني، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الأدوار بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي والمحلي حيث تتولى كل جهة وضع استراتيجيتها الجهوية للتهيئة والتنمية بصيغة تشاركية مع ممثلي متساكنيها والمجتمع المدني ويبقى دور الهيكل المركزي المشرف على التهيئة الترابية في هذا الإطار مقتصر على مساندة الجهات على إعداد هذه الاستراتيجيات وتنظيم الاستشارات حولها.

3. المحافظة على التوازنات الطبيعية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

ستركز محاور العمل في هذا الإطار على:

- إعداد دراسات استشرافية تساعد على برمجة الاستثمارات العمومية التي تمكن من تعصير البنية التحتية الموجودة وإحداث بنية تحتية جديدة (طرقات سيارة وطرقات سريعة، موانئ، مطارات، سكة حديدية) وتمكن الجهات من تجهيزات اقتصادية واجتماعية ذات مستوى عال،
- إبراز الخصوصيات الطبيعية والبيئية لمختلف جهات البلاد مما يساهم في توجيه المستثمرين وتقديم الاستشارات الضرورية لهم،
- توفير المدخرات العقارية الضرورية لتركيز مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية (صندوق التدخل لتهيئة التراب)،
- تقديم رؤية واضحة طويلة المدى لإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والتوسعات العمرانية،
- تقديم المقترحات والتوجهات الاستراتيجية اللازمة لتطوير المناطق الحدودية وتحسين البنية التحتية وظروف العيش بها وإدماجها في مسار التنمية ودعم التعاون مع البلدان المجاورة .

4. تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي للتهيئة الترابية

- مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير لوضع إطار جديد للتهيئة الترابية والحضرية يستجيب لما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد (التنمية المستدامة، الحوكمة الرشيدة والتوجهات الجديدة في مجال اللامركزية واللامحورية) وبالاستراتيجية الجديدة للسكن (وضع سياسة عقارية تمكن الجماعات المحلية من تنفيذ مكونات الأمثلة التوجيهية للتهيئة وأمثلة التهيئة العمرانية، وضع آليات لتمويل التهيئة، تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال بالنسبة لإعداد وثائق التعمير ومراجعتها وكذلك بالنسبة للحصول على رخص البناء والتقسيمات)، والتوجه نحو البت في طلبات الاستثمار في آجال قياسية،
- تطوير وتدعيم الدور الأفقي للتهيئة الترابية في إطار التنسيق والتحكيم بين السياسات القطاعية ويمكن تحقيق ذلك بإحداث هيئة وطنية تحت إشراف رئاسة الحكومة،
- تدعيم اللامركزية وتوفير الموارد المالية والبشرية للجهات والبلديات وإعادة توزيع الأدوار بين المتدخلين على المستوى الوطني والمستوى الجهوي،
- إعادة النظر في التقسيم الترابي وإحداث أقاليم اقتصادية متناسقة طبيعيا وبشريا واقتصاديا للرفع من نجاعة التنمية بالجهات ودعم اللامركزية،

- تطوير الشراكة بين الدولة والجهات لتنفيذ مشاريع التهيئة والتجهيزات والبنية التحتية وذلك في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات،
- وضع آليات فعالة لتنفيذ سياسة التهيئة الترابية وتقييمها بإحداث آليات التمويل الضرورية ووضع مرصد وطني للتهيئة الترابية،
- تطوير التكوين والبحث في مجال التهيئة الترابية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

السكن والتهيئة العمرانية

بينت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن **الرصيد السكني** بلغ قرابة 3,3 مليون وحدة سكنية مقابل 2,5 مليون وحدة سكنية سنة 2004 مسجلا بذلك نسبة تطور سنوية بـ 2.78% ومعدل إنتاج بـ 79 ألف مسكنا في السنة.

وبالتوازي **تحسنت ظروف السكنى** حيث **تراجعت نسبة المساكن البدائية إلى 0.4% سنة 2014** مقابل **0.9% سنة 2004**. كما تراجعت **نسبة المساكن أقل من 50 م² إلى 8.5% سنة 2014** مقابل 16.2% سنة 2004، هذا فضلا عن الارتقاء بمختلف الخدمات حيث بلغت نسبة ربط المساكن بشبكة الماء الصالح للشرب 88.1% وبشبكة الصرف الصحي 58.2% وبالكهرباء 99.8%.

I. انجازات الفترة 2011-2015

شهدت الخماسية الأخيرة (2011-2015) **اتخاذ عدة إجراءات** تمثلت بالأساس في مراجعة بعض النصوص القانونية لإدخال المرونة على مقتضيات أحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير حتى تواكب التطور العمراني وتساهم في تسريع انجاز المشاريع والاستجابة لتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية وتوفير السكن اللائق لذوي الدخل المحدود، حيث تم:

- إصدار الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى توفير 30 ألف مسكنا اجتماعيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية.
- إصدار القانون عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 01 نوفمبر 2013 المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغيير صلاحية الأراضي الفلاحية وتغيير وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعية.
- إصدار القانون عدد 11 لسنة 2015 المؤرخ في 27 افريل 2015 الذي يتعلق بسن أحكام استثنائية لتسوية وضعية المباني المخالفة لرخص البناء.

كما تميزت الخماسية الأخيرة بـ:

- الترفيع في نسبة الكثافة السكنية بأمثلة التهيئة العمرانية وبالتقسيمات العمرانية من خلال الزيادة في نسبة المساحات المخصصة للسكن الجماعي وتعميم الطابق العلوي الثاني بمناطق السكن الفردي.
- المصادقة على 58 مثال تهيئة عمرانية تخص 50 بلدية و8 تجمعات ريفية، ومتابعة 49 مثال تهيئة تفصيلي من مجموع 54 دراسة تخص 37 منطقة صناعية و8 مناطق سياحية و9 مناطق سكنية.
- تغطية 80 مدينة بصور جوية و102 مدينة بخرائط رقمية و148 تجمعا سكنيا بمسوحات طبوغرافية، وإنجاز برنامج الأشغال الجيوديزية وتركيز منظومة الرصد العمراني وإعداد 6 دراسات محورية.

1. الانجازات الكمية

بلغت **مساحة الأراضي الصالحة للبناء والتي تمت تهيئتها** خلال الفترة **2011-2015**، بـ 1 330 هكتار منها **75%** تمت تهيئتها عن طريق **المقسمين الخواص** و**25%** عن طريق **الباعثين العقاريين العموميين**.

أما على مستوى **الوكالة العقارية للسكنى**، فقد تراجع معدل الإنتاج خلال السنوات 2011-2015 مقارنة بسنة 2010، حيث بلغ معدل الاقتناءات والبيوعات من الأراضي خلال الخماسية الأخيرة على التوالي 122 هك و51 هك مقابل 157 هك و53 هك سنة 2010.

وفي مجال **تمويل السكن الاجتماعي**، تمكن صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال الخمس سنوات الأخيرة من تمويل 1 848 مسكنا بقيمة 73.2 م د. كما بلغت تدخلات بنك الإسكان في مجال السكن 838 م د في شكل قروض للأشخاص وللتمويل المسبق للباعثين العقاريين.

كما بلغ عدد المساكن المنجزة خلال الفترة 2011-2015 قرابة 209.3 ألف مسكنا باستثمارات جملية تناهز 12 468 م د منها 77% عن طريق الأسر و19% عن طريق **الباعثين العقاريين الخواص**.

أما **الباعثون العقاريون العموميون**، فقد انحصر تدخلهم في حدود 4%، حيث بلغ عدد المساكن المنجزة خلال الخماسية الأخيرة حوالي 6 436 مسكنا بكلفة جملية تقدر بـ 377.4 م د.

كما شهدت سنة 2012 انطلاق **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** الذي مكن من توفير 3 000 مسكنا لتعويض المساكن البدائية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2015 بكلفة جملية تقدر بـ 74.5 م د، هذا فضلا عن تقدم أشغال انجاز حوالي 1 787 مسكنا اجتماعيا بكلفة جملية تقدر بـ 116 م د.

أما على مستوى **تأهيل وتحسين ظروف السكن**، فقدت شهدت الفترة 2011-2015 تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث بلغت جملة تدخلاته 80 م د منها 60% لتحسين المسكن وإصلاح المساكن المتضررة من الكوارث الطبيعية والبنايات المتداعية للسقوط، و40% لفائدة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

وعلى مستوى **تهذيب وتأهيل الأحياء السكنية**، تم خلال الفترة 2011-2015 انجاز عدة مشاريع شملت:

- البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية، حيث تم في إطار الجيل الرابع للبرنامج تهذيب 103 حيا بكلفة 69.6 م د ومواصلة أشغال تهذيب حيين بكلفة 1 م د،
- برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، حيث تم تهذيب 21 منطقة تضم 56 حيا باستثمارات تقدر بـ 98 م د،
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، حيث تم إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 42 حيا بكلفة 154.7 م د ومواصلة أشغال التهذيب لـ 57 حيا بكلفة 251 م د،

2. الإشكاليات

تتمثل **أهم الإشكاليات التي تعترض قطاع السكن والتهيئة العمرانية** في:

- عدم قدرة أدوات التخطيط العمراني وطريقة التصرف فيها على مواكبة التطور العمراني السريع، مما أدى إلى انتشار أحياء سكنية فوضوية على حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدن.
- طول آجال وتعقيد إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها.
- صعوبة إنجاز التقسيمات والحصول على رخص البناء نظرا لطول الإجراءات الإدارية وتشعبها.
- اعتماد الطرق التقليدية في البناء وانعدام التجديد والابتكار في مجال البناء.
- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أثمانها خاصة داخل التجمعات العمرانية الكبرى واحتداد المضاربات العقارية.
- تراجع إنتاج الباعثين العقاريين العموميين.
- ارتفاع أسعار بيع المساكن وانعدام توازنها مع القدرة الشرائية للمواطن وخاصة الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- محدودية منظومة التمويل وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية خاصّة ذوي الدخل المحدود وغير المنتظم.

- تشتت التدخلات لتحسين السكن بين مختلف البرامج والمتدخلين (البرنامج الجهوي للتنمية، برامج الصندوق الوطني لتحسين السكن...) وعدم نجاعة استغلال الاعتمادات المخصصة للفئات الاجتماعية لتحسين مساكنها.
- تقادم الرصيد السكني خاصة بالمدن العتيقة وغياب آلية لمعالجة ظاهرة البنايات المتداعية للسقوط.

II. التوجهات المستقبلية للفترة 2016-2020

تندرج التوجهات المستقبلية في مجال السكن والتهيئة العمرانية في إطار ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد من مبادئ تدعو بالخصوص لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة وتحسين مستوى العيش وتوفير السكن اللائق خاصة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل.

وتتمثل أهم التوجهات في مجال السكن والتهيئة العمرانية في:

- توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية.
- توفير مدخرات عقارية للاستجابة لحاجيات التوسع العمراني.
- التحكم في كلفة السكن لجعلها تتماشى مع الإمكانيات الحقيقية لمختلف الشرائح الاجتماعية.
- وضع آليات للتحكم في أسعار مواد البناء ومقاومة الاحتكار.
- استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية.
- الحد من التوسع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة.
- تثمين الرصيد السكني القائم وخاصة في المراكز العمرانية القديمة.

1. الأهداف الكمية

من أبرز الأهداف الكمية في هذا المجال، **إنجاز قرابة 300 ألف مسكنا** منها **100 ألف مسكنا اجتماعيا** جلها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي. وسيساهم القطاع الخاص من أسر وباعثين عقاريين في إنجاز القسط الأوفر من المساكن.

التقديرات في قطاع السكن خلال المخطط 2016-2020

الباعثين العقاريين العموميين

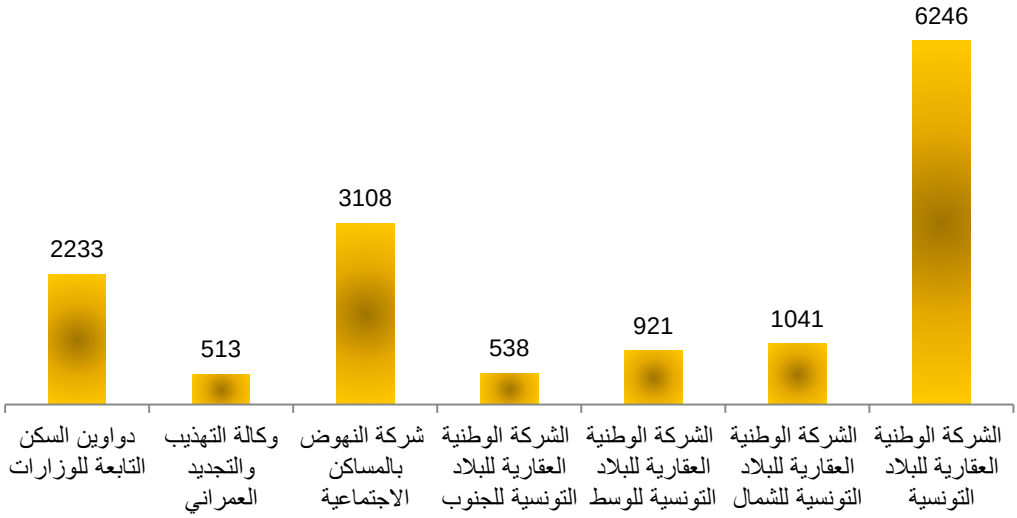

وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء، تقدر الحاجيات خلال المخطط 2016-2020 بحوالي 5 550 هكتار وذلك لاستيعاب حوالي 250 ألف مسكنا جديدا وباعتبار كثافة سكنية بـ 45 مسكنا في الهكتار الواحد أما الخمسين ألف مسكنا المتبقية فسيتم انجازها في إطار عمليات تكثيف النسيج القائم.

وفي مجال التهيئة العمرانية ستتكثف الجهود لانجاز مخططات التهيئة العمرانية للتجمعات البلدية والريفية والقيام بالمسح التوبوغرافي للتجمعات الريفية والصور الجوية وخرائط المدن، كما سيتم إرساء نظام معلوماتي لمتابعة النمو العمراني والتصرف الرقمي في وثائق التعمير اضافة الى مواصلة أشغال إنجاز الخرائط القاعدية والأشغال الجيوديزية.

وعلى مستوى تمويل السكن، سيواصل القطاع البنكي دعمه للقطاع للمحافظة على دوره المحوري في تحسين ظروف عيش المواطنين وتنشيط الحركة الاقتصادية وذلك من خلال مختلف آليات التمويل المحدثة من قروض الادخار السكني إلى القروض المباشرة وقروض التمويل المسبق للباعثين العقاريين. هذا فضلا عن تدعيم تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء.

وفي مجال تحسين ظروف السكن وتطوير وإدماج الأحياء الشعبية في محيطها العمراني، ستواصل وكالة التهذيب والتجديد العمراني خلال الفترة 2016-2020 انجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

وفي إطار المحافظة على الرصيد السكني القديم وتثمينه والنهوض بمستوى العيش داخل الاحياء والمدن العتيقة ستتميز الفترة المقبلة بتكثيف تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

2. الإجراءات والإصلاحات المصاحبة

لبلوغ الأهداف المرسومة، تتمثل أهم الإصلاحات في مجال السكن والتهيئة العمرانية في:

- مراجعة التشريع الخاص بالبعث العقاري ليتلائم مع التطور الذي يشهده القطاع.
- إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وتشريعي خاص بالسكن المعد للكراء.
- مراجعة منظومة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء لاستجابة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الضعيفة ومتوسطة الدخل في مجال تمويل السكن.
- مراجعة شروط إسناد القروض والمنح من طرف الصندوق الوطني لتحسين السكن لاستجابة لاحتياجات الفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود.
- إدراج تقنيات بناء حديثة وذات كلفة منخفضة ومقتصدة للطاقة وتدعيم التكوين في ميدان البناء.
- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال في إعداد أدوات التخطيط العمراني ومراجعتها والمصادقة عليها.
- الرفع من جودة الدراسات العمرانية لتحسين الفضاءات العمرانية وللمحافظة على جمالية المدن وخصوصياتها العمرانية والمعمارية في إطار تهيئة عمرانية مستدامة.
- مراجعة الأداء الخاص بالعقارات الشاغرة داخل أمثلة التهيئة العمرانية لدفع أصحابها على استغلالها والحد من المضاربات العقارية.
- وضع برنامج جديد لتهذيب وتأهيل الأحياء السكنية العشوائية موزع على كافة ولايات الجمهورية يشمل التدخل بالبنية التحتية وإنجاز المرافق والتجهيزات الجماعية.
- وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمعالجة البنايات المتداعية للسقوط.
- مراجعة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية المتعلقة بصيانة وتعهد السكن الجماعي.
- تطوير مرصد السكن والعقار لتوفير معطيات دقيقة حول تطور القطاع.

المسائل العقارية

I. التشخيص

تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية وتمثل القاعدة الأساسية لتنشيط الاقتصاد عبر تسوية الوضعيات العقارية وتكوين مدخرات عقارية لإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص غير أن هذا القطاع لم يتطور بالشكل الكافي ليستجيب لمتطلبات المسائل التنموية خلال السنوات الخمس الماضية.

وتتمثل **أهم الانجازات الكمية** والنوعية خلال الفترة 2011-2015 في:

- تصفية قرابة 400 هك من الأراضي الاشتراكية ليبلغ مجموع المساحات المصفاة حوالي 1.5 مليون هك وبقي قرابة 343 ألف هك دون تصفية. كما تم أواخر سنة 2015 تنظيم استشارة وطنية حول الأراضي الاشتراكية وتنقيح القانون عدد 28 لسنة 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية وإصدار أمر تطبيقي للقانون وذلك بهدف تسريع نسق التصفية وإضفاء النجاعة على أعمال مختلف الهياكل المكلّفة بها مما سيساهم في تصفية مساحات هامّة.
- إصدار أمر يضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها. سيتم من خلال هذا الأمر تجاوز جمود تصفية ملفات المتسوغين للأراضي الفلاحية قبل صدور قانون عدد 21 لسنة 1995.
- تحديد ملك الدولة الخاص من قبل لجان التحديد والاستقصاء لـ591 قطعة ارض بيضاء على مساحة جملية تناهز 6 023 هك وتسجيل 251 قطعة منها على مساحة جملية 1 094 هك إضافة الى تسجيل عقارات مقامة عليها مؤسسات عمومية (مراكز صحية، مستشفيات، مدارس اعدادية وابتدائية، معاهد ثانوية، قابضات مالية، مراكز أمن...) على مساحة جملية بـ 420 هك 19 آر 27 ص.
- استثمارات بقيمة 23.2 م د تتمثل خاصة في اقتناء أراضي لفائدة ملك الدولة الخاص وإنجاز بناءات تتمثل في إتمام بناء مقر الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية زغوان والانطلاق في بناء (02) مقرين جهويين بولايتي المهدية وتوزر في إطار تقريب الخدمات للجهات بالإضافة إلى الانطلاق في توسيع بناء مقر لحفظ الأرشيف بولاية بن عروس.

- تطوير المنظومات الإعلامية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على غرار منظومة متابعة ملفات الكراءات المتعلقة بالأراضي الفلاحية بالإدارات الجهوية ونظام التصرف في قضايا نزاعات الدولة.
- أما على مستوى التسجيل العقاري والذي ينبني على تتدخل ثلاثة هياكل (ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والمحكمة العقارية وإدارة الملكية العقارية) فقد تمت دراسة قرابة 99.6 ألف ملف في إطار التسجيل الاختياري وتحديد وتسجيل 381.6 ألف هك في إطار التسجيل الاجباري
- تدعيم الهياكل المتدخلة في السجل العقاري ببناء مقرات جهوية على غرار فتح إدارة جهوية بسليانة تابعة لإدارة الملكية العقارية.
- تطوير المنظومة الإعلامية لسّجل العقاري الفهارس ووضعها ببعض الإدارات الجهوية لإدارة الملكية العقارية بهدف تقريب الخدمات للمواطنين.

أما **الصعوبات والإشكاليات** فتتمثل أهمها في:

- تشتت النصوص القانونية المنظمة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وتداخل عديد الهياكل تحت إشراف مختلف الوزارات في ملف المسائل العقارية يطغى عليه في بعض الأحيان عدم التنسيق.
- إشكالية على مستوى قانون الانتزاع للمصلحة العامة الذي أصبح يعيق انجاز المشاريع التنموية العمومية وخاصة المشاريع الكبرى، علاوة على نقص في المدخرات العقارية لأملاك الدولة الخاصة التي تسهل انجاز هذه المشاريع في أحسن الظروف.
- إشكالية على مستوى القانون المنظم للأراضي الاشتراكية (عدد 28 لسنة 1964) الذي يعيق تسوية وضعياتها لفائدة مستحقيها مما يساهم في جمود الاستثمار وتعطل التنمية بالجهات في الوسط والجنوب وخاصة منها التي بها موارد طبيعية خصوصية. كما أن المراعي الاشتراكية التي تنضوي تحت هذا القانون (1.5 مليون هك) غير معنية بالتصفية وتشهد سوء تصرف في غالب الأحيان مما يؤثر على استدامة الغطاء النباتي وتربية المواشي بهذه المناطق.
- صعوبة في تسوية وضعية المستغلين لعقارات دولية فلاحية بصفة قانونية المنصوص عليهم بالفصل 17 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 خاصة وان مساحة هذه الأراضي شاسعة تتجاوز 200 ألف هك ولا يزال مستحقيها لا يملكون سندات ملكية مما يمكنهم من الاستثمار في أراضيهم وتطوير استغلالها.
- ضعف آلية متابعة الأراضي الدولية الفلاحية المسوغة على وجه الكراء من طرف اللجان الجهوية مما دفع عديد المتسوّغين لهذه الأراضي إلى عدم تطبيق برامجهم الاستثمارية المتفق عليها مع وزارة الفلاحة وهو ما ساهم في عدم حسن استغلال هذه الأراضي.

- صعوبات تتعلق بتسوية وضعية أملاك الأجانب تتمثل خاصة في عدم حصر دقيق لهذه العقارات والاستغلال اللاّقانوني لها من طرف الخواص بالإضافة إلى رفض أغلب الأجانب التفويت في عقاراتهم لفائدة الدولة التونسية ليتسنّى تسوية وضعيتها مع مستغليها.
- استغلال عشوائي للمقاطع خاصة بعد سنة 2011 وعدم وجود خارطة تضبطها بطريقة واضحة بالإضافة إلى غياب تصنيف دقيق للتصرف فيها.
- ضعف مردود تسوية العديد من الملفات المتعلقة بالمسائل العقارية (الاختبارات والنزاعات) راجعا للنقص في الإمكانيات المادية والبشرية وطول الإجراءات.
- عدم ربط الهياكل المتدخلة في التسجيل العقاري (ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط، المحكمة العقارية وإدارة الملكية العقارية) بمنظومة موحدة لمتابعة الملفات من جهة والتسريع في نسق التسجيل العقاري من جهة أخرى.

II. الخطة التنموية للخماسية 2016-2020

1. التوجهات

لتجاوز مختلف الصعوبات والإشكاليات التي تواجه قطاع المسائل العقارية سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على **تجسيم التوجهات** الرامية أساسا إلى:

- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المسائل العقارية والمدخرات العقارية والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة
- النهوض بالمجال العقاري لجعله رافدا أساسيا للتنمية ودافعا للعجلة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس سترتكز الخطة التنموية للقطاع على تحقيق الأهداف التالية:

- ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمسائل العقارية
- إيجاد حلول لتجاوز الإشكاليات العقارية التي تعيق نسق انجاز المشاريع العمومية
- مزيد تصفية الأراضي الاشتراكية بهدف دفع الاستثمار الخاص وإدخالها في الدورة الاقتصادية بأكثر مردودية
- تقريب الخدمات العقارية من المواطنين وتحسين الخدمات المسداة.

- تطوير اللامركزية وارساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية عن طريق تدعيم دور الإدارات الجهوية بصلاحيات جديدة مع وتوفير الوسائل البشرية والمادية لتعزيز دورها في حماية أملاك الدولة وتسوية الوضعية العقارية بالجهات.

2. الإصلاحات العقارية

ولتجسيم هذه الأهداف سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على تنفيذ جملة من الإصلاحات والتدابير المتمثلة أساسا فيما يلي:

- **إعداد مجلة موحدة للشؤون العقارية** تفاديا لتشتت النصوص القانونية تهدف بتجميع النصوص القانونية المشتتة والمتعلقة بأملاك الدولة لتسهيل عملية المتابعة مع إدراج صلب هذه المجلّة فصولا تشمل تصفية الوضعيات العقارية لاسيما فيما يتعلق بالأراضي الاشتراكية وأراضي الأحباس وأراضي السيّالين والرسوم المجمّدة وجميع أملاك الدولة بالخارج وكيفية التصرّف في المقاطع الدولية وفصولا أخرى تتعلّق بتجريم الاعتداءات على الملك العام والخاص للدولة وتشديد المراقبة. إضافة الى وضع نصوص استثنائية تتعلّق بالطابع المالي للدولة المتعلق بجميع أملاك الدولة.
- **تجديد الهيكل التنظيمي للوزارة** قصد مزيد إحكام توزيع المهام وتنظيمها وتحقيق التكامل الهيكلي بين المركزي والجهوي باعتماد مبدأ لامركزية الخدمات وتشريك الجهات في اتخاذ القرار للارتقاء بمردودية الوزارة والتحسين من جودة خدماتها.
- ولترسيخ مبدأ الحوكمة بوزارة أملاك الدولة ومزيد إعطاء أهمية للأنشطة التي ترتكز على حل الإشكاليات العقارية سيتم احداث هياكل جديدة بالوزارة تتمثل في:

- **احداث وكالة وطنية للاختبارات** وذلك بهدف الاستجابة لطلبات الاختبار والانفتاح على القطاع الخاص وتوفير موارد مالية للدولة.
- **إحداث هيئة قضايا الدولة** مما من شانه أن يكرس الشفافية واستقلالية المكلف العام لنزاعات الدولة
- **احداث وكالة المدخرات العقارية** تعنى بتوفير المدخرات العقارية المتأتية خاصة من اعمال لجان التحديد والاستقصاء لملك الدولة الخاص واقتناء مدخرات عقارية بالتنسيق مع كل المتدخلين واعداد الأمثلة التقسيمية لدوائر المدخرات العقارية وتهدف هذه العملية الى حل الإشكاليات العالقة بالانتزاع للمصلحة العامة لتركيز المشاريع التنموية العمومية.

- **احداث مركز الدراسات والتكوين** لإنجاز دراسات علمية وفنية تساعد في بلورة سياسة عقارية واضحة المعالم وتكون سندا للتنمية في البلاد.

- **تسوية وضعيات أملاك الأجانب** عن طرق حصر دقيق لها بما في ذلك الأملاك ذات الطابع الديني بتشريك تشريك الإدارات الجهوية والعمل على إبرام اتفاقيات على منوال الاتفاقية مع فرنسا لتسوية وضعية المستغلين لأملاك الأجانب.
- **تغيير الصبغة القانونية لإدارة الملكية العقارية** لإرساء إدارة عصرية وذلك لدفع منظومة السجل العقاري نحو الأفضل وتحقيقا لجودة الخدمات واختصارا آجال إسدائها وبالتالي النهوض بالسجل العقاري.
- **معالجة إشكاليات التجمعات السكنية** عبر مقاومة البناء الفوضوي والعشوائي والاعتداء على ملك الدولة الخاص عن طريق وضع إجراءات صارمة تتخذّ ضد المتصرفين في التجمعات السكنية المحدثة بعد الثورة وتسوية وضعية المستغلين للتجمعات السكنية القديمة وذلك بإحداث دوائر تدخّل عقاري لتحديد التجمعات السكنية لتسهيل عملية إبرام عقود تفويت من طرف الدولة لفائدة الخواص المستغلين للتجمعات السكنية، كما ينتظر إحداث مناطق سكنية أخرى منظمة لاستقطاب المتساكنين وحذف هذه التجمعات العشوائية.
- **تنقيح القانون المنظم للأراضي الاشتراكية** عدد 28 لسنة 1964 لمزيد دفع عملية تصفية الأراضي الاشتراكية وإسنادها على وجه الملكية الخاصة بهدف النهوض بالاستثمار الخاص وتخصيص جزء منها لإقامة مشاريع عمومية تنموية لصالح الجهة في إطار دفع التنمية بالجهات التي بها أراضي اشتراكية.
- **تنقيح القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة** عدد 85 لسنة 1976 في اتجاه تسهيل الاجراءات وربح الوقت، سيساهم القانون الجديد في التسريع في عملية الحوز للجهة المنتفعة بالانتزاع خاصة التي تتعلق بإنجاز مشاريع البنية الأساسية مما يخولها الانطلاق في الإنجاز مباشرة بعد صدور امر الانتزاع.
- **تنقيح التشريع المتعلق بالمقاطع** قصد مزيد ضبط أطر التصرف والاستغلال وتتلخص في إعداد خارطة تضبط المقاطع بكامل البلاد وسنّ نص قانوني خاص يضبط كيفية التصرف في المقاطع الدولية مع تجريم الاستغلال العشوائي وتجاوز الحدود من قبل مستغلي المقاطع.
- **تنقيح التشريع المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية** ضمانا لحسن التصرف فيه واستغلالها من قبل متسويغها عبر تعزيز الرقابة وإيقاف التجاوزات عن طرق وضع آليات مباشرة لإيقاف الاعتداءات على الأراضي الدولية الفلاحية وتفعيل دور الإدارات الجهوية في الرقابة مع التنصيص صراحة على خروج المكتري مباشرة حال انتهاء مدة التسويغ.

3. التسجيل العقاري

ينتظر ان يتم الترفيع في نسق التسجيل العقاري خلال المخطط القادم وذلك بمزيد التنسيق بين الهياكل المدّخلة (المحكمة العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وإدارة المكية العقارية) لمجابهة مطالب المواطنين في استخراج الرسوم العقارية تبعا للتسجيل الاختياري ومطالب الدولة لحل إشكاليات الأراضي الغير مسجلة خاصة منها الأراضي الاشتراكية.

	إنجازات 2011-2015	تقديرات 2016-2020
التسجيل الإجباري (ألف هك)	381.6	400
التسجيل الاختياري (ألف ملف)	99.6	115
أحداث الرسوم العقارية (ألف رسم)	385.4	336

كما سيتم العمل على تقريب الخدمات للمواطن من خلال بناء عدد إدارات جهوية لإدارة الملكية العقارية وفتح إدارات جهوية أخرى وتطوير وسائل العمل من خلال تحويل إدارة المكية العقارية الى ديوان لتسهيل عملية التصرف في الموارد الذاتية علاوة على تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وتعميم الإدارة الالكترونية على جميع المقرات.

وعلى مستوى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري سيتم التسريع في دراسة ملفات التسجيل العقاري الاختياري والاجباري بالقيام بالأشغال الطبوغرافية الضرورية، إضافة وضع منظومة إعلامية عقارية للبلاد التونسية عن طريق اعداد بنك معطيات ونظام معلوماتي عقاري متطور ومتعدد الاستعمالات سيساهم في تعصير التعامل مع الإجراءات العقارية.

كما أن المحكمة العقارية ستعمل على تعصير البنية التحتية وتحسين ظروف العمل لتسهيل الخدمات وتقريبها الى المواطن وينتظر في هذا الإطار بناء وتهيئة عدد من مراكز الفرعية وتطوير نظام معلوماتي في المادة العقارية يربط المحكمة المركزية العقارية بتونس بكل فروعها.

4. ملك الدولة الخاص والملك العمومي

ينتظر خلال المخطط مواصلة لجان واستقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص (23 لجنة) اعمالها فيما يتعلق ببرنامجها بتحديد وتسجيل أراضي بيضاء وأخرى مقامة عليها مؤسسات عمومية. كما سيتم بالتنسيق مع هياكل عمومية أخرى مواصلة تحديد وتسجيل الملك العمومي البحري والملك العمومي للمياه لمجابهة الانتصاب العشوائي للسكن على الملك العمومي.

5. تصفية الأراضي الدولية الفلاحية

سينطلق العمل على تصفية الوضعيات العقارية القديمة لفائدة المتسوّغين القدامى لأراضي دولية في إطار قانون عدد 21 لسنة 1995 بعد اصدار امر ينظم عملية الاستخلاص واحداث لجنة وطنية استشارية ولجان جهوية استشارية لدراسة الملفات ثم عرضها على مجالس وزارية للمصادقة عليها وتهم هذه العملية تصفية قرابة 200 ألف هك ستساهم في رفع الجمود على هذه العقارات.

كما سيتم التسريع في عملية تصفية الأراضي الاشتراكية على إثر تنقيح القانون المنظم للأراضي الاشتراكية عدد 28 لسنة 1964 وسيتم تفعيل اللجان الجهوية بالتنسيق مع مجالس التصرف لدراسة الأراضي الاشتراكية القابلة للإسناد مع العمل على ترك مخزون أراضي رعوية اشتراكية لما لها من أهمية في الحفاظ على قطاع تربية الماشية بالوسط والجنوب.

حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

I. تقييم وتشخيص قطاع حماية البيئة للفترة 2011-2015

شهد الوضع البيئي بعد شهر جانفي 2011 تدهورا ملحوظا من حيث النظافة العامة بالمدن والقرى والمناطق الطبيعية وتميّز بانتشار المصبات العشوائية والنقاط السوداء وذلك لعدة أسباب منها اللوجستية والاجتماعية والبشرية والترتيبية هذا إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بأغلب المدن والجهات لا سيما الأقطاب الصناعية الكبرى حيث لم يتمّ التوصل لتسوية وضعية مركز معالجة النفايات الصناعية والخطرة بجرادو (ولاية زغوان).

كما تعرّضت الغابات والمراعي لعديد الضغوطات نظرا للظروف المناخية والتحولات الحضرية والاجتماعية والحرائق الطبيعية أو المفتعلة.

وبالرغم من كلّ هذه النقائص تمّ خلال الفترة 2011-2015 تنفيذ ومتابعة عدّة برامج ومشاريع في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة بصفة عامة.

ففي **مجال التطهير** واصل الديوان الوطني للتطهير خلال الفترة 2011-2015 تنفيذ برامجه الرامية لدعم المنظومة البيئية للبلاد وتحسين إطار العيش وتحقيق أهداف التنمية وضمان ديمومتها حيث توسعت خدمات التطهير من المناطق الحضرية الكبرى لتشمل بصفة تدريجية المدن الصغرى والمتوسطة والأحياء الشعبية بكامل تراب الجمهورية إلى جانب الشروع في برنامج تطهير المناطق الريفية ذات السكن المجمّع.

كما تمّ خلال هذه الفترة انجاز مشاريع تأهيل منشآت التطهير للرفع من طاقتها حتى تستجيب للتطور العمراني والاقتصادي إلى جانب تحسين نوعية المياه المعالجة للرفع من إعادة استعمالها في المجالات التنموية.

- وقد بلغت جملة الاستثمارات في مجال التطهير خلال الفترة 2011-2015 حوالي 561 م د من جملة 692 م د مبرمجة (81%) ساهمت في:
- **تطوير نسبة الرّبط بالشبكة العمومية للتطهير** بالمدن المتبناة من طرف الديوان من 89% لسنة 2010 إلى 91,2% في موفّى سنة 2015.

- انجاز 7 محطات تطهير جديدة (العطار والجريصة والسرس وبوعرادة والمرناقية والنفيضة / هرقلة ومنزل تميم) حيث تطور عدد محطات التطهير المستغلة من 109 محطة سنة 2010 إلى 116 محطة سنة 2015 ممّا رفّع من كمية المياه المستعملة المجمّعة من 246 م م^3 في السنة إلى 248 م م^3.
- **تطوّر طاقة المعالجة بمحطات التطهير** من 813 ألف م^3 في اليوم من المياه سنة 2010 إلى 839 ألف م^3 في اليوم سنة 2015.
- **تطوّر طول الشبكة العمومية للتطهير** في طور الاستغلال من 799 14 كلم سنة 2010 إلى 063 16 كلم سنة 2015.
- تبنّي 13 بلدية جديدة لترتفع من 160 إلى 173 بلدية متبناة سنة 2015 (بلديات طوزة وعين دراهم وغار الملح والميدة وقربص وعوسجة وجبنيانة وقرقنة وعقارب وجلمة والمكناسي والجريصة ودقاش وتواصل إجراءات تبنّي بلديتي السرس وجربة أجيم).
- تطوّر عدد المنتفعين بخدمات التطهير من 5,6 مليون ساكن في موفّى سنة 2010 إلى حدود 6,3 مليون ساكن في موفّى سنة 2015 (زيادة بنسبة 12%).
- القيام بتعهّد وصيانة 57 وادي ومجرى مياه عابرة للمدن بطول حوالي 80 كلم وحوالي 31 حوضا لتعديل سيلان مياه الأمطار موزعة على 9 ولايات بمبلغ 2 م د سنويا.

وفي **مجال النظافة والتصّرف في النفايات** تمثلت أهم الانجازات خلال الفترة 2011-2015 في الانطلاق في إجراءات انجاز المصبات المراقبة ومراكز التحويل المبرمجة بولايات زغوان والمهدية وتوزر وسيدي بوزيد وقفصة والقصرين وإقليم تونس إلى جانب الانطلاق في انجاز المصب المراقب بمنطقة الكابوتي بولاية بن عروس.

كما تمّ انجاز مراكز تحويل النفايات لفائدة عدد من بلديات ولايتي تطاوين وقبلي وانجاز توسعة الخانة بالمصب المراقب بولاية صفاقس وتوسعة الخانة الخامسة بمصب برج شاكير والانطلاق في انجاز توسعة الخانة السادسة به وتوسيع الخانة بالمصب المراقب بولاية بنزرت فضلا عن الانطلاق في الدراسة المتعلقة بتوسعة الخانة بالمصب المراقب بكل من ولاية سوسة وقابس.

كما شهدت الفترة المنقضية تنفيذ حملات النظافة لتحسين الوضعية البيئية للمصبات البلدية والقضاء على النقاط السوداء وإعداد الدراسات التنفيذية لانجاز مراكز إضافية لتحويل النفايات بكل من القيروان (الشراردة وحاجب العيون والوسلاتية) وسوسة (كندار وسيدي الهاني).

وفي **مجال الوقاية من التلوث والعناية بالبيئة الصناعية** تواصل العمل خلال الفترة 2011-2015 لتنفيذ برامج مقاومة التلوث بالجهات وخاصة بالأقطاب الصناعية الكبرى وبالخصوص منها التي شهدت احتجاجات من طرف المتساكنين للمطالبة بإزالة مظاهر التلوث وتحسين الظروف الصحية بمحيط المناطق الصناعية.

وشهدت الفترة المنقضية استيفاء كل الإجراءات (دراسات مع إمضاء اتفاقيات القروض) المتعلقة بالبرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت والمتمثل في إزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت ذات العلاقة بالأقطاب الصناعية الملوّثة وبمنظومة التطهير والتصرف في النفايات بالإضافة إلى تهيئة البحيرة وإحداث كرنيش بمنطقة منزل عبد الرحمان وتوسعة ميناء الصيد البحري بهذه المنطقة.

كما تواصل برنامج **مقاومة التلوث الصناعي** من خلال الدعم الفني والمالي عبر دراسات إزالة التلوث وتقييم ملفات الامتيازات الجبائية والتصرف في صندوق مقاومة التلوث الذي يمنح مساعدات للمؤسسات المحدثة قبل سنة 1991 والتي لم تخضع لدراسات المؤثرات على المحيط وذلك لمساعدتها على تركيز معدّات للحدّ من التلوث وعلى اقتناء واستعمال التقنيات النظيفة في الإنتاج.

وفي إطار تركيز مقومات الاقتصاد الأخضر تمّت مصاحبة ومساندة 240 مؤسسة صناعية سواء لإرساء منظومة التصرّف البيئي ايزو 14001 أو التشخيص البيئي المعمّق أو تأهيل محطات معالجة المياه المستعملة أو لتركيز برنامج التصرّف البيئي المربح أو لتنفيذ مشروع الإنتاج الأنظف وإعداد التدقيق الطاقي وتكوين المهندسين (60 مهندسا) في مجال نجاعة الطاقة والطاقة المتجددة.

وفي **مجال البيئة الحضرية** تمّ دعم المجهود البلدي للعناية بالجمالية الحضرية بالأوساط الحضرية حيث تمّ في هذا الإطار تنفيذ البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية من خلال انجاز أشغال تهيئة المنتزه الحضري برقادة بولاية القيروان والقسط الثاني للمنتزه الحضري المطوية بولاية قابس واتخاذ التدابير المتعلقة باستكمال أشغال المنتزه الحضري وادي الدرب بالقصرين فضلا عن مواصلة صيانة وتعهّد منتزهي قرطاج وبرج علي الرّايس ببلدية تونس ومنتزهات المروج والنحلي وفرحات حشاد برادس.

كما تمّ في إطار تنفيذ **البرنامج الوطني لمقاومة الحشرات الناقلة للأضرار** بالمخافر الريفية الشاسعة بمنطقة تونس الكبرى وولايات نابل وسوسة والقيروان، اقتناء كميات من المبيدات ووضعها على ذمة الخطة خلال الفترة 2011-2015 إلى جانب التحكم في منسوب المياه بسبختي السيجومي وأريانة وجهر المياه والأودية ودعم المجهود البلدي في مجال شفط مياه الدهاليز والفراغات الصحية وتنفيذ حملات التحسيس والتوعية في مجال العناية بالنظافة العامّة.

وفي **مجال العناية بالشريط الساحلي** شهدت الفترة 2011-2015 انجاز عدّة برامج ومشاريع تتعلق بالخصوص بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتهيئة الشواطئ وانجاز الفسح الشاطئية والمحافظة على الموارد والمنظومات الطبيعية.

وتمثلت الأشغال في حماية أجزاء من الشريط الساحلي المتضررة من الانجراف البحري (حوالي 250 كلم) وانجاز أشغال حماية منطقة الصخور وشواطئ بنزرت وحماية شاطئ دار شعبان وكرنيش نابل وجهر الميناء القديم بغار الملح وحماية فالاز هرقلة وفالاز المنستير وحماية شواطئ المهدية وسواحل جزيرة قرقنة (سواحل سيدي فرج وحماية 7 مناطق على طول 9,4 كلم من خلال إقامة حواجز صخرية).

والى جانب هذه المشاريع تواصل انجاز برنامج رصد ومتابعة المنظومات البيئية الساحلية من خلال جمع المعطيات ضمن نظام مؤشرات المتابعة البيئية وإعداد الخرائط الموضعية وبناء قواعد معلوماتية تخصّ المناطق الرطبة وجيومورفولوجيا الشريط الساحلي والكثبان الرملية وغيرها.

وتمّ في إطار تركيز منظومة المراقبة ورصد الأخطار الطبيعية والبشرية على الشريط الساحلي والتأقلم مع التغيرات المناخية انجاز العديد من المشاريع نذكر منها بالخصوص مشروع التصدّي لمظاهر قابلية التضرّر والمخاطر الناتجة عن تغير المناخ في المناطق الساحلية الهشة والمشروع الإقليمي حول دعم التقلبات والتغيرات المناخية صلب الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالمتوسط.

أمّا فيما يخصّ **المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي** فقد تمّ تنفيذ ومتابعة جملة من البرامج والمشاريع والأنشطة في مجال التصرف المستدام في الموارد الطبيعية على غرار مشروع النهوض بالحديقة الوطنية بالشعانبي بولاية القصرين ومشروع التصرف المستدام في موارد التربة بولاية سليانة.

وتمّ في إطار البرنامج الوطني لمكافحة التصحر تحيين وموائمة الخطة الوطنية والبرامج الجهوية والمحلية لمقاومة التصحر وتنفيذ مشاريع نموذجية بالجهات على غرار ما تمّ بمنطقة البرك بولاية القصرين.

كما تمّ ضمن مشروع التصرف في المنظومات الواحية التونسية الشروع في حماية الموارد الطبيعية وتنمية المنظومة الواحية والنهوض بظروف عيش المتساكنين المجاورين لأربعة واحات تابعة لولايات قابس وقبلي وتوزر وقفصة.

وفي إطار برنامج متابعة الأوساط الطبيعية تواصل تركيز الشبكة الوطنية لمتابعة نوعية الهواء ونوعية المياه ونوعية التربة كما تواصل انجاز عديد البرامج ذات العلاقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية ودعم التنوع البيولوجي نذكر منها بالخصوص انجاز ما يناهز 31 ألف هكتار من التشجير الغابي والرعوي وغراسة ما لا يقل عن 3 200 هكتار من الهندي الأملس وتهيئة ما يناهز 18 ألف هكتار من المراعي.

وفي **مجال الحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية** تواصل خلال الفترة 2011-2015 تنفيذ البرامج الميدانية ذات العلاقة ولا سيما منها برنامج الحماية من الفيضانات بإنجاز منشآت الحماية من الفيضانات على مشارف المدن أو داخلها حيث بلغ عدد المشاريع المتواصلة 16 مشروعا والمشاريع الجديدة 52 مشروعا باستثمار جملي قدره 105 م د.

كما تمّ في إطار الحدّ من الكوارث الطبيعية دعم قدرات 13 بلدية (عين دراهم وفوسانة وحيدرة ومرناق وتالة وجدليان وبنزرت ومرناق وبوسالم وجندوبة والمنيهلة ومنزل جميل وتونس) لتمكينها من الانضمام إلى الحملة العالمية "تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد".

II. التوجهات والإستراتيجيات لقطاع حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر خلال فترة المخطط 2016-2020

تهدف التوجهات في مجالات حماية البيئة بالنسبة لفترة المخطط 2016-2020 إلى ترسيخ مسار الاستدامة وانخراط الاقتصاد في سياق الاستدامة وتعزيز اللامركزية وتعميم الخدمات البيئية وتعزيز اعتماد الطاقات المتجددة وتوفير ضمانات لإزالة التلوث وصون المنظومات البيئية.

وتتمثل أهم التوجهات المرسومة خلال الفترة القادمة في:

- ***الارتقاء بجودة خدمات التطهير المسداة في الأوساط الحضرية والريفية*** وذلك عبر تدعيم خدمات التطهير بالوسط الحضري والتدخل بالبلديات الأقل من 10 آلاف ساكن وتدعيم طاقة معالجة المياه المستعملة وتحسين نوعية المياه المعالجة وتنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات.
- توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالوسط الحضري مع إعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الربط التي لا تزال دون المعدل الوطني.
- تعميم خدمات التطهير بسائر البلديات المتبقية والغير متبناة من الديوان الوطني للتطهير.

- ***النهوض بأوضاع النظافة وإحكام التصرف في النفايات بالمناطق الحضرية والريفية*** من خلال تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات وذلك بمواصلة برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات بالتخلّي تدريجيا عن عملية الرّدم والتوجه نحو التثمين والرسكلة والانطلاق في اعتماد الفرز الانتقائي للنفايات ومقاومة ظاهرة تناثر الأكياس البلاستيكية بالمحيط، وتطوير وسائل وطرق كنس الأنهج والساحات العامة مما يساهم في إحداث مواطن شغل جديدة، هذا فضلا عن مواصلة تنفيذ برنامج القضاء على المصبات العشوائية للنفايات المنزلية ونفايات البناء وإزالة النقاط السوداء.
- وضع مشاريع نموذجية بكل من تونس الكبرى وسوسة وصفاقس لبلوغ نسبة 40% من التخلص من نفايات الهدم والبناء من مجمل النفايات الموجودة بهذه المناطق مع موفى 2020.
- ***معالجة مشاكل التلوث الصناعي*** من خلال تحسين الوضع البيئي بعدد من الوحدات الصناعية الأكثر تلوّثا
- ***المحافظة على المنظومات البيئية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية***: من خلال تنفيذ الخطة المستقبلية لفترة المخطط 2016-2020 المرتكزة على حماية الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مخاطر التلوث والإتلاف والمحافظة على توازنها لضمان استدامة وظائفها التنموية والاجتماعية والبيئية.
- ***التأقلم والحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية*** للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف من خلال تدعيم القدارت الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحد من آثارها وإدراج التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ ضمن أولويات القطاعات الهشة.

فعلى مستوى **حماية المدن من الفيضانات** سيتمّ خلال فترة المخطط إعداد دراسة إستراتيجية لتقييم ظاهرة الفيضانات على كامل التراب الوطني وتدعيم الإستثمارات المتعلقة بصيانة وجهر منشآت الحماية المنجزة والمحافظة على الملك العمومي البحري بما يستجيب لحاجيات الحاضر ورهانات المستقبل في إطار مفهوم التنمية المستدامة.

- ***النهوض بالاقتصاد الأخضر*** من خلال التحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية والتشغيل البيئي والمهن الخضراء الحضرية وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير نسبة الطاقات المتجددة وتثمين النفايات.
- ***دعم وتطوير مجالات الاتصال والتوعية والتربية البيئية*** بالتنسيق مع وزارة التربية والجمعيات الناشطة في المجال مع الاستفادة من البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة الذي

تشرف عليه المنظمة العالمية "اليونسكو" إلى جانب عمليات التكوين والتثقيف في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة لا سيما في مجال مقاومة التلوث الصناعي والمحافظة على الطبيعة والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والوقاية وتجنب الأخطار المحتملة.

- ***تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة البيئية المحلية والجهوية*** بتعزيز مسارات الحكم المحلي والمقاربة التشاركية على المستوى المحلي والجهوي من خلال المساعدة على وضع وتنفيذ الأجندات 21 المحلية واستراتيجيات تنمية المدن.

III. الأهداف المرسومة خلال فترة المخطط 2016-2020

لبلورة التوجهات ومتابعة الاستراتيجية المتبعة خلال الفترة القادمة 2016-2020، تمّ وضع جملة من المؤشرات للمتابعة والتقييم، نذكر منها بالخصوص ما يلي:

- بلوغ نسبة ربط تعادل 90% بكامل الوسط الحضري و92,5% بالبلديات المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير في غضون سنة 2020.
- تطور عدد محطات التطهير في طور الاستغلال من 116 محطة سنة 2015 إلى 150 محطة تطهير في موفى سنة 2020.
- تطور طول الشبكة العمومية للتطهير من 16 063 كلم سنة 2015 إلى 17 350 كلم سنة 2020.
- بلوغ 300 مليون $م^3$ من المياه المعالجة سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 23% مقارنة مع سنة 2015.
- تحسين نوعية المياه المعالجة ب 50 محطة تطهير المتقادمة عبر تأهيلها وتوسيعها لضمان جودة مياه معالجة حسب المواصفات التونسية.
- بلوغ نسبة 50% من إعادة استعمال المياه المطهرة مقابل 25 % سنة 2015.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التطهير ممّا سيمكن من الاقتصاد في استهلاك الطّاقة بحوالي 30%.
- الترفيع في نسبة استغلال شبكات التطهير من طرف القطاع الخاص من 18% (800 2 كلم) حاليّا إلى 25% (300 4 كلم) سنة 2020.
- الترفيع في عدد محطات التطهير المستغلة من طرف القطاع الخاص من 16 إلى 38 محطة.
- الترفيع في نسبة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة من 80% إلى 95% من النفايات المجمّعة وذلك مع موفّى سنة 2020.
- التقليص بشكل تدريجي لغاية سنة 2020 إلى 40% من كميات النفايات التي يتم نقلها للردم بعد معالجتها.

- بلوغ 40 مثالا أخضرا للمدن التونسية خلال فترة المخطط.
- التقليص في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة بـ 19% في موفى 2020 مقارنة بسنة 2010 وذلك للتقليص من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

المؤسسات العمومية والشراكة مع القطاع الخاص

المقدمة

سجلت بعض المنشآت العمومية منذ سنة 2011 نتائج سلبية وبدأت توازناتها المالية تشهد إختلالات من سنة إلى أخرى. كما سجلت الوضعية المالية للبعض منها مزيدا من التدهور وأصبحت **مهددّة بالتوقف عن النشاط،** وهو ما يتّضح من خلال تتالي ملفّات بعض المؤسسات والمنشآت التي تمّ عرضها على جلسات عمل وزارية والتي أوصت بتمكينها من الموارد المالية اللازمة سواء مباشرة من الخزينة أو عن طريق توفير ضمان الدولة للحصول على قروض بنكية لتأمين مواصلة نشاطها وذلك في **غياب استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بها وتسوية وضعيتها** أو **التوجّه نحو إقرار إصلاحات هيكلية.**

وقد **عرفت المؤسسات العمومية خلال الفترة (2010-2013) عجزا يفوق 000 4 م د،** وهو ما يمثّل خطرا كبيرا على التوازنات الاقتصادية ونجاعة المرفق العام وتوفير الخدمات العمومية. كما ستؤثّر هذه الوضعية تأثيرا مباشرا على مواطن الشغل والموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات وحتّى على النظام البنكي والصناديق الاجتماعية.

وباعتبار المكانة التي تحظى بها المنشآت العمومية في الاقتصاد الوطني، فإنّ **تشخيص وضعيتها المالية ودراسة أسباب تدهور نتائجها وإيجاد المخارج المناسبة للنهوض بها** يكتسي أهمية كبرى للفترة (2016-2020).

I. مساهمة المنشآت العمومية على مستوى الإقتصاد الكلي

بلغ عدد المنشآت العمومية **104 منشأة** عند **موفى سنة 2013** تنشط في **21 قطاع إنتاج وخدمات تنافسي وغير تنافسي تحت إشراف 15 وزارة،** ساهمت في تنمية الإقتصاد الوطني حسب ما تبرزه المؤشرات التالية:

- حققت المنشآت العمومية **قيمة مضافة** بـ 7 427.9 م د سنة 2013 مقابل 7 798.4 م د سنة 2012، أي بتراجع قدره 370.5 م د وبنسبة 4.8%، مساهمة بذلك بنسبة 9.7% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013،

- بلغت **استثمارات المنشآت العمومية** 2 707.4 م د سنة 2013 مقـابل 2 557.3 م د سنة 2012، أي بزيادة قدرها 150.1 م د وبنسبة 5.9%، مساهمة بذلك بنسبة 17.5% في تكوين رأس المال الثابت على المستوى الوطني لسنة 2013،
- **تُشغّل المنشآت العمومية** 139 386 عون عند موفى سنة 2013 مقابل 119 559 عون عند موفى سنة 2010، أي بزيادة قدرها 19 827 عون وبنسبة 16.6%، مساهمة بذلك بنسبة 4.1% من عدد النشيطين المشتغلين على المستوى الوطني خلال سنة 2013،
- **وزعت المنشآت العمومية أجور** بقيمة 3 406.7 م د سنة 2013، أي ما يعادل 11.9% من الأجور الموزعة على المستوى الوطني.

II. التشخيص العام للوضعية المالية للمنشآت العمومية

يعتمد تشخيص الوضعية المالية للمنشآت العمومية على تطوّر المؤشرات المتعلّقة بالمردودية والنشاط (دعم الدولة والأجور والإستثمارات) والنتائج الجملية (المداخيل والقيمة المضافة ونتيجة الإستغلال والنتيجة الصافية). وتستند عملية التشخيص إلى معطيات محاسبية تقتصر على الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013 وذلك بسبب عدم توفّر المعطيات النهائية حول نتائج المنشآت العمومية لسنة 2014.

1. مؤشرات المردوديـة الجملية للمنشآت العمومية

سجّل قطاع المنشآت العمومية مردودية سلبية سنة 2013 مقابل مردودية إيجابية سنة 2010 تزامنت مع تطوّر هام لحجم الأجور مقارنة بتطور القيمة المضافة خلال نفس الفترة.

أ. نسبة نتيجة الاستغلال من المداخيل

بلغت نسبة نتيجة الاستغلال من المداخيل 2.7% سنة 2013 مقابل 5.2% سنة 2012 و8.5% سنة 2010، أي بإنخفاض يتجاوز الخمس نقاط مقارنة بسنة 2010.

ب. نسبة النتيجة الصافية من المداخيل

بلغت نسبة النتيجة الصافية من المداخيل 3.8% سلبي سنة 2013 مقابل 4.8% إيجابي سنة 2010 و0.7% سلبي سنة 2012، أي بإنخفاض يتجاوز الثمانية نقاط مقارنة بسنة 2010.

ج. نسبة حجم الأجور من القيمة المضافة

بلغت نسبة حجم الأجور من القيمة المضافة 45.9% سنة 2013 مقابل 36.6% سنة 2010 و40.9% سنة 2012، أي بزيادة تقارب العشرة نقاط مقارنة بسنة 2010.

2. مؤشرات النشاط والنتائج الجملية للمنشآت العمومية

سجّلت المؤشرات الجملية المتعلقة بالمنشآت العمومية خلال الفترة (2010-2013) التطوّرات التالية حسب ما يبيّنه الجدول الموالي:

المؤشرات	القيمة (م د)				التغيير 2012-2013 (%)	التغيير (%) 2010-2013
	2010	2011	2012	2013		
النتائج الجملية						
المداخيل	24242.8	24155.1	27985.0	29001	3.6	19.6
القيمة المضافة	7046.0	6819.6	7798.4	7427.9	4.8-	5.3-
نتيجة الاستغلال	2056.3	1108.0	1445.0	799.5	-44.7	-61.1
النتيجة الصافية	1176.4	151.7	-193.5	-1120.6	-	-195.2
أهم مؤشرات النشاط						
الاستثمارات	3391.7	3748.2	2557.3	2707.4	5.9	-20.2
منح الاستغلال	2535.5	4688.1	6327.7	6088.2	-3.9	139.7
منح الاستثمار	119.6	108.5	90.7	114.0	25.7	-4.7
الأجور	2581.1	2843.3	3190.2	3406.7	6.8	32.0

أ. المداخيل

تطورت المداخيل المجمّعة للمنشآت العمومية من 24 242.8 م د سنة 2010 إلى 27 985.0 م د سنة 2012 و29 001.3 م د سنة 2013، محقّقة بذلك زيادة بقيمة 1016.3 م د وبنسبة 3.6% مقارنة بسنة 2012 و4 758.5 م د وبنسبة 19.6% مقارنة بسنة 2010.

وتطوّرت مداخيل المنشآت العمومية حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	المداخيل (م د)							
	2010	2011	2012	2013	الفارق 2013-2010	نسبة التغيير 2013-2010	الفارق 2013-2012	نسبة التغيير 2013-2010
المحروقات	5713.2	6348.5	7978.2	8189.7	2476.5	43.3	211.5	2.7
الضمان الإجتماعي	4628.9	5209.9	5833.5	6503.8	1874.9	40.5	670.3	11.5
الكهرباء	2308.9	2408.1	2669.4	2968.6	659.7	28.6	299.2	11.2
التجارة	1253	1376.9	1518.8	1613	360	28.7	94.2	6.2
البنوك	1164.1	1176.2	1209	1371.4	207.3	17.8	162.4	13.4
الفلاحة	873	830.4	841.8	997.1	124.1	14.2	155.3	18.4
النقل	1591.4	1447.3	1710.4	1706.1	114.7	7.2	-4.3	-0.3
الخدمات المساندة لقطاع النقل	403.8	355.5	420.9	466.4	62.6	15.5	45.5	10.8
الصناعات الغذائية	281.3	289.5	322.3	336.1	54.8	19.5	13.8	4.3
المياه	252	263.8	289.5	305.6	53.6	21.3	16.1	5.6
المنشآت المالية الأخرى	120.8	97.1	148	169.4	48.6	40.2	21.4	14.5
البيئة	124.7	131.6	140.4	145	20.3	16.3	4.6	3.3
السكن	84.6	91.1	58.9	97	12.4	14.7	38.1	64.7
الإعلام والنشر	70.8	63.1	66.3	65.8	-5	-7.1	-0.5	-0.8
السياحة	78.5	86.5	105	70	-8.5	-10.8	-35	-33.3
صناعات مواد البناء	191.3	181.5	154.8	137.4	-53.9	-28.2	-17.4	-11.2
الصناعات الميكانيكية	233.5	202.4	167.9	169.4	-64.1	-27.5	1.5	0.9
التجهيز	325.8	245.6	229.4	231.1	-94.7	-29.1	1.7	0.7
الإتصالات	1713.8	1513.8	1525.6	1412.2	-301.6	-17.6	-113.4	-7.4
المناجم	788.4	585.8	863.2	428	-360.4	-45.7	-435.2	-50.4
الصناعات الكيميائية	2040.9	1250.3	1731.8	1618.2	-422.7	-20.7	-113.6	-6.6
المجموع	**24242.7**	**24154.9**	**27985.1**	**29001.3**	**4758.6**	**19.6**	**1016.2**	**3.6**

ب. القيمة المضافة

بلغت القيمة المضافة للمنشآت العمومية 7 427.9 م د سنة 2013 مقابل 7 798.4 م د سنة 2012 و7 046.0 م د سنة 2010، مسجلة بذلك زيادة بقيمة 381.9 م د وبنسبة 5.4%.

وتطورت القيمة المضافة للمنشآت العمومية حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	القيمة المضافة (م د)							
	2010	2011	2012	2013	الفارق 2013-2010	نسبة التغيير 2013-2010	الفارق 2012-2013	نسبة التغيير 2013-2010
الكهرباء	564.4	648.2	756.1	906.9	342.5	60.7	150.8	19.9
الضمان الإجتماعي	70.6	67.2	62	158.7	88.1	124.8	96.7	156.0
التجارة	62.5	-7.2	-26.3	47.8	-14.7	-23.5	74.1	-281.7
البنوك	717.7	686.7	739	801.1	83.4	11.6	62.1	8.4
الخدمات المساندة لقطاع النقل	344.6	309	375.2	420.1	75.5	21.9	44.9	12.0
النقل	658.2	574.7	642.4	678.9	20.7	3.1	36.5	5.7
الفلاحة	53.9	71.4	67.5	93.5	39.6	73.5	26	38.5
الصناعات الكيميائية	644.4	333.2	216.6	241.9	-402.5	-62.5	25.3	11.7
السكن	21.1	21.6	12.6	24.4	3.3	15.6	11.8	93.7
التجهيز	148.9	148.1	146.8	152.2	3.3	2.2	5.4	3.7
البيئة	87.5	93.5	102.3	106.7	19.2	21.9	4.4	4.3
المياه	170.8	184.4	206.7	205.7	34.9	20.4	-1	-0.5
الإعلام والنشر	36	36.8	39.7	37.3	1.3	3.6	-2.4	-6.0
الصناعات الغذائية	8.8	32.8	34.1	27.5	18.7	212.5	-6.6	-19.4
السياحة	14.1	9	12.1	5.2	-8.9	-63.1	-6.9	-57.0
المنشآت المالية الأخرى	41.3	38.1	43.9	35.4	-5.9	-14.3	-8.5	-19.4
صناعات مواد البناء	55.2	53.8	34.1	21.2	-34	-61.6	-12.9	-37.8
الإتصالات	1131.4	1021.1	1000.8	943	-188.4	-16.7	-57.8	-5.8
الصناعات الميكانيكية	35.7	50.9	116	46.8	11.1	31.1	-69.2	-59.7
المحروقات	1571.1	1985.5	2544.8	2230.3	659.2	42.0	-314.5	-12.4
المناجم	608	460.6	672.4	243.5	-364.5	-60.0	-428.9	-63.8
المجموع	**7046.2**	**6819.4**	**7798.8**	**9.7742**	**381.9**	**5.4**	**-370.7**	**-4.8**

ج. نتيجة الاستغلال

بلغت نتيجة الاستغلال المجمّعة للمنشآت العمومية 799.5 م د سنة 2013 مقابل 1 445.0 م د سنة 2012 و2056.3 م د سنة 2010، محقّقة بذلك تراجعا تباعا بقيمة 645.5 م د (-44.7%) و1 256.8 م د (-61.1%). وحققت 44 منشأة نتيجة إستغلال إيجابية خلال سنة 2013 في حين سجلت 49 منشأة نتيجة إستغلال سلبية خلال نفس السنة.

وتطورت نتيجة الإستغلال المجمعة للمنشآت العمومية حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	نتيجة الإستغلال (م د)							
	2010	2011	2012	2013	الفارق 2013-2010	نسبة التغيير 2013-2010	الفارق 2012-2013	نسبة التغيير 2013-2010
المحروقات	709.1	1052.7	1392.5	1195.2	486.1	68.6	-197.3	-14.2
الكهرباء	143.3	151	139.1	284	140.7	98.2	144.9	104.2
الخدمات المساندة لقطاع النقل	122	46.8	25.7	233.2	111.2	91.1	207.5	807.4
الفلاحة	-29.6	-12.2	-14.7	35.7	65.3	-220.6	50.4	-342.9
التجارة	-17.1	-119.1	-81.7	13.2	30.3	-177.2	94.9	-116.2
السكن	-1	-6.6	-10.1	4.2	5.2	-520.0	14.3	-141.6
المنشآت المالية الأخرى	17.3	15.4	21.1	20.8	3.5	20.2	-0.3	-1.4
المياه	-26.5	-27.7	-18.3	-23.3	3.2	-12.1	-5	27.3
الصناعات الغذائية	-59	-35.8	-44	-57.9	1.1	-1.9	-13.9	31.6
الصناعات الميكانيكية	6.6	9.1	64.2	5.8	-0.8	-12.1	-58.4	-91.0
البيئة	-58.6	-64.2	-65.5	-60	-1.4	2.4	5.5	-8.4
الإعلام والنشر	1.6	-2.3	-0.3	-4.7	-6.3	-393.8	-4.4	1466.7
السياحة	7.4	-0.1	2.3	-4.5	-11.9	-160.8	-6.8	-295.7
التجهيز	25.2	8.9	-2.1	2.3	-22.9	-90.9	4.4	-209.5
صناعات مواد البناء	17.5	12	-13.4	-32.1	-49.6	-283.4	-18.7	139.6
الضمان الإجتماعي	-54.7	-190	-241.3	-261.8	-207.1	378.6	-20.5	8.5
النقل	91.3-	265.9-	286-	-308.3	-217	237.7	-22.3	7.8
الإتصالات	382.6	275.1	207.5	147.9	-234.7	-61.3	-59.6	-28.7

القطاع	نتيجة الإستغلال (م د)							
	2010	2011	2012	2013	الفارق 2013-2010	نسبة التغيير 2013-2010	الفارق 2012-2013	نسبة التغيير 2013-2010
البنوك	120	68.9	73.4	-279.6	-399.6	-333.0	-353	-480.9
المناجم	402.3	198.2	392.9	-21.7	-424	-105.4	-414.6	-105.5
الصناعات الكيميائية	439.2	4.1	-96.4	-89.4	-528.6	-120.4	7	-7.3
المجموع	**2056.3**	**08.011**	**1445**	**799.5**	**-1257.3**	**-61.1**	**-645.9**	**-44.7**

د. النتيجة الصافية

سجلت المنشآت العمومية نتيجة صافية مجمّعة سلبية بقيمة 1 120.6 م د سنة 2013 مقابل نتيجة صافية مجمّعة سلبية بقيمة 193.5 م د سنة 2012 ونتيجة صافية مجمّعة إيجابية بقيمة 1 176.4 م د سنة 2010، محقّقة بذلك تراجعا تباعا بقيمة 927.1 م د و 2 297.0 م د مقارنة بسنة 2010.

وتطورت النتيجة الصافية المجمّعة للمنشآت العمومية حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	النتيجة الصافية (م د)							
	2010	2011	2012	2013	الفارق 2013-2010	نسبة التغيير 2013-2010	الفارق 2013-2012	نسبة التغيير 2013-2010
البنوك	88	-61.5	-74.2	-785.3	-873.3	-992.4	-711.1	958.4
الصناعات الكيميائية	435.1	8.2	-99.5	-136.8	-571.9	-131.4	-37.3	37.5
المناجم	375.7	188.2	361.5	24.5	-351.2	-93.5	-337	-93.2
النقل	-84.9	-155.5	-341.7	-424.5	-339.6	400.0	-82.8	24.2
الكهرباء	-37.5	-17.2	-222.9	-248.0	-210.5	561.3	-25.1	11.3
الضمان الإجتماعي	-40.1	-182.5	-224.1	-241.1	-201	501.2	-17	7.6
الإتصالات	225.5	165.4	-38	152.4	-73.1	-32.4	190.4	-501.1
صناعات مواد البناء	16.9	14.4	-5.1	-22.7	-39.6	-234.3	-17.6	345.1
التجارة	-31.6	-141.4	-117.9	-51.2	-19.6	62.0	66.7	-56.6
السياحة	11.6	2.5	4.5	-1.6	-13.2	-113.8	-6.1	-135.6
السكن	10.3	17.9	-4.3	1.1	-9.2	-89.3	5.4	-125.6
التجهيز	12.7	-1.4	-14.7	4.2	-8.5	-66.9	18.9	-128.6
الإعلام والنشر	2.8	-7.5	0.8	-2.9	-5.7	-203.6	-3.7	-462.5
الصناعات الميكانيكية	-10.1	-5.8	47	-12.6	-2.5	24.8	-59.6	-126.8
الصناعات الغذائية	-61.8	-40.2	-44	-60.3	1.5	-2.4	-16.3	37.0
المياه	-35.6	-36.2	-23.8	-30.6	5	-14.0	-6.8	28.6
البيئة	3.3	-0.6	0.6	9.8	6.5	197.0	9.2	1533.3
المنشآت المالية الأخرى	22.2	22.3	29.9	34.3	12.1	54.5	4.4	14.7
الفلاحة	-47.9	-63.2	-55.8	-17.3	30.6	-63.9	38.5	-69.0
الخدمات المساندة لقطاع النقل	110.7	32.2	34.9	202.3	91.6	82.7	167.4	479.7
المحروقات	211	413.3	592.8	485.4	274.4	130.0	-107.4	-18.1
المجموع	**1176.3**	**151.4**	**-194**	**-1120.9**	**-2297.2**	**-195.3**	**-926.9**	**477.8**

هـ. الإستثمارات

بلغت استثمارات المنشآت 2 707.4 م د سنة 2013 مقابل 2 557.3 م د سنة 2012، مسجلة بذلك تطورا بقيمة 150.1 م د وبنسبة 5.9%. وتركز حجم إستثمارات المنشآت العمومية (أكثر من 80%) لدى 11 منشأة.

و. منح الاستغلال

بلغت منح الإستغلال التي تحصلت عليها المنشآت العمومية 6 088.2 م د سنة 2013 مقابل 6 327.7 م د سنة 2012 و2 535.5 م د سنة 2010، مسجّلة بذلك تراجعا بقيمة 239.5 م د وبنسبة 3.8% مقارنة بسنة 2012 وزيادة بـ3 552.7 م د مقارنة بسنة 2010 (+140.1%). وتركز النصيب الأوفر من منح الاستغلال للمنشآت العمومية (أكثر من 98%) لدى 4 منشآت.

ز. منح الاستثمار

بلغت منح الاستثمار التي تحصلت عليها المنشآت العمومية 114.0 م د سنة 2013 مقابل 90.7 م د سنة 2012 و119.6 م د سنة 2010، محقّقة بذلك تطوّرا بقيمة 23.3 م د وبنسبة 25.7% مقارنة بسنة 2012. وتركز النصيب الأوفر من منح الاستثمار للمنشآت العمومية (أكثر من 99%) لدى 3 منشآت.

ح. الأجور

بلغ حجم الأجور بالمنشآت العمومية 3 406.7 م د سنة 2013 مقابل 3 190.2 م د سنة 2012 و2 581.1 م د سنة 2010، محقّقا بذلك تطورا بقيمة 216.5 م د وبنسبة 6.8% مقارنة بسنة 2012 و825.6 م د مقارنة بسنة 2010 (+32.0%). وتركز النصيب الأوفر من الأجور (ما يفوق 80%) لدى 24 منشأة علما وأنّ عدد أعوان المنشآت العمومية قد تطوّر من 119 559 عون سنة 2010 إلى 139 386 عون سنة 2013، أي بزيادة قدرها 19 827 عون وبنسبة 16.6% متأتية من إدماج أعوان المناولة والإنتدابات الجديدة وتفعيل التشريع والتراتيب المتعلقة بالعفو التشريعي العام.

ط. المنشآت العمومية التي سجلت أموالا ذاتية سلبية

سجّلت 29 منشأة عمومية أموالا ذاتية سلبية مجمّعة خلال سنة 2013 بما قيمته 2 457.7 م د مقابل رؤوس أموال مجمّعة بما قيمته 401.5 م د تتطلب وضعيتها المالية إعادة الهيكلة.

ي. المنشآت العمومية التي سجلت خسائر متراكمة

سجلت 44 منشأة عمومية منذ إحداثها وإلى غاية سنة 2010 خسائر متراكمة بما قيمتها 1 881.7 م د، وبلغت الخسائر المتراكمة 4 240.7 م د سنة 2013، أي بزيادة بين سنتي 2010 و2013 بما قدره 2 359 م د وبنسبة 125.4% وذلك دون إعتبار الخسائر المتراكمة للصناديق الإجتماعية.

3. أهم الإستنتاجات

يتّضح من خلال التشخيص العام للوضعية المالية للمنشآت العمومية أساسا ما يلي:

- سجّلت المنشآت العمومية خلال سنة 2013 تدهورا لمؤشرات نتيجة الإستغلال والنتيجة الصافية والمردودية مقارنة بسنة 2010. ويرجع ذلك أساسا إلى تعطل الإنتاج ببعض المنشآت الهامة وإلى التطوّر الهام لحجم الأجور وتطوّر المدّخرات على القروض المسندة من قبل البنوك العمومية،
- تراجعت نتيجة الإستغلال المجمّعة للمنشآت العمومية من 2 056.3 م د سنة 2010 إلى 799.5 م د سنة 2013، أي بقيمة 1 256.8 م د وبنسبة 61.1%،
- بلغت النتيجة الصافية المجمعة للمنشآت العمومية 1120.6 م د سلبي سنة 2013 مقابل 1176.4 م د سنة 2010، أي بتراجع قدره 2 297 م د وبنسبة 195.2%،
- سجلت **46 منشأة** عمومية من مجموع 93 منشأة (حوالي 50% من المنشآت) **نتيجة صافية سلبية** في نهاية سنة 2013،
- سجلت **44 منشأة** عمومية منذ إحداثها وإلى غاية سنة 2010 خسائر متراكمة بما قيمته 1 881.7 م د. وبلغت هذه **الخسائر المتراكمة** 4 240.7 م د سنة 2013، أي بزيادة بين سنتي 2010 و2013 بما قدره 2 359.0 م د وبنسبة 125.4% دون إعتبار الخسائر المتراكمة للصناديق الإجتماعية،
- تواصل العجز الهيكلي لعدد من المنشآت العمومية **(29 منشأة أموالها الذاتية سلبية)** التي تتطلب **إعادة هيكلتها** وصياغة إستراتيجيات متكاملة للنهوض بأدائها،
- **تطور حجم الأجور بالمنشآت العمومية** من 2 581.1 م د سنة 2010 إلى 3 406.7 م د سنة 2013، أي بزيادة قدرها 825.6 م د وبنسبة **32%**. وبلغ معدّل الزيادة السنوي في حجم الأجور 10.0% خلال الفترة (2010-2013) مقابل معدّل زيادة سنوي في حجم الأجور بـ6.1% خلال الفترة (2006-2010)،
- **تمثل الزيادة في حجم الأجور خلال الفترة 2010-2013 (+825.6 م د) من أهم أسباب تراجع نتيجة الإستغلال خلال نفس الفترة (-1256.8 م د)،**
- شهدت نسبة الزيادة في حجم الأجور بين سنتي 2010 و2013 مستويات قياسية ببعض المنشآت تجاوزت في بعض الحالات الـ 50 % على غرار المجمع الكيميائي التونسي (+81.2%) وشركة تونس للطرقات السيارة (+133.8 %) والصندوق الوطني للتأمين على المرض (+72.3%) والشركة التونسية لصناعات التكرير (+97.6 %)،

- تواصل إرتفاع دعم الدولة للمنشآت العمومية حيث بلغت منح الإستغلال والتوازن مستويات قياسية خلال سنتي 2012 و2013 على الرغم من محدودية موارد الدولة (6088.2 م د سنة 2013 مقابل 2 535.5 م د سنة 2010، أي بزيادة بنسبة 139.7%)،
- تسجيل بعض المنشآت لعجز ظرفي قابل للتحسّن،
- تواصل المحافظة على التوازنات المالية وتطور الأداء لعدد من المنشآت العمومية (47 منشأة عمومية سجلت نتيجة صافية إيجابية خلال سنة 2013).

III. الوضعية التنظيمية للمنشآت العمومية

1. أهم النقائص على مستوى النصوص القانونية والترتيبية للمنشآت العمومية

يصعب ضبط حدود قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية سيّما عند التعرض لمقترح إحداث مؤسسة أو منشأة جديدة وذلك لتعدد أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية وغياب تعريف واضح لها. ويمكن بداية التفريق بين المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية (EPNA)؛ إلاّ أنّ القانون عدد 9 لسنة 1989 لا يعتبر كل المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية منشأة عمومية، لذلك يحدّد الأمر عدد 2265 لسنة 2004 المؤرخ في 27 سبتمبر 2004 قائمة هذا الصنف من المؤسسات التي تُعتبر منشأة عمومية:

- المنشآت العموميّة : 104
- المؤسسات العموميّة التي لا تكتسي صبغة إداريّة : 74
- المؤسسات العموميّة للصحّة : 23
- **المجموع : 201**

ويجدر بالذكر في هذا الصدد، أنّ عددا من المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمضبوطة قائمتها بأمر ليست في حقيقة الأمر بمنشآت عمومية لاقتصار نشاطها جزئيا أو كليا على أنشطة غير تجارية. لذلك، تتعدّد تسميات المنشآت العمومية من ديوان أو شركة إلى مؤسسة دون أن يطابق ذلك وضعها القانوني. ثمّ إنّ التفرقة بين المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية من جانب، والشركات من جانب آخر، لا تخضع لمقياس واضح. لذا من الوارد جدّا أن تُصنّف بعض المنشآت العمومية الناشطة في نفس القطاع كشركة والبعض الآخر كمؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية؛ ومثال ذلك الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي تنتمي للصنف الأخير، بينما تُعتبر كل

المنشآت الأخرى للنقل شركات. إضافة الى ذلك، هنالك أمثلة أخرى في القطاع الصناعي حيث تعتبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكذلك الشركة التونسية لصناعات التكرير مثلا مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وليست بشركات.

ولئن كان لهذه الضبابية سلبيات إلاّ أنها مكّنت من تجاوز بعض العقبات في التسيير والتي تفرضها طبيعة المؤسسات العمومية وبالأخصّ:

- إضفاء بعض المرونة في التصرف من خلال تحويل بعض الأنشطة إلى مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتتمتع بالإستقلالية المالية، وهو ما يفسر تنامي عدد هذا الصنف من المؤسسات الذي تطور بين 2005 و2012 بزيادة 20 مؤسسة،
- تطبيق سياسات الدولة الإجتماعية والإقتصادية وخصوصا دورها في ضبط وتعديل الأسعار. ويبدو ذلك جلّيا في كون الفارق الهام بين الوضع القانوني للشركات والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية هو أنّ هذه الأخيرة، على عكس الأولى، ليست لها مجلس إدارة ويعيّن مسؤولها الأوّل بأمر ممّا يسهّل إعتبارها إمتدادا للدولة ولتنفيذ سياساتها.

ومهما كانت المبرّرات، فإن توضيح مصطلح المنشأة العمومية من وجهة نظر إقتصادية علاوة على توحيد التسمية في اتجاه مصطلح الشركة من شأنه إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة صعوباتها.

وفي ظلّ هذا الغموض، فإنّ عددا من المنشآت تتمتع بقانون أساسي للشركات وأخرى تخضع لتعريف المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية. وتتوزع 104 منشأة بين وزارات الإشراف حسب الجدول التالي:

توزيع المنشآت حسب الوزارات

وزارات الاشراف	عدد المنشآت (2013)	عدد مواطن الشغل (2010)	عدد مواطن الشغل (2013)	الفارق	نسبة التغيير بين سنتي 2010 و2013(%)
وزارة النقل	23	30386	35319	4933	16.2
وزارة الصناعة	17	24492	35287	10795	44.1
وزارة المالية	11	9749	9951	202	2.1
وزارة التجهيز	10	3570	4173	603	16.9
وزارة الفلاحة	9	11949	12945	996	8.3
وزارة التجارة	**5**	1076	1281	205	19.1
وزارة السياحة	5	224	213	-11	-4.9
رئاسة الحكومة	5	3452	3637	185	5.4
وزارة الشؤون الاجتماعية	4	7746	9667	1921	24.8
وزارة الاتصالات	4	18228	18612	384	2.1
وزارة الصحة	3	3038	3005	-33	-1.1
وزارة الداخلية	3	496	484	-12	-2.4

وزارات الاشراف	عدد المنشآت (2013)	عدد مواطن الشغل (2010)	عدد مواطن الشغل (2013)	الفارق	نسبة التغيير بين سنتي 2010 و2013(%)
وزارة الشباب	2	304	182	-122	-40.1
وزارة التربية	1	170	188	18	10.6
وزارة البيئة	1	4526	4293	-233	-5.1
رئاسة الجمهورية	1	153	149	-4	-2.6
المجموع	104	119559	139386	19827	16.6

ومن جهة أخرى، تشكو **منظومة متابعة المنشآت العمومية من نقائص متّصلة أساسا بعدم تفعيل النصوص المنظمة لهذا الجانب** على غرار الأمر عدد 197 2 لسنة 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف وصيغ المصادقة على أعمال التصرّف وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهل المنشآت العمومية، وضعف الإمكانيات الموضوعة على ذمّة الهياكل المكلفة بالإشراف في بعض الوزارات وغياب نظام معلوماتي يمكن من المتابعة الحينيّة للمنشآت وخاصة تعدّد الهياكل المتدخلة في عملية الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية.

وبالتالي، فإنّ **المنظومة القانونية الحالية تؤدي إلى تضخّم عدد المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وتعدّد أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية وغياب تعريف واضح** بشكل يصعب معه ضبط حدود قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية سيّما عند التعرض لمقترح إحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية أو منشأة جديدة.

2. أهم النقائص على مستوى دور الدولة

تضطلع الدولة بعديد المهام في علاقتها بالمنشآت والمؤسسات العمومية بصفتها:

- تساهم في رأس مال المنشآت والمؤسسات العمومية،
- تحدّد التوجهات الإستراتيجية لقطاعات الإنتاج،
- تراقب مطابقة أعمال التصرّف مع التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل وتتابع مردودية مساهماتها،
- تعدّل الأسعار على مستوى سوق السلع والخدمات،
- تضمن تواصل تأمين المرافق العمومية الأساسية،
- تهيئ الظروف الملائمة للإنتاج عبر المشاريع الكبرى التي تنجزها (بنية تحتية وطرقات وموانئ ومطارات ...)،
- تساهم في خلق ديناميكية إقتصادية عبر الصفقات العمومية التي تبرمها مع القطاع الخاص...

وفي عدم تحديد مجالات ومعايير وحجم تدخّل الدولة عبر المنشآت العمومية التي تمتلكها كلّيا أو جزئيا أن يؤول الوضع إلى إتخاذ قرارات غير ناجعة إقتصاديا، حيث أن المنشأة العمومية مطالبة في

نفس الوقت بالمحافظة على توازناتها المالية والمساهمة في السياسة الإجتماعية للدولة من خلال تعديل الأسعار والإلتزام بتشاريع وتراتيب رقابية صارمة.

لهذه الإعتبارات، لم يتمّ تحديد دور متناسق للدولة في مجالات:

- دور الدولة كجهاز يتولّى ضبط التوجّهات الإستراتيجية،
- دور الدولة كمساهم عمومي،
- دور الدولة كضامن لاستمرارية المرافق العمومية.

أ. نقائص على مستوى دور الدولة كجهاز يتولى ضبط التوجّهات الاستراتيجية

تتدخّل الدولة إستنادا إلى المنشآت العمومية التي تملكها جزئيا أو كلّيا في **21 قطاع إنتاج وخدمات:** التجهيز والطاقة والبنية التحتية والنقل والتجارة والسكن والاتصالات ...

وينقسم تدخّل المنشات العمومية في قطاعات الإنتاج إلى تدخّل في قطاعات تنافسية وقطاعات غير تنافسية وقطاعات تأمين مرافق عمومية حيوية. وعلى الرغم من التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الإستقلال وخاصة خلال العشريات الثلاث المنقضية (1986-2015)، فإنّ مجالات تدخل العديد من المنشآت العمومية وإحتكارها لبعض القطاعات أصبحت غير مبرّرة ولا تكتسي جدوى إقتصادية وأضحت في بعض الأحيان سببا في تراجع مناخ الاستثمار ومكبّلا للمبادرة الخاصّة باعتبار الممارسات المخلّة بحريّة المنافسة التي تقوم بها الدولة كسلطة عمومية إقتصادية. وتتمثّل أهمّ النقائص في هذا المجال في:

- التخلّي عن تجربة التعاقد بين الدولة والمنشآت العمومية خلال الفترة (2011-2015)،
- تدخل المنشآت العمومية في قطاعات تنافسية ممّا يحدّ من نجاعة الإقتصاد الوطني وتراجع للإستثمار الخاص،
- ضعف الشراكة مع القطاع الخاص بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية،
- غياب آلية تشجّع على إرساء شراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التمويل وتساعد على رسملة المنشآت العمومية،
- غياب آلية لتمويل برامج ذات أبعاد إجتماعية وتضامنية بالاشتراك مع المنشآت العمومية (في إطار المسؤولية الاجتماعية) بهدف إدماج المنشأة في محيطها الخارجي،

- تدخل الدولة في السياسة التجارية لبعض المنشآت العمومية وذلك بالتدخّل في سياسة ضبط تعريفة السلع والخدمات المسداة دون الأخذ بعين الإعتبار للتوازنات المالية للمنشأة، بالإضافة إلى عدم تحديد معايير واضحة للحصول على دعم الدولة (منح الإستغلال)،
- تدخل الدولة في مجال التصرّف في الموارد البشرية ببعض المنشآت العمومية لتنفيذ سياستها الإجتماعية التي قد لا تتلائم مع حاجيات المنشأة الحقيقية، ممّا يؤثر سلبا على نجاعتها ومردوديتها.

ب. نقائص على مستوى دور الدولة كمساهم عمومي

1. نقائص على مستوى دور الدولة كمساهم عمومي في رأس المال وتؤمّن مصلحة عامة

يشكو دور الدولة كمساهم في رأس المال من **مشكلة تشتّت الملكية بين مختلف وزارات الاشراف القطاعي وضعف الإمكانيات المادية للدولة ووزارات الاشراف**، ممّا يؤدي الى عدم تنامي الدور الفاعل للدولة في هذا المجال. ويقابل تفتّت الملكية تعدّد سلطات الاشراف بين رئاسة الحكومة ووزارات الاشراف القطاعي ووزارة المالية؛ ممّا ينشئ تداخلا بين السلطات وتعدّد المرجعيات بالنسبة للمؤسسات.

فضلا عن ذلك، لم تتولّ الدولة خلال الفترة السابقة ضبط إستراتيجية مساهماتها بصفة واضحة ودقيقة لا بصفتها كمالك أو مساهم في رأس المال فحسب بل كذلك بصفتها تضطلع بمهمة تأمين مصلحة عامة. وتتمثّل أهمّ النقائص في هذا المجال في:

- غياب استراتيجية واضحة وموثّقة في مجال المساهمات والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية (stratégie actionnariale de l'Etat) تمكّن من تحديد الأهداف المرجوّة من هذا القطاع في مختلف المجالات (الإنتاج–الإنتاجية – التشغيل–إلخ...)،
- عدم التفريق بين الدولة كمساهم في رأس المال والدولة كسلطة إشراف، مما يؤدّي إلى الخلط بين المصالح واتخاذ قرارات غير ناجعة،
- غياب أهداف دقيقة لمساهمات الدولة الحالية بكل منشأة عمومية (على غرار تحقيق أرباح وتحويل موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة، تعديل أسعار السوق، تأمين مرافق عمومية حيوية لا يمكن التخلّي عنها لفائدة القطاع الخاص، تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في قطاعات تكتسي مخاطر على مستوى المردودية...)،

- تركيز الدولة عند معالجة ملفات تطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية على التدخّل من أسفل الموازنة وذلك بشطب الديون أو جدولتها أو تقديم مساعدات مالية أو ضمانات بنكية دون البحث عن حلول جذرية،
- غياب معايير واضحة وموثّقة لإحداث منشأة عمومية أو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية،
- غياب معايير واضحة وموثّقة للتخلّي عن مساهمات الدولة (على غرار إقتصار تدخل الدولة على المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص تأمينها أو تستوجب حضور الدولة بصفتها تؤدي وظيفة المصلحة العامة...)،
- تشعّب المسالك على مستوى إجراءات إعادة هيكلة المنشآت العمومية.

وتتّسم الوضعية الحالية للإشراف بتولّي 5 هياكل أفقية محدثة على مستوى كلّ من رئاسة الحكومة ووزارة المالية بالإضافة إلى وزارات الإشراف القطاعي تنسيق عمليات الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية، وهي:

- الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية،
- وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة،
- وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة،
- الإدارة العامة للتخصيص برئاسة الحكومة،
- هيئة مراقبي الدولة،
- هياكل الإشراف على المنشآت العمومية بوزارات الإشراف القطاعي.

مّا أدّى إلي:

- حالة من التداخل والنقص على مستوى التنسيق بين الهياكل المذكورة،
- عدم نشر التقارير والمعطيات التي تعدّها هذه الهياكل، ممّا يحدّ بصفة كبيرة من نجاعة حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- غياب إستراتيجية موحّدة لحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

2. نقائص على مستوى دور الدولة في تطوير حوكمة المنشات التي تساهم في رأس مالها

لم تتولّى الدولة خلال الفترة السابقة الحرص على تطوير حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية بما يضمن إستعمال الموارد العمومية بالنجاعة والفعالية المستوجبة، ولم يتمّ بالتالي تفعيل مبادئ المحاسبة والمسائلة. وتتمثّل أهمّ النقائص في هذا المجال في:

- نقص على مستوى إستقلالية مجالس الادارة في إتخاذ القرارات خاصّة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية،
- عدم الفصل بين مهمتي الإدارة والتسيير للمنشآت العمومية،
- غياب إجراءات موضوعية وشفّافة ومحدّدة مسبّقا لتعيين وإعفاء رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس الادارة أو المؤسسة وتحديد عقوبات واضحة في حالة ثبوت سوء تصرّف في الأموال العمومية،
- ضعف نظام تأجير رؤساء المنشآت والمؤسسات العمومية،
- عدم تعميم هياكل الحوكمة على كافة المؤسسات والمنشآت العمومية وضبط صلاحياتها وتمكينها من الموارد المادية والمالية والبشرية الضرورية لإنجاز مهامها،
- عدم تعميم لجّان التدقيق الدائمة ولجّان المخاطر على المنشآت العمومية،
- عدم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية،
- ضعف الأداء على مستوى الهياكل المكلّفة بالتدقيق الداخلي ومراقبة التصرّف والمحاسبة التحليلية بالمنشآت العمومية بسبب نقص الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية،
- تدخّل الدولة في بعض مجالات التصرّف العادي في المنشآت العمومية وخاصة في مجال التصرّف في الموارد البشرية لتنفيذ سياستها الاجتماعية،
- ثقل الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على الإنتدابات بالمنشآت والمؤسسات العمومية وتنقيح هياكلها التنظيمية وأنظمتها الأساسية،
- عدم إلتزام عديد المنشآت العمومية بإعداد قوائمها المالية في الآجال،
- ضعف على مستوى منظومة التصرف التقديري في الموارد البشرية بالمنشآت العمومية،
- ضعف الحوار الإجتماعي بالمنشآت العمومية، ممّا أدّى إلى تفاقم الإضرابات وضعف إنتاجية العمل،

- تعدّد الالتزامات المحمولة على المؤسسات والمنشآت العمومية؛ ممّا يحدّ من عملية التصرّف الناجع من حيث الوقت والكلفة خاصة في ما يتعلّق بإجراءات الصفقات العمومية وإجراءات الإنتدابات،
- تعدّد الهياكل المتدخّلة في عملية الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية (رئاسة الحكومة ووزارات الاشراف القطاعي ووزارة المالية...) وعدم فعاليّة آليات التنسيق سيّما من حيث تبادل المعلومة،
- غياب توضيح دقيق للإلتزامات المحمولة على الدولة في حالة تدخّلها في السياسة التجارية أو الإجتماعية أو البيئية للمنشأة،
- ثقل الرقابة المسبّقة خاصّة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية،
- غياب هيكل إداري مركزي موحّد أو هيئة إشراف وتنسيق تتمتّع بالاستقلال الإداري والمالي ويسيّرها مجلس إدارة تتولّى التصرّف في المساهمات العمومية،
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية الموضوعة على ذمّة الهياكل المكلّفة بالإشراف في بعض الوزارات،
- عدم نشر تقارير لفائدة والسلطة التشريعية والعموم حول وضعية مساهمات الدولة.

3. دور الدولة كمراقب

على الرغم من التنصيص على تمتّع المؤسسات والمنشآت العمومية بالاستقلالية المالية والمعنوية، فإنّ النصوص المنظّمة لعملية الإشراف عليها تشير إلى أنّ تدخل الدولة في إتخاذ القرارات يكاد أن يتّصل بكافة أشكال التصرّف العادي واليومي بالمنشاة أو المؤسسة العمومية.

وتتمثّل أهمّ النقائص في مجال الدور الذي تلعبه الدولة كمراقب في:

- عدم حصر تدخل الدولة (سلطة الإشراف) في حالات الإحتراز التي يثيرها مراقب الدولة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة والتي يعتبرها أخطاء ذات تأثيرات جوهرية لا يمكن تداركها مستقبلا أو تتنافى والتوجهات الإستراتيجية للدولة،
- غياب معايير دقيقة لتقييم أداء المنشأة العمومية بالإعتماد على مرجعية مساهمة الدولة في رأس مالها،
- تقييم مردودية المنشأة بالإعتماد أساسا على مدى مشروعية التصرّف عوض تغليب مبدأ تقييم مدى بلوغ الأهداف المرسومة ونجاعة وفاعلية التصرف،

- عدم تطوير مفهوم خطأ التصرّف في المؤسسات والمنشآت العمومية بما يمكّن من تكريس مفهوم نجاعة وفعالية التصرّف على حساب مفهوم مشروعية التصرف،
- غياب ثقافة المحاسبة والمسائلة وغياب عقوبات صارمة من قبل دائرة الزجر المالي على المسؤولين على المنشات والمؤسسات العمومية وأعضاء مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة في حالة ثبوت قيامهم بأعمال تتعلق بإهدار المال العام أو الفساد أو الرشوة.

4. دور الدولة كضامن لاستمرارية المرافق العمومية

لم تتولّ الدولة خلال الفترة السابقة تدعيم نجاعة وفاعلية التصرّف بالمنشآت العمومية التي تؤمن مرافق عمومية حيوية نظرا لما تكتسيه من دور أساسي للمساهمة في الرفع من إنتاجية القطاع الخاص وتنافسيته على المستوى العالمي. ويتجلى ذلك من خلال:

- غياب عمليات إعادة هيكلة جوهرية للمنشآت العمومية التي تؤمّن مرافق عمومية حيويّة بما يضمن ديمومة نشاطها وتطوير تنافسيتها على المستوى العالمي مع الحرص على الضغط على كلفة إنتاجها وتحسين جودة منتوجاتها وخدماتها إستنادا إلى المعايير الدولية (الإتصالات، الكهرباء، المياه، الطاقة، النقل، لوجستية النقل، الشحن...)،
- ضعف نسبة إنجاز الإستثمارات في قطاعات البنية التحتية والمرافق العمومية الحيوية، بما يضمن دفع التنمية مع الحرص على الضغط على كلفة الخدمات المسداة وجودتها.

IV. الإصلاحات المقترحة

1. المقتضيات الأساسية للإصلاح

تستوجب عملية **إصلاح وهيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية** العمل على إصلاح المحاور الأساسية التالية:

- إعطاء المؤسسات والمنشآت العمومية ومجالس إدارتها إستقلالية ومرونة في التصرف وتسهيل وتسريع الإجراءات،
- تطوير العلاقة التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- مواصلة عملية مراجعة النصوص القانونية المتعلّقة بالصفقات العمومية لتتلاءم مع مقتضيات النسق السريع لأخذ القرار خاصة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية،
- إعادة النظر في سياسات الدولة المتعلّقة بالتسعير،

- التسريع في تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص،
- إعادة الهيكلة المالية الجذرية للمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تطوير الحوكمة الداخلية والعامّة للمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تطوير أسس الحوار الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

2. على مستوى الحوكمة العامة

تتولى حاليا 5 **هياكل أفقية**، تنسيق الإجراءات العملية والاستراتيجية في مجال الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية، لذلك بات من الضروري **تجميعها صلب هيكل موحّد**، دون إحداث هياكل جديدة موازية للهياكل القائمة لأنّ إحداث هياكل جديدة تُعنى بإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية إضافة إلى الهياكل الموجودة حاليا والمعنية بالإشراف الأفقي لا يمكن مبدئيا أن يكون حلّا جذريا باعتباره يتعارض مع قواعد تبسيط إجراءات الإشراف.

وسيتمّ في هذا السياق خلال المرحلة القادمة:

- مراجعة مفهوم المنشأة العمومية من خلال تحديد مفهومها وتبسيط أصنافها في اتّجاه التقارب مع مفهوم الشركات العاملة في القطاع الخاصّ سيّما من حيث احترام الالتزامات القانونية وآليات التسيير. وسيتمّ في هذا الإطار الابقاء على صنفين من المنشآت العمومية:
- الشركات العمومية،
- المؤسسات العمومية المنتجة لسلع وخدمات قابلة للترويج.

وسيقع بالتالي التخلّي عن مفهوم المؤسسات العمومية على معنى الفصل 33 (سابعا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 والتي يُعتبر نشاطها امتدادا لعمل الإدارة والنظر في حلول بديلة لها.

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالإشراف على المنشآت العمومية بغرض تطوير حوكمتها والتخفيف من الرقابة المسبّقة خاصة بالنسبة للمنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية والعمل على تبسيط الإجراءات المتعلّقة بعمل اللجنة الفنّية للتطهير وإعادة هيكلة المنشآت العمومية،
- إعتماد معايير واضحة وموثّقة عند إحداث منشأة عمومية أو عند التخلّي عنها،
- تجميع كل الوظائف المتعلقة بالإشراف الأفقي لضمان التنسيق والنجاعة وذلك ضمن هيكل إداري مركزي موحّد أو هيئة إشراف وتنسيق كوكالة وطنية للتصرف في المساهمات العمومية تتمتّع

بالاستقلال الإداري والمالي ويسيّرها مجلس إدارة أو مجلس إستراتيجي. وسيختصّ هذا الهيكل بممارسة كافة وظائف الدولة كمساهم وتحديدا في مجالات:

- تنظيم المنشآت العمومية،
- متابعة تركيبة هياكل المداولة وتقييم أعمالها،
- متابعة وتقييم التصرّف في المجالات الفنّية والمالية،
- الرقابة،
- الدراسات والإصلاحات والتكوين.

وستضبط صلاحيات الهيئة أو الوكالة وتنظيمها بمقتضى أمر حكومي. وسيخضع أعوان الهيئة أو الوكالة لنظام أساسي خاصّ يصادق عليه بأمر حكومي. وستتولّى الهيئة أو الوكالة تقديم تقاريرها وملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة والوزير المكلّف بالمالية والوزير المكلف بالتنمية،

- التأكيد على دور وزارات الاشراف القطاعي في تحديد السياسات القطاعية وعقود البرامج وعقود الأهداف ومتابعة انجازها،
- تحديد ونشر استراتيجية الدولة كسلطة عمومية (Pouvoir public) في مجال المساهمات والمنشآت العمومية من ناحية، وتبويب أهدافها وترتيبها من منطلق دورها كمساهم (l'Etat actionnaire)، من ناحية أخرى.
- تطوير تجربة التعاقد بين المنشأة أو المؤسسة والدولة بهدف جعل عقود البرامج وعقود الأهداف حلقة محورية في منظومة إصلاح المنشآت، وذلك خاصة من خلال إعتمادها كوثيقة مرجعية لتقييم الأداء وإفرادها بمجالس إدارة خاصة عند النظر فيها أو متابعتها.

3. على مستوى الحوكمة الداخلية

ترتكز الإصلاحات المقترحة في مجال الحوكمة الداخلية على العناصر التالية:

- دعم إستقلالية مجالس الادارة في اتخاذ القرارات،
- إعادة النظر في تركيبة مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة،
- إرساء الهياكل التي تؤسّس لحوكمة رشيدة داخل المؤسسة،
- تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة.

4. على مستوى الفصل بين مهمتي الادارة والتسيير

بات من الضروري فصل مهمّة رئاسة مجلس الإدارة عن مهمّة إدارة المنشأة لضمان مبدأ التوازن بين هيكل المداولة والهيكل التنفيذي وحيادية مجلس الادارة عند اتخاذ القرارات وتدعيم مبدأ المسائلة.

وسيتمّ على ضوء هذا المبدإ **تعيين رئيس لمجلس الإدارة ومدير عام بالنسبة لكلّ منشأة**. ويهدف هذا الإجراء إلى تفعيل دور مجالس الإدارة وتحويلها إلى هياكل لحوكمة التصرّف داخل المنشآت وذلك من خلال توزيع الإختصاصات على النحو التالي:

- لرئيس مجلس الإدارة دور الرقابة على أعمال التصرّف وتنظيم جلسات مجلس الإدارة والعلاقات مع المساهمين وأعضاء المجلس وسلطة الإشراف؛
- للمدير العام دور إحكام أعمال التصرّف ورسم إستراتيجية الشركة في المجالات الفنّية والمالية والتجارية وتنفيذها بعد مصادقة مجلس الإدارة عليها.

وستتوفّر في هذا الإطار لمجلس الإدارة السلطة والمؤهلات والموضوعية اللازمة للقيام بوظيفة القيادة الإستراتيجية ومراقبة أعمال التصرّف داخل الإدارة. ويُعتبر تعيين وإعفاء المدير العام من بين الصلاحيات الأساسية لمجلس الإدارة حتى يتمكّن من مراقبته وتحمّل مسؤولية أداء المؤسسة. كما سيكون مسؤولا عن القرارات التي يتّخذها. وفي هذا المجال، سيتمّ:

- إعطاء الصلاحيات الكافية لمجالس الإدارة في اتخاذ القرارات دون الرجوع لهياكل الإشراف وتحميلها مسؤولية ذلك عند الاقتضاء،
- يمارس مجلس الإدارة وظيفته في مراقبة القيادة الاستراتيجية في إطار الأهداف المحدّدة من طرف الحكومة (dans le cadre d'un contrat-programme). كما ستتوفّر له سلطة تعيين وإعفاء المدير العام،
- يشارك مجلس الإدارة في تصوّر ومتابعة استراتيجية المؤسسة وأهدافها العامة،
- تحديد مؤشرات تقييم الأداء،
- متابعة إعداد المعطيات والقوائم المالية،
- إعداد برامج التعيين في خطط التسيير الهامة،
- تغيير الطرق الحالية لتسمية أعضاء المجالس بالإعتماد على مقاييس موضوعية محدّدة مسبّقا للتسمية، من ناحية، وإرساء برامج تكوين دورية لفائدتهم في مختلف مجالات التصرف، من ناحية أخرى،

- إعتماد معايير موضوعية دنيا لتسمية المسؤولين الأوّل بالمؤسسات والمنشآت العمومية مع إمكانية إعتماد مبدأ الترشّح والمناظرة عند تعيينهم.

5. على مستوى تركيبة مجالس الادارة ومجالس المؤسسة

من أجل تمكين تركيبة مجلس الإدارة في المرحلة القادمة من ممارسة عمله بموضوعية وبصفة مستقلة، بات من الضروري تعيين متصرفين مستقلين على غرار ما هو معمول به بالنسبة للبنوك العمومية واعتماد معايير موضوعية وشفّافة ومحدّدة مسبّقا عند التعيين.

ويتحتّم أيضا أن تتوفّر لأعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرة اللازمة لممارسة مهامهم بالنجاعة المطلوبة وذلك بالنظر لخصوصيات المؤسسات التي يعيّنون لديها.

وفي هذا السياق، ستقوم الهيئة أو وكالة التصرّف في المساهمات بتقييم مستوى أداء مجلس الإدارة أو مجلس المؤسسة ونجاعة ومساهمة مختلف الأعضاء. ويكتسي هذا التقييم صبغة هامّة تساعد على وضع برامج ناجعة وموجّهة لتكوين أعضاء المجلس. وستُحوّل الصلاحيات الحالية لوحدة متابعة أنظمة الانتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة الخاصّة بمتابعة المردودية مستقبلا للهيكل المركزي الذي سيتمّ إنشائه.

6. إرساء الهياكل التي تؤسس لحوكمة رشيدة داخل المؤسسة

تستوجب الحوكمة الرشيدة إنشاء هياكل جديدة داخل المنشآت العمومية. وبالتالي، يتعيّن على مجالس إدارة المنشآت العمومية خلال المرحلة القادمة إحداث لجّان مختصّة لمساعدتها على تأمين وظائفها، على غرار:

- لجنة التدقيق،
- لجنة التأجير،
- لجنة الاستراتيجية،
- لجنة المخاطر ...

وسيتمّ مراعاة الكفاءة وتحديد معايير موضوعية عند التعيين على رأس هذه اللجان (مع تعيين متصرف مستقل يترأس لجنة التدقيق). كما سيتمّ تدعيم هياكل التدقيق الداخلي ومراقبة التصرّف والمحاسبة التحليلية بالموارد البشرية والمادية الضرورية للقيام بعملها على الوجه المطلوب.

7. تطوير الشفافية والإفصاح عن المعلومة

ستتولى الهيئة أو وكالة التصرّف في المساهمات بصفة دورية نشر معلومات تأليفية عن المؤسسات والمنشآت العمومية إضافة لتقرير سنوي حول التصرف في هذه المؤسسات بما يُمكّن من إعطاء صورة واضحة عن الأداء والتطوّر العام لهذه المؤسسات.

وسيضمّ هذا التقرير المعطيات التالية:

- الأداء المالي العام للمؤسسات،
- القيمة الجملية لحافظة مساهمات الدولة،
- جملة من المؤشرات التأليفية،
- متابعة إنجاز الإستثمارات،
- متابعة عملية تطوير منظومة تقييم الأداء؛ بما يمكّن من تكريس مفاهيم المسائلة ونجاعة وفاعلية التصرّف على حساب مفهوم مشروعية التصرّف.

8. الإصلاحات المقترحة على مستوى الموارد البشرية والحوار الاجتماعي

تتجاوز مسألة الإصلاحات على مستوى الموارد البشرية المنشآت العمومية لتشمل الوظيفة العمومية في حدّ ذاتها. كما أنّه لا مجال لإصلاح المنشآت العمومية دون إعادة النظر في سياسات التأجير والترقيات وغيرها.

وفي هذا الإطار، سيتمّ خلال المرحلة القادمة:

- إرساء الآليات الكفيلة بترشيد الانتدابات بالمنشآت العمومية بما يتلاءم وحاجياتها الفعلية مع تخفيف الاجراءات المتعلّقة بالانتدابات ومراجعة الهياكل التنظيمية،
- البحث عن سُبُل تطوير الحوار الاجتماعي بالمنشآت العمومية بما يضمن مناخا اجتماعيا سليما وتحسين إنتاجية العمل مع تعزيز مجال تدخّلها ليشمل محيطها الخارجي على المستوى الاجتماعي والبيئي،
- تطوير منظومة التصرّف في الموارد البشرية والتكوين بالمنشآت العمومية بما يسمح بتطوير المهارات وتلبية حاجيات المنشآت من الكفاءات مع إرساء آليات للتصرّف التقديري والمراقبة والمتابعة،

- مراجعة نظام تأجير المسؤولين الأوّل على المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك بربط نسبة من الأجر بأداء المؤسسة.

9. الإصلاحات على مستوى استراتيجية التمويل

بات من الضروري اعتماد برنامجا طموحا لهيكلة المؤسسات العمومية التي تمرّ بصعوبات ولديها إمكانية ملموسة لتطوير نشاطها. ويجب التفريق، عند المعالجة، بين المؤسسات العاملة في القطاع التنافسي وغيرها. وتستند المقاربة المعتمدة في هذا المجال على المبادئ التالية:

- التأكيد على مبدأ التدخّل من أعلى الموازنة (الرأسملة) عوض التعويل على الدعم المباشر أو غير المباشر،
- ربط الدعم المالي بمفهوم المرفق العام وإرساء مبدأ التعويل على الذات بحيث يصبح الالتجاء إلى الدعم استثنائيا،
- اقتراح مخطّط عمل استراتيجي من قبل المؤسسات العمومية التي تنشط في المجال التنافسي يضمن تطوير المؤسسة وديمومة نشاطها،
- اعداد خطّة للتمويل ترمي إلى تحقيق التوازنات في أجل أقصاه 2017 من قبل المؤسسات العمومية،
- إحداث صناديق للتدخل ضمن الشراكة مع القطاع الخاص في المؤسسات الناشطة في القطاع التنافسي.

10. الإصلاحات على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الناشطة في المجال التنافسي

لا تكاد تخرج الحلول الممكنة للهيكلة المالية لمثل هذا الصنف من المنشآت عن ثلاث إمكانيات:

- التدخل المباشر لتصفية الديون قصيرة المدى (التدخّل من أسفل الموازنة)،
- التدخل المباشر من الدولة برفع رأس المال (التدخّل من أعلى الموازنة)،
- الشراكة مع القطاع الخاصّ.

وحيث أنّ مبدأ الشراكة مع القطاع الخاصّ لا يستقيم مبدئيا مع منشآت ذات وضعية مالية حرجة، ممّا لا يُمكّن من تثمين أصولها، يُعتبر التدخل من أسفل الموازنة حلاّ وقتيّا لا يستقيم مع الهدف الرئيسي

المتمثّل في استدامة وربحية المؤسسة. وبالتالي، يبدو الحلّ الثاني المتمثل في التدخّل المباشر من الدولة برفع رأس المال الحلّ الأمثل، إلاّ أنّ الوضع العام للقدرات المالية للدولة لا يسمح بذلك.

ويتمثّل المبدأ العام المُقترح في التمويل من أعلى الموازنة بدلا من التعويضات أو الدعم المالي، وذلك في إطار إحداث صندوق وطني للاسترجاع يمكّن من تحويل الديون قصيرة المدى إلى ديون طويلة المدى عبر الترفيع في رأس المال.

مبدأ التدخل من أعلى الموازنة

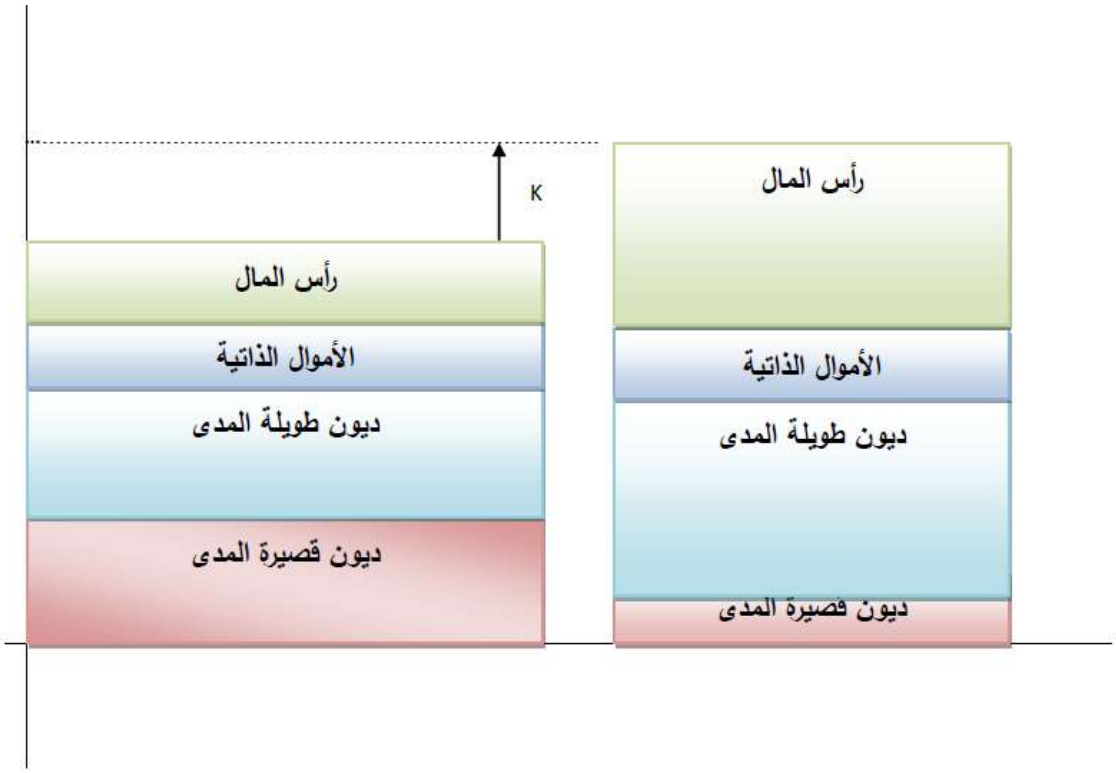

ويُشجّع إحداث إطار للتمويل تحت مُسمَّى صندوق وطني للاسترجاع على إرساء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التمويل ويساعد على رسملة المنشآت العمومية. وسيؤدي إلى التخفيف من المساهمة المباشرة للدولة في تمويل عمليات هيكلة المؤسسات العمومية الناشطة في القطاع التنافسي من جهة، وإلى تمكينها من مرافقة تلك المؤسسات سعيا لتطوير مفهوم جديد للحوكمة يأخذ بعين الاعتبار ديمومة تحسين الأداء.

وسيتمّ خلال الفترة القادمة القيام بالدراسات الضرورية للنظر في جدوى إحداث صندوق وطني للاسترجاع وآليات عمله بعد تقييم نتائج تدخل صندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية.

كيفية استخدام صندوق الاسترجاع

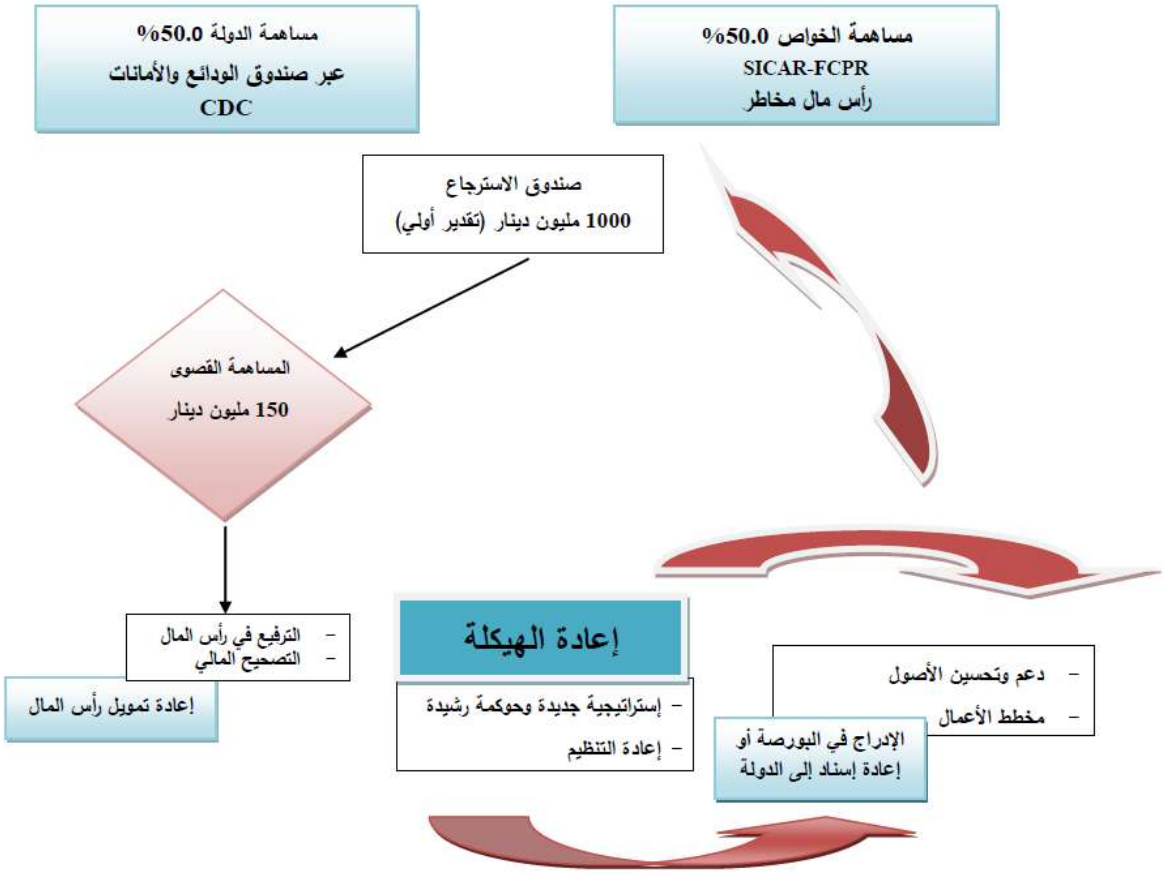

11. الإصلاحات على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الناشطة في مجالات المرفق العمومي للقطاع الاحتكاري

تتبني جملة الإصلاحات المعتمدة في مجالات المرفق العمومي للقطاع الإحتكاري على المبادئ التالية:

- تبقى الهيكلة المالية من مشمولات الدولة على أن تقترح المنشأة العمومية برنامجا للتطوير الاستراتيجي قابلا للتنفيذ،
- يبقى تمويل أعلى الموازنة من مشمولات الدولة فقط،
- الإبقاء على الدعم المباشر مع اقتراح عقد برنامج تتمّ المصادقة عليه مسبّقا ويتضمن أهدافا محدّدة مع بيان تأثيراتها الاجتماعية والبيئية،

- إنشاء صندوق وطني/صناديق جهوية للتأثير الايجابي (Fonds Régionaux Impact) لتمويل برامج ذات أبعاد اجتماعية وتضامنية بالاشتراك مع المؤسسات العمومية (في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة) بهدف إدماج المؤسسة في محيطها الخارجي.

الباب الثاني: القطاعات التربوية والثقافية

تمهيد

تماشيا مع التوجهات العامة للسياسة التنموية للفترة القادمة وإعتبارا **للدّور الموكول للرأس المال البشري في تحقيق أهداف التنمية**، تكثف السعي خلال الفترة 2011-2015 نحو مزيد الرفع من مردودية القطاعات ذات الصلة بتثمين الموارد البشرية ولاسيما منها قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والثقافة.

ففي مجال **التربية** تواصل العمل بهدف تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي من خلال تطوير المناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي ودعم وظيفة البحث والتجديد. كما تم العمل على تحسين ظروف الدراسة بالمؤسسات التربوية عبر دعم بنيتها الأساسية وإيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة. وعملا بمبدأ تكافؤ الفرص تواصل التعميم التدريجي للسنة التحضيرية والعناية بالمؤسسات التربوية ذات الأولوية والحرص على توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

وفي مجال **التكوين المهني**، تكثف السعي نحو مزيد إحكام الربط بين نظامي التكوين المهني والتعليم من خلال تعميق الدراسة حول السبل الكفيلة بإرساء معابر للانتقال بين منظومتي التعليم والتكوين.كما تواصلت الجهود الرامية إلى تطوير التكوين مع المؤسسة باعتباره شرطا أساسيا في دعم قابلية التشغيل وتطوير آليات تمويل التكوين المستمر.

وفي مجال **التعليم العالي**، إرتكزت الجهود على الرفع من جودته والإسهام في تحسين تشغيلية الخريجين عبر تنويع شعب التكوين ودعم الشعب الواعدة إلى جانب تطوير برامج الإشهاد.

وبإعتباره السبيل الأنسب لترسيخ الهوية الوطنية وتأمين تفتحها على الحضارات والقاعدة الموضوعية لتعزيز التماسك الإجتماعي وتجذير قيم الديمقراطية والمواطنة، حظي قطاع **الثقافة** بمكانة محورية ضمن المشروع الإصلاحي وصلب الإستراتيجية التنموية.

إلا انه، وعلى الرغم من المكاسب والإنجازات المسجلة، فقد أفرز تقييم وتشخيص واقع القطاعات التربوية والثقافية العديد من النقائص تتمثل بالأساس في تواضع مستوى التحصيل المسجل لدى المتعلمين إضافة إلى ضعف نسبة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مناهج التعليم والتعلّم وتدني نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية.

وبالتوازي، أفرزت عملية تشخيص الواقع الحالي لقطاع **التكوين المهني**، ضعف قدرته على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات وغياب رؤية إستراتيجية واضحة لهذا القطاع وترسخ صورة سلبية للتكوين المهني في غياب ثقافة المهن.

كما لايزال قطاع **التعليم العالي** يشكو من عديد النقائص تتمثل بالأساس في تواصل ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية وعدم ملاءمة عروض التكوين ومناهجه مع حاجيات الاقتصاد.

ومن جهته يشهد القطاع **الثقافى** وفق التقييمات المنجزة جملة من النقائص منها التنظيمي والهيكلي ومنها ما هو مرتبط بالوسائل المالية وبالبنية الأساسية وبمضامين العمل الثقافي.

ومن هذا المنطلق سيتواصل السعي خلال الفترة 2016-2020 من أجل تحسين أداء منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والثقافة في مختلف جوانبها.

ففي قطاع **التربية** سترتكز الجهود على تحسين مردودية هذا القطاع إلى جانب دعم الجودة والترفيع في عدد التلاميذ بالشعب العلمية والتقنية والتصدي لظاهرة الفشل المدرسي والإنقطاع المبكر عن الدراسة.

أما في مجال **التكوين المهني** واعتبارا لدوره في توفير اليد العاملة الماهرة سيتم تطوير التكوين والتدريب خاصة في القطاعات الواعدة بالشراكة مع المهنيين.

وفيما يتعلق بقطاع **التعليم العالي**، ستتواصل الجهود من أجل مزيد الرفع من نجاعته ومردوديته وتحسين تشغيلية المتخرجين وإعادة النظر في نظام التوجيه الجامعي. وبالتوازي سيتم تعزيز إستقلالية التصرف وإدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتعميم مناهج التقييم المستمر للأداء ونظام الإعتماد.

وبهدف تحقيق نقلة نوعية للقطاع **الثقافي** ستتركز الخطة المرسومة لتنمية القطاع خلال الخماسية القادمة على تكريس حقوق الملكية الأدبية والفنية والنهوض بالصناعات الثقافية والإرتقاء بالعمل الثقافي والعناية بالمجالات الإبداعية.

كما ستحضى **الرياضة والتربية البدنية** بمكانة جوهرية في منظومة التنمية البشرية والإجتماعية بالنظر إلى وظائفها الأساسية التربوية والصحية والترفيهية.

التربية

إن الإنجازات التي تحققت في قطاع التربية الذي تُخصّص له الدولة ما لا يقلّ عن 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 15% من الميزانية العامة للدولة، وإن دلّت على شيء فإنما تدلّ على مدى إيمان تونس **بقيمة الإستثمار في قطاع التربية** وبدوْره في نحْت مجتمع طموح ومتسامح ومتأصّل في هويّته ومتفتّح على الآخر.

ولقد جعلت تونس من **التربية أولوية مطلقة** وعملت على أن تؤمن المدرسة تكوينا متينا ومتوازنا ومتعدد الأبعاد وتساعد التلاميذ على امتلاك المعارف واكتساب الكفايات والمهارات التي تمثل قاعدة صلبة لمواصلة التعليم والتكوين ولقابلية التشغيل بما يُؤهلهم للمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعلم مدى الحياة.

وليس من باب المُغالاة القوْل بأنّ ما أنجز في المجال التربوي في تونس يتعدّى ما نادت به المواثيق الدّولية في الغرض. فقد نصّت القوانين التونسية على أن الدولة تضمن **حقّ التعليم مجانا** لكلّ الذين هم في سنّ الدراسة وتُوفّر لجميع التلاميذ فُرصا مُتكافئة للتمتّع بهذا الحق، في حين إكتفت الفقرة الثانية من المادة 28 من الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل بجعل المجانية مقتصرة على التعليم الابتدائي. ولم يوسّعها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلاّ إلى التعليم الأساسي (الفقرة الأولى من المادة 26).

أمّا فيما يتعلّق **بإجبارية التعليم** فقد أوجبها المشرّع التونسي من "سنّ السادسة إلى سنّ السادسة عشر"، وفي المقابل فقد اكتفت المنظومة الدولية بحصر هذه الإجبارية في التعليم الابتدائي، أي من سنّ السادسة إلى سنّ الثانية عشرة.

وقد نصّ دستور الجمهورية التونسية الجديد في الفصل 39 منه على أنّ " **التعليم إلزامي** إلى سن السادسة عشرة وتضمن الدولة الحق في التعليم العمومي **المجاني بكامل مراحله**، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. كما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الوطني وعلى ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان ". كما نص الفصل 47 من نفس الدستور على أنّ "حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم وعلى الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل."

I. إنجازات الفترة 2011-2015

استأثر نظام التربية بعناية خاصة خلال الفترة 2011-2015 حيث مكّنت المجهودات المبذولة من تحقيق جملة من النّتائج الإيجابية بفضل ما تم إقراره من تدابير وبرامج شملت جلّ مكونات المنظومة التربوية. فقد تواصل العمل بهدف تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي للمنظومة التربوية عبر تطوير المناهج والوسائل البيداغوجية في كلّ المراحل التعليمية ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي.

1. الإنجازات النوعية

أ. السنة التحضيرية

نظرا للدور الهام الذي تضطلع به التربية ما قبل المدرسية في **بناء شخصية الطفل** والارتقاء بتنشئته الاجتماعية وتأهيله للتعليم المدرسي، تواصل العمل على تعميم السنة التحضيرية التي تحتضن الأطفال بين سن الخامسة والسادسة حيث تطوّر عدد المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية ليصل عددها إلى 2 082 مدرسة خلال السنة الدراسية 2015/2014 مقابل 2076 مدرسة بالسنة الدراسية 2014/2013، مسجلا بذلك نسبة تغطية تقدّر بـ45.6%. وبلغت النسبة الصافية للإلتحاق بالسنة التحضيرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و6 سنوات حوالي 85.9% في السنة الدراسية 2015/2014 مقابل 80.1% في السنة الدراسية 2011/2010.

ب. التعليم الابتدائي والمرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي

بفضل إقرار إلزامية التعليم، تحقق **التمدرس شبه الكلي للأطفال** البالغ عمرهم 6 سنوات حيث بلغت النسبة الصافية للالتحاق 99.5% خلال السنة الدراسية 2015/2014. كما تطورت نسب التمدرس للفئة العمرية 6-11 سنة و12-18 سنة لتبلغ على التوالي 99% و81% خلال السنة الدراسية 2015/2014 مقابل98.3% و78.8% خلال السنة الدراسية 2011/20110.

ولتحسين جودة النظام التربوي والارتقاء بأدائه على كافة المستويات مع ضمان فاعليته، تم العمل على توفير الظروف الملائمة والإمكانيات الضرورية لتأمين البيئة التربوية المناسبة من خلال مراجعة البرامج وطرق التدريس والوسائل التعليمية.

وسعيا للارتقاء بمردودية المنظومة التربوية وفق مقاربة تقوم على الإنصاف والمساواة وتأمين تربية جيدة للجميع، تكثفت العناية **بالمؤسسات ذات الأولوية التربوية** التي تسجل نسب انقطاع ورسوب تفوق المعدل الوطني عبر تقديم دعم إضافي لها شمل حاليا 557 مدرسة.

ولتوفير الظروف الملائمة للأطفال حاملي الإعاقة للتمتع بحق التعليم تم تخصيص ساعات للدعم والمتابعة النوعية لفائدتهم بالمدارس الدامجة وبذلك بلغ عدد التلاميذ ذوي الحاجيات الخصوصية المسجّلين بالمدارس الابتدائية خلال السنة الدراسية 2015/2014 حوالي 3000 تلميذ.

كما إنصرف الإهتمام إلى تعميم المؤسسات التربوية النموذجية على كامل تراب الجمهورية، حيث ارتفعت طاقة استيعاب المدارس الإعدادية النموذجية خلال الخمس سنوات الأخيرة من 050 7 تلميذا سنة 2011 إلى 155 10 تلميذا سنة 2015 أي بنسبة تطوّر تقدر بـ44%، في حين بلغ عدد المعاهد النموذجية 15 معهدا بطاقة استيعاب تقدر بـ9882 تلميذا.

أما على مستوى المردود الداخلي فلا تزال نسب الرسوب والانقطاع مرتفعة في التعليم الابتدائي والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي حيث بلغت هذه النسب خلال السنة الدراسية 2014/2013 المستويات التالية:

	التعليم الابتدائي	**التعليم الإعدادي العام والتقني**	**التعليم الثانوي**
نسبة الرسوب (%)	7.1	16.7	16.4
نسبة الانقطاع (%)	1.0	9.2	12.5

وفي إطار تحسين ظروف الدراسة، تم تنظيم حملة وطنية لصيانة المؤسسات التربوية "شهر المدرسة" ليتحول فيما بعد إلى "سنة المؤسسة". إلا أنه وعلى الرغم من هذه المجهودات تبقى البنية التحتية تشكو من تقادم المباني إضافة إلى نقص في التجهيزات التربوية وفي التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء.

ولإرساء مدرسة متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في سياق العمل على كسب رهان التشغيليّة وتطوير الكفاءات تم دعم التوجيه للشعب العلمية التي أصبحت تستقطب أكثر من نصف التلاميذ.

أما على المستوى الجهوي فتتفاوت نسب التوجيه إلى مختلف المسالك من جهة إلى أخرى حيث ترتفع معدلات التوجيه إلى مسلك الآداب بالجهات الداخلية إضافة إلى **غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتعليم الإعدادي التقني** حيث بلغت نسبة التوجيه إلى هذا التعليم 4.6% خلال السنة الدراسية 2015/2014.

وعلى مستوى القطاع الخاص، فقد سجّل قطاعُ التعليم الابتدائيّ الخاص نموّا مطرّدا إذ تبين المعطيات المتعلقة بالسنة الدراسية 2015/2014 أن عدد مؤسّساته ارتفع ليصل إلى 262 مؤسسة تحتضن 48 305 تلميذا مقابل شبه استقرار للتعليم الثانوي الخاص خلال السنوات الأخيرة.

2. الإنجازات الكمية

تطور عدد التلاميذ

المراحل التعليمية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السنة التحضيرية	40 576	42 060	42 934	45 351	46 551	47 152
المرحلة الابتدائية	1 008 600	1 003 017	1 014 836	1 029 559	1 049 177	1 066 493
المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي	986 567	953 209	937 287	921 464	899 891	888 858

تطور نسب التمدرس (%)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
6-5 سنوات	77.5	80.1	82.5	84.2	85.2	85.9
6 سنوات	99.3	99.3	99.4	99.4	99.5	99.5
11-6 سنة	98.2	98.3	99	99	99	99
16-6	92.1	92.6	93.4	93.2	93.5	94.2
18-12	78	78.8	81.1	80.1	80.6	81

مؤشرات الجودة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد ابتدائي	22.1	22.1	21.9	22.1	22.1	22.4
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد ابتدائي	17.2	17.5	17.2	17.2	17	16.8
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد إعدادي وثانوي	26.7	26	25.6	25.4	25	25
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد إعدادي وثانوي	13.1	12.7	12.4	12.1	11.7	11.6

مؤشرات الفاعلية (%)

	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الارتقاء بالابتدائي	92.8	91.7	91.5	92.2	91.9
نسبة الرسوب بالابتدائي	6	7.3	7.5	6.7	7.1
نسبة الانقطاع بالابتدائي	1.2	1	1	1.1	1
نسبة الارتقاء بالإعدادي العام والتقني	76.7	74.6	73.4	74.1	74.1
نسبة الرسوب بالإعدادي العام والتقني	14.2	17.4	17.3	16.5	16.7
نسبة الانقطاع بالإعدادي العام والتقني	9.1	8	9.3	9.4	9.2
نسبة الارتقاء بالثانوي	73.9	74.4	71.3	71.1	71.1
نسبة الرسوب بالثانوي	14.9	15.5	16.8	16.2	16.4
نسبة الانقطاع بالثانوي	11.2	10.1	11.9	12.7	12.5

II. الاستنتاجات والاشكاليات

على الرغم من المجهودات المبذولة للرفع من مردوديتها والارتقاء بأدائها، لازالت المنظومة التربوية **تشكو من عديد النقائص** التي أضحت في حاجة أكيدة إلى معالجة جذرية ترتكز على أسس علمية.

ففي المرحلة التحضيرية تتمثّل أهمّ الإشكاليات في عدم احترام بعض المتدخّلين للبرامج الرسمية التي تراعي خصوصيات التربية قبل المدرسية ومقتضيات كراس الشروط مما أدّى إلى **تباين كبير في مكتسبات الأطفال**. وقد كان لغياب التفقد البيداغوجي والإداري لاسيما بالنسبة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين المتدخلين **الأثر السلبي على جودة الخدمات المسداة**. كما تشكو جلّ المؤسسات الحاضنة لأقسام تحضيرية من **قلة الإطارات المكوَّنة** في كيفية التعامل مع الشريحة العمرية 5-6 سنوات. وبالتوازي تشهد المرحلة التحضيرية العديد من الإشكاليات الأخرى تتمثل في عدم توفّر الظروف التربوية والصحيّة الملائمة داخل العديد من الفضاءات الحاضنة للسنة التحضيريّة مع نقص في التجهيزات التربوية.

أما على مستوى المرحلة الابتدائية فان ضعف مستوى التحصيل المسجل لدى المتعلمين يستدعي مراجعة للبرامج الدراسية والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين وطرق التدريس وصيغ انتداب المدرسين ونظام التقييم إضافة إلى الوسائل التعليمية المعتمدة التي لا يزال بعضها تقليديا ويفتقد إلى المرونة ولا يراعي اختلاف أنساق التعلّم لدى التلاميذ واحتياجاتهم الخصوصية.
كما تشكو البنية التحتية في المدارس الإبتدائية من الإهتراء وتقادم الوسائل التربوية وغياب الصيانة.

أما على مستوى المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي لا تزال المنظومة التربوية تشكو من خلل هيكلي يتعلّق **بضعف الترابط والتكامل بين مختلف المراحل التعليمية**، إذ يلاقي التلاميذ صعوبات في الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى بسبب ضعف الترابط بين مختلف المراحل علاوة على الإشكاليات التي تطرحها مسألة الزمن المدرسي من حيث اختلال التوازن بين الثلاثيات والهدر في الوقت الدراسي بين الأسابيع المفتوحة والمغلقة وأسابيع الإصلاح وذلك في ظل كثافة البرامج المدرسية.

ومن جهة أخرى لا تزال **نسبة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مناهج التعليم والتعلّم ضعيفة** إلى جانب **ضعف نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية** وتفاوتها بين الجهات. كما تفتقر جلّ المؤسّسات في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي إلى الوسائل التعليمية الضروريّة بالإضافة إلى نقص الإحاطة النفسية والاجتماعية بالمتعلّمين المقيمين والمنتمين في أغلبهم إلى المناطق الداخلية.

أما في مجال القيادة والمساندة، تشهد المنظومة التربوية غياب مرجعيّة وطنيّة للتقييم تستند إلى معايير ومؤشرات علمية بالإضافة إلى **محدودية اللامركزية** في تسيير الشأن التربوي وضعف ثقافة **التخطيط الاستراتيجي** على المستوى الجهوي.

III. الخطة المرسومة للخماسية 2016-2020

في ظل التحولات والتطورات المتسارعة أضحى من الضروري إعادة بلورة التوجهات الإستراتيجية واعتماد تمشي تدريجي يستند إلى نظرة إستشرافية قوامها التنمية البشرية والعمل على تأصيل الناشئة في هويتها وعلى ترسيخ اللغة العربية والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الأخرى ونشر ثقافة حقوق الإنسان حتّى تسهم المدرسة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال الرفع من جودة التعليم ضمن بيئة جاذبة ومحفزة ومعززة للتعلّم والإبداع، من جهة، وبما يمكّن المتعلّم من اكتساب درجة عاليّة من الكفايات تيسّر له الاندماج في المجتمع من جهة ثانيّة.

1. تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص

إن تحسين جودة التعليم والإنصاف في الفضاء المدرسي وإعتماد مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع بدون تمييز يتطلب بلوغ جملة من الأهداف من أبرزها:

أ. استكمال تعميم السنة التحضيرية والارتقاء بمردودها

من منطلق الايمان بأهمية التربية قبل المدرسية ودورها في بناء شخصية الطفل وتأهيله للتعليم المدرسي لما توفره من مقومات وفرص النجاح للأطفال في مواصلة الدراسة، سيرتكز العمل على **استكمال تعميم السنة التحضيرية** والارتقاء بمردودها باقرار الزاميتها ومجانيتها.

كما سيتم الحرص على تجويد محتوى التعلمات وطرق التنشيط وتوحيدها بوضع برامج متوافقة مع غايات وأهداف السنة التحضيرية ومستجيبة لاهتمامات الطفل وحاجاته.

ولضمان تكوين جيد للإطار التربوي بما يتلاءم مع خصوصية السنة التحضيرية ستتكثف الجهود لتغطية الحاجات الإضافية من المدرسين وتكوينهم في المجالات البيداغوجية والتنشيطية الى جانب العمل على توفير الموارد المادية اللازمة من تجهيزات وفضاءات.

وباعتبار أن تنفيذ خطة تعميم السنة التحضيرية مرتبط بجودة نظام المتابعة والتقييم، سيتم العمل في مرحلة أولى على ضبط خطة جهوية لمرافقة المؤسسات حسب خصوصياتها وتحديد معايير التقييم والرقابة مع ما يتلاءم وخصوصية هذه الحلقة التربوية في مرحلة ثانية.

ب. تأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي الاحتياجات الخصوصية

ستتركز الجهود في هذا الإطار على العناية بهذه الفئات وتأهيلها دون تهميش بملاءمة البنية التحتية و**اعتماد أمثلة هندسية** تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ذوي الإعاقة.

كما سيتم إدراج **صيغ التعليم الإفرادي** باعتباره يراعى الفوارق الفردية كالذكاء والقدرة على التحصيل والفهم والإختلافات فى الميول وذلك من خلال وضع شبكات ملاحظة تمكن المدرسين من رصد الحالات المستوجبة لتعليم إفرادي.

وبالتوازي، سيتم العمل على تدريب الإطار التربوي على آلية التعامل مع هذه الشريحة من الأطفال وتحيين وحدات التكوين في هذا المجال وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية وذلك علاوة على الحرص على توفير الأخصائيين النفسانيين.

ج. دعم التمييز الايجابي وتطوير آلياته

في ظل تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي ستشهد الفترة القادمة انجاز دراسة تقييمية من أجل تحديد معايير موضوعية لتصنيف المؤسسات التي تحتاج إلى تمييز إيجابي، ليتم بعد ذلك إفراد المؤسسات المستهدفة ببرنامج تدخّل سنوي وإرساء منظومة متابعة ومرافقة لهذه المؤسسات وتقييم أدائها وتقديم الدعم اللازم لها.

2. مراجعة الخارطة المدرسية

أمام **تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي وتزايد العمل بالفصول ذات الفرق** بات من الضروري مراجعة الخارطة المدرسية وذلك خاصة من خلال:

أ. إعادة النظر في تنظيم الخارطة المدرسية الحالية

سيعتمد هذا البرنامج المرحلية والتدرج في التنفيذ بإشراك كل المستويات المركزية والجهوية والمحلية في صياغة وتنفيذ مخطط عملي فني **لدمج المؤسسات التربوية**. وسيتم الحرص في هذا السياق على تعبئة الامكانيات المادية والبشرية لهذا الغرض إلى جانب عقد شراكات مع الهياكل العمومية المتدخلة ومع المجتمع المدني لتقديم الخدمات اللازمة.

وفي هذا الإطار، سيقع تجميع المؤسسات التربوية على المستوى الجغرافي مع **توفير خدمات النقل والأكلة المدرسية** وإنهاء العمل بالفصول ذات الفرق في المؤسسات التي تتعذّر فيها عملية التجميع وذلك بداية من السنة الدراسية 2016-2017.

كما سيتم إحداث مؤسسات جديدة تتوفّر بها المرافق التربوية وكذلك المبيت المدرسي لتجميع تلاميذ المدارس ذات الفرق الملغاة مع توفير المرافقة النفسية والصحية والإحاطة والتأطير.

ب. بلورة نظرة استشرافية حول انتشار المؤسسات التربوية

في إطار مراجعة الخارطة المدرسية ستتم بلورة نظرة استشرافية حول انتشار المؤسسات التربوية تعتمد بالأساس على التخطيط للتوسيعات والاحداثات بما يراعي التوسع العمراني من خلال إعداد دليل إجرائي فني لبرمجة الاحداثات والتوسيعات. وسيتم العمل في هذا الإطار على توفير الرصيد العقاري وضبط خطة عمل وطنية للغرض بالتنسيق مع المصالح المعنية ومراجعة نماذج التهيئة العمرانية.

3. تطوير كفايات الموارد البشرية

أ. تأهيل المدرسين والمكونين

في إطار إرساء منظومة متكاملة لتأهيل المدرسين والمكونين، سيتم العمل على إحداث نظام تكوين للإعداد المهني **قبل الخدمة للمدرسين** الجدد من خلال إحداث مسارات جديدة في مستوى التعليم العالي تتمثل في **إجازة تطبيقية في علوم التربية** بالنسبة لمدرسي التعليم الابتدائي **ومرحلة ماجستير تطبيقية** في اختصاصات المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي.

كما ستتواصل الجهود لتطوير منظومة التكوين المستمر بإحكام التوازن بين التكوين النظري والتكوين الميداني عبر إعداد مرجعية وطنية للتكوين وإرساء منظومة وطنية لهندسة التكوين وفق المعايير الدولية المعتمدة وإحداث مراحل تكوينية اشهادية حضورية ضمن منظومة التكوين المستمر وتطوير منظومة التكوين الاشهادي عن بعد.

وستتكثف الجهود لإرساء آليات لتحفيز المدرسين من خلال ربط الترقية بالتكوين واعتماد الأعمال البحثية وأعمال التجديد المنجزة في الترقيات. كما سيتم الحرص على تحسين ظروف عمل المدرسين وتوفير المعينات البيداغوجية والفضاءات التنشيطية اللازمة لتكملة التعلمات.

ولانجاح عملية التأهيل، ستتدعم آليات المتابعة والمرافقة وتقييم عمل المدرسين عبر تطوير مهمة التفقد ووضع مرجعية موحدة للتقييم البيداغوجي للمدرسين الى جانب مراجعة دور مديري المؤسسات التربوية لمرافقة المدرسين.

ولضمان حسن سير العملية التربوية وجودتها، سيتم العمل على فتح الآفاق المهنية للمدرسين من خلال دعم التعليم والتكوين مدى الحياة وتثمين القدرات المكتسبة واعتمادها في الترقية.

ب. تطوير كفايات الموارد البشرية من غير المدرسين

سيتم في هذا المجال تطوير منظومة الانتداب على أساس الكفاءة من خلال ضبط مرجعيات للملامح المهنية للإطار التربوي الغير مدرّس وإحداث مراحل تكوينية للانتداب في مختلف الرتب الغير مدرّسة بمعاهد مهن التربية مع العمل على وضع وحدات تكوينية مشتركة بين مختلف مراحل تكوين الإطار الغير مدّرس.

4. تطوير مكتسبات المتعلمين وتجويد تعلماتهم

بهدف كسب رهان الجودة ستشهد الفترة القادمة العمل على تطوير مكتسبات المتعلمين ودعم جودة التعلمات من خلال تحديث البرامج والمناهج والوسائل التعليمية إضافة إلى الحرص على **تجويد تدريس اللغات** والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية مع إعادة النظر في نظام التقييم.

أ. الارتقاء بالبرامج والمناهج والوسائل التعليمية

في ضوء تسارع نسق انتاج المعرفة وتطور وسائل الاتصال أصبح من الضروري الارتقاء بالبرامج والمناهج والوسائل التعليمية حتى تكون مواكبة لهذا التطور. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على بناء **مرجعية وطنية للبرامج**.

وستتكثف الجهود **لمراجعة شبكة التعلمات** بما يضمن تكوينا متوازنا يستهدف تنمية شخصية المتعلم طبقا لخصوصية كل مرحلة تعليمية وتوزيع التعلّمات بين مواد مدرّسة وأخرى في شكل أنشطة. كما سيتم العمل على إحكام تمفصل مراحل التعليم في محتويات البرامج بالحرص على التكامل والترابط بين القسم التحضيري والمرحلة الابتدائية وبين المرحلة الثانوية والتعليم العالي.

وبالتوازي ستتم مراجعة زمن المواد الدراسية بتحديد عدد ساعات الدراسة الأسبوعية لكل مستوى باعتماد المعايير الدولية ومبدأ التوزيع السنوي للساعات المستوجبة لتدريس كل مادّة مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة بالمشروع في تدريس بعض المواد وتأمين التكوين التكنولوجي والمهني داخل مراكز التكوين المهني المختصة وداخل المؤسسات الاقتصادية في إطار تعزيز التكوين بالتداول. كما سيتم دعم المواد الاجتماعية والإنسانية والتربية على حقوق الإنسان.

وضمانا لنجاح الارتقاء بالبرامج والمناهج، سيتم العمل على تنويع الوسائل التعليمية والوسائط وإنشاء منصّة رقميّة وتيسير النفاذ إليها واستعمالها إلى جانب وضع معايير متطوّرة لتصميم الكتب.

وستتكثف الجهود من أجل إرساء منظومة ناجعة للمعالجة والتدارك تعتمد على تشخيص الحالات تشخيصا دقيقا والعمل على إدراج حصص الدعم والتدارك ضمن موازنات المربّين المعنيّين والتلاميذ المستهدفين ووضع برنامج لتكوين المدرّسين في بيداغوجيا الدعم والعلاج وبناء قاعدة بيانات لرصد صعوبات التعلّم.

ب. تجويد تدريس اللغات والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدوليّة

أمام تراجع مستوى تملّك التلاميذ للّغات، أصبح من الضروري البحث في سبل تطوير تدريس اللغات واعتبارها من الأولويات وذلك من خلال وضع إطار مرجعيّ في كافّة المراحل واعتماد تطبيقات وبرمجيّات متطوّرة في الغرض. كما سيتم الإرتقاء بتدريس اللغة العربية في جميع مراحل الدراسة ودعم تدريس اللغات الأجنبية وإتقانها.

ج. تركيز منظومة تقييميّة جديدة تضمن نجاعة التقييم وتغلّب الجانب التكوينيّ على الجانب الجزائي

ستنصرف الجهود إلى تركيز منظومة تقييمية توازن بين التقييم التشخيصيّ والتكويني والتقييم الجزائي من خلال إجراء تقييم في بداية كلّ سنة دراسيّة لكافّة مستويات التدريس لقيس المكتسبات القبليّة المستوجبة وإدراج التقييم التكوينيّ في الممارسات البيداغوجيّة بكافّة المستويات.

كما ستتكثف الجهود لمراجعة الضّوارب وتعديلها بما يضمن التكوين المتوازن للمتعلمين والتقليص بينها بكافّة المراحل التعليميّة ومراجعة آليات الارتقاء وشروطه بين مختلف مستويات التعليم من خلال إرساء آلية ارتقاء قائمة على مبدأ الجدارة.

كما سيتم العمل على إحداث محطات غير إشهاديّة لقيس مكتسبات التلاميذ أساسا في السنوات الرابعة ابتدائيّ والثامنة أساسيّ وإحداث تقييمات وطنيّة قارّة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.

وبالتوازي، سيتم العمل على إحداث محطات أخرى تقييمية وطنيّة عامّة ملزمة لجميع المتعلّمين من خلال **اعتماد امتحانات وطنيّة ذات صبغة إشهاديّة وتوجيهيّة (التّاسعة أساسيّ والبكالوريا)** وإلغاء احتساب 20% في امتحان البكالوريا مع **إقرار امتحان ختم المرحلة الابتدائيّة.**

5. تطوير الحياة المدرسية

نظرا لما تضطلع به الحياة المدرسية من دور هام في توفير مناخ إيجابي يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكات بناءة وأمام عدم تحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال حيث مازالت مشاركة التلاميذ في الأنشطة الثقافية والرياضية دون المأمول، سيتكثف الحرص على دعم وتطوير كل الجوانب المتصلة بالحياة المدرسية وتفعيلها خاصة من خلال:

أ. مراجعة الزمن المدرسي

يعد الزمن المدرسي من الإشكاليات الهامة لما يطرحه من قضايا من حيث اختلال التوازن بين الثلاثيات والهدر في الوقت الدراسي بين الأسابيع المفتوحة والمغلقة وأسابيع إصلاح الفروض بالإضافة إلى عدم الملاءمة بين الزمن المدرسي والزمن الاجتماعي، وهو ما يستدعي مراجعة توفّق بين التعليم والتثقيف والترفيه من خلال **مواءمة الزمن المدرسي للزمن الاجتماعي** والعمل على مواءمة زمن التعليم والتعلّم لزمن الأنشطة الثقافية والرياضيّة والترفيهيّة.

ب. تحويل المدرسة إلى فضاء جاذب وإرساء "المدرسة الصديقة"

يعتبر الفضاء المدرسي مكونا أساسيا من مكونات الفعل التدريسي لارتباطه العضوي بالشروط الضرورية اللازمة لإنجاح العملية التعليمية داخل المؤسسة التربوية. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على خلق بيئة مدرسيّة جذّابة تقلّص من ظواهر النفور وتحفّز المتعلّمين وتجعل المدرسة "صديقة للطفل" من خلال تحسين البنية التحتيّة وصيانة المؤسّسات التربويّة مع الحرص على توفير الخدمات الاجتماعيّة للمتعلّمين والفاعلين التربويين بإحداث "**ديوان الخدمات المدرسيّة**" وتعميم المطاعم المدرسيّة وتطوير منظومة النقل المدرسيّ والخدمات الصحيّة.

ج. تطوير العمل الجمعياتي في الفضاء المدرسي

يستوجب الضعف المسجل على مستوى النشاط الثقافي والرياضي بالمؤسسات التربوية تكثيف الجهود بغاية تطوير العمل الجمعياتي في ميادين التثقيف والترفيه والعمل التطوعي في المدارس بإقرار **إلتزامية الأنشطة الثقافيّة والرياضيّة** في المؤسّسات التربويّة.

د. إرساء مقوّمات الصحّة البدنيّة والنفسيّة الشاملة للمتعلّمين

أمام تفشي الممارسات المنافية للسلوك الحضاري بالأوساط التربوية، أضحى من الضروري **وضع خطة وقائيّة وعلاجيّة للتصدّي للسّلوكات المحفوفة بالمخاطر** والمضرّة بالصّحّة البدنيّة والنّفسيّة للتلميذ ترتكز على تطوير العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي وتكثيف تدخلات المرشدين الاجتماعيين لمتابعة حالات العنف المدرسي.

كما سيتم العمل على مأسسة المرافقة النفسيّة للمتعلّمين من خلال إنتداب أخصائيين نفسانيين ومزيد تدقيق أدوارهم مع ضرورة التنصيص على مشاركة الأخصّائيّين النفسانيين بمجالس التأديب.

6. إعادة هيكلة التعليم الإعدادي والثانوي

باعتبار أهمية المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي لما تلعبه من دور مفصلي وترابط بين المرحلة الابتدائية والتعليم العالي، بات من الضروري إعادة هيكلة هذه المرحلة على مستوى منظومة التوجيه المدرسي ومنظومة الإعلام المدرسي والجامعي.

أ. مراجعة منظومة التوجيه المدرسي

إعتبارا لضعف نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية في بعض الجهات وغياب رؤية واضحة حول التعليم التقني، سترتكز الجهود في الفترة القادمة على إعادة النظر في **عتبات التوجيه المدرسيّ** ضمانا لتنوّع المسالك والشعب ومرونة العبور بينها.

كما ستتم مراجعة الهيكلة الحاليّة للمسالك والشعب في اتجاه تنويعها عبر إحداث **مسالك تكنولوجية ومهنيّة** في المرحلة الثانوية وربطها بواقع سوق الشغل.

وبالتوازي سيتم إيلاء **التعليم المهنيّ والتقني** منزلة هامّة من خلال وضع خطّة لتنمية المهارات اليدوية لدى التلميذ منذ مرحلة مبكرة إضافة إلى تطوير **تدريس التربية التقنية بالمرحلة الإعدادية** اعتمادا على الانشطة التطبيقية والمشاريع وإعادة النظر في دور المدارس الإعدادية التقنية.

كما سيتم إحداث **معابر بين منظومتي التعليم والتكوين المهني** من خلال تنظيم التكوين بالتداول لفائدة تلاميذ المدارس الإعداديّة والمعاهد بمراكز التكوين المهني وبالمؤسسات الاقتصادية وضمان مواقع تكوين تستجيب لرغبات الناجحين من المدارس الإعداديّة التقنيّة.

ومن هذا المنطلق سيتم وضع خطة اتّصاليّة لترشيد اختيارات المتعلمين لمساراتهم إضافة إلى إعادة النظر في مشمولات وعمل مستشاري الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي وطرق تكوينهم.

ب. تطوير منظومة الإعلام المدرسي والجامعي

نظرا **لضعف التوجيه إلى التعليم التقني والتكنولوجي والعلمي** مقابل **نسبة توجيه مرتفعة إلى شعب الآداب والاقتصاد** في ظل غياب استراتيجية شاملة للتوجيه المدرسي، فإنه بات من الضروري مراجعة منظومة الإعلام المدرسي والجامعي من خلال **تطوير ثقافة التوجيه عند المتعلّمين** ووضع خطّة تكوين لفائدة الأطراف القائمة على التوجيه اضافة إلى **بلورة استراتيجيّة للتوجيه تنمي المشروع**

الشخصي لدى المتعلّمين عبر إرساء منظومة توجيه مدرسيّ تعتمد المرحليّة وتساعد التلميذ على التوجّه نحو المسار الذي يتناسب مع مؤهلاته.

7. التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة

تشكو المنظومة التربوية في مستوى المرحلة الابتدائية وخاصة المرحلة الإعدادية من **صعوبة في تحقيق إجبارية التعليم ومنع تسرب التلاميذ**. وفي هذا الإطار سيتم :

أ. الإحاطة بالمهددين بالفشل المدرسي

بالنظر إلى ضعف آليّات مواجهة الانقطاع التلقائي الناتج عن ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وقصور في العمل التشاركي بين المتدخلين للوقاية والعلاج وانتشال المتسربين من المخاطر التي يواجهونها على إثر تركهم لمقاعد الدراسة، ستبذل الجهود للإحاطة بالمهددين بالفشل المدرسي من خلال **تطوير مهام الرصد والتدقيق والمتابعة** وتطوير مهمة الرصد والإشعار بالحالات المهددة وإدراج مسألة التلاميذ المهديين كنقطة قارة ضمن برنامج عمل مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي قصد إيجاد الحلول الملائمة لها حالة بحالة مع إعلام وإشعار خلايا المرافقة المدرسية بالحالات المرصودة و**تقديم دعم مادي وبيداغوجي للمهدّدين**.

ب. إعادة إدماج المتسرّبين في المنظومة التربويّة التعليميّة والتكوينيّة

يعدّ استفحال ظاهرة التسرب المبكر من الدراسة من الإشكاليات التي يتعين معالجتها. لذلك ستتكثف الجهود **لاستعادة المتسرّبين من المنظومة التربويّة وإعادة إدماجهم** خاصة من هم دون سن السادسة عشر من خلال توفر مستلزمات العودة إلى المدرسة وإتمام المسار التعليمي بنجاح. كما ستشهد الفترة القادمة **تركيز منظومة للتعليم الاستدراكي** عبر ارساء مسارات تعليمية وإحداث فريق متعدد الاختصاصات للعمل في المؤسسات المعنية لإعادة الإدماج التربوي للمنقطعين مع وضع وتنفيذ برنامج تكويني شامل للغرض.

ج. مراجعة الأنظمة الداخليّة للمؤسّسات التربويّة

سيتم العمل في هذا الإطار، على **مراجعة الأنظمة الدّاخليّة للمؤسّسات بما يراعي القيم التربويّة وخصوصيّات المحيط** من خلال إعداد مرجعية وطنية لبناء الأنظمة الداخلية للمؤسسات التربوية وفقا لمعايير الجودة ولمدونة السلوك التربوي مع بناء الأنظمة الداخلية بما يتلاءم مع هذه المرجعية

الوطنية. وبالتوازي، سيتكثف الحرص على **مراجعة النظام التأديبي في اتجاه تغليب الجانب التربوي على الجانب الزجري** بما يمكّن من تطوير الجانب العلائقي والتواصلي بين التلميذ ومختلف مكونات الأسرة التربوية.

8. تطوير توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتّصال (حلّ رقمي للجميع)

أ. على مستوى عمليات التعليم والتعلّم

لاتزال المنظومة التربوية تشكو من ضعف **إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم**، إذ لا تزال المستلزمات المادية غير متوفرة بالكيفية المطلوبة إضافة إلى ضعف تكوين بعض المدرسين في المجال والافتقار إلى تصوّر استراتيجيّ شامل في الغرض. وعلى هذا الاساس أصبح من الضروري تطوير توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم من خلال **توفير المستلزمات الماديّة لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال** بربط المؤسسات التربويّة بشبكة الأنترنات عاليّة التدفق وتهيئتها وتجهيزها بشبكات معلوماتيّة وبالمعدات الإعلاميّة. كما سيتم العمل على **تمكين المدرّسين من القدرة على حسن الاستعمال البيداغوجي لهذه التكنولوجيات** بوضع مرجعيات التكوين في الممارسات البيداغوجيّة وذلك بالاضافة إلى **تطوير الإنتاج الرقمي ووضعه على ذمّة المتعلّمين والمدرّسين** عبر بعث برنامج وطني لتطوير وتحفيز صناعة المحتويات والتطبيقات الرقميّة بالإشتراك مع الأطراف ذات العلاقة ودعم بيئة صناعية قادرة على تلبية حاجيات المنظومة التربوية من المحتويات الرقمية ذات الجودة العالية. كما سيتم الحرص على **تشجيع المتعلّمين والمربين على التجديد والابتكار في هذا المجال** من خلال وضع آليات لتحفيز مشاريع التجديد في المجال الرقمي بمختلف الهياكل والمؤسسات ومتابعتها وتثمينها.

ب. على صعيد التسيير الإداري

اعتبارا إلى ضعف النجاعة على مستوى قيادة المنظومة التربوية ومحدودية الترابط والتكامل بين مختلف مكوناتها المحلية والجهوية والوطنية، سترتكز الجهود خلال الخماسية القادمة على **إرساء نظام معلومات مندمج للقيادة والمساندة والتقييم** يسمح بإحكام التصرف في قواعد المعطيات المتوفرة وتوحيدها وتطويرها والعمل على **إرساء مقوّمات الإدارة الإلكترونيّة مركزيا وجهويّا ومحليّا** مع توفير تكوين خاص **لتمكين الإداريين من حسن التسيير الإلكتروني** في سياق تحديث الإدارة التربوية.

9. تكريس مبادئ الحوكمة الرّشيدة صلب المنظومة التربويّة

أ. تطوير الوظائف والمهام

ستشهد الخماسية القادمة تكثيف العمل من أجل **اعادة هيكلة المصالح المركزية وتعزيز الديمقراطية التشاركية** من خلال ارساء آليات الحوكمة الرشيدة. ولضمان النجاعة في **تسيير الشأن التربوي والحد من التفاوت بين الجهات**، سيتم العمل على إعطاء دور أكبر للجهة فيما يتعلق بصياغة الخطط ورسم التوجهات مع التفويض التدريجي للصلاحيات للجهة وتمكينها من أخذ القرارات المناسبة الموافقة لخصوصيّاتها. وفي إطار **تحرير المبادرة في الجهات وتثمينها**، سترتكز الجهود قصد **تطوير كفاءات التصرف والإدارة التربوية جهويا**.

ب. تأهيل الإدارة وتسيير المؤسسات التربوية

ستتعزز الإدارة المؤسساتية التربوية من خلال **تطوير وظائف التخطيط المحلّي** والحرص على **دعم كفاءات التصرّف والإدارة في المؤسّسات التربويّة** مع **تمكين الفاعلين التربويين من القدرة على قيادة التغيير في الوسط المدرسي** وذلك بالإضافة إلى **تطوير علاقة المؤسّسة بمحيطها ودعم الشراكة مع المجتمع المدني**.

ج. إرساء منظومة وطنية لتقييم الأداء العام للمنظومة التربوية

سيتم العمل على **إحداث هياكل تعنى بتقييم أداء المنظومة التربويّة** وضبط مرجعيّة وطنيّة للجودة وذلك علاوة على **تطوير وظائف البرمجة والتقييم** وتفعيل دور التدقيق مع **إرساء منظومة لتقييم أداء المؤسسات التربويّة** وتحسين **مرتبة تونس في التقييمات الدوليّة** ودعم البحوث والدراسات الاستشرافيّة.

IV. المؤشرات التربوية

ينتظر أن يتطور **عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي** على التوالي من 1 081 ألف تلميذ سنة 2016/2015 إلى 1 184 ألف تلميذ سنة 2021/2020 ومن 899 ألف تلميذ إلى 1 047 ألف تلميذ خلال نفس الفترة.

تطور عدد التلاميذ

	2016/2015	2021/2020	الفارق
الابتدائي (ألف)	1 081	1 184	103
الإعدادي والثانوي (ألف)	899	1047	148

تطور عدد التلاميذ حسب المرحلة التعليمية (بالألف)

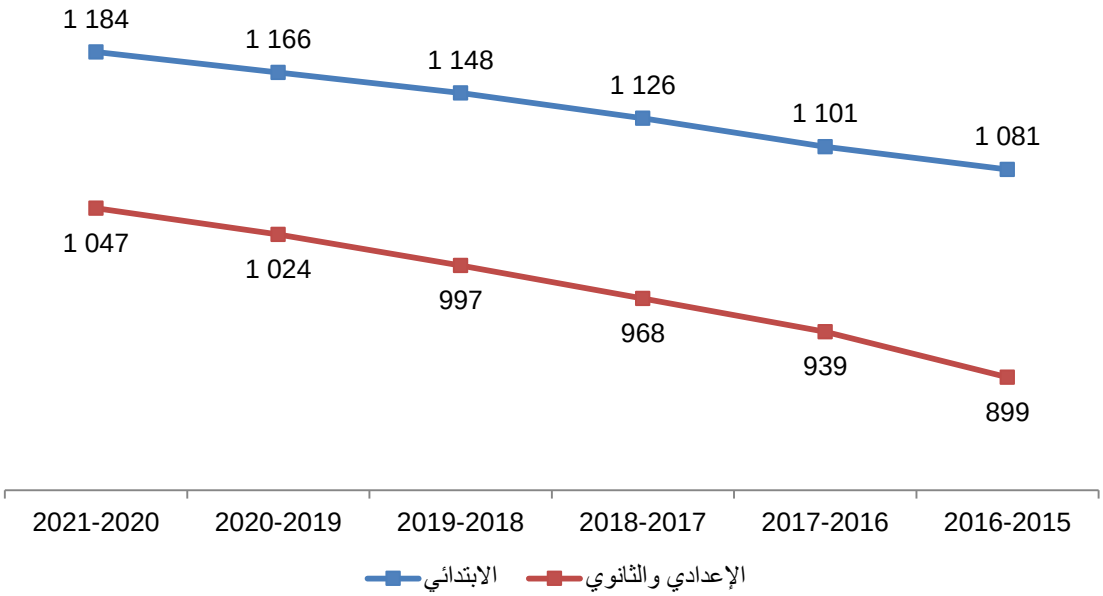

كما ينتظر أن يتطور **عدد الفصول في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي** على التوالي من 47 131 فصلا سنة 2016/2015 إلى 51 572 فصلا سنة 2021/2020 ومن 38 609 فصلا إلى 46 904 فصلا خلال نفس المدة.

تطور عدد الفصول

	2016/2015	2021/2020	الفارق
الابتدائي	47 131	51 572	4 441
الإعدادي والثانوي	38 609	46 904	8 295

تطور النسبة الصافية للالتحاق بالسنة التحضيرية لأطفال خمس سنوات (%)

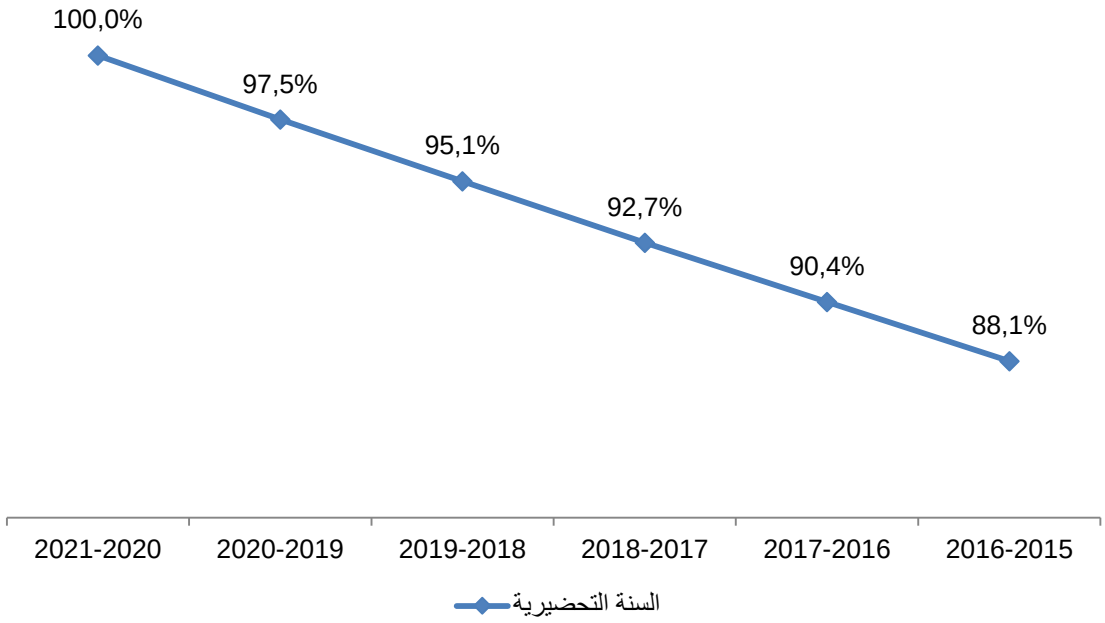

التعليم العالي

يقتضي توجه تونس نحو تبني منوال تنموي جديد يقوم على استهداف الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، النهوض بجودة التكوين الجامعي وتطوير المناهج المعتمدة لتعزيز تشغيلية الخريجين. وفي هذا الإطار شهد قطاع التعليم العالي خلال الفترة 2011-2015 إدخال جملة من الإصلاحات الرامية إلى تلافي الصعوبات والإشكاليات التي واجهها القطاع خلال السنوات المنقضية وتدعيم الانجازات والمكاسب المسجلة.

ولقد أفرز تقييم وتشخيص واقع التعليم العالي العديد من **التحديات** المتعلقة بالأساس **بتأمين التكوين الجامعي المناسب وتنمية شخصية الطالب وتطوير كفاءاته وتعزيز قدراته على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة**.

وستتركز الجهود خلال الفترة المقبلة على النهوض **بجودة التكوين الجامعي** للارتقاء به إلى مستوى المواصفات العالمية **وتعزيز تشغيلية الخريجين** بتمكينهم من المعارف والكفاءات التي تتماشى مع حاجيات المجتمع والاقتصاد إضافة إلى **تطوير حوكمة القطاع وتحسين مختلف جوانب الحياة الجامعية**.

I. أهم انجازات الفترة 2011-2015

1. الانجازات النوعية

أ. إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة

تكثّفت الجهود خلال الفترة المنقضية من أجل ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي على المستوى البيداغوجي والإداري والمالي. ولتلافي النقائص المسجلة على مستوى التعاقد والتصرف في الموارد البشرية وعلى صعيد التصرف الإداري والمالي ونظم التقييم والجودة والاعتماد، وبهدف التجديد البيداغوجي وتحسين جودة التصرف البيداغوجي والإداري والمالي، إنصرف العمل إلى تدعيم الحوكمة الموجّهة نحو النجاعة والمردوديّة في إطار التمويلات التنافسية لدعم جودة التكوين الأكاديمي والمؤسساتي (برنامج دعم الجودة) التي مكنت من تمويل 93 مشروعا بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات بين سنتي 2006 و2012.

ولقد ثبت من خلال إخضاع برنامج دعم الجودة إلى التقييم الداخلي سنة 2014 والخارجي سنة 2015، نجاح البرنامج في تدعيم المردودية والجودة داخل المؤسسات المنتفعة بتدخلاته.

وفي إطار إرساء مبدأ التسيير الديمقراطي لمختلف هياكل ومؤسسات التعليم العالي تم خلال سنتي 2011 و2014 إجراء انتخابات في كل مؤسسات التعليم العالي تخص رؤساء الجامعات والعمداء والمجالس العلمية ورؤساء الأقسام.

ب. تحسين مناخ الحياة الجامعية

على مستوى الحياة الجامعية وبهدف ضمان الظروف الملائمة للدراسة والتدريس وتوفير محيط أفضل لمكونات الأسرة الجامعية من طلبة ومدرسين وباحثين وموظفين وعملة، تم العمل خلال الخماسية الماضية على تدعيم الفضاءات والتجهيزات وتطوير الخدمات الجامعية. كما شهدت نفس الفترة بناء مقرات جديدة لعدد من المؤسسات الجامعية وإقتناء التجهيزات اللازمة لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي إطار الإحاطة بالطلبة وتوفير أفضل الظروف لحياتهم الجامعية، تم إقرار تمتيع الطالبات بالسكن في المبيتات العمومية خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة والترفيع في مناسبتين خلال سنتي 2012 و2015 في المنحة الجامعية لكافة مراحل الدراسة وتوسيع قاعدة المنتفعين بهذه المنح.

ج. تطوير المناهج والتكوين قصد دعم التشغيلية

على مستوى منظومة التكوين وفي إطار استكمال المنظومة المؤطرة لنظام "إمد" وبالإضافة إلى تكوين مكونين وخبراء مرجعيين في نظام "إمد" والبيداغوجيا الجامعية وخبراء مختصين في التدقيق وتقييم مسالك التكوين، سجلت السنوات الأخيرة إصدار جملة من النصوص الترتيبية المرجعية التي تخص الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة والشهادة الوطنية للماجستير والشهادة الوطنية للدكتوراه.

وضمانا لحسن تشغيلية خريجي التعليم العالي وملاءمة كفاءاتهم مع الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل وإلى جانب تطوير منظومة البناء المشترك لمسالك التكوين من خلال بعث مسالك تطبيقية على مستوى الإجازة والماجستير تكفل لخريجيها أوفر الفرص للحصول على شغل، تركز العمل على تدعيم المهننة في التعليم العالي وذلك بتطوير برامج الإشهاد عبر تكوين ما يقارب 150 مدرسا في مجالات

مختلفة وتركيز مراكز المهن بتونس المنار وجندوبة وسوسة والقيروان وقفصة والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بزغوان.

وبالتوازي مع إعداد وثائق إطارية ومرجعية للبناء المشترك على غرار الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين والدليل المنهجي لتدقيق وتقييم مسالك التكوين المنجزة بالبناء المشترك بين أنظمة الإنتاج وهياكل التكوين حظي التكوين في مجال إذكاء روح المبادرة بالاهمية اللازمة وذلك عبر وضع خطة عمل إستراتيجية يجري تنفيذها في جامعتين نموذجيتين هما جامعة قرطاج وجامعة جندوبة.

د. تحسين جودة التكوين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي

شهدت الفترة المنقضية إدخال جملة من الإجراءات الرامية إلى تطوير مردود قطاع التعليم العالي الخاص وضمان نوعية التكوين ومصداقية الشهادات المسلمة من قبل المؤسسات الخاصة للتعليم العالي فضلا على الشروع في مراجعة كراس الشروط المتعلق بتنظيم هذه المؤسسات وإصدار منشور في جوان 2015 يضبط شروط وطرق الالتحاق بمراحل تكوين المهندسين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي مع دعوة هذه المؤسسات إلى تقديم عقود برامج تتضمن مشاريع هذه المؤسسات على مدى الثلاث سنوات المقبلة خاصة فيما يتعلق بتعزيز نسبة التأطير البيداغوجي وتدعيم التجهيزات العلمية والبيداغوجية وإحكام تنظيم التربصات والاعتناء بالفضاءات التعليمية.

2. الانجازات الكمية

تطور عدد الطلبة والخريجين (بالألف)

	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
عدد الطلبة في القطاع العمومي	346.8	339.6	315.5	305.7	292.2
عدد الطلبة في القطاع الخاص	15.0	17.7	21.8	26.0	30.3
عدد المتخرجين من القطاع العمومي	74.1	68.8	61.7	61.3	58.2
عدد المتخرجين من القطاع الخاص	3.1	3.2	4.0	5.8	6.9

وشهدت نسبة التاطير العامة تحسنا حيث بلغت 13 طالبا لكل مدّرس سنة 2015 مقابل مدرس لكل 16 طالبا في سنة 2011.

كما ارتفع عدد المنح الجامعية المسندة من 98533 منحة سنة 2011 إلى 108703 منحة خلال السنة الجامعية 2015/2014.

وتعززت بدورها البنية التحتية للقطاع خلال الفترة 2011-2015 بإحداث 9 مؤسسات جديدة ليبلغ إجمالي المؤسسات الجامعية 203 مؤسسة خلال السنة الجامعية 2014-2015 وتشمل هذه الإحداثات المدرسة الوطنية للمهندسين بقفصة والمعهد العالي للأعمال بتونس والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقصرين وكلية العلوم والتقنيات بسيدي بوزيد والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقليبية والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالقيروان والمدرسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيات المتقدمة ببرج السدرية والمعهد العالي لتكنولوجيات الإعلامية والاتصال ببرج السدرية والمعهد العالي للخطابة والإرشاد الديني بالقيروان.

II. أهم الاشكاليات

مكنت الإنجازات في مجال التعليم العالي من تحقيق جملة من النتائج الإيجابية غير ان القطاع لا زال يشكو من عديد النقائص.

فعلى مستوى **الحياة الجامعية** ورغم الجهود المبذولة لا تزال عدة مبيتات وأحياء جامعية تشكو من إختلال التوازن بين عدد الطلبة وطاقة الاستيعاب ومن عدم وظيفية البنايات المسوغة وتقادمها وغياب منظومة تقييم لمؤسسات الخدمات الجامعية وتراجع إقبال الطلبة على تناول الأكلة الجامعية. كما لازالت عديد المؤسسات تسجل نقصا في التجهيزات العلمية وخاصة الثقيلة منها.

وتشهد جل **المراكز الثقافية والرياضية الجامعية** من ناحيتها عزوفا من الطلبة بسبب غياب البنية التحتية والتجهيزات اللازمة والصيانة الضرورية. كما تتميز الخدمات المتعلقة بالإحاطة النفسية والاجتماعية بالطلبة وبالتغطية الصحية بمحدوديتها نظرا للنقص في الإطارات المختصة.

وفي مجال **التكوين والمناهج** إتسم قطاع التعليم العالي بتواصل ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية وبغياب الآليات لتحديد خاصيات المهن ذات القيمة المضافة العالية وعدم ملاءمة عروض التكوين ومناهجه مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل جهة إضافة إلى ضعف الشراكة بين الجامعة ومحيطها.

ويشهد **قطاع التعليم العالي الخاص** بدوره عدة نقائص منها غياب منظومة لتقييم جودة التكوين وعدم تطابق طرق وشروط الالتحاق بهذه المؤسسات مع ما هو معمول به بالقطاع العمومي وعدم توفير النسبة الكافية من إطار التدريس القار والإفراط في تسجيل الطلبة مقابل النقص في إطار التدريس والتأطير والبناءات والتجهيزات.

III. أهداف وتوجهات الفترة 2016-2020

تتمحور الخطة التنموية لقطاع التعليم العالي حول النهوض بجودة التكوين الجامعي للارتقاء به إلى مستوى المواصفات العالمية وتعزيز تشغيلية الخريجين بتمكينهم من المعارف والكفاءات التي تتماشى مع حاجيات المجتمع، وهو ما يتطلب إرساء شراكة متينة بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وإحداث مسالك امتياز في مختلف الاختصاصات وتدعيم الشعب العلمية والهندسية التي تتميز نسبيّا بقدرة تشغيلية عالية، ونشر ثقافة المبادرة وتحسين الإدماج المهني للخريجين ومأسسة التكوين البيداغوجي للمكوّنين وتأهيل منظومة التعليم العالي الخاص. ويستدعي ذلك تركيز نظام للحوكمة في كل مستويات اتخاذ القرار ووضع معايير وآليات محددة تخضع لها كافة الأطراف المتدخلة صلب المنظومة الجامعية وتكثيف الجهود في اتجاه تطوير الحياة الجامعية خاصة من خلال تحسين العمل داخل المؤسسات الجامعية وتطوير مختلف الخدمات الجامعية المقدمة للطالب.

1. تركيز نظام للحوكمة في كل المستويات

ستوجه الجهود في هذا الإطار نحو **إرساء منظومة تصرف مبنية على النتائج والقدرة على الأداء** وتركيز **نظام إدارة جودة** على مستوى الهياكل المركزية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث مع العمل على إضفاء مزيد من المرونة على تسيير مختلف الهياكل لضمان الانتقال التدريجي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى مرحلة تمكنها من الاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية من خلال :

- إرساء قواعد الحوكمة على مستوى المنظومة عبر إعادة النظر في الهياكل المعنية والتنسيق بين المتدخلين في إطار هيئة وطنيّة تتولى التنسيق بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي تعنى بضبط السياسات التربويّة بصفة تشاركية وتنسيق الجهود في اتجاه تحسين جودة التكوين في كل مستوياته وفتح آفاق أوسع للمتكونين لاختيار المسار الملائم لقدراتهم مع إحداث معابر بين المسارات.

وإلى جانب إحداث الهيئة الوطنية للتقييم والجودة والاعتماد لتقييم أنشطة التكوين والبحث يقتضي تكريس الحوكمة إعادة النظر في هياكل المتابعة ودعم مراصد الجامعات قصد استشراف آفاق تطوير القطاع والرفع من أدائه وذلك عبر إعادة النظر في هيكلتها وفي مهامها وتنشيطها وتوسيع مشمولاتها وتمكينها من الموارد البشرية والمادية اللازمة.

- دعم إستقلالية الجامعات من خلال تحويل صبغة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث في مرحلة أولى إلى مؤسسات علمية وتكنولوجية وإعداد تصور عملي لتكريس إستقلالية هذه المؤسسات في مرحلة ثانية.

2. إرساء مجمّعات جامعية

بهدف تقريب الاختصاصات المتجانسة وتوحيد المسارات وضمان استغلال أنجع ومشترك لمختلف الموارد وخاصة منها التجهيزات البيداغوجية والعلمية بين الهياكل والمؤسسات وتحسين التموقع العالمي لمؤسسات التعليم العالي سيتم العمل في الفترة القادمة على **بعث مجمعات جامعية**.

وفي هذا الاطار وبعد الإنتهاء في مرحلة أولى من إعداد دراسات وإجراء مسح شامل للموارد المادية والبشرية والمالية ومسارات التكوين والبنية التحتية للجامعات والمؤسسات والهياكل المتدخلة في القطاع سيتم في مرحلة ثانية القيام بدراسة حول الخارطة الجامعية يتم على ضوئها تجميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث بالكيفية التي تضمن النجاعة والفاعلية والتناغم بينها ليتسنى في مرحلة لاحقة وضع خطة عمل لتجميع الموارد وإعادة توظيفها ووضعها على ذمة كل الأطراف المتدخلة.

3. تطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

يتطلب النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وبلوغ الأهداف المرسومة للقطاع **إرساء نظام تصرف مبنى على النتائج والقدرة على الأداء**.

وسيتم للغرض الشروع في تنفيذ خطة شاملة ترتكز اساسا على إجراء تقييم داخلي وتقييم خارجي للمؤسسات المعنية بعد إعداد مراجع موحدة للتقييم وفقا للمعايير الدولية وأدلة إجراءات لمختلف أنشطة المؤسسات، وذلك بالتوازي مع تعميم منظومة التصرف حسب الأهداف وتعميم عقود الأهداف مع المؤسسات وإرساء نظام للتقييم الدوري لقدرة هذه الأخيرة على الأداء وتطوير نظام المعلومات والاتصال باعتماد التكنولوجيات الحديثة.

وعلاوة على تركيز منظومة مندمجة للتصرف تمكن من إحكام إستغلال الموارد والمعلومات والأنشطة باعتماد قاعدة بيانية مشتركة وتأهيل الموارد البشرية وتوفير وسائل العمل الملائمة (أدلة إجراءات، تكوين وإشهاد، وسائل إعلامية) سيشرع خلال الفترة القادمة في إرساء نظام إدارة الجودة في المؤسسات المعنية يتيح إمكانية الحصول على الإشهاد.

كما ستركز الجهود من أجل **تطوير عمل المراصد الجامعية** لإكسابها النجاعة اللازمة في القيام بعملية تحليل المحيط الإقتصادي والإجتماعي لمؤسسات التعليم العالي وتحديد حاجياته من الكفاءات والمهن، وذلك إلى جانب تدعيم الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والإعتماد في مجال تقييم مسالك وبرامج التكوين والأداء العلمي للمدرسين ومستوى التعلم والتشغيلية للمتخرجين وبرامج الشراكة.

وعلى صعيد آخر، وسعيا إلى تحسين الخدمات المقدمة من قبل دواوين الخدمات الجامعية وتأمين دورها الاجتماعي وتمكينها من تنمية مواردها الذاتية وترشيد استعمال الموارد المخصصة لها، **ستسهر الخطة الجديدة على مراجعة أنظمتها وطرق التصرف** فيها في اتجاه منحها مرونة ونجاعة أكبر في التصرف عبر مراجعة النصوص القانونية لهذه الدواوين وتهيئة فضاءات مخصصة لأنشطتها وتركيز منظومة إعلامية مندمجة على مستوى خدمات هذه الهياكل.

4. تطوير الحياة الجامعية

يستدعي إصلاح قطاع التعليم العالي تطوير الحياة الجامعية وذلك بتمكين الأسرة الجامعية وفي طليعتها الطالب الذي يمثّل محور المنظومة من **ظروف أحسن للدراسة والتدريس والبحث والعمل والعيش في الفضاءات الجامعية بمختلف مكوّناتها**.

ومن هذا المنطلق، ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة على توفير فضاءات ملائمة للتكوين والبحث والعمل الإداري ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة.

5. تحسين ظروف الدراسة والعمل داخل المؤسسات الجامعية

سيتكثف السعي خلال الفترة القادمة بغاية تحسين الظروف داخل المؤسسات الجامعية وذلك من خلال تدعيم البينة الأساسية وتعهدها بالصيانة وإحداث مكتبات جامعية مركزية إضافة إلى إشهاد الكفاءات ووضع أداة لدعم سياسة التعليم العالي وتوجهاتها الكبرى وتركيز أرضية للخارطة الجامعية عبر إحداث بنك معلومات حول المخزون العقاري وإعداد المخطط المديري العقاري ووضعه حيز التنفيذ.

6. تطوير التجهيزات العلمية

سيتم في هذا الإطار العمل على **دعم استعمال التكنولوجيات الحديثة** بالمؤسسات الجامعية ومواكبة التجهيزات المتواجدة لمتطلبات التطوّر العلمي والتكنولوجي وتلافي النقص المسجلة على مستوى التجهيزات.

7. الارتقاء بمستوى الخدمات الجامعية

سيقع التركيز على تطوير مختلف الخدمات الجامعيّة المقدمة للطالب من منح وسكن وإطعام ونشاط ثقافي ورياضي وإحاطة نفسيّة واجتماعية ورعاية صحّيّة.

فعلى مستوى **السكن الجامعي**، ستتكثف الجهود من أجل تحسين طاقة استيعاب المبيتات الجامعية لتبلغ طالبين في كل غرفة كحد أقصى في موفّى سنة 2020 مع تمتيع الطلبة الراغبين في السكن بهذه الخدمات خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة والعمل على تحسين ظروف استقبال الطلبة وضمان إسداء الخدمات طيلة السنة الجامعية بما في ذلك خلال العطل الجامعية.

وعلى صعيد آخر، سيتواصل السعي للترفيع تدريجيا في المنح الجامعية خلال سنتي 2019 و2020 **وتمكين الطالب بالتالي من تغطية جزء من مصاريف الدراسة وتوسيع قاعدة المنتفعين بهذه المنح إلى جانب إسناد منحة تميز لفائدة طلبة الدكتوراه والترفيع في قيمة القروض** وتيسير إسنادها مع **دراسة إمكانية إحداث صندوق خاص بإسداء القروض الجامعية وإحكام ضبط المقاييس المعتمدة لإسناد المساعدات الاجتماعية للطلبة والترفيع فيها.**

8. تأمين التكوين الجامعي المناسب

سيقع في هذا الإطار العمل على :

أ. ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع وسوق الشغل

لتحقيق هذه الغاية، ستشهد الفترة القادمة إرساء منظومة إعلامية حول المهن لتحديد المهن ذات القيمة المضافة والقيام بجرد لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات.

كما سيتم إحداث لجان بيداغوجية صلب الجامعات لتأمين اليقظة ومتابعة التحولات الوطنية والدولية واقتراح التعديلات التي يتعين إدخالها على برامج التكوين.

وبهدف تدعيم الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين سيتجه العمل نحو تعزيز دور هياكل الدعم والمساندة وإرساء إطار قانوني خاص يسمح بتشريك المهنيين في التكوين والتأطير.

ب. تحسين البعد الممهنن في التكوين الجامعي

في اطار تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي، ستتكثف الجهود من اجل تعزيز البعد الممهنن في التكوين الجامعي من خلال العمل بالأساس على دعم التكوين في ثقافة المبادرة (تطوير مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على المبادرة، تحسين الحوكمة القائمة على المعايير الدولية من أجل جامعة مبادرة ودعم مساهمة خريجي التعليم العالي في بعث المؤسسات وتطويرها...)، اضافة الى تكثيف الجهود قصد تدعيم البناء المشترك لمسالك التكوين من ناحية، وتعزيز هياكل المساعدة على الإدماج المهني وآلياته من ناحية أخرى. كما سينصرف العمل إلى دعم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات وتعميمها على كافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لتبلغ 150 مركزا في غضون سنة 2020.

ج. دعم مسالك التكوين القائمة على الامتياز في مختلف الاختصاصات

يتطلب دعم مسالك التكوين إعداد دراسة لإحداث مسالك تكوين تقوم على الامتياز في العلوم الإنسانية والاقتصادية والتصرف والحقوق وتطوير مسالك أخرى وفقا للمعايير الدولية من خلال دعم مسالك الامتياز الحالية. كما يقتضي ذلك إصلاح منظومة التكوين الهندسي والارتقاء بها إلى مستوى الإشهاد وفقا للمقاييس الدولية.

د. مأسسة التكوين البيداغوجي للمكونين

سيقع في هذا الإطار إعتماد إجراءات جديدة تتمثل في إصدار النصوص القانونية المتعلقة بجودة التربصات ودعم الهياكل المكلفة بالبحث عن التربصات ومتابعتها إلى جانب ضمان تأجير الجامعيين والمهنيين المؤطرين للتربصات وإحداث آلية ترتيبية للتكوين بالتداول والتدريب إضافة إلى إنجاز منصة للتربصات وعروض الشغل.

هـ. إصلاح التعليم العالي الخاص

انطلاقا من الدور الهام للقطاع الخاص في معاضدة جهود الدولة في التكوين الجامعي، سيتم العمل على وضع عقود برامج مع المؤسسات الخاصة للتعليم العالي تتضمن مشاريع هذه المؤسسات بخصوص تعزيز نسبة التأطير البيداغوجي وتدعيم التجهيزات العلمية والبيداغوجية وإحكام تنظيم التربصات والاعتناء بالفضاءات بالإضافة إلى تعزيز هياكل المتابعة والمراقبة ذات العلاقة.

كما سيشمل إصلاح التعليم العالي الخاص التشجيع على الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لضمان مستوى علمي وبيداغوجي جيد وذلك من خلال العمل على مراجعة النصوص القانونية لتسهيل عقود الشراكة بين هذين القطاعين وإعداد دراسة لإرساء الإطار المحفز لإنتصاب الجامعات العالمية بتونس.

تطور عدد الطلبة (بالألف)

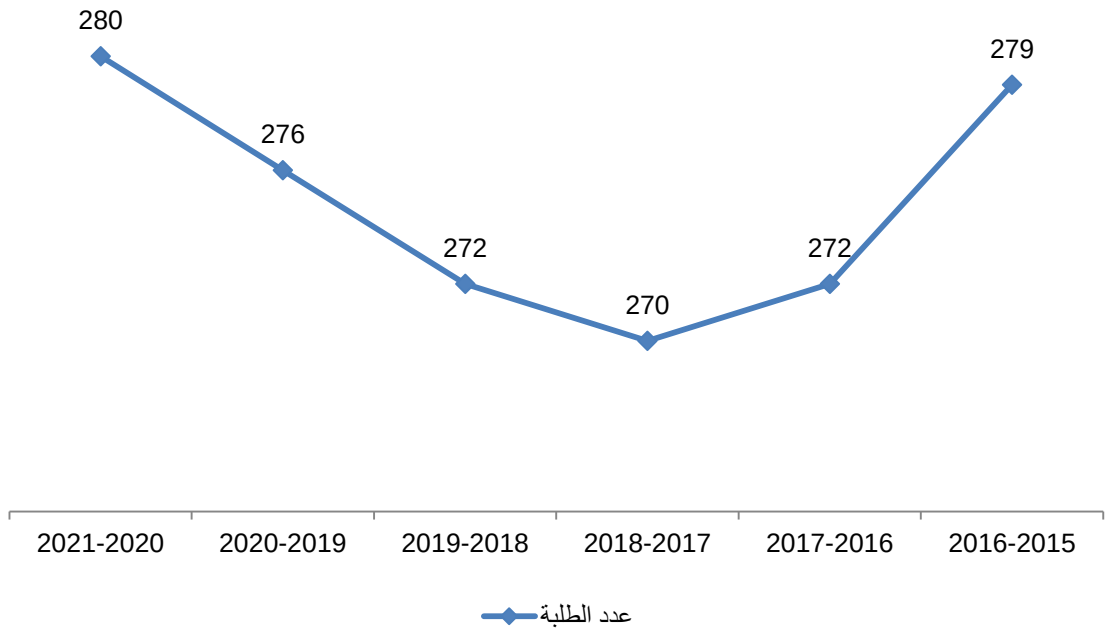

البحث العلمي والتجديد التكنولوجي

يعتبر البحث العلمي والتجديد والإبتكار أحد المصادر الأساسية للنمو التي ترتكز عليها الخطة التنموية للمرحلة القادمة من خلال تركيز نسيج إقتصادي مجدد قادر على خلق القيمة المضافة العالية والتموقع في سلاسل القيمة العالمية والرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني. واعتبارا لتحديات المرحلة القادمة الإقتصادية والإجتماعية **فسيكون لقطاع البحث العلمي والتجديد والإبتكار دور متميز ومحوري على جميع المستويات والقطاعات** وذلك تواصلا لما حظي به القطاع منذ إصدار القانون التوجيهي للبحث العلمي والتكنولوجيا سنة 1996 من عناية متميزة من خلال إرساء منظومة متكاملة ومتناسقة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوجيه المجهود الوطني للبحث نحو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقرار العديد من الإصلاحات الهيكلية التي تواصل إنجازها خلال الفترة 2011-2015 والرامية إلى **تطوير أداء المنظومة الوطنية للبحث والتجديد** ودعم تفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال إرساء نظام التعاقد مع هياكل البحث وإعادة هيكلتها في إطار مراجعة نوعية للأولويات والبرامج ودعم البنية التحتية للبحث والتجديد وتفعيل الهيكلة الجديدة للتصرف في الأقطاب التكنولوجية ودعم التعاون الدولي وتنويع الشراكة الدولية.

I. إنجازات الفترة 2011-2015

1. إعادة هيكلة المؤسسات البحثية ومشاريع البحث

تم خلال الفترة 2010-2015 وضع برنامج لتأهيل جميع مخابر ووحدات البحث على أساس معايير جديدة تأخذ بعين الاعتبار القدرة على الإنجاز والرفع من المردودية والنجاعة وتحديد توجهات نوعية لبرنامج التأهيل تهدف إلى تفادي التشتت وازدواجية البحوث وتشجع على إحداث المخابر بالاعتماد على تجميع وحدات البحث خاصة بالمؤسسات الجامعية الكبرى بما يضمن التنسيق بين البحوث وتكاملها وانصهارها ضمن التوجهات البحثية الكبرى لهذه المؤسسات.

كما تم الشروع بداية من سنة 2010 في إعادة هيكلة مراكز ومعاهد البحث العلمي من خلال إعتماد مبدأ التعاقد مع المؤسسات البحثية في إطار عقود برامج بحثية تمتد على أربع سنوات تهدف إلى تطوير تنظيمها الإداري والعلمي، والتركيز على هيكلة بحوثها على أساس مشاريع بحث تنموية تستجيب للأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم سحب هذا التمشي ليشمل معاهد البحث العلمي

الفلاحي وذلك في إطار رؤية مشتركة وموحدة تأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالتوجهات البحثية لهذه القطاعات وخصوصياتها والتفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار تم الشروع في إنجاز مشروعين للبحث الإيلافي في مجال القوارص بمشاركة ثمانية هياكل بحثية وبمساهمة شركاء من الوسط الاقتصادي والاجتماعي والمركز الفني للقوارص سيمكن من إيجاد حلول عملية لإشكاليات تعترض قطاع القوارص على غرار التصرف في الملوحة ومقاومة الأمراض والآفات والرفع من القدرة التنافسية للقطاع خاصة على مستويات الإنتاج والجودة والتصدير.

ولمزيد تنظيم البحث وربطه بالأولويات الإقتصادية تم إنجاز الفهرس الوطني لأطروحات الدكتوراه بما يسمح للجامعيين والباحثين من الإطلاع على مواضيع أطروحات الدكتوراه في شتى الاختصاصات ويمكن من تجنب تعدد الأطروحات في نفس الموضوع ويوفر للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المعطيات العلمية الضرورية لتطوير نشاطها الإقتصادي.

وقصد ترشيد استعمال التجهيزات العلمية الكبرى المخصصة للبحث العلمي تم القيام بجرد لمختلف التجهيزات المتواجدة وإعداد خارطة خاصة بها ووضعها على ذمة مختلف المستعملين من باحثين ومؤسسات إقتصادية إلى جانب إعداد الخطوط المرجعية لانجاز قاعدة بيانات بالتعاون مع الوكالة الوطنية للنهوض بأنشطة البحث العلمي بهدف تركيز منظومة رقمية للتصرف في هذه التجهيزات.

2. دعم التعاون الدولي

وفي مجال التعاون الدولي الذي يمثل رافدا هاما للمنظومة الوطنية للبحث والتجديد بما يوفره من فرص للتفتح على المحيط الدولي والإطلاع على التجارب الأجنبية للاستفادة منها في دعم تكوين الطلبة والباحثين والمساعدة على نقل التكنولوجيا تم العمل خلال الخماسية الفارطة على إعطاء المزيد من الحركية والفاعلية لأنشطة التعاون بشكليه الثنائي ومتعدد الأطراف حيث شهد التعاون الثنائي جملة من الانجازات تمثلت أساسا في تمويل مشاريع بحث ثنائية مع العديد من الدول كالمغرب والجزائر ومصر وفرنسا والبرتغال وألمانيا وتركيا وكوريا الجنوبية والهند.

كما شهد التعاون التونسي مع الولايات المتحدة الأمريكية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا مكنت من بعث برنامج ثنائي مشترك لتمويل مشاريع بحث مشتركة مع تخصيص 1.4 مليون دولار كاعتمادات أولية لتمويل البرنامج سنة 2015.

كما تم دعم التعاون مع الجانب الياباني من خلال تمويل مشروع القطب التكنولوجي ببرج السدرية وانجاز مشاريع تثمين بحث وتظاهرات علمية مشتركة في تونس واليابان ومشاركة باحثين تونسيين في دورات تكوينية وتربصات باليابان واستقبال متطوعين وخبراء يابانيين من قبل مؤسسات البحث التونسية وتمويل اقتناء معدات وانجاز عدد من الدراسات.

وفي نفس الإطار تم تركيز مكتب الاتصال "البحث والتجديد" الذي يعنى بالتعريف بمشاريع وبرامج البحث الممولة من طرف الإتحاد الأوروبي ويساعد هياكل ومؤسسات البحث التونسية على الانخراط في محيطها الاورومتوسّطي وذلك عبر آليات تمويل مشتركة على غرار ARIMENT2 وERANETMED الموجّهين أساسا لقطاعات الفلاحة والتغذية والمياه والطاقة. كما تحصلت تونس على مرتبة البلد الشريك في البرنامج الإطاري الأوروبي للبحث والتجديد "أفق 2020" لتصبح تونس بذلك أول بلد عربي من جنوب المتوسط ينخرط في هذا البرنامج. ويمثل هذا البرنامج أبرز آلية موجودة حاليا لتمويل البحث في العالم باعتمادات جملية تقدر بـ80 مليار يورو للفترة 2014-2020 كما أنه يفتح آفاقا هامة لفرق البحث التونسية.

3. التجديد التكنولوجي وتثمين البحث العلمي

لدعم الصلة بين البحوث والمؤسسات الاقتصادية تم في إطار برنامج دعم منظومة البحث والتجديد إنجاز العديد من الدراسات والأنشطة الرامية إلى تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للبحث والتجديد ومساندة تنقل طلبة الدكتوراه لدى المؤسسات الإقتصادية في إطار آلية تنقل الباحثين وإعداد دليل الملكية الفكرية إلى جانب دراسة الآليات الكفيلة بتطوير عمليات ومناهج تثمين نتائج البحوث في تونس وتحسين تنافسية الأقطاب التكنولوجية التونسية.

وبهدف **مزيد دعم تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا** تم خلال الخماسية الفارطة تطوير منظومة الملكية الفكرية قصد التسريع في إجراءات إيداع البراءات والترفيع في عددها ومراجعة مقاييس وطرق تقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف الراجعة إلى المؤسسة أو المنشأة العمومية بهدف تشجيع الباحثين والمخترعين على حماية أبحاثهم وتثمين نتائجها عبر الترفيع في نسبة عائدات الاستغلال الراجعة إليهم إلى جانب مراجعة آلية تنقل الباحثين وتفرغهم لبعث مؤسسات مجددة أو مساعدة المؤسسات العمومية والخاصة على إنجاز أنشطة بحث وتطوير بهدف إضفاء المزيد من المرونة وتلافي عزوف الباحثين عن هذه الآلية وذلك في إطار مزيد تعزيز الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

4. الأقطاب التكنولوجية

وفي مجال الأقطاب التنموية والتكنولوجية توجه عمل مختلف شركات الاقطاب خلال الخماسية الفارطة نحو **تدعيم الترويج** لمزيد جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير الشراكة بين مختلف مكونات الاقطاب من مؤسسات تعليم عالي ومراكز بحث ومؤسسات صناعية بما مكن من احداث شبكات شراكة قطاعية Clusters إلى جانب دعم التنشيط والتطوير التكنولوجي والمشاركة في إطار التعاون الدولي ضمن مشاريع تجديد وتطوير.

ولدعم الشراكة بين مختلف الأقطاب تم إعداد برنامج عمل لتطوير شبكات الشراكة القطاعية Clusters حيث تم إحداث 3 شبكات تضم 300 مؤسسة إنتاج و150 هيكل بحث وتكوين في مجالات **النسيج التقني والميكاترونيك والطاقات المتجددة** والإعداد لإحداث 3 شبكات شراكة جديدة في مجال الصناعات الغذائية والبيوتكنولوجيا تضم 92 مؤسسة.

وعلى المستوى المادي تواصلت أشغال تهيئة مختلف الأقطاب والفضاءات الصناعية وربطها بالشبكات الخارجية حيث بلغت نسبة تقدم انجاز المناطق الصناعية مقارنة بالأهداف المرسومة في أفق 2025 29.6%. مما مكن من بناء 16 محل صناعي وخدماتي تمسح 29000 م^2 وإنتصاب 16 مؤسسة وفرت حوالي 1265 موطن شغل. كما تم في نفس الإطار الشروع في إنجاز مراكز الموارد التكنولوجية التابعة للأقطاب التنموية بسوسة وبنزرت والمنستير – الفجة وسيدي ثابت وإنجاز محاضن المؤسسات بكل من برج السدرية وسيدي ثابت وبنزرت والمنستير.

واعتبارا للإشكاليات التي حالت دون تقدم نسق احداث الاقطاب التكنولوجية، تم انجاز دراسة تتعلق بتقييم منظومة الاقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بما مكن من تشخيص الاشكاليات وتقديم مقترحات لتجاوزها.

II. الإشكاليات

رغم المكاسب والإنجازات الهامّة التي حققها قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا إلا أن مردوديته تبقى دون المستوى المأمول نظرا لعديد النقائص والصعوبات التي تعوق أداءه والمتمثلة أساسا في:

1. الموارد البشرية والمالية

- **ضعف نسبة تأطير الباحثين الشبان** في بعض الاختصاصات،

- ضعف عدد الباحثين كامل الوقت،
- صعوبة تركيز هياكل بحث صلب بعض الوزارات،
- نقص في هياكل المساندة وغياب الإطار القانوني المنظم لها،
- **محدودية مساهمة المؤسسات الإقتصادية في أنشطة البحث والتطوير والتجديد،**

2. التصرف الاداري والمالي

- عدم ملائمة الإطار القانوني والتشريعي الحالي لمتطلبات منظومة البحث والتجديد، تشعب وطول الإجراءات الخاصة بصرف الاعتمادات المخصصة لتمويل أنشطة البحث وخاصة المتعلقة بالبرامج والمشاريع في إطار التفتح على المحيط أو في إطار التعاون الدولي والتي يتعين تبسيطها لضمان أعلى درجات الشفافية والمصداقية مع السرعة في الانجاز،

3. البنية التحتية

- **نقص في فضاءات البحث خاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث،**
- غياب التوظيف الأمثل للتجهيزات العلمية الثقيلة،
- **بطء نسق إنجاز الأقطاب التكنولوجية،**

4. هيكلة البحث والتجديد

- غياب تحديد واضح للأولويات الوطنية في مجال البحث والتجديد وغياب البعد الإستشرافي واليقظة التكنولوجية
- عدم إيلاء الأهمية اللازمة **للبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون،**
- **ضعف التنسيق بين مكونات المنظومة الوطنية للبحث والتجديد وغياب الشبكات البحثية المحورية** ومجمعات البحث،
- غياب آليات لاستقطاب **وإدماج الكفاءات الأجنبية والكفاءات التونسية بالخارج** في المنظومة الوطنية للبحث والتجديد وغياب نصوص محفزة للبحث العلمي،
- ضعف إقبال الباحثين والمدرسين الباحثين على آلية التفرغ والتنقل،
- ضعف حلقة تثمين نتائج البحث والمكون التكنولوجي داخل المنظومة.

5. التقييم

- عدم ملائمة منظومة التقييم الحالية مع متطلبات الكلفة والجودة والتنمية وضعف إمكانيات الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي،
- غياب قاعدة معلومات للكفاءات التونسية الوطنية بالخارج.

6. الأقطاب التكنولوجية

- عدم ملائمة الإطار القانوني المتعلق بالأقطاب التكنولوجية للتطورات التي تشهدها منظومة الأقطاب وغياب إطار قانوني خاص بمحاضن المؤسسات وشبكات الشراكة.
- إشكاليات عقارية تتعلق بالتسوية العقارية للأراضي وتغيير صبغتها وبعدم ترسيم حقوق عينية على الاراضي المخصصة للأقطاب التكنولوجية مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الانتصاب داخل فضاءات الانتاج المخصصة للأقطاب التكنولوجية في إطار صيغة الكراء
- **ازدواجية الاشراف وغياب الانسجام بين مكونات القطب** وضعف على مستوى الحوكمة في الأقطاب التكنولوجية،
- غياب آلية لتمويل المشاريع المشتركة المنجزة في إطار شبكات الشراكة القطاعية وعدم وجود حوافز للاستثمار داخل فضاءات الاقطاب التكنولوجية،
- بطء ربط الأقطاب بالشبكات الخارجية والطرقات السيارة مما أدى إلى تأخر التهيئة الداخلية وعزلة الأقطاب عن محيطها الخارجي.

III. الخطة التنموية للفترة 2016-2020

لتجاوز مختلف الإشكاليات التي تواجه القطاع سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- **الارتقاء بنفقات البحث والتجديد إلى حدود 1.2% من الناتج المحلي الخام في أفق 2020**، مع التركيز على النهوض بمساهمة المؤسسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص في تمويل البحث والتجديد والعمل على الرفع من الاعتمادات المتأتية من التعاون الدولي،
- بعث جيل جديد من المؤسسات المجددة **والتوجه نحو الأنشطة ذات المضامين التكنولوجية الرفيعة**
- توجيه البحث **نحو الاولويات الوطنية** لدعم فرص التثمين والتجديد

- مزيد تطوير المنظومة الوطنية للبحث والتجديد

وعلى هذا الأساس سترتكز الخطة التنموية لقطاع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي على المحاور الأساسية التالية:

- إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد،
- النهوض بمنظومة تثمين البحث ونقل التكنولوجيا،
- دعم البنية التحتية للبحث والتجديد،
- دعم الموارد البشرية والمالية وحسن توظيفها،
- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في دعم منظومة البحث والتجديد
- النهوض بالتجديد التكنولوجي ودعم الأقطاب التكنولوجية والتنموية

1. إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد

أ. تفعيل دور آليات التنسيق والحوكمة

بهدف ضمان حسن إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للبحث والتجديد سيتم إحداث **هيئة وطنيّة مستقلة** تعمل بالتنسيق مع كل المتدخلين في المنظومة وتتولى أساسا وضع استراتيجية وطنية توافقية متكاملة للبحث والتجديد وفقا للأولويات الاقتصادية والإجتماعية والتنسيق بين مختلف المتدخلين في تحديد وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى جانب مساعدة الحكومة على النهوض بالتكوين والبحث والتجديد في القطاعات الواعدة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.

كما سيتم في نفس الإطار إعادة تفعيل **المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا** حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره كهيكل يقظة واستشراف لمتابعة المستجدات والتطورات التكنولوجية على الصعيد العالمي وتحديد موقع تونس على الصعيد الإقليمي والدولي وتطوير دور المجلس الوطني الاستشاري للبحث العلمي والتكنولوجيا ودعم هياكل الربط بين منظومة البحث والتجديد والوسط الاجتماعي والاقتصادي بما يساهم في تثمين نتائج البحث وإحداث المشاريع والمؤسسات المجددة.

ب. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي

سيتم في هذا الإطار مواصلة تعميم نظام "مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية" على كافة مراكز ومعاهد البحث ومراجعة القانون التوجيهي للبحث العلمي والتكنولوجيا والقانون المنظم للوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي ووضع إطار قانوني لهياكل الربط ومراجعة النصوص المنظمة

لمدارس الدكتوراه والنصوص المتعلقة بترشيد التصرف وحسن استغلال وصيانة التجهيزات العلمية الثقيلة.

ج. توحيد نظام التقييم والاعتماد والجودة

قصد تطوير نظام تقييم البحث العلمي سيتم إحداث هيئة وطنية مستقلة للتقييم والجودة والاعتماد تتولى تقييم أنشطة التكوين والبحث مع إعتماد التقييم الاستراتيجي لمراكز ومعاهد البحث بهدف ارساء منظومة التصرف في الجودة من أجل **إرساء علامة التميز لمخابر البحث** لدعم الامتياز وبعث أقطاب تميز للبحث والتجديد في ميادين ذات أولوية وطنية مع تشريك الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج.

2. دعم البنية الاساسية والموارد البشرية والمالية وترشيدها

أ. البنية الاساسية

قصد توفير البنية الأساسية الضرورية للنهوض بالبحث والتجديد سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على بناء وتهيئة فضاءات لفائدة هياكل البحث وإرساء بوابة وطنية (Portail) للتصرف في المعدات العلمية الثقيلة والتقنيات والتطبيقات وللاستغلال الأمثل للكفاءات والخبرات إلى جانب تركيز منصات تكنولوجية مختصة لتطوير البنية الاساسية للبحث والتجديد بتقنيات عالية ومتطورة نظرا لما تتيحه هذه المنصات من خدمات في مجالات التحليل والقيس والتجارب وترشيد استعمالها وتوفير الكفاءات اللازمة لاستغلال المعدات العلمية مع العمل على **بعث بنك معطيات حول الكفاءات والتقنيات والتطبيقات الخاصة بالمنصات التكنولوجية** ووضع برنامج وطني لاقتناء التجهيزات العلمية الثقيلة لفائدة كافة القطاعات والتصرف فيها باعتبار مختلف أنشطة البحث والتجديد والتكنولوجيا المستهدفة.وسيتواصل في نفس الإطار دعم وتطوير منظومة الإعلام العلمي والتقني بإثراء الدوريات الالكترونية وبنوك المعطيات العلمية وتغطية كل المجالات العلمية.

ب. الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية عنصرا أساسيا وجوهريا في منظومة البحث العلمي خاصة في الإختصاصات ذات الأولوية وعلى هذا الأساس ستتميز الفترة المقبلة بطوير مدارس الدكتوراه في المجالات ذات التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة وإرساء برنامج وطني شامل خاص بمنح الدكتوراه وما بعد الدكتوراه بهدف دعم الطلبة الباحثين لتمكينهم من التفرغ لإنجاز بحوثهم المدرجة خاصة في المجالات ذات

الأولويات الوطنية فضلا عن **استقطاب الكفاءات التونسية بالخارج للمساعدة على انصهار منظومة البحث والتجديد في محيطها الإقليمي والدولي**. كما سيتم العمل على تعزيز هياكل البحث بإطارات المساندة من فنيين وتقنيين وإداريين لتمكين الباحثين من التفرغ لنشاطهم والقيام به بالسرعة والنجاعة المطلوبة وبعث خلايا بالجامعات ومراكز البحث تعنى بالمساندة على تركيب المشاريع في اطار التفتح على المحيط الوطني والدولي ومراجعة الأنظمة الخاصة بالباحثين وبأعوان المساندة على البحث.

ج. الموارد المالية

قصد ضمان تمويل مستدام للبحث والتجديد سيتم العمل على إحداث صندوق يتم تمويله من خلال تخصيص نسبة من رقم معاملات المؤسسات الإقتصادية وتحسيس المؤسسات والمنشئات العمومية والخاصة بأهمية دور التجديد والابتكار في الرفع من قدراتها التنافسية وتنويع منتوجها وقدرتها على اكتساح أسواق جديدة وديمومة المؤسسة وتطورها ودعوتها لتركيز وحدات بحث وتطوير وإنجاز أطروحات دكتوراه في المجالات الواعدة.

كما سيتم دعوة هياكل البحث وقطاع الانتاج للمشاركة الفعالة في طلبات العروض الدولية وخاصة الصادرة في اطار البرنامج الاوروبي "أفق 2020" لما يوفره من فرص هامة لتمويل البحوث العلمية.

3. تعزيز التعاون الدولي

يمثّل توثيق التعاون مع الشركاء التقليديين والجدد في مجال العلوم والتكنولوجيا اطارا ملائما لتبادل الخبرات واكتسابها ولتعبئة التمويلات الضرورية للبحث والتجديد. وفي هذا الصدد سيقع التركيز على دعم التعاون متعدد الأطراف خاصة مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج أفق 2020 الذي يمثل أحد أبرز الآليات المتوفرة لتمويل البحث دوليا خاصة بعد حصول تونس على مرتبة البلد الشريك للبرنامج. وستوفر هذه الشراكة فرصة هامة لاندماج منظومة البحث والتجديد في الفضاء الاورومتوسطي من خلال خاصة تنويع مجالات البحث وتطوير المحتوي العلمي للمشاريع وتعزيز شبكات الامتياز وتنمية الكفاءات وإتاحة الفرصة لإدراج الأولويات الوطنية ضمن طلبات تمويل برنامج أفق 2020. كما ستتواصل الجهود لإحداث مخابر دولية مشتركة والانخراط في مجمعات بحثية (Consortiums) وتكثيف التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية.

4. النهوض بتثمين البحث ودفع التجديد داخل المؤسسة

أ. دفع التجديد داخل المؤسسة الإقتصادية

بهدف حث المؤسسات الإقتصادية على الإستثمار في البحوث التنموية وتطوير مساهمتها في تمويل البحث وتثمين نتائجه سيتم العمل على توجيه البحوث العلمي نحو تلبية حاجياتها في إطار المنصات التكنولوجية واقطاب التميز التي سيقع العمل على تركيزها كأداة فعالة في إسداء الخدمات الرفيعة لقطاع الإنتاج لضمان الجودة والنهوض بالتصدير.كما سيتم العمل على **مراجعة آليات تمويل التجديد والتطوير التكنولوجي في اتجاه جعلها أكثر تلائما مع متطلبات الباعثين والمؤسسات والمشاريع المجددة** من مرحلة ما قبل الإنطلاق الى التصنيع وتفعيل دور المؤسسات العمومية الكبرى في المساهمة في دفع التجديد والتطوير التكنولوجي خاصة من خلال المشاريع المجددة التشاركية.

وفي نفس هذا الإطار سيتم **تحفيز الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الإقتصادية** سواء صلب الأقطاب التكنولوجية من خلال بعث مشاريع بحث تنافسية تدعم التكامل بين مكونات القطب أو من خلال تمويل مشاريع ختم الدروس التي تتسم بطابع تطبيقي وتستجيب لطلب المؤسسات الاقتصادية أو في إطار وحدات تجديد ونقل التكنولوجيا ومدارس الهندسة لإنجاز نماذج ودراسات تطبيقية لفائدة الشركاء من النسيج الصناعي هذا فضلا عن مراجعة أحكام الأمر المتعلق بالتنقل والتفرغ من خلال إتاحة الفرصة للمدرسين التكنولوجيين للتمتع بآلية التنقل والتفرغ على غرار نظراءهم الباحثين لمعاضدة المؤسسات الاقتصادية للارتقاء بالتجديد ونقل التكنولوجيا والتشجيع على الإقبال على هذه الآلية من خلال اعتماد تنقل الباحثين من الجامعة الى المحيط الاقتصادي كمقياس للتدرج الوظيفي والتشجيع على تنقل الخبراء من المؤسسة الاقتصادية الى الجامعة.

ب. تطوير وتثمين الملكية الفكرية

كما ستتوجه الجهود لحماية الأبحاث وطنيا وعالميا من خلال **تحمل تكاليف تسجيل براءات الاختراع على الصعيد الوطني** وحماية البراءات التي تتميز بقابلية التسويق دوليا. إلى جانب تكوين الخبرات اللازمة في مجال حماية الملكية الفكرية **وترسيخ ثقافة البراءة** قصد الحماية ثم التثمين وإدراج براءات الاختراع في تقييم ملفات الإنتداب للمدرسين الباحثين.

وعلى هذا الأساس سيتم ضبط خطة وطنية لدعم الملكية الصناعية تهدف الى تشجيع المؤسسات على حماية وتثمين الإختراعات والأفكار المجددة وملاءمة القوانين المتعلقة بحماية الإختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية للمعايير الدولية وذلك بهدف تفعيل دور الملكية الصناعية في النهوض

بالإقتصاد التونسي إلى جانب تنظيم مهنة وكلاء الملكية الصناعية وتطوير الكفاءات الوطنية ومهن الإستشارة في مجال الملكية الصناعية.

ج. إحداث هياكل ربط نشيطة

قصد النهوض بالتجديد التكنولوجي صلب المؤسسات الإقتصادية سيتم العمل على مزيد تفعيل دور هياكل الدعم والإحاطة في مجال التجديد ونقل التكنولوجيا وخاصة منها المراكز الفنية والأقطاب التكنولوجية ومحاضن مؤسسات ومنصات تكنولوجية ومكاتب نقل التكنولوجيا خاصة على مستوى الإطار القانوني والاعتمادات والموارد البشرية الضرورية وإحكام التنسيق مع كافة المتدخلين لتفادي الازدواجية والاستغلال الأمثل للإمكانات وإحداث خلايا لليقظة العلمية والتكنولوجية وخلايا للإعلام والإتصال والنشر.

د. الأقطاب التكنولوجية والتنموية

لمواكبة التطورات التي تشهدها الأقطاب التكنولوجية والتنموية سيتم خلال الفترة المقبلة العمل على مراجعة إطارها القانوني والتشريعي في اتجاه دعم دورها في تطوير علاقة الشراكة والتعاون بين قطاعي الانتاج والبحث العلمي التطبيقي والتجديد التكنولوجي من جهة واستقطاب الإستثمار خاصة في القطاعات الواعدة والمجددة من جهة ثانية. كما سترتكز الجهود للتسريع في استكمال مختلف مكونات الأقطاب التكنولوجية والتنموية من خلال حث مختلف شركات التصرف في الأقطاب التكنولوجية على إستكمال انجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع المناطق الصناعية واستكمال تهيئة فضاءات الانتاج المخصصة للاقطاب التكنولوجية وتهيئة مختلف المناطق الصناعية المساندة حيث من المنتظر أن تبلغ المساحة المهيأة 62% من الاهداف المرسومة في موفى سنة 2025.

قطاع التكوين المهني

شهدت الفترة 2011-2015 مواصلة العمل على **تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المهني من أجل الارتقاء بأدائها وتحسين مخرجاتها وملاءمتها مع حاجيات الاقتصاد وسوق الشغل على المستويين الوطني والجهوي**. وقد شملت هذه المجهودات مختلف عناصر المنظومة وبالخصوص الرفع في طاقة التكوين وتنويع الإختصاصات والبرامج التكوينية والإعلام والتوجيه المهني والتكوين المستمر ونظام الحوكمة.

I. النتائج المسجلة خلال الفترة 2011-2015

1. دعم طاقة التكوين والتدريب

تم خلال الفترة 2011-2015 إعداد وتنفيذ عدة برامج للرفع من طاقة التكوين لدى مختلف المتدخلين في التكوين المهني شملت إحداث مراكز جديدة وإعادة هيكلة مراكز أخرى وتجهيز عدّة مراكز للتكوين. وقد بلغ في الفترة 2011-2015 عدد المشاريع الجديدة المرسمة 101 مشروعا بالجهاز العمومي للتكوين المهني منها 84 مشروعا بالوكالة التونسية للتكوين المهني موزعة على مختلف جهات البلاد (منها 33 مشروعا بالمناطق الداخلية).

2. تطور عدد المتكونين والمتخرجين

بلغ **عدد مراكز التكوين بالجهاز الوطني للتكوين المهني** 337 مركزا سنة 2014 مقابل 326 مركزا سنة 2011 وذلك تبعا لارتفاع عدد مراكز التكوين الخاص التي تسدي تكوينا منظرا بـ28 مركزا مقابل تحويل 19 مركزا للتكوين المهني تابعا لوزارة الصحة ومؤسسات التعليم العالي في المجال شبه الطبي وتسجيل استقرار في عدد مراكز التكوين التابعة لبقية المتدخلين.

وقد انخفض **العدد الجملي للمتكونين** بالجهاز الوطني للتكوين المهني خلال الفترة 2011-2015 من 124.4 ألف متكونا (منهم 83.1 ألف بالنظام المقيس) إلى قرابة 97.4 ألف متكونا (منهم حوالي 70 ألف متكونا بالنظام المقيس). كما سجل عدد المتخرجين بالجهاز الوطني للتكوين المقيس انخفاضا من 32.7 ألف متخرجا سنة 2011 إلى 22.8 ألف متخرجا سنة 2014.

3. تحسين جودة التكوين

تواصل العمل خلال الفترة 2011-2015 على **تفعيل مختلف مجالات الجودة** من إعداد لبرامج التكوين وتكوين المكونين والتقييم والتصرف وتسيير منظومة التكوين وذلك بغاية تحسين الخدمات الموجهة لطالبي التكوين والمؤسسات.

ففي إطار **تطوير برامج التكوين** حسب المقاربة بالكفايات، تم خلال الفترة 2011-2015 إعداد وتحيين 83 برنامج تكوين من جملة 104 برنامج تكوين تمت برمجتهم لتبلغ نسبة تغطية اختصاصات التكوين المعتمدة بالقطاعين العمومي والخاص حوالي 80%.

وبخصوص **التكوين المهني الفلاحي**، تم إعداد 04 برامج تكوين حسب المقاربة بالكفايات وتحيين 11 برنامج تكوين حسب حاجيات قطاع الإنتاج من المهارات إلى جانب إعداد 14 برنامج تكوين مستمر حسب الحاجيات.

وفي مجال **تطوير كفاءة المكونين** في الميادين التقنية والبيداغوجية تمّ خلال الفترة 2011-2015 إنجاز عمليات تكوين لفائدة 5 658 منتفعا (ما يعادل 60 629 يوم تكوين).

وعلى مستوى **دعم قابلية التشغيل لحاملي الشهادات التكوينية المنظّرة والاعتراف بالشهادات التي تسندها المؤسسات التكوينية**، تم خلال الفترة 2011-2015 تنظير 565 شهادة تهمّ المتدخلين العموميين والقطاع الخاص.

وبهدف إرساء **نظام وطني لمواصفات التكوين والإقرار بمكتسبات الخبرة** تم إعداد مواصفة التكوين والمرجعيات التابعة لها وتركيز مواصفة التكوين بمؤسسات التكوين المهني والإشهاد بالمتكونين وتأهيل مؤسسات التكوين المهني وتعديل سيرورة الإقرار بمكتسبات الخبرة لتتلاءم مع متطلبات الإشهاد وأنماط التقييم المختلفة التي يمكن اعتمادها. كما تمّت صياغة 6 مواصفات تكوين بالإضافة للمراجع التابعة لها في قطاعات السياحة والفندقة والبناء والأشغال العامة والفلاحة والصيد البحري سيتم إعتمادها في المرحلة التجريبية لهذا المشروع.

واعتبارا لدور **التقييم بمنظومة التكوين** في جميع المستويات انطلاقا من تقييم مكتسبات المتكونين مرورا بتقييم أداء المكونين وتقييم سير التكوين وصولا إلى تقييم مردودية المنظومة، تم منذ سنة 2014 الشروع في تطوير وظيفة التفقد البيداغوجي بإعداد دراسة لتشخيص الوضعية الحالية بالجهازين العمومي

والخاص وإعداد تصور شامل ومشترك يمكّن من تفعيل التفقد البيداغوجي على مستوى المؤسسات العمومية للتكوين المهني وإحداث خلية للتفقد البيداغوجي بالديوان الوطني التونسي للسياحة.

وفي إطار **تحديد وتحيين قائمة الاختصاصات وعدد المراكز المؤمنة لها** ومدى تغطيتها بالبرامج المنجزة بالمقاربة حسب الكفايات وتقدم عملية تركيز برامج التكوين بالمراكز التابعة للوكالة التونسية للتكوين المهني، تمّ إنجاز "مصنف وطني للاختصاصات والقطاعات التكوينية"، يشتمل على كافة المعطيات المتعلقة بالاختصاصات ذات الأولوية من حيث وضعية البرامج المنجزة باعتماد منهجية المقاربة حسب الكفايات وكذلك عدد المراكز المؤمنة للتكوين فيها ووضعية الاختصاصات المفعّلة وغير المفعّلة.

كما مثّل **التكوين مع المؤسسة** أحد عناصر تأهيل قطاع التكوين المهني اعتبارا لدوره في تحسين قابلية التشغيل وضمان الاستجابة لحاجة المؤسسة من المهارات من ناحية وللإمكانيات الهامة التي تستوجبها لدعم طاقة الجهاز الوطني للتكوين المهني من ناحية أخرى.

وفي إطار تركيز **منهجية الجودة في تسيير مراكز التكوين المهني** تمّ إعداد مرجع وطني للجودة في التكوين المهني ووضع تمشي لتركيز نظام لمطابقة مراكز التكوين لمواصفات الجودةISO 9001. وقد بلغ سنة 2012 عدد المراكز المطابقة لمواصفات الجودة 15 مركزا بالوكالة التونسية للتكوين المهني ومركزين تابعين لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي.

4. نشر ثقافة المهن وتحسين الاقبال على التكوين المهني

اعتبارا لدور **الإعلام والتوجيه المهني** في تطوير الطلب على التكوين المهني ومزيد التعريف بآفاقه، شهدت الفترة 2011-2015 تركيز لجنة وطنية ولجان جهوية للتوجيه المهني وإحداث 89 خلية إعلام وتوجيه ومرافقة موزعة على عدّة مراكز للتكوين المهني في كل من ولايات القيروان والكاف وباجة وجندوبة ومدنين ونابل والقصرين وبنزرت وتطاوين وبن عروس.

كما **تمّ توجيه حوالي 25 ألف تلميذ من المدارس الإعدادية التقنية لمواصلة تكوينهم بمراكز التكوين المهني العمومية** في اختصاصات مختلفة يفضي التكوين فيها إلى شهادة الكفاءة المهنية.

ولتشجيع الشبان على الإقبال على اختصاصات التكوين في القطاعات ذات الأولوية تمّ **الترفيع في مقدار منحة التكوين المهني من 25 دينار إلى 60 دينار** والرفع في عدد الاختصاصات المعنية بمنحة

التكوين المهني بالمؤسسات التكوينية التي تخضع لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل لتشمل 250 اختصاصا تكوينيا موزعة على 35 مجال تكوين.

كما تم **إنجاز عملية تشخيص للوضعية الحالية للإعلام والتوجيه** لدى مختلف الوزارات والهياكل المعنية أفضت إلى اقتراح استراتيجية وطنية للإعلام والتوجيه وخطتها التنفيذية للفترة 2016-2020 وإعداد تصور لهيكلة جهاز وطني موحد للإعلام والتوجيه.

5. تطوير منظومة التكوين المستمر والترقية المهنية

تواصل العمل على دعم البعد الجهوي وتقريب الخدمات واختصار آجال معالجة الملفات إلى جانب تدعيم وظيفة مساندة المؤسسات الاقتصادية في عمليات التكوين المستمر وتطوير الخدمات وتعزيز الشراكة مع جهازي التعليم العالي والتكوين المهني. كما تم العمل على تيسير انخراط المؤسسات ضمن آلية التسبقة على الأداء بتمكينها من الشروع في طرح مبلغ التسبقة بعنوان شهر جانفي من كل سنة وتحسين الإجراءات للانتفاع بآلية التسبقة على الأداء إلى جانب مواصلة إرساء تمشي الجودة.

وإجمالا، تمثلت أهم الانجازات الكمية خلال الفترة 2011-2015 في مجال التكوين المستمر الموجه للمؤسسات فيما يلي :

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015*
عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر	2 974	2 388	2 626	3 687	5 510
عدد المشاركات لأعوان المؤسسات الاقتصادية في عمليات التكوين المستمر	154 351	118 412	127 788	90 837	196 300

*2015 : تقديرات

كما ارتفع عدد المرسمين بالتكوين الموجه للأفراد من 1998 متكون سنة 2011 إلى حوالي 8 000 متكون سنة 2015 وذلك نتيجة للتطور الملحوظ لعدد المرسمين بمراحل التكوين عن بعد فيما تطور عدد الخريجين ليتجاوز 1 000 متخرج سنة 2015. وبخصوص التكوين المستمر الفلاحي فقد تطور عدد المتكونين به من 12 870 إلى حوالي 26 300 متكون فيما إرتفع عدد الخريجين من 911 إلى 4 425 متخرج في سنة 2015.

6. تطوير نظام التسيير والقيادة لجهاز التكوين المهني

في إطار **دعم قدرة جهاز التكوين المهني على التفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي** بما يمكن من الاستجابة السريعة لطلبات سوق الشغل من المهارات وتطوير خدمات التكوين المستمر لفائدة أعوان المؤسسات الاقتصادية والتكوين حسب الطلب، تم العمل خلال الفترة 2011-2015 على تطوير الشراكة مع الأطراف الاجتماعية وتعزيز قدرتهم للمشاركة في تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مجال التكوين المهني. وقد تمّ في هذا الإطار إعداد 04 مدونات مهن وكفاءات في قطاعات البناء والأشغال العامة والبلاستيك والسياحة والنسيج والإكساء من طرف كل من الجامعة الوطنية للبناء والأشغال العامة والجامعة الوطنية للكيمياء والجامعة الوطنية للنزل والجامعة الوطنية للنسيج والإكساء مع تطوير المنهجية الخاصة بإعداد مدونات المهن والكفاءات.

كما تم العمل على **تفعيل دور الجهة في حوكمة منظومة التكوين** من خلال وضع مقاربة جهوية تقوم على إرساء حوار بين الجهة والهياكل المركزية لضبط مهام كل طرف في تسيير منظومة التكوين المهني وعلى الاستفادة من نتائج تنفيذ المبادرات المنجزة في الولايات بالتعاون مع المنظمات المانحة والشركاء الفنيين.

II. أهمّ الإشكاليات والمسائل المطروحة

أفرزت عملية تشخيص الواقع الحالي لقطاع التكوين المهني وتقييم نتائجه العديد من النقائص في أداء ومردودية منظومة التكوين المهني الداخلية والخارجية وعدم مسايرتها للتحولات والمتغيرات التي عرفتها المنظومات الدولية في مجال التكوين المهني وإعداد الكفاءات والتي يمكن تبويبها كالآتي:

- غياب رؤية استراتيجية واضحة حول موقع التكوين المهني ومخرجاته ضمن المنظومة الوطنية للموارد البشرية تدعم التنسيق والتكامل مع منظومات التربية والتعليم العالي وتفتح معابر بين المسارات التكوينية والتعليمية وتجسّد منظومة التكوين مدى الحياة.
- ترسخ صورة سلبية ونمطية للتكوين المهني لدى المجتمع في غياب ثقافة المهن والبعد القيَمي للعمل وعدم اعتماد خطة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه تشمل جميع الأطراف المتدخلة إلى جانب ضعف نظام الحوافز والخدمات الموجهة لطالبي التكوين.
- ضعف قدرة منظومة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة ناتجة بالأساس عن:

- ضعف في منظومة تحديد الحاجيات من المهارات على المدى القريب والمتوسط في مجالي التكوين الأساسي والمستمر والبطء في نسق إنجاز مشاريع تطوير العرض الوطني للتكوين المهني وتعديل الخرائط الجهوية للتكوين،
- صعوبة الاستجابة لتطعات مختلف الشرائح من طالبي التكوين كما ونوعا خاصة مع بروز أصناف جديدة ترغب في الالتحاق بالتكوين المهني قد لا تتوفر فيها شروط الالتحاق بالمسار التكويني العادي على غرار عملة الحضائر وخريجي مراكز تعليم الكبار والأطفال المنقطعين عن التعليم.
- عدم توفر الظروف المادية والتنظيمية الملائمة للتطبيق الفعلي للمقاربات والتنظيمات البيداغوجية المعتمدة بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني سواء داخل مراكز التكوين أو داخل المؤسسات الاقتصادية (المقاربة بالكفايات، التكوين بالتداول، التدريب المهني المقيّس...)،
- عدم تطابق مؤهلات المكونين المصنفة أساسا حسب مجالات معرفية مع متطلبات تطبيق برامج التكوين والتي تتمحور حول إنجاز أنشطة مهنية ومحدودية التكوين التقني والبيداغوجي للمكونين،
- محدودية وظيفة تقييم مخرجات التكوين على جميع المستويات انطلاقا من تقييم مكتسبات المتكونين وصولا إلى تقييم سير التكوين ومرورا بتقييم أداء المكونين ومدى الإندماج في سوق الشغل.

- ضعف في حوكمة وتسيير منظومة التكوين المهني والتي تتجلى خاصة في العناصر التّالية:

- عدم تفعيل العلاقة التعاقدية بين الوزارة والهياكل تحت الإشراف وغياب دراسات دورية لتقييم إدماج خرّيجي المنظومة في سوق الشغل،
- عدم تفعيل الشراكة مع المنظّمات المهنية والأطراف الإجتماعية بالكيفية والنجاعة المطلوبتين في كامل مراحل انجاز عمليات التكوين في ظلّ اعتماد الشراكة على مبدأ العلاقة التطوعية بدل مبدأ إلزامية تحديد الأدوار وتحقيق النتائج،
- عدم اضطلاع الجهة بدورها في تطوير وقيادة منظومة التكوين وضعف تفاعل مراكز التكوين المهني مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم تمتعها بصلاحيات للتصرف في عملية التكوين.

- ضعف في أداء منظومة التكوين المستمر وفي نجاعة آليات تمويله تجلى في:

- محدودية انخراط المؤسسات الاقتصادية في التكوين المستمر،
- عدم مرونة آليات تمويل التكوين المستمر وتشعب وتعقد الإجراءات الخاصة للانتفاع بها،
- نقص في الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بهندسة التكوين المستمر (تشخيص الحاجيات من التكوين المستمر، اعداد مخططات التكوين وخدمات المرافقة للمؤسسات).

III. الخطة المرسومة للفترة 2016-2020

يعتبر قطاع التكوين المهني من أهمّ مكوّنات منظومة تثمين الموارد البشرية ورافدا أساسيا للتنمية وللاستجابة لمتطلبات الأفراد والمجتمع والجهة والمؤسسات. ولإضفاء النجاعة على جهاز التكوين وجعله في خدمة التنمية ومُساهما في كسب الرّهانات سيتم خلال الفترة القادمة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية تقوم على المحاور الأساسية التالية :

1. إرساء رؤية شاملة وموحدة لمنظومة وطنية لإعداد الموارد البشرية

سيتم العمل في هذا الإطار على **إحداث هيئة وطنية تتولى التنسيق بين الهياكل المعنية بإعداد الموارد البشرية** لصياغة التصورات والسياسات الكفيلة بالارتقاء بمنظومة إعداد الموارد البشرية وتتلاءم مع الحاجيات إلى جانب ابداء الرأي في التشريعات المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي وكل ما له علاقة بإعداد الموارد البشرية وانجاز تقارير دورية لتقييم مردوديتها.

كما سيتم **وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني** لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسّسات من خلال إحداث وكالة وطنيّة للإعلام والتوجيه المهني تتولى توحيد وتنسيق جهود الهياكل المتدخلة ودعم تدخلات هذه الوكالة بوحدات جهوية تؤمن الإعلام والتوجيه المهني ضمن برنامج يشمل مختلف الجهات.

وبهدف إدماج المنقطعين عن الدراسة سيتم وضع **برنامج وطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة** يشمل إحداث مركز وطني تحضيري للتكوين المهني مختص في احتضان الفئة المنقطعة مبكرا عن التعليم وإدراجها في مسلك خصوصي للتكوين المهني التحضيري، يشرف على تسييره مجلس مؤسسة يضم الشركاء الاجتماعيين إلى جانب تنفيذ برنامج مرحلي لتركيز وحدات تكوين وإدماج تابعة للمركز المذكور في الجهات التي تشهد أكبر نسبة من المنقطعين عن التعليم.

كما سيتم **إنجاز دراسة استشرافية لتعديل هرم الكفاءات والرفع في طاقة التكوين المهني ووضع خارطات جهوية للتكوين متكاملة مع الخارطات** التربوية بما يمكن من توجيه عدد أكبر من الشبان نحو مسالك التكوين المهني إلى جانب العمل على **تفعيل الباكالوريا المهنية**.

2. الرفع في عدد المتكونين بالجهاز الوطني إلى حوالي 135 ألف متكونا سنة 2020 مع ضمان جودة منظومة التكوين المهني تلاؤما مع متطلّبات سوق الشغل

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على إحداث وإعادة هيكلة المراكز وتحديثها وتطوير جاذبية التكوين لدى الشباب بالهياكل العمومية بما يمكن من الرفع في عدد المتكونين بالقطاع العمومي ضمن النظام المقيس من حوالي 58 ألف متكونا سنة 2015 إلى حوالي 110 ألف متكونا سنة 2020 ومن تحقيق استقرار في عدد المتكونين ضمن النظام الغير مقيّس (تدريب مهني وتكوين في مستوى شهادة تكوين مهني) بالوكالة التونسية للتكوين المهني في حدود 25 ألف متكونا سنويا.

وبهدف **دعم القطاع الخاص للتكوين المهني وتعزيز جودة خدماته** سيتم العمل على تحديث الإطار العام المنظم لهذا القطاع وتطوير برنامج صك التكوين في اتجاه معاضدة جهود القطاع العمومي في توفير فرص تكوين إضافية وإيلاء الجهات الداخلية دورا أكثر فعالية في تنفيذ برامج تكوينية تتماشى مع محيطها وواقعها الاقتصادي والاجتماعي ضمن مبدأ التمييز الإيجابي للجهات.

كما ستتجه الجهود نحو دعم الشراكة بين المراكز العمومية والخاصة تضع الدولة من خلاله البرامج البيداغوجية وفضاءات وتجهيزات التكوين ضمن اتفاقيات خصوصية تبرم للغرض وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة ووضع إطار قانوني وتنظيمي يخول للقطاع الخاص تأمين التدريب المهني لفائدة الفئات العمرية المعنية من الشباب في إطار اتفاقية تربط الالتزامات والحقوق بالنتائج المحققة وفق مقتضيات قانون الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص. وستمكن مختلف هذه البرامج من الرفع في عدد المتكونين بالقطاع الخاص ضمن النظام المقيس من حوالي 12 ألف متكونا سنة 2015 إلى 25 ألف متكونا سنة 2020. كما أنه من المتوقع أن يستقر عدد المتكونين ضمن النظام الغير مقيس بالقطاع الخاص في حدود 10 آلاف متكونا سنويا.

كما سيتم إرساء **نظام مندمج للاستشراف واليقظة وتحديد الحاجيات من المهارات** والكفاءات من خلال تعزيز دور المرصد الوطني للتشغيل والمهارات وتطوير وظيفة الاستشراف واليقظة على المستوى

الوطني والجهوي إلى جانب إحداث وحدات مختصة في الاستشراف واليقظة بالهياكل المعنية بالتكوين ودعم قدرات مختلف المتدخلين في مجال الاستشراف واليقظة.

وسيتواصل العمل على **تطوير هندسة التكوين** باعتماد المقاربات والنظم البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين من خلال إعداد مواصفات التكوين وأدلّة التدريب للمكوّنين والعمل على تعميم المهارات الأساسية والحياتية ببرامج التكوين كاللغات والمهارات الحياتيّة وإدراج كفاءات "تنمية روح المبادرة" ضمن برامج التكوين الأساسي لمختلف المستويات بما يستوجبه ذلك من تكوين مكونين مختصين في المجال. كما سيتم إرساء منصة لتبادل التجارب الناجحة في مجال التكوين في روح المبادرة.

ولتطوير منظومة التكوين الأساسي والمستمر للمكونين ولأعوان المساندة ستتم هيكلة وتنظيم سلك مكوني المكونين بالمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين ووضع مرجعيات المهن والكفايات الخاصة بالمكونين وأسلاك الإسناد إلى جانب إرساء منظومة تكوين بيداغوجي أساسي للمكونين تُفضي إلى شهادة كفاءة بيداغوجية معترف بها ومنظومة تكوين تقني مستمر للمكونين لمواكبة التطورات التكنولوجية وربطها بالمسار المهني للمكوّن.

وبهدف تأهيل مؤسّسات التكوين المهني في القطاعين العمومي والخاص وإرساء منظومة للتقييم البيداغوجي سيتم العمل على الانتقال من نظام التنظير إلى نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني حسب المعايير الواردة بمواصفات التكوين إلى جانب تفعيل سلك التفقّد البيداغوجي بالتكوين المهني وتركيز منظومة وطنية للإشهاد ضمن نظام تقييم الكفاءات المكتسبة إثر التكوين الأساسي والمستمر بالإضافة إلى وضع منظومة لتقييم مكتسبات الخبرة.

وبهدف **تحسين مردودية منظومة التكوين المستمر**، ستتم مراجعة الإطار التشريعي المنظّم لآليات تمويل التكوين المستمر بالتشاور مع المهنيين والشركاء الاجتماعيين بهدف تبسيط إجراءات الانتفاع ببرامج التكوين المستمر وتقليص آجال معالجة طلبات المؤسسات والأفراد ومراجعة نسبة التّسبقة على الأداء على التكوين المهني لتمكين المؤسسات من انجاز كافة برامجها التكوينية وتغطية كلفتها والعمل على تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تركيز وتنمية وظيفة التكوين المستمر بداخلها إلى جانب إعادة هيكلة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية في اتجاه دعم وظيفة الإحاطة وتقديم الاستشارة للمؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين.

3. إرساء حوكمة لمنظومة التكوين المهني تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهات

ستشهد المرحلة المقبلة **إرساء نظام جديد لتسيير المنظومة الوطنية للتكوين المهني**. فعلى مستوى قيادة وتسيير المنظومة سيتم العمل على إعداد هياكل تنظيمية جديدة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني وللمؤسسات التابعة لها بما يستجيب لمقتضيات الحوكمة ويعطي للجهة صلاحيات أشمل في التسيير والمتابعة ووضع الصيغ العملية لتتولى الوزارة المكلفة بالتكوين المهني الإشراف الإداري والبيداغوجي على مختلف الهياكل العمومية المختصة في التكوين المهني وذلك تجاوزا للتشتت الملحوظ لمختلف مكونات المنظومة الوطنية للتكوين المهني وضمانا لنجاعتها ومردوديتها.

كما سيتم العمل على إعادة هيكلة الوكالة التونسية للتكوين المهني ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وإضفاء أكثر مرونة في التصرف على المستوى الجهوي وإحداث وحدات إقليمية للتكوين المهني إلى جانب ضبط هيكل تنظيمي لمراكز التكوين المهني وضبط طرق تسييرها تماشيا مع مبدأ اللاّمركزيّة.

وبهدف **إرساء نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني والتشغيل** سيتم تركيز خليّة تعنى بالمساعدة على ضبط الحاجيات وإعداد الخطوط المرجعية ومتابعة الانجاز إلى جانب إعادة هيكلة نظام المعلومات لمختلف الهياكل المعنية بمنظومة التكوين المهني وتركيز نظام معلوماتي لمتابعة التصرف في أنشطة الجهاز الوطني للتكوين المهني ودمج نظم المعلومات الخاصة بالهياكل المركزية والجهوية لمختلف المتدخّلين في التكوين المهني مع هياكل التشغيل.

كما ستشهد الفترة القادمة **إرساء نظام متابعة وتقييم للمنظومة الوطنية للتكوين المهني** عبر تركيز نظام قيس أداء المنظومة وإعداد لوحات قيادة على كل المستويات تعتمد على مبادئ التصرّف حسب الأهداف إلى جانب وضع المنهجيات وأدلّة الإجراءات لمتابعة وتقييم مردودية ونجاعة المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

وبهدف حفز الشبان للإقبال على التكوين المهني سيتم العمل على **تركيز استراتيجية اتصال حول التكوين المهني** تعتمد بالخصوص على وضع وتنفيذ خطة متكاملة للاتصال والتواصل تهدف إلى إبراز التكوين المهني كمسلك للنجاح ورافد أساسي من روافد التشغيل والتنمية.

قطاع الثقافة

تحتل الثقافة مكانة محورية ضمن المشروع الإصلاحي لا فقط بإعتبارها السبيل الأنسب لترسيخ الهوية الوطنية وتنميتها وتأمين تفتحها على الشعوب والحضارات في ظل المدّ الثقافي والتكنولوجي الحديث والقاعدة لتعزيز التماسك والإندماج الإجتماعي وتجذير قيم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة والتضامن بل وكذلك لكونها آلية أساسية للتوقي من المخاطر التي تهدّد المشروع المجتمعي الجديد.

ومن هذا المنطلق، ستتكثف الجهود خلال المرحلة القادمة بغاية مزيد تأهيل القطاع وتدعيم مقومات العمل الثقافي وتنمية مجالاته وتعزيز هياكله ومؤسساته وحفز مبدعيه.

I. إنجازات الفترة 2016-2020

1. الإنجازات النوعية

سجلت المرحلة المنقضية ضمن التمشي الهادف إلى تعزيز الإطار المؤسساتي الثقافي المرجعي ودعم دوره في دفع المجالات الراجعة له بالنظر **بإحداث مؤسسات عمل ثقافي جديدة** على غرار المركز الوطني للسينما والصورة والمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والنصوص الخاصة بتنظيم بعض المؤسسات القائمة ومنها على وجه الخصوص المركز الثقافي الدولي بالحمامات ومركز الموسيقى العربية والمتوسطية. كما شهدت هذه الفترة في إطار الحرص على التوظيف الأمثل لآليات الدعم المخصصة لتشجيع الإبداع الأدبي والفني، إصدار الإطار الترتيبي الخاص بتنظيم الدعم المسند للأنشطة الإبداعية الأدبية والفنية.

وبهدف حفز القطاع الخاص على الإستثمار في الميادين الإبداعية وعلى رعاية الثقافة، وبالموازاة مع إصدار المرسوم المتعلق بتنظيم بعث مؤسسات خاصة في بعض الأنشطة الثقافية، تم ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2014 **إدراج إجراءات ضريبية جديدة تتيح طرح تكاليف الرعاية التي يمنحها الأشخاص والمؤسسات لمشاريع أو أعمال أو مؤسسات ذات صبغة ثقافية من قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات.**

وتكريسا للتوجه الرامي إلى **دفع اللامركزية الثقافية**، تم سنة 2011 إعادة تنظيم المندوبيات الجهوية للثقافة وإحداث لجان إستشارية صلب المندوبيات تضم ممثلين عن الهياكل المعنية بالشأن الثقافي بالجهة وخاصة منها هياكل السياحة والتربية والتعليم العالي والشباب.

كما تم خلال الفترة المنقضية قطع أشواط جديدة في إتجاه **تكريس حقوق المؤلف والحقوق المجاورة** تجسمت من خلال رفع الحقوق المذكورة إلى منزلة الحقوق الدستورية وتدعيم الإطار المؤسساتي العامل في المجال بإحداث المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتطوير مستوى إنفاذ القانون المتعلق بحقوق التأليف عبر تعزيز التدخلات وتدعيم الإطار البشري المؤهل للغرض واعتماد تدابير جديدة لإلزام المستغلين للمصنفات المحمية بقانون الملكية الأدبية والفنية بدفع المستحقات المستوجبة.

وعلى مستوى **العمل الثقافي**، وإضافة إلى مراجعة القانون الأساسي الخاص بسلك المنشطين الثقافيين التابعين لوزارة الثقافة ومواصلة تكريس التوجه الرامي إلى تعميم مؤسسات التنشيط الثقافي على كافة المعتمديات، تم في الفترة المنقضية إيلاء الجوانب المتصلة بتأهيل البنية الأساسية الثقافية عناية متزايدة تبرز من خلال تعهد البنى القائمة بالصيانة والتهيئة والتجهيز وتمكينها من الآليات المتطورة والتجهيزات الرقمية وتطوير رصيدها البشري وتعزيز التكوين لفائدة القائمين عليها.

وفي **مجال المطالعة العمومية**، ومع توسيع شبكة المكتبات العمومية وتعهدها بالصيانة والتجهيز، تواصل خلال السنوات المنقضية دعم المكتبات العمومية بالمجموعات الوثائقية المطبوعة وغير المطبوعة لمزيد تحسين المعدل الوطني للكتب مقارنة بعدد السكان الذي إرتفع إلى معدل كتاب لكل 1.30 ساكن سنة 2015 مقابل كتاب لكل 1.68 ساكن سنة 2010. كما تواصل تنفيذ البرنامج الخاص بالترغيب في المطالعة عبر تنظيم الأيام والملتقيات والمسابقات الخاصة بتنمية الميل القرائي لدى الناشئة.

وفي سياق العناية **بقطاع الكتاب والنشر** ومع تشجيع المؤلفين على الإنتاج بإقتناء إبداعاتهم التي تتوفر فيها المقاييس المطلوبة وتحمل نفقات المشاركة في المعارض الدولية للكتاب، تواصلت الجهود الرامية إلى الضغط على كلفة الكتاب من خلال دعم الورق المستعمل في صناعة الكتاب الثقافي بنسبة تصل إلى 75%.

وفي **مجال التراث**، وبالإضافة إلى تعزيز الإطار الهيكلي المهتم بالتراث بإحداث الإدارة العامة للتراث وإحداث لجنة فنية للتحفظ على المنقولات المصادرة ولجنة متابعة تعنى بحماية وتثمين الممتلكات الثقافية ومراجعة بعض أحكام مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية في إتجاه الترفيع

في العقوبات الجزائية المتصلة بالجرائم المتعلقة بالتراث وتجريم بعض الأفعال التي لم تشملها المجلة، تواصل تنفيذ البرامج الخاصة بحماية التراث المادي من خلال تنفيذ برنامج لترميم المعالم التاريخية شمل كافة الولايات ومواصلة تحديد المواقع الأثرية ورسمها والإنتهاء في إطار مشروع توثيق المهن والأدوات والحرف التقليدية من جرد أدوات وحرف كل من ولايات جندوبة وبنزرت وباجة وقفصة وقابس وصفاقس ومن جرد وتوثيق المهن التقليدية بكل من تونس ونابل وبنزرت وصفاقس كمرحلة أولى ليشمل الجرد في مرحلة ثانية ولايات جندوبة والقصرين وقفصة وقابس.

كما شهدت المرحلة المنقضية إيلاء جانب **التهيئة المتحفية والعرض المتحفي** عناية متزايدة تجسمت من خلال إستكمال تهيئة متحفي باردو وسوسة ومتحف صقانس بالمنستير والإنتهاء من تهيئة متاحف حيدرة بالقصرين والنفيضة بسوسة ومعقل الزعيم بالعاصمة.

ومن منطلق الوعي **بأهمية التراث اللامادي** وبالإمكانيات التي ينطوي عليها والتي يمكن إستثمارها لتنويع المنتوج السياحي الوطني تم **إحداث اللجنة الوطنية للتراث اللامادي** والشروع في إنجاز **خارطة وطنية** تتعلق بهذا الباب والتي من المنتظر أن تفضي بعد الإنتهاء من جرد هذا التراث إلى إرساء قاعدة معلومات رقمية وإلى تهيئة مسالك سياحية جديدة وإستغلالها وتسويقها.

ولأن تكنولوجيا المعلومات والإتصال تمثل شرطا لا محيد عنه للإنخراط في مجتمع المعرفة، شهدت الفترة الماضية الإنطلاق في إنجاز **دراسة إستراتيجية حول تطوير الإدارة الإلكترونية بالقطاع الثقافي** وبرمجة دراسة خاصة **بتركيز نظام معلومات خاص بشبكة المكتبات العمومية**. كما سجلت نفس الفترة مواصلة تدعيم البنية التحتية للإدارة الإلكترونية من خلال مواصلة تعميم الإعلامية على جميع المؤسسات الثقافية المركزية والجهوية بنسبة تجاوزت **95%** وربط جميع المؤسسات بشبكة الأنترنات وتطوير تطبيقات إعلامية قطاعية تعنى بالتصرف في الدعم العمومي وفي بطاقات الإحتراف الفني في مجالي الموسيقى والرقص وفي الجمعيات ذات الصبغة الثقافية وفي الأجندا الثقافية وإحداث موقع "واب" وتركيز الخدمات على الخط. كما تميزت هذه الفترة بإحداث نوادي الثقافة الرقمية بشبكة دور الثقافة والذي وصل عددها إلى 203 نادي وبتركيز شبكة محلية لتراسل المعطيات بـ8 مكتبات جهوية وشبكات لاسلكية لتراسل المعطيات بـ16 مكتبة جهوية بالإضافة إلى تركيز خطوط رقمية لتراسل المعطيات بالمكتبات العمومية.

وفي إطار العمل على **دعم البنية الأساسية الثقافية وتحقيق توازن جهوي أكبر** في هذا المجال، وعلاوة على السعي إلى إيجاد الحلول الكفيلة بفض الإشكاليات التي تعرقل إستكمال إنجاز مدينة الثقافة، سجلت المرحلة المنقضية إحداث 6 دور ثقافة جديدة وتوسعة 3 وحدات ليصل العدد الجملي

لدور الثقافة إلى 220 وحدة مقابل 214 وحدة سنة 2010 وترتفع بذلك نسبة التغطية بهذه الفضاءات إلى 71.6% من مجموع المعتمديات مقابل 70.2% سنة 2010. كما شهدت الخماسية المنقضية إنجاز 12 وحدة مكتبية وتوسعة 3 وحدات أخرى وتعزيز أسطول المكتبات المتنقلة ليصل العدد الجملي للمكتبات العمومية إلى 394 وحدة مقابل 382 وحدة سنة 2010 و32 وحدة متنقلة تغطي 84% من المناطق الريفية.

2. الإنجازات الكمية

تطورت **المرافق والمؤشرات الثقافية** خلال المرحلة المنقضية على النحو التالي :

	2010	2015
– عدد دور الثقافة	214	220
– نسبة تغطية دور الثقافة للمعتمديات	70.2	71.6
– نسبة ربط عديد دور الثقافة بالأنترنات	100	100
– عدد المكتبات	382	394
– عدد المكتبات المرتبطة بالأنترنات	223	365
– نسبة الكتب لكل ساكن	1.68	1.30
– معدل القراء	0.95	1.35
– نسبة تغطية المناطق الريفية بالمكتبات المتجولة	%83	%84
– عدد مراكز الفنون الدرامية	5	6
– عدد قاعات السينما	18	23
– عدد المعاهد العمومية للموسيقى	19	21
– عدد فضاءات العروض المسرحية	10	40

وبفضل الدعم المسند للمجالات الإبداعية تطورت **المؤشرات ذات الصلة** كما يلي :

	2010	2015
– عدد الإنتاجات المسرحية المدعومة	39	37
– عدد الأفلام الطويلة المدعومة	8	13
– عدد الأفلام القصيرة المدعومة	10	10
– حجم إقتناءات الفنون التشكيلية	326	420

II. الإستنتاجات والإشكاليات

يواجه القطاع الثقافي وفق التقييمات المنجزة جملة من النقائص منها التنظيمي والهيكلي ومنها ما هو مرتبط بالوسائل المالية وبالبنية الأساسية وبمضامين العمل الثقافي.

فإلى جانب افتقار المجال الثقافي الى سياسة ثقافية ذات رؤية واضحة والقصور المسجل على مستوى استغلال الشراكات الممكنة بين القطاعات والجهات المعنية بالشأن الثقافي وبالتنشئة على الثقافة ومحدودية اللامركزية الثقافية وغياب ثقافة إحترام حقوق الملكية الأدبية والفنية، أبرزت الأعمال التقييمية **تقادم البنية التحتية الثقافية ونقص الفضاءات الثقافية المعدة للعرض الفني والثقافي.**

كما أبرز تقييم واقع القطاع الثقافي **ضعف الدور الإقتصادي للأنشطة الثقافية** والتي لا تتجاوز مساهمتها 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي والتراجع الكبير المسجل على مستوى الإستثمار الخاص الداخلي والخارجي الذي تقلص حجمه الى 2 م د مقابل 170 م د سنة 2010 وضعف إنخراط القطاع الخاص في تمويل ورعاية الأنشطة ذات البعد الثقافي واعتماد شبه كلي للقطاعات الفنية والثقافية على التمويلات العمومية.

وفي **الجانب التنظيمي والهيكلي** بين التقييم إفتقار عدد هام من مؤسسات العمل الثقافي على غرار المراكز الثقافية ومراكز الفنون الدرامية والمتاحف إلى إطار ترتيبي ملائم ينظمها وغياب تصنيف دقيق للمهرجانات الدولية منها والوطنية والمحلية وافتقارها الى كراس شروط تضبط المواصفات الفنية والتقنية والى إطار مؤسساتي وقانوني يتماشى مع طبيعة الأنشطة الفنية الموكولة لها. كما أفرزت الأعمال التقييمية الحاجة الى مراجعة النصوص المنظمة للمهن الثقافية وللإحتراف الفني وللإحاطة الإجتماعية بالمبدعين لعدم مواكبة هذه النصوص للتطورات التي شهدتها هذه الإختصاصات وافتقار الإطار القانوني لقطاع التراث لأحكام تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي وبالأدوار الموكولة للمجتمع المدني والبلديات وللآليات العملية والضوابط المتعلقة بتشريك القطاع الخاص في مجال التراث ولأحكام ملائمة لتثمين التراث.

وبالإضافة الى الإشكاليات المتصلة بتعدد الهياكل المعنية بالتراث وغياب التنسيق وتوزيع الأدوار بينها وغياب البرامج الملائمة لتثمين التراث المادي وغير المادي والبرامج الكفيلة بدفع السياحة الثقافية، **يواجه قطاع التراث ظواهر خطيرة كظاهرة البناء الفوضوي والاستغلال العشوائي للمواقع الثقافية والأثرية والمعالم التاريخية.**

وفيما يتعلق **بمنظومة التنشيط الثقافي**، بين التشخيص الحاجة الى تحسين مردود المؤسسات الثقافية التنشيطية عبر تأهيلها وتطوير مواردها المالية والبشرية وملاءمة برامجها ومضامينها وخدماتها مع ما يتماشى وانتظارات الفئة الشبابية والحاجة الى اعتماد مقاربة تنشيطية مواكبة لتطور مناهج العمل الثقافي والى تكريس انفتاح هذه المؤسسات على محيطها وتوسيع مجال مشاركة المبدعين والمثقفين في إثراء برامجها.

ومن جانبه، يعرف **قطاع الكتاب** اخلالات على مستوى الحلقات المكونة للكتاب من التأليف الى النشر فالتوزيع والقراءة وصعوبات تتعلق بضيق السوق الداخلية للكتاب وضعف الطلب ومحدودية إقبال الهياكل والمؤسسات العمومية والخاصة على اقتناء الكتاب. كما شهد القطاع نقائص تتعلق بمحدودية آليات التصدير وغياب الفاعلية فيما يتعلق بتوظيف الإمكانيات التي تتيحها الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصال في مجال نشر الكتاب الرقمي وترويجه ونقص فاعلية برامج الترغيب في المطالعة وعدم التوصل إلى توسيع دائرة القراء بالقدر المطلوب.

III. الخطة المرسومة للفترة 2016-2020

إستنادا إلى **أحكام الدستور الجديد** الذي ينص على أن "**الحق في الثقافة مضمون**" و"**حرية الإبداع مضمونة**" **وعلى أن " الدولة تشجع الإبداع الثقافي وتدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجددها بما يكرس قيم التسامح ونبذ العنف والإنفتاح على مختلف الثقافات والحوار بين الحضارات وأن الدولة تحمي الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة فيه وأن حق الملكية الفكرية مضمون ولا يمكن النيل منه إلا في حالات وبالضمانات التي يضبطها القانون**" وبالرجوع إلى خيارات المرحلة المقبلة والنتائج والإستنتاجات التي أفضى إليها تقييم واقع القطاع الثقافي، ستتركز محاور الخطة المرسومة لتنمية القطاع خلال الخماسية القادمة حول **مزيد تكريس حقوق الملكية الأدبية والفنية والنهوض بالصناعات الثقافية والإرتقاء بالعمل الثقافي والعناية بالمجالات الإبداعية وحول تحديث الإدارة الثقافية وتعميق الإصلاحات الهيكلية والتشريعية لهذا القطاع.**

1. الأهداف النوعية

أ. التوجه نحو لامركزية ثقافية فعلية

تعد **اللامركزية** إحدى المحاور الأساسية **لتدعيم مبادئ الحق في الثقافة والحق في المشاركة في الحياة الثقافية ولتقريب الخدمات الثقافية من مختلف الفئات الإجتماعية والشرائح العمرية** وهو ما

يتطلب جملة من التدابير تتعلق بتكريس مبدأ التميز الإيجابي وتطوير أوجه التعاون والشراكة بين الهياكل الثقافية بالجهات ومع الجمعيات والهيئات الناشطة في الميدان الثقافي جهويا خاصة في ما يتعلق ببرمجة التظاهرات والأنشطة الفنية والثقافية وتنظيمها ومتابعتها مع تطوير البنى التحتية الثقافية بما يستجيب لتطور الميادين الإبداعية خاصة بالأحياء الشعبية والمناطق الداخلية.

ب. دفع الديبلوماسية الثقافية

يشكل هذا التوجه أحد الخيارات الجوهرية للفترة القادمة وذلك بالنظر إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به **الديبلوماسية الثقافية كعامل ترويج وإشعاع للثقافة الوطنية**. ومن هذا المنطلق ستهتم الخطة التنموية القادمة بتطوير دور الديبلوماسية الثقافية من خلال الإرتقاء بالمشاركة التونسية في التظاهرات والملتقيات الدولية من حيث جودة المضامين وأشكال التعابير الفنية بما يخدم جاذبية الثقافة التونسية والمشاركة الفاعلة في الهياكل الدولية المهتمة بالثقافة والتراث إضافة إلى الإرتقاء بالدور الموكول للملحقين الثقافيين وإبرام إتفاقيات شراكة وتوأمة بين المتاحف والهياكل المشرفة على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية ونظيراتها بالخارج بهدف إدماجها ضمن الشبكات الأورومتوسطية والعالمية.

ج. مزيد تكريس حقوق الملكية الأدبية والفنية

أمام تطور المشهد الإتصالي الحديث وتنوع مسالك التجارة الألكترونية مع ما يترتب عنها من إستغلال لامشروع للمصنفات الأدبية والفنية، ستتدعم خلال الفترة القادمة الجهود الرامية إلى **نشر ثقافة إحترام حقوق الملكية الأدبية والفنية** وذلك بتكثيف البرامج التحسيسية وتنويعها وإستهداف مختلف الفئات الإجتماعية والشرائح العمرية والمتدخلين المعنيين بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من مؤسسات تربوية وثقافية ووسائل إعلام وفاعلين إقتصاديين مع تشريك الهياكل الجمعياتية والمهنية الناشطة في المجالات الثقافية والفنية.

ومع توجيه الجهود نحو تنمية القدرات في مجال حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية ودعم إنفاذ القوانين ذات الصلة، سيتم العمل كذلك على **تأمين حقوق المبدعين وتحسين عائدات الحقوق المادية المتأتية من إستغلال مصنفاتهم** ودعم التنسيق بين الهياكل المكلفة بتطبيق التشريعات وإبرام إتفاقيات مع الهياكل المستغلة للمصنفات الفنية والأدبية وذلك بمراجعة الإتفاقيات المبرمة والتنسيق مع الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري قصد ضمان تنفيذ مؤسسات الإتصال السمعي البصري لإلتزاماتها المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والعمل على الترفيع في المساحات الإعلامية المخصصة للإنتاج الثقافي وتشجيع المؤسسات المرجعية على غرار مركز الموسيقى العربية

والمتوسطية والمركز الوطني للسينما والصورة على إصدار مصنفات فنية تونسية وفق معايير الجودة المطلوبة والقواعد المعتمدة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية وترويج هذه المصنفات بما يسهم في تطوير عرض المصنفات الفنية.

د. النهوض بالصناعات الثقافية والرفع من مساهمتها في التنمية

إعتبارا للدور الإقتصادي الهام ولما تتوفر عليه الصناعات الثقافيّة من فرص كامنة حيث تساهم حاليا هذه الصناعات بأكثر من 7% في إجمالي الناتج العالمي مع توقعات بأن تصل هذه النسبة إلى مستوى 10% خلال السنوات القادمة، سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على **تطوير المبادرة الخاصة في المجال** بالتركيز على القطاعات ذات المردودية والأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية على غرار نشاط النشر ودعم منظومة الحوافز الجباية والمالية المسندة للإستثمار في القطاع الثقافي ومزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع في القطاع الثقافي وتطوير آليات المرافقة وصيغ الإحاطة بأصحاب الأفكار والمشاريع الثقافية ومزيد التعريف بالفرص التي يتيحها الإستثمار في الميادين الإبداعية وبالحوافز والإجراءات المعتمدة في المجال وتعزيز التعاون مع الهياكل ذات العلاقة.

ومع الحرص على **تعزيز القدرات والتكوين في مجال إدارة المشاريع الثقافية** من خلال التعاون مع المؤسسات الجامعية والتكوينية العمومية والخاصة،سيتم العمل كذلك على **الإرتقاء بصيغ الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص** لاسيما في مجال إحداث الهياكل الثقافية والتصرف فيها وتثمين المواقع الثقافية والمعالم التاريخية والمخزون التراثي بمختلف مكوناته وفي مجال السياحة الثقافية مع السهر على وضع الصيغ العملية المناسبة لإستغلال ما تتيحه الوسائل الحديثة للمعلومات والإتصال من إمكانات كبرى للإستثمار في المنتجات الثقافية وتوظيف الديبلوماسية الثقافية لخدمة تحسين الجاذبية لبلادنا والتعريف بالرصيد الحضاري والإنتاج الثقافي الوطني وبفرص الإستثمار الممكنة في هذه المجالات.

هـ. الإرتقاء بالعمل الثقافي وتطوير فاعليته

إلى جانب **دعم التربية على الثقافة** بإعتماد مقاربة جديدة تقوم على تنسيق العمل والتفاعل بين مختلف الهياكل المعنية بالشأن الثقافي وبالإضافة إلى وضع إطار ممنهج يحدد أدوار مختلف المتدخلين في العمل الثقافي وتكثيف برامج التعاون بين هذه اللأطراف، ستوجه الجهود نحو **مزيد إدماج البعد الثقافي في البرامج والمناهج التعليمية وتطوير برامج التربية الفنية** في مختلف

الإختصاصات الفنية ووضع خطة في مجال التربية على الفنون وتخصيص فضاءات ثقافية وفنية صلب المؤسسات التعليمية على غرار المكتبات المدرسية ونوادي المسرح والسينما وغيرها.

كما ستوجه الجهود نحو **تحسين فاعلية المؤسسات الثقافية وقدرتها على إستقطاب الفئة الشبابية وترغيبها في الإقبال على الخدمات والأنشطة الثقافية والفنية** وذلك بتعهد الفضاءات بالتهيئة والصيانة وتمكينها من الآليات المتطورة التي تستجيب لمعايير الجودة المطلوبة والتجهيزات الرقمية ودعمها بالموارد المالية الضرورية والموارد البشرية المختصة وتمكين الساهرين عليها من المهارات والتقنيات الجديدة للعمل الثقافي والإرتقاء بمضامينها وتدعيم إنفتاحها على محيطها وربط الصلة بينها وبين المؤسسات التربوية والجامعية والتكوينية وتعزيز إقامة الشراكات بينها وبين القطاع الخاص ومع الجمعيات ودفع مشاركة المثقفين والمبدعين في نشاط المؤسسات التنشيطية.

ولما كانت الفضاءات الثقافية شرطا أساسيا للنهوض بالعمل الثقافي لذلك، ستنصرف الجهود نحو **توسيع شبكة المؤسسات الثقافية** مع التركيز على التمكين التدريجي للأحياء الشعبية والمناطق الداخلية والمناطق ذات الكثافة السكانية من البنى التحتية التي تضمن حقها في المشاركة في الفعل الثقافي والإستفادة منه.

وستتواصل في الفترة القادمة **العناية بالمهرجانات الثقافية** من خلال تطوير مضامينها وتفعيل دور المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية وإعادة صياغة خارطة المهرجانات وإحداث كراس شروط خاص بتنظيمها وفق مقاييس مدروسة وتشجيع المهرجانات المتخصصة والترفيع في حجم الإنتاج التونسي في المهرجانات ومزيد تنظيم مشاركة الفنانين الأجانب في المهرجانات الوطنية وإعتماد إجراءات جديدة لإحكام توزيع العروض.

و. العناية بالمجالات الإبداعية

تشكل العناية بالمجالات الإبداعية أحد الخيارات الجوهرية للفترة القادمة وذلك نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المجالات في إثراء الرصيد الثقافي وتعزيز إشعاع الثقافة الوطنية في الخارج.

ومن هذا المنطلق ومع إحداث مؤسسات مرجعية جديدة ذات العلاقة بتنويع مصادر الدعم للقطاعات الإبداعية، سيتواصل خلال المرحلة القادمة **تنظيم الدعم المسند للمجالات الإبداعية** من خلال سن ضوابط ومقاييس محددة وإرساء أنظمة متابعة ومراقبة لآلية الدعم وإعادة النظر في تركيبة لجان الدعم وطرق عملها.

وإضافة إلى الآليات التقليدية المتصلة بدعم الإنتاجات الإبداعية، ستتجه الجهود خلال المرحلة القادمة نحو **التعريف بالإنتاج والمحتوى الثقافي الوطني وترويجه ودفع التعاون والشراكة بين الهياكل والهيئات الثقافية في مجال بثّ المحتوى الثقافي الوطني وترويجه** ووضع برامج عمل للغرض بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الإتصال إضافة إلى تطوير التعاون في مجال إستغلال الفضاءات السياحية لعرض الأعمال الفنية والثقافية.

وبالموازاة مع تعزيز **المركز الوطني للسينما والصورة** بالموارد ووسائل العمل الضرورية، سيتم السعي على مستوى قطاع السينما والصورة إلى **تطوير التشريعات وملاءمتها مع محامل الإنتاج والتوزيع الجديدة** مع تطوير الدراسات والنظم الإحصائية المتصلة بقطاع السينما وجرد وإحصاء المخزون السينمائي الوطني وتبويبه.

كما ستتم **إعادة تأهيل قطاعي الإستغلال والتوزيع السينمائي** ووضع برنامج للتشجيع على بعث قاعات السينما وخاصة القاعات متعددة الشاشات ومواصلة تنفيذ برنامج رقمنة قاعات السينما الخاصة وإدراج قاعات العروض المجهزة بمعدات العرض السينمائي بدور الثقافة ضمن الشبكة التجارية للإستغلال ودعم تنظيم التظاهرات السينمائية ووضع برنامج للسينما المتجولة.

وفي مجال **الفنون الدرامية والركحية** ومع مواصلة دعم المسرح والفنون الركحية، سيرتكز العمل خلال الفترة القادمة على **دراسة وضعية المسرح التونسي** لتحديد ما تتطلبه التطورات الحاصلة في المجال من تعديلات على مستوى المنظومة الحالية. كما سيتكثف السعي إلى **تعزيز القدرة التنظيمية لمراكز الفنون الدرامية والركحية وإعادة الإعتبار لمسرح الهواة والمسرح المدرسي وتشجيع الجمعيات المسرحية على المساهمة في إثراء هذا المجال** بالإضافة إلى **مواصلة دعم المسرح الوطني كمؤسسة مرجعية بتطوير البرامج الفنية للمؤسسة وترويجها.**

وعلى مستوى **قطاع الموسيقى والرقص،** وبالموازاة مع هيكلة الفرق المرجعية ومع **تنظيم مهن الموسيقى والرقص** ومراجعة النصوص التنظيمية المتعلقة بالإحتراف الفني وكذلك كراس شروط متعهدي الحفلات والتشريعات المنظمة لهذا المجال **وإيلاء العناية اللازمة للتعليم والتكوين في ميادين الموسيقى والرقص** من خلال إحداث نظام أساسي لمعاهد الموسيقى الوطنية والجهوية وإدراج التراث الموسيقي الوطني في مناهج التعليم والتكوين والإهتمام بالتراث الموسيقي عبر تجميع مختلف أشكال الموسيقى التراثية وتدوينها وإستغلالها، ستوجه الجهود نحو تشجيع الإنتاج والترويج في مجال الموسيقى والرقص عبر مواصلة دعم إصدار المصنفات الموسيقية وإحداث أيام قرطاج للرقص وبعث مهرجانات جهوية للرقص.

وسيحظى **مركز الموسيقى العربية والمتوسطية** بصفته مؤسسة مرجعية بعناية متزايدة حيث سيشهد خلال الخمس سنوات القادمة تهيئة الفضاءات الخارجية وقاعة الفنانين بالمركز وإعادة تأهيل متحف الآلات الموسيقية حتى يصبح مسايرا للمعايير الدولية وإعادة تأهيل المسالك التاريخية "للبارون ديرلنجي" وإتمام عمليات الرقمنة والخزن للأرشيف الورقي للبارون ولكل المحامل السمعية البصرية التي بحوزة الخزينة الوطنية للتسجيلات الصوتية ووضع قاعدة البيانات الخاصة بها وتنمية الإصدارات الموسيقية الخاصة بالمركز.

وبخصوص **قطاع الفنون التشكيلية** وفضلا على **مواصلة تشجيع الإبداع** في هذا المجال من خلال إقتناء أعمال الرواد ودعم تنظيم تظاهرات الفنون التشكيلية والمشاركة فيها ومع إحداث فروع جهوية للجنة الشراءات، سيشرع في ظل تطور رصيد الدولة من الأعمال الفنية المقتناة، في تنفيذ خطة لحفظ وحماية المجموعات الفنية المعرضة للتلف وبرنامج لجردها وضمها في قاعدة بيانات في إنتظار إحداث "المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر" بمدينة الثقافة. كما سيتم الإنطلاق في إحداث أروقة للفنون التشكيلية على أن تعمم بشكل تدريجي لتشمل كافة ولايات الجمهورية.

وفي مجال **العناية بالكتاب** وإضافة إلى مواصلة العمل بآليات دعم الكتاب والنشر وتطويرها ومع مراجعة كراس الشروط الخاص بإحداث دار نشر والتشريعات المنظمة لمجال الكتاب إستعدادا لبعث المركز الوطني للكتاب ومراجعة الحوافز الجبائية المخصصة للكتاب وإلى جانب تعزيز الدعم الموجه للهياكل المهنية والجمعيات الناشطة في مجال الكتاب والنشر ومزيد دعم الجمعيات الأدبية بالكتب التونسية، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على التعريف بالكتاب التونسي في الداخل والخارج من خلال تطوير صيغ ترويج الكتاب التونسي وإرساء خطة تسويقية للتعريف به والتشجيع على المطالعة بالشراكة مع الهياكل المهنية وتوسيع دائرة المشاركة في المعارض الدولية للكتاب.

كما سيتم العمل على **النهوض بواقع المؤسسات المتدخلة في قطاع الكتاب** وذلك بتطوير الوسائل التقنية واللوجستية للمكتبات العمومية ودعم رصيدها بالكتب الورقية والألكترونية وتطوير أساليب التصرف في المجموعات الوثائقية ومواصلة حوسبة المكتبات العمومية وتجهيز أقسام لفاقدي وضعيفي البصر بـ10 مكتبات جهوية بتجهيزات إعلامية خصوصية مع وضع نظام مرجعية المهن في ميدان المكتبات.

وإلى جانب العمل على تنفيذ مشروع خاص **برقمنة التراث المكتوب بالشراكة مع القطاع الخاص،** ستتدعم وسائل العمل بدار الكتب الوطنية من خلال دعم الموارد المخصصة لإقتناء المراجع والأرصدة والمعدات الإعلامية للمعالجة التقنية للوثائق.

ز. المحافظة على التراث وتثمينه

إلى جانب **تنفيذ برامج الترميم والصيانة والإحياء للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية وبرامج الجرد والتوثيق للتراث** وبالإضافة إلى تحسين خدمات الإستغلال بالمواقع والمتاحف وبمحيطها **وإعداد خارطة للتصرف الرقمي في المواقع الأثرية وإنجاز الخارطة الأثرية ومع العناية بتراث الواحات**، ستتجه الجهود خلال الخماسية القادمة نحو تطوير المعرفة والدراسات في مجال التراث من خلال **العناية ببرامج الجرد الأثري والأثنوغرافي والحفريات والمسح الأثري**.

وحفاظا على **ديمومة المخزون التراثي الوطني**، ستعمل الخطة القادمة على مواصلة تلافي النقائص المسجلة على مستوى منظومة التأمين الخاصة بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف من خلال توفير المستلزمات اللوجستية والتقنية والموارد المالية والبشرية اللازمة.

وتوازيا مع هذه التدخلات، ولتعزيز **إدماج البعد التراثي في التنمية**، ستوجه العناية نحو **تطوير برامج تثمين التراث وتثمين مكونات التراث الوطني واستثماره** لإعطاء دفع جديد للسياحة الثقافية من خلال تطوير المسالك وإحداث مسالك جديدة والإرتقاء بصيغ الترويج لها وطنيا ودوليا ومواصلة تهيئة المتاحف وتجهيزها بمستلزمات العرض المتحفي وإحداث متاحف جديدة.

وفي هذا الإطار، ومع تنفيذ استراتيجية خاصة بتثمين دور التراث في التنمية، سيتم خلال الفترة القادمة **اعتماد برامج وآليات أكثر نجاعة لتسويق المنتجات التراثية وترويجها** واستغلال الأدوات المناسبة لحماية هذه المنتجات وتثبيت أصالتها مثل علامات الصنع والتجارة والخدمات والمؤثرات الجغرافية وعلامات الجودة وغيرها وتشجيع المبادرات والمشاريع المتصلة باستغلال التراث المحلي وتثمينه ومنها على وجه الخصوص المشاريع الصغرى المرتكزة على المعارف والمهارات التقليدية التراثية.

كما ستعمل الخطة **على تكريس اللامركزية في مجال التراث** من حيث البرمجة والتسيير والتنفيذ وعلى تشريك المؤسسات المكلفة بالتراث في الهياكل الجهوية والمحلية قصد تعزيز إدراج البعد التراثي ضمن برامج التنمية لضمان إستدامتها وشموليتها وعلى إحداث أقطاب إقليمية للتراث المادي واللامادي في تواصل مع خصوصيات الجهات والهياكل الجهوية والمجتمع المدني.

ولتكريس **الثقافة التراثية**، سيتم العمل على تنمية الوعي لدى المواطن والجماعات المحلية بأهمية التراث عن طريق وضع برنامج إتصالي وتحسيسي للتعريف بالتراث.

ح. تحديث الإدارة وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة

اعتبارا لكون البنية التحتية للإعلامية والإتصال تمثل شرطا أساسيا للتحديث، سيتواصل خلال الفترة القادمة **تطوير نظم المعلومات والإدارة الثقافية الألكترونية** عبر تكثيف شبكات الربط وإحداث مركز بيانات وبعث موقع "واب" للبيانات المفتوحة وتأهيل التطبيقات القطاعية لجعلها متلائمة مع الخدمات التحاورية. كما ستشهد هذه الفترة **مواصلة إنجاز الدراسة الإستراتيجية لتطوير الإدارة الألكترونية في القطاع الثقافي** وإقتناء وتركيز نظام معلومات خاص بشبكة المكتبات العمومية وإستكمال إرساء نوادي الثقافة الرقمية بدور الثقافة.

وبالموازاة مع **الترفيع في ميزانية وزارة الثقافة والمحافظة على التراث الى حدود 1% من الميزانية العامة للدولة في أفق سنة 2020**، ومع العناية بتنمية الموارد البشرية العاملة في المجال الثقافي من خلال تطوير القدرات والرفع من نسبة التأطير ومن نسبة المتخصصين العاملين في المؤسسات الثقافية، ستتعزز العناية في الفترة القادمة بالتكوين في مختلف المجالات الفنية وتفعيل الإتفاقيات الدولية في ميدان التكوين وتنمية القدرات وإدراج برامج التكوين المتوج بشهائد معترف بها وبعث برامج للتكوين والإرشاد البيداغوجي بالمؤسسات الثقافية.

ط. تطوير الإطار التشريعي والهيكلي

إضافة إلى تمكين القطاع من **إطار ترتيبي يستجيب لخصوصيات الميدان الثقافي** وما تقتضيه من مرونة في التصرف وهامش للمبادرة ومع وضع برنامج عمل **لمراجعة هيكلة المهن الثقافية والفنية وصيغ تنظيمها** وإرساء آليات تنظيمية جديدة أكثر نجاعة تستجيب لتطلعات المبدعين والفاعلين الثقافيين خاصة في ما يتعلق **بالإحتراف الفني** وعلاقته بالهواية وتنظيم الهياكل الثقافية الخاصة وأوجه التنسيق بينها وبين الهياكل الثقافية العمومية، سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على تطوير الإطار القانوني المتعلق بالمبدع من خلال إستصدار قانون أساسي للمبدع والإطار الترتيبي المنظم للدعم الموجه للميادين الثقافية والفنية وعلى وضع إطار ترتيبي تعاقدي يضمن المساهمة الفاعلة للفنانين والمبدعين في تصور الأنشطة والبرامج الثقافية والفنية وإنجازها ومتابعتها بما يساهم في **إرساء مقاربة تشاركية تكرس حق المشاركة في الحياة الثقافية.**

كما ستتم **مراجعة المنظومة القانونية لقطاع التراث** بهدف إدراج أحكام تتعلق بمجالات هامة على غرار حفريات الإنقاذ والحفريات الوقائية والمتاحف والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وإستصدار نص تشريعي ينظم قطاع المتاحف.

الرياضة والتربية البدنية

تحتل الرياضة والتربية البدنية مكانة جوهرية في منظومة التنمية البشرية والإجتماعية بالنظر إلى وظائفها الأساسية التربوية والصحية والترفيهية فضلا عن دورها في دفع الإستثمار وتعزيز التنمية الإقتصادية. وقد تدعمت هذه المكانة من خلال تنصيص الدستور الجديد على «دعم الدولة للرياضة، وسعيها إلى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية".

ومن هذا المنطلق، شهدت الرياضة التونسية خلال الخماسية المنقضية إقرار جملة من المراجعات والتقييمات بهدف تعزيز دورها في التنمية الشاملة. وواصلت الدولة دعمها للجمعيات والجامعات الرياضية وتعزيزها للبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية قصد الإرتقاء بمؤشرات الرياضة لا سيما بالمناطق الداخلية. كما تم خلال سنة 2014 تنظيم حوار وطني مجتمعي حول الأوضاع العامة للرياضة والرياضات بتونس بمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد الرياضي ومكونات المجتمع المدني والمنظمات المهنية وممثلي الهياكل المحلية والجهوية.

I. أهم الإنجازات الكمية والنوعية

على مستوى **الرياضة المدنية ورياضة النخبة** سجلت المرحلة المنقضية تطوّرا هاما للهياكل الرياضية من خلال تعميم مبدأ الانتخاب الكلي للجمعيات والمكاتب الجامعية وتدعيمها بالإطارات البشرية الإدارية والفنية والإمكانيات المادية.

كما تطور عدد الجمعيات الرياضية من 819 جمعية خلال الموسم الرياضي 2010-2011 إلى 1 036 جمعية خلال الموسم الرياضي 2013–2014. وارتفع عدد الجامعات الرياضية من 39 إلى 46 جامعة رياضية مما شجع على الممارسة الرياضية المنظمة حيث ارتقى عدد المجازين في جميع الإختصاصات الرياضية من 123.7 ألف مجاز سنة 2010 إلى 132.9 ألف مجاز سنة 2014. وبلغ عدد المجازين في الرياضات الجماعية 61 ألف مجاز سنة 2014 مقابل 56.5 ألف مجاز سنة 2010. كما إرتقى عدد المجازين في الإختصاصات الفردية إلى 71.9 ألف مقابل 67.2 ألف مجاز خلال نفس الفترة.

وتواصل العمل بنظام عقود البرامج مع الجامعات الرياضية وبنظام الإستهداف في عدد من الإختصاصات الفردية والجماعية. كما واصلت الدولة دعمها للجامعات الرياضية خلال الفترة 2010-

2015 بما يناهز 25,7 م د. وبلغ حجم الدعم المالي للجمعيات الرياضية بمختلف أصنافها خلال نفس الفترة 69,4 م د إضافة إلى دعم نقل الجمعيات، علما وأن فرق كرة القدم استأثرت باعتمادات بلغت 34 م د من مجموع هذه الإعتمادات.

وبالتوازي تواصل دعم الرياضة النسائية لحث المرأة على ممارسة الرياضة صلب الجمعيات الرياضية عبر تخصيص 10% سنويا من مداخيل الصندوق الوطني للنهوص بالشباب والرياضة لفائدة الجمعيات النسائية وتحمل الدولة لمعاليم انخراط الجمعيات والفروع النسائية بالجامعات الرياضية ومجانية استغلال المنشآت الرياضية في التمارين والمقابلات الرسمية مما مكن من الترفيع في عدد الجمعيات النسائية من 72 إلى 91 جمعية ما بين سنتي 2010 و2015 وفي عدد المجازات من 105 30 إلى 819 31 ما بين سنتي 2010 و2014. كما أحرزت الرياضيات التونسيات على 40% من مجموع الميداليات التي تحصلت عليها تونس في مختلف المسابقات العالمية.

وتواصل الإهتمام برياضة المعوقين حيث شهدت سنة 2015 بعث الجامعة التونسية لحاملي الإعاقة الذهنية والترفيع في عدد الإطارات المختصة في الأنشطة الرياضية الملائمة وإستقرار عدد الجمعيات المنخرطة بالجامعة التونسية لرياضة المعوقين في حدود 164 جمعية.

أما فيما **يتعلق بالبنية الأساسية الرياضية** شهدت الفترة المنقضية برمجة تهيئة وتأهيل 275 ملعب رياضي و24 مركب رياضي و64 قاعة رياضية و4 مسابح مغطاة. كما تم بناء 45 قاعة رياضية جديدة وتعشيب 56 ملعبا وإحداث 3 مسابح مغطاة ومضمار إصطناعي لألعاب القوى.

وتواصلت **الإحاطة بالنخبة الرياضية** من خلال الترفيع في منحة نشاط المنتخبات الوطنية وتحيين عقود الأهداف المبرمة مع الجامعات الرياضية وانتداب المدربين ذوي المستوى العالي وتحيين عقد تأمين التغطية الصحية لرياضيي النخبة والمنتخبات الوطنية مع تأمين التعويض عند الوفاة والعجز ودعم مراكز تكوين النخبة الجهوية.

ولقد مكنت الجهود المبذولة في هذا المجال من تحقيق جملة من النتائج المتمثلة خاصة في ترشح 18 منتخبا وطنيا للألعاب الاولمبية بلندن لسنة 2012 وإحراز تونس على ميداليتين ذهبيتين وميدالية برنزية. كما تحصلت على 69 ميدالية والمرتبة الرابعة في الألعاب الإفريقية لسنة 2011 وعلى 48 ميدالية في الألعاب المتوسطية لسنة 2013 و90 ميدالية والمرتبة السادسة في الألعاب الإفريقية لسنة 2015.

وفيما يتعلق **برياضة المواطنة** تميزت الخماسية المنقضية بإحداث الجامعة التونسية للرياضة وشغل لنشر ممارسة الرياضة في الأوساط المهنية وبتطور عدد التظاهرات الرياضية للجامعة التونسية للرياضة للجميع ليبلغ عددها 189 تظاهرة وإرتفاع عدد الأندية المنخرطة بالجامعة من 18 جمعية سنة 2010 إلى 81 جمعية سنة 2015. كما تم إمضاء عهد تونس للرياضة والرياضات لسنة 2014 والذي يعدّ بمثابة إعلان مبادئ لتعاون شبكي بين مختلف الوزارات والسلط المحلية والمجتمع المدني من أجل توحيد الجهود للنهوض بالممارسة الرياضية.

كما عرفت **البنية الأساسية الموجهة للرياضة للجميع** في مستوى الإستثمارات الخاصة تطورا ملحوظا بإحداث 224 قاعة رياضة خلال الفترة 2011-2015 ليبلغ عددها 843 قاعة خاصة. أما على مستوى الإستثمار العمومي فقد تمت برمجة إحداث حوالي 180 ملعب حي بمختلف الجهات فضلا عن الملاعب المنجزة ضمن البرنامج الوطني لإدماج وتهذيب الأحياء الشعبية وبرنامج التنمية المندمجة بالمعتمديات.

كما ساهم **القطاع الخاص** في الإستثمار في البنية الأساسية الرياضية من خلال إحداث 36 مركزا خاصا للتربصات وتكوين الرياضيين ليرتفع عددها من 63 مركزا سنة 2010 إلى 99 مركزا سنة 2015، وذلك علاوة على حوالي 120 فضاءا ترفيهيا خاصا يحتوي على مكونات رياضية.

وعلى صعيد آخر، شهد القطاع الرياضي **جملة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية** تمثلت بالخصوص في تنقيح القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية وإصدار قانون الجمعيات والأمر المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات. كما صدرت الأوامر المتعلقة بإحداث تعاونية الرياضيين وبضبط نظام تأجير أعضاء فرق المراقبة والتفقد لتعاطي المنشطات في المجال الرياضي والنظام الأساسي الخاص بسلك المنشطين الرياضيين الراجعين بالنظر لوزارة الشباب والرياضة وأعوان شركة النهوض بالرياضة.

وفيما يهم **التربية البدنية والنشاط الرياضي المدرسي** شهدت الخماسية المنقضية تطورا ملحوظا في نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية حيث تطورت هذه النسبة من 63.4% سنة 2010-2011 إلى 72.2% سنة 2014-2015 بالمرحلة الإبتدائية وارتقت بالإعدادي خلال نفس الفترة من 93.3% إلى 95.9% ومن 97.2% إلى 99.3% بالثانوي. كما عرفت الخلايا الرياضية التنموية بالوسط المدرسي على غرار مراكز النهوض بالرياضة وخلايا تطوير الرياضة وشعبة الرياضة دفعا جديدا خلال نفس الفترة.

ومن ناحية أخرى، حققت **منظومة التكوين الجامعي في مجال الرياضة والتربية البدنية** جملة من الإنجازات تتمثل بالخصوص في تطور نسبة الإنتدابات والترقيات في سلك المدرسين الباحثين من 123 سنة 2010 إلى 136 سنة 2015 وإرساء منظومة للتكوين عن بعد بالمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد في إختصاص الماجستير المهني في الإعداد البدني والماجستير المهني في الإعداد الذهني وتأهيل هذا المعهد لإسناد شهائد الدكتوراه.

II. أهم الإستنتاجات والإشكاليات

أفرزت مختلف الأعمال والدراسات التقييمية عديد النقائص التي حالت دون التطور المرجو لقطاع الرياضة والتربية البدنية من أهمها **تشتت النصوص التشريعية وعدم ملاءمتها للتحولات المتسارعة** التي عرفها قطاع الرياضة والأنشطة البدنية على الصعيدين الوطني والدولي **وتضخم عدد الجمعيات الرياضية** في غياب الموارد المالية الذاتية والمنشآت الرياضية الكافية وفي **اعتماد نظام إحتراف في كرة القدم والرياضات الجماعية لا تدعمه نصوص قانونية وتفاقم ظاهرة العنف** وغيرها من الممارسات المنافية للميثاق الرياضي.

كما **تراجع دور الهياكل المحلية والجهوية** من حيث المساهمة في العناية بالبنية الأساسية أو توفير الدعم المالي للجمعيات الرياضية والذي أثر سلبا على النشاط الرياضي. ويعدّ **التمويل الرياضي** من أهم الإشكاليات التي تعترض الجمعيات الرياضية بإعتمادها الشبه كلي على الدعم العمومي **وضعف إنخراط المؤسسات الإقتصادية** في دعم الجمعيات وغياب دليل إجراءات ومنظومة إعلامية لمتابعة التصرف المالي والإداري في الهياكل الرياضية.

وتواجه **الهياكل الرياضية** من ناحيتها عديد الصعوبات المتعلقة بتنظيم التظاهرات الرياضية بسبب النقائص المسجلة على مستوى صيانة وتعهد المنشآت الرياضية وتهيئة الملاعب الرياضية إلى جانب غياب نظام أساسي خاص بالحكام والمدربين لدى أغلب الجامعات الرياضية.

وعلى صعيد آخر، شهد **عدد المجازين في رياضة المعوقين** تراجعا من 7 294 مجاز سنة 2010 إلى 3 877 مجاز سنة 2014 إلى جانب النقص المسجل في الإطارات المختصة في الأنشطة البدنية الملائمة وارتفاع كلفة التجهيزات الخصوصية.

وفيما يتعلق **برياضة النخبة**، ولئن واصلت النخبة الرياضية تألقها الدولي فإن ذلك لا يحجب بعض النقائص التي تستجوب إعتماد منهجية تفرق بين النخبة الشابة والنخبة الموسعة ونخبة المستوى العالي في إطار هيكل وطني مختص. كما أن عدم استقرار المكاتب الجامعية أثر على حسن سير الإدارات

الفنية والمدربين وهو ما انعكس سلبا على تنفيذ الإستراتيجيات وعلى النتائج الرياضية وبالتالي، على بلوغ الأهداف المرسومة.

وإلى جانب النقص في مستوى **التكوين الأساسي في بعض الإختصاصات الرياضية** خاصة في الرياضات الفردية تشكو رياضة النخبة من تردّي وضعية البنية الأساسية ببعض مراكز التكوين وغياب إطار تنظيمي يضبط المواصفات الفنية والتقنية للمديرين والمستشارين الفنيين بالجامعات الرياضية.

وعلى مستوى **رياضة المواطنة** لا زالت نسبة ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية ضعيفة لدى مختلف الشرائح العمرية والأوساط الإجتماعية نظرا لنقص الوعي بأهمية الأنشطة البدنية والرياضية وغياب خطة محلية ووطنية وخطة اتصالية للتوعية والترغيب في الأنشطة البدنية وعدم إقبال عديد المؤسسات على حث منظوريها على ممارسة الرياضة **وعدم ملاءمة الزمن المدرسي والمهني مع هذا الصنف من الرياضة** وقلة الفضاءات الرياضية المخصصة للممارسة الحرة نتيجة للإخلالات على مستوى التخطيط العمراني والمتمثلة في عدم الإلتزام بمقتضيات القانون المتعلق بالهيكل الأساسي الرياضي التربوي والإجتماعي الذي نص على وجوب تخصيص فضاءات للتجهيزات الجماعية ضمن أمثلة التهيئة العمرانية.

ومن ناحية أخرى، ولئن تعتبر مادة التربية البدنية مادة إجبارية في المنظومة التربوية إلا أن ما يناهز **40% من المدارس و28% من الفصول بالإبتدائي و5% من الفصول بالإعدادي والمعاهد الثانوية لاتدرس هذه المادة** مع تواصل التفاوت في نسبة التغطية بين الجهات. ورغم الإنتدابات الهامة في إطارات التدريس خلال الفترة 2011–2015 فقد تراجع عدد المدارس التي تدرس التربية البدنية بالإبتدائي مقارنة بسنة 2010 وذلك نتيجة لصعوبة تعيين مدرسي التربية البدنية بالمدارس الريفية التي لا يتعدى عدد فصولها 5 فصول.

ويفتقر عدد هام من المؤسسات التربوية للفضاءات الرياضية. كما أن الفضاءات المتوفرة أصبحت غير ملائمة ولا تستجيب لشروط السلامة ولا تتوفر على المرافق الأساسية كحجرات الملابس وقاعات حفظ الأثاث وعدم وجود برنامج واضح لتهيئة الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية واقتناء التجهيزات الرياضية كما أنه يتم في بعض الحالات إنجاز مؤسسات تربوية دون فضاءات رياضية.

وبخصوص **الرياضة بالوسط المدرسي** لازالت مراكز النهوض بالرياضة بعديد الولايات تفتقر للإختصاصات الفردية ونقص التأطير لحوالي 14 اختصاصا رياضيا. وتشكو خلايا تطوير الرياضة من عدم ملاءمة التوقيت المدرسي لإجراء التمارين مع النخبة الرياضية والنوادي المدنية.

أما فيما يتعلق بسلك التفقد والإرشاد فتتمثل أهم العوائق في ضعف نسبة تأطير المدرسين بالمتفقدين البيداغوجيين وعدم التوازن في توزيع المتفقدين على مختلف ولايات الجمهورية ونقص في النصوص المنظمة لعلاقتهم بإطارات التدريس وبالمؤسسات التربوية.

كما أن **منظومة التكوين الجامعي** لازالت تشكو من غياب إستراتجية واضحة في قطاعي التكوين والبحث وضعف مستوى التأطير بالمدرسين الباحثين الذين لا تتجاوز نسبتهم 32.2% من مجموع إطارات التدريس ومن ارتفاع عدد المتخرجين العاطلين عن العمل ومحدودية طاقة المنظومة العمومية على استيعابهم.

III. الخطة المرسومة للخماسية 2016-2020

تهدف خطة تنمية قطاع الرياضة خلال الخماسية القادمة إلى المساهمة في تحقيق التوازن التربوي والصحي والإجتماعي للفرد وتدعيم دور هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال إعادة هيكلة المنظومة الرياضية على أساس التمييز بين ثلاثة أطر أساسية للممارسة الرياضية وهي الرياضة المدنية التنافسية الهاوية والمحترفة ورياضة النخبة والمستوى العالي ورياضة المواطنة.

كما تستوجب الخطة المستقبلية إجراء مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية وإعداد مجلة قانونية للرياضة ومراجعة منظومة الدعم العمومي في تمويل النشاط الرياضي وتوفير البنية الأساسية وفقا للأولويات الرياضية والعمل على تكريس قواعد الحوكمة صلب الهياكل الرياضية وتطوير أساليبها وتوجهها أكثر فأكثر نحو العمل القاعدي وتحسين مستوى المسابقات الرياضية في ظل مناخ ملائم تسوده المبادئ الرياضية السامية والقيم الأولمبية المثلى.

1. الرياضة المدنية

ستعمل الخطة القادمة على **توسيع قاعدة المجازين خاصة في الرياضات الفردية** من خلال تشجيع الجمعيات الرياضية على بعث فروع جديدة في إطار عقود برامج واضحة على مستوى الأهداف والإمكانيات وبعث جمعيات خاصة بالمناطق الداخلية والأحياء التي تتوفر بها منشآت رياضية وفروع مختصّة بالجهات التي لها تقاليد في رياضات معينة مع التركيز على الإختصاصات الفردية وحثّ الجامعات الرياضية على إيلاء الأهمية المستحقة للتكوين القاعدي للأطفال واليافعين.

ويقتضي هذا التوجه الترفيع في الدعم المالي للجمعيات الصغرى والجامعات والفروع المختصة في الإختصاصات الفردية ومراجعة قائمة الرياضات المستهدفة في إتجاه التوسع نحو الرياضات الفردية والإختصاصات التي تألقت دوليا إلى جانب الترفيع في عدد الرابطات الجهوية ودعمها بشريا وماديا نظرا لدورها الأساسي في نشر الممارسة الرياضية وفي الإرتقاء بمستوى المسابقات الرياضية.

كما ستسعى الخطة المستقبلية إلى **الإرتقاء بآداء الهياكل الرياضية وتكريس قواعد الحوكمة** وذلك بمراجعة القانون الأساسي للهياكل الرياضية والنظام الأساسي النموذجي للجامعات وتنظيم برامج تكوين ورسكلة المسيرين بالجامعات والجمعيات الرياضية مع تعزيز التمثيلية التونسية صلب الهياكل الرياضية الإقليمية والدولية.

وسيتجه العمل كذلك على مزيد **النهوض بالرياضة النسائية** بالتوسيع في قاعدة المجازات وبعث فروع رياضية نسائية صلب النوادي والجمعيات الرياضية والترفيع في عدد الجمعيات الرياضية النسائية بمعدّل 5 جمعيات سنويّا وحث المؤسسات التربوية على إحداث جمعيات نسائية وفسح المجال أمامها للمشاركة في البطولات والمسابقات المدنية. وسيتواصل الدعم المادي والمالي للجمعيات النسائية بتخصيص نسبة 10% سنويّا من موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة للجمعيات النسائية وتحمل الدولة لمعاليم إنخراط الجمعيات والفروع النسائية بالجامعات الرياضية والإبقاء على مجانية استغلال المنشآت الرياضية في التمارين والمقابلات الرسمية مع تعزيز تواجد المرأة في مواقع التسيير الإدارية والفنية صلب الهياكل الرياضية الوطنية والهياكل الدولية وضمن الإدارات الفنية الوطنية للجامعات الرياضية.

وستحظي رياضة المعوقين بدروها بعناية متزايدة من خلال الترفيع في عدد الإطارات المختصة في الأنشطة الرياضية الملائمة وتكثيف برامج التكوين والرسكلة ودعم الفرق الرياضية بالتجهيزات ونشر الرياضة بمراكز التربية المختصة وبعث إختصاصات جديدة.

ولتنمية الموارد الذاتية للهياكل الرياضية وترشيد التمويل العمومي ستتجه العناية إلى إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي للهياكل الرياضية في اتجاه إحداث صنف من المؤسسات التجارية في ميدان الرياضة يوفّر موارد قارة تضمن الاستقلالية المالية للفرق الرياضية المحترفة في الرياضات الجماعية مما يمكن من توجيه التمويل العمومي بصفة أساسية لدعم الفرق الهاوية وخاصة أصناف الشبان والرياضات الفردية. كما سيتم العمل على حث الهياكل الرياضية على تنويع مصادر التمويل بدفع الإشهار والإستشهار والمداخيل المتأتية من البث التلفزي والترويج للمنتوجات الرياضية وذلك

علاوة على إحكام التنظيم الجغرافي للمسابقات الرياضية جهويا وإقليميا ووطنيا وتعزيز العمل المشترك بين الهياكل الرياضية.

وستشهد الفترة القادمة كذلك الترفيع في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة من خلال تطوير أساليب الرهان الرياضي وإدراج مسابقات جديدة بعد إرساء منظومة معلوماتية عصرية وإعادة النظر في هيكلة شركة النهوض بالرياضة.

كما سيتجه السعي إلى **الإرتقاء بمستوى التأطير الفني خاصة في الرياضات الفردية** من خلال تحسين المستوى الفني للمدربين وتوفير إطارات التدريب في الإختصاصات التي تشكو نقصا وتكثيف برامج الرسكلة.

وستتظافر الجهود كذلك إلى الإرتقاء بمستوى المسابقات الرياضية ووضع ميثاق شرف للرياضيين والمسيرين ومختلف مكونات الأسرة الرياضية وإعادة النظر في سلّم العقوبات لتطويق مختلف الظواهر السلبية وتوفير الأمن بالمنشآت الرياضية وخارجها ودعم التكوين في إدارة وتنظيم التظاهرات الرياضية وتطوير أداء الإعلام الرياضي.

ومن جهة أخرى، سترتكز الجهود في المرحلة القادمة من أجل **تعزيز البنية الأساسية الرياضية** وتطوير شبكة المنشآت الرياضية بمختلف الجهات في نطاق الملاءمة بين أولويات النشاط الرياضي والإرتقاء التدريجي بمؤشرات التنمية خاصة بالمناطق الداخلية بما من شأنه أن يستجيب للحاجيات الأساسية للنشاط الرياضي.

كما ستجه العمل نحو تهيئة وصيانة الفضاءات والملاعب الرياضية مع ترشيد استغلال الفضاءات الرياضية وتنظيمها وتعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار في مجال البنية الأساسية الرياضية وتشجيع الشراكة في هذا المجال بين القطاعين العمومي والخاص.

وسيتم في جانب آخر إيلاء الطب الرياضي عناية متزايدة من خلال إرساء خطة لتأهيل منظومة الطب وعلوم الرياضة وتدعيم دور الوكالة الوطنية لمكافحة تعاطي المنشطات ومراكز التربصات الرياضية.

أ. رياضة النخبة

سعيا إلى تطوير النتائج الرياضية للنخبة الوطنية في مختلف الإختصاصات الرياضية لضمان تألق تونس وإشعاعها في المحافل الدولية سترتكز الخطة القادمة على :

- الإرتقاء بقدرات وأداء النخب الرياضية وتطوير منظومة المتابعة وذلك بمراجعة نظام تصنيف النخبة الرياضية في إطار هيكل وطني وبمشاركة الجامعات الرياضية وإعتماد منهجية تميز بين النخبة الشابة والنخبة الموسعة ونخبة المستوى العالي ومراجعة تصنيف الجامعات الرياضية حسب المعايير الدولية والقدرات الفنية لرياضيي النخبة.
- دعم العمل القاعدي وتكثيف العناية بالنخبة الشابة من خلال تخصيص ما لا يقل عن 30% من الميزانية المرصودة للجامعات لفائدة المنتخبات الشابة وإستهداف الرياضيين المتألقين دوليا ودعم نشاطهم الرياضي ومشاركتهم في التربصات والدورات الدولية.
- إعادة هيكلة مراكز التكوين ودعم أدوارها عبر صياغة إطار قانوني يتعلق بتسيير مراكز إعداد النخبة لإدماج اختصاصات جديدة وإستقطاب الرياضيين المتألقين وتوفير أفضل الظروف الفنية واللوجستية للرياضيين المقيمين بالمراكز. وبالتوازي سيتم العمل على ترشيد برامج إعداد المنتخبات الوطنية الشابة وإستغلال المنشآت الرياضية المخصصة لإجراء التربصات ومراجعة خارطة التوزيع الجغرافي للمراكز مع مراعاة الخصوصيات الجهوية وأهداف الجامعات الرياضية ومواصلة تهيئة وتأهيل هذه المراكز ودعمها بالتجهيزات الملائمة.
- دعم الرياضيين ذوي المستوى الأولمبي للتألق في الألعاب الاولمبية لسنتي 2016 و2020 بتوفير الظروف الملائمة للرفع من المستوى الفني لرياضيي النخبة تماشيا مع المستوى العالمي وتطوير النتائج الرياضية وتحسين ترتيب تونس على المستوى العالمي.
- تأهيل الإطارات الفنية الوطنية والجهوية والرفع من مستواها وذلك بإعداد إطار تنظيمي يحدد المواصفات الفنية للمديرين والمستشارين الفنيين بالجامعات الرياضية ومقاييس تصنيفهم وإعتماد برنامج وطني لتنمية القدرات الفنية والعلمية للمدربين بالإشتراك مع الجامعات الرياضية والمركز الوطني لتكوين ورسكلة إطارات الشباب والرياضة والتربية البدنية.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية الأولمبية من خلال وضع إتفاقية مع هذه اللجنة تنظم مختلف أشكال التعاون والتنسيق في المسائل الفنية والمالية للنخب الرياضية سواء على مستوى استهداف الرياضيين ودعمهم ماديا ومعنويا أو على صعيد تحديد المسؤوليات في إعداد ملفات المشاركات الدولية الرسمية.
- العمل على تنظيم جملة من التظاهرات الرياضية الدولية الرسمية بتونس لضمان مشاركة أوسع للرياضيين والحصول على أكبر عدد ممكن من الميداليات والترشح للتظاهرات الدولية الرسمية.

ب. رياضة المواطنة

سيتجه العمل في هذا المجال إلى تعزيز البرامج الرامية إلى نشر ممارسة الرياضة على أوسع نطاق وذلك من خلال تعزيز الوعي بأهمية الأنشطة البدنية والرياضية ووضع خطة وطنية لنشر ثقافة الممارسة الرياضية والتعريف بآثارها الصحية والنفسية والإجتماعية على الفرد والمجتمع وتشريك المؤسسات الإعلامية للترغيب في ممارسة الأنشطة البدنية وتنويع وتطوير البرامج لتكريس حق ممارسة الرياضة من قبل الجميع من خلال تطوير العمل الشبكي بين مختلف مكونات المشهد الرياضي وتفعيل دور الهياكل العمومية والمنظمات المهنية والمؤسسات الإقتصادية والجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية لتطوير ممارسة الأنشطة الرياضية في الوسط المهني والمدرسي والطلابي ومن قبل النساء والمتقاعدين.

كما ستتدعم البنية الأساسية للرياضة للجميع من خلال تفعيل القانون المتعلّق بالهيكل الأساسي الرياضي والاجتماعي التربوي باعتباره الضامن لإحداث الفضاءات التي تمكّن المواطن من ممارسة الرياضة الترفيهية والصحّية في محيطه السكني والمهني وتعزيز الفضاءات الرياضية العمومية والخاصة كملاعب الأحياء والمسالك الصحية والمنتزهات الحضرية والحدائق الرياضية والقاعات الخاصة.

2. التربية البدنية

ستعمل الخطة المرسومة للفترة القادمة على تعميم تدريس مادة التربية البدنية بكافة المؤسسات التربوية وخاصة بالإبتدائي وذلك بدعم قطاع التربية البدنية بالموارد البشرية المختصة ورسكلة معلمي التعليم العام لتأمين الدروس بالمؤسسات التي يصعب بها تعيين مدرس مختص مع العمل على إستغلال كافة الفضاءات الرياضية المتاحة ووضع خطة وطنية بالإشتراك مع الوزارات المعنية لتأهيل وصيانة الفضاءات الرياضية الموجودة بالمؤسسات التربوية ودعمها بالتجهيزات الرياضية وإحداث ملاعب بالمؤسسات المفتقرة لهذا الصنف من المنشآت وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإلزامية تدريس مادة التربية البدنية بالمؤسسات التعليمية الخاصة والشروع في وضع برنامج مرحلي لتدريس التربية البدنية بمرحلة ماقبل الدراسة.

كما ستتم مراجعة البرامج الرسمية لتدريس مادة التربية البدنية وملاءمتها مع قدرات التلاميذ والطرق العصرية للتعلم ووضع برامج خصوصية للمعوقين بمراكز التربية المختصة والترفيع في الحيز الزمني

المخصص لتدريس هذه المادة خاصة بالمرحلة الإبتدائية وتكثيف برامج الرسكلة والتكوين المستمر للإطارات المباشرة وتحسين مستوى تأطير المدرسين بالمتفقدين البيداغوجيين.

أ. تطوير الأنشطة الرياضية بالوسط المدرسي

في هذا الإطار سيتجه العمل نحو الترفيع في عدد مراكز النهوض بالرياضة لتوسيع قاعدة المنتفعين وخاصة منهم الفتيات لنشر ممارسة الرياضة في سن مبكرة والرفع من عدد الاختصاصات الرياضية ووضع برنامج فني وبيداغوجي موحد لكل إختصاص رياضي. كما سيتم تفعيل دور المؤسسات التربوية الحاضنة وحث الجمعيات الرياضية المتبنية على تنفيذ بنود اتفاقية التبني ودعمها بالتجهيزات البيداغوجية والرياضية الملائمة وذلك علاوة على الترفيع في عدد خلايا تطوير الرياضة بالإعدادي وإحداث خطة مندوب جهوي للخلايا التنموية بالوسط المدرسي.

ومن ناحيتها ستتدعم شعبة الرياضة بإحداث 6 معاهد إقليمية رياضية يوجه إليها تلاميذ النخبة الرياضية الجهوية والوطنية في مختلف الإختصاصات الرياضية مع العمل على النهوض بالرياضة المدرسية والجامعية. وسيتم العمل كذلك على دعم التوجه المتمثل في بعث جمعية رياضية بكل مؤسسة تربوية وتفعيل الإجراءات الرامية إلى تفرغ التلاميذ لممارسة النشاط الرياضي المدرسي مع تعزيز الموارد المالية للجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية ومراجعة تنظيمها الهيكلي.

3. التكوين الجامعي والبحث العلمي

نظرا للدور المحوري للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية في النهوض بالمنظومة الرياضية الوطنية ستتركز الجهود نحو إعادة صياغة منظومة التكوين على المستوى الهيكلي، وذلك بالعمل على إحداث هيكل إداري وبيداغوجي مستقل ومختص في التعليم العالي والبحث العلمي في ميدان الرياضة والتربية البدنية. كما ستعمل الخطة المرسومة للفترة القادمة على ضبط وتوحيد نظام التدريس والتقييم بالمعاهد العليا من خلال إصدار النصوص القانونية المتعلقة بنظام الدراسات وشروط الحصول على الإجازات الأساسية والتطبيقية وشهادة الماجستير في مختلف الشعب التكوينية ومراجعة نظام التكوين بمنظومة "إمد" في ميدان التربية البدنية والرياضة إلى جانب بعث إجازات ذات بناء مشترك تتماشى ومتطلبات سوق الشغل وتدعم الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

كما ستتدعم وحدات البحث والتأهيل لشهادة الدكتوراه من خلال إستقطاب الكفاءات العلمية المختصة وإصدار إنتاجات علمية ذات مستوى عالي وذلك بالإضافة إلى تطوير منظومة التعاون الدولي في المجالات البحثية والعلمية عن طريق عقد إتفاقيات دولية في مجال البحث العلمي في ميدان الرياضة

والتربية البدنية وتأهيل المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية في مستوى التنظيم الإداري والعلمي والبنية التحتية عبر مراجعة النصوص المتعلقة بتنظيم المعاهد والإجراءات والتراتيب المتعلقة بضبط الأقسام وتوحيد مقاييس إنتداب الجامعيين والإرتقاء بتأطير المعاهد بالأساتذة الباحثين إلى مستويات أرفع.

الباب الثالث: السياسات الاجتماعية

تمهيد

يعتبر البعد الإجتماعي من الثوابت الجوهرية للسياسة التنموية ورافدا من الروافد الأساسية لترسيخ **مبادئ حقوق الإنسان وضمان تكافؤ الفرص** ودعم آليات الإنصاف والإدماج على مختلف المستويات دون إقصاء أو تهميش.

وبالنظر لإرتباطه الوثيق بتحقيق الأهداف التنموية المتعلقة بالحدّ من الفقر وتوفير الأرضية الصلبة **للنمو الشامل والإستقرار الإجتماعي**، يمثل البعد الإجتماعي حجر الزاوية لمختلف السياسات التنموية مثلما يتجسم ذلك خاصة من خلال تخصيص ما لا يقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي لفائدة المصاريف والتحويلات الإجتماعية التي تضم بالأساس قطاعات الصحة والتربية والتعليم والضمان الإجتماعي والدعم.

وإلى جانب المكاسب التي تم تحقيقها في القطاع الصحي الذي يحظى بمكانة متميزة في منظومة التنمية بإعتبار أن **الصحة هي حق أساسي من حقوق الإنسان**، إنصرف الإهتمام إلى تحسين نوعية الخدمات المسداة وإحكام الترابط بين مختلف المستويات والهياكل الصحية والإستشفائية مع الحرص على إيلاء الجهات الداخلية أهمية متزايدة لاسيما فيما يتعلق بتوفير الإختصاصات والتجهيزات والبنية الأساسية الصحية.

وبالموازاة شهدت الفترة المنقضية تكثيف الجهود من أجل العمل على إدماج النوع الإجتماعي في التنمية وذلك في إطار **دعم المساواة وتدعيم موقع المرأة في الحياة العامة** وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع. كما تواصلت العناية بالمسنين والفئات الضعيفة من خلال تطوير بعدي الوقاية والإدماج لفائدتها للإرتقاء بها إلى مستوى الشريك الفاعل في المجتمع.

وبإعتبارها عنصرا أساسيا لبناء مجتمع قادر على مجابهة التحديات حظيت الفئة الشبابية بعناية مكثفة عبر ترسيخ مبدأ التواصل والحوار معها **وتدعيم البرامج الموجهة للشباب وتكثيف العناية بالطفولة.**

ومن منطلق الثبات على النهج الإصلاحي الذي دأبت عليه تونس منذ ثورة 14 جانفي، سترتكز الجهود خلال الخماسية القادمة على إستحثاث نسق إنجاز السياسات والبرامج الرامية إلى تكثيف **العناية بالبعد الإجتماعي والإحاطة بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية** والرقي بمستويات عيشها في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة تعطى فيها الأولوية للبعد الوقائي والإدماجي وللمعالجة النشيطة

للمسائل الإجتماعية والتعاطي معها وفق مقاربة تشاركية تستند إلى إحكام التصرف في مختلف التدخلات ذات الطابع الإجتماعي والرفع من وقعها على الفئات المستهدفة لاسيما من خلال إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في هذا المجال.

التنمية الإجتماعية

على إثر صدور دستور جانفي 2014 بات من الضروري اعتماد منوال تنموي جديد يكفل تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق الثروات ومواطن الشغل اللائق والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية بين مختلف شرائح المجتمع ومراعاة التوازن والتمييز الايجابي بين الجهات بما يضمن التماسك الاجتماعي وتوفير ظروف عيش لائقة لمختلف الفئات الإجتماعية في كنف احترام حقوق الإنسان الأساسية.

I. أهم الانجازات للفترة 2011-2015

تميزت الفترة المنقضية بإبرام **العقد الاجتماعي** بين الحكومة والأطراف الاجتماعية يوم 14 جانفي 2013. وقد تضمن هذا العقد جملة من المحاور تطرقت للنمو الاقتصادي والتنمية الجهوية وسياسات التشغيل والتكوين المهني وكذلك العلاقات المهنية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية. كما أكد العقد على مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال إرساء مجلس وطني للحوار الاجتماعي.

وفي **مجال الشغل والعلاقات المهنية** تم العمل على تسوية الوضعيات المهنية الهشة من خلال إبرام اتفاق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 22 افريل 2011 يقضي بإنهاء العمل بالمناولة بالقطاع العمومي وإدماج العملة بالوظيفة العمومية وبالمنشآت والمؤسسات العمومية.

كما تم انتداب عملة الحضائر العاملين قبل سنة 2000 بالمصالح العمومية مع تمكينهم من الأجر الأدنى المضمون.

وعلى صعيد آخر، تم الترفيع في الأجور حيث شهدت الأجور الدنيا في القطاعات الخاضعة لمجلة الشغل الترفيع فيها في 4 مناسبات منذ سنة 2011 ليمرّ الأجر الأدنى المضمون بالنسبة لنظام 48 ساعة من 279,560 دينار سنة 2010 إلى 376,392 دينار سنة 2015. أما بالنسبة لنظام 40 ساعة فقد مرّ الأجر الأدنى المضمون من 242,120 دينار سنة 2010 إلى 327,831 دينار سنة 2015. كما إرتفع الأجر الأدنى الفلاحي المضمون من 8,380 دينار إلى 13,000 دينار خلال نفس الفترة مع تنظير هذا الأخير بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن بداية من شهر ديسمبر 2012.

وبالتوازي تم إجراء 3 جولات تفاوضية للزيادة في الأجور والمنح في القطاعات الخاضعة لمجلة الشغل بعنوان سنوات 2011 و2012 و2014.

وقد تم الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 18 أكتوبر 2015 على فتح جولة جديدة من المفاوضات بجانبيها الترتيبي والمالي على المستوى القطاعي بعنوان سنتي 2016 و2017. وفي هذا الإطار تم إجراء جولتين تفاوضيتين للزيادة في أجور العاملين في القطاع العمومي الأولى بعنوان سنتي 2011 و2012 والثانية بعنوان سنة 2014. كما تم إبرام اتفاق حول الزيادات العامة في الأجور بعنوان سنتي 2015 و2016 وفي المنح الخصوصية بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018 في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

وفي إطار تطوير التفاوض حول الترفيع في الأجور تم بمقتضى الاتفاقين الإطاريين المبرمتين بتاريخ 17 ماي 2014 إحداث لجنتين ثلاثيتين للنظر في موضوعي الإنتاجية والمقدرة الشرائية.

وعلى مستوى تنظيم العلاقات الشغلية تم إبرام الاتفاقية المشتركة القطاعية لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص المعوقين (2013) والاتفاقية المشتركة القطاعية للتصرف في النفايات الصلبة والسائلة(2014) وكذلك الاتفاقية المشتركة القطاعية لكتبة المحامين (2013) والاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي (2015)، وبذلك أصبح عدد الاتفاقيات المشتركة القطاعية 54 اتفاقية إلى حدود سنة 2015.

والى جانب ذلك تمّت المصادقة بمقتضى القانون الأساسي عدد 7 لسنة 2013 المؤرخ في غرّة أفريل 2013 على اتفاقية العمل الدولية رقم 144 لسنة 1976 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية واتفاقية العمل الدولية رقم 151 لسنة 1978 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية وكذلك اتفاقية العمل الدولية رقم 154 لسنة 1981 بشأن النهوض بالمفاوضة الجماعية.

وبخصوص مساعدة المؤسسات الاقتصادية فقد تم اتخاذ عدّة إجراءات منها متابعة تطور الوضع الاجتماعي بالمؤسسات العمومية والتخفيف من الأعباء الاجتماعية للمؤسسات المتضررة من تقلب الوضع الاجتماعي اثر الثورة والناشطة في قطاع الصناعة وبعض أنشطة الخدمات وقطاع الفلاحة والصيد البحري والمؤسسات التجارية والسياحية إضافة إلى الطرح الكلي لخطايا التأخير بعنوان اشتراكات أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لفائدة العاملين القارين في القطاع السياحي والصناعات التقليدية ووكالات الأسفار المحالين على البطالة الفنية وذلك تبعا لتداعيات العمليات الإرهابية بباردو وسوسة تتمثل في تكفل الدولة بمساهمات الأعراف في أنظمة الضمان الاجتماعي وذلك علاوة على

إحداث وحدات للإحاطة بالمستثمرين بكل وزارة بمقتضى الأمر عدد 4516 لسنة 2014 المؤرخ في 22 ديسمبر 2014.

وفيما يخص **النهوض بالصحة والسلامة المهنية** تم استكمال إعداد جملة من مشاريع الأوامر تتعلق أساسا بتحيين النصوص التشريعية في مجال الوقاية من الأخطار المهنية في قطاع البناء والأشغال العامة والوقاية من خطر التيار الكهربائي بأماكن العمل والقواعد العامة لحفظ الصحة وإعداد جملة من النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بالتصرف في المواد الكيميائية تتعلق بحماية العمال المتعرضين للمواد الكيميائية الخطرة وبلورة المحاور الأساسية لإستراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية وإصدار الأمر عدد 4238 لسنة 2014 المؤرخ في 27 نوفمبر 2014 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك التفقدّ الطبّي للشغل.

وفيما يتعلق **بالحماية الإجتماعية** إستأثر ملف العائلات المعوزة ومحدودة الدخل بأهمية بالغة حيث تمّ الترفيع في عدد المنتفعين بالإعانات القارة والعلاج المجاني ليبلغ 250 ألف منتفع سنة 2015 مع دعم التوازن بين الجهات من خلال تخصيص نسبة 70% من المنح الإضافيّة إلى الجهات الدّاخليّة. وبالتوازي تم الترفيع في مقدار المنحة الشهرية المسندة للعائلات المعوزة من 70 دينار في الشهر سنة 2011 إلى 150 دينار شهريا سنة 2015 وإسنادها شهريّا عوضا عن كلّ 3 أشهر مع اعتماد نظام الحوالات الإلكترونية. كما تم الترفيع في عدد المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة ليصل إلى حدود 623 ألف منتفع سنة 2015.

كما تم خلال الفترة المنقضية تدعيم إستقلالية العمل الإجتماعي وحوكمة التصرف في البرامج الإجتماعية من خلال دعم تركيبة اللجان الجهوية واللجان المحلية المكلفة بإسناد المساعدات القارة وبطاقات العلاج المجاني وبطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة بتشريك ممثلين عن المجتمع المدني في عضويّة هذه اللّجان كالرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان والإتّحاد التّونسي للتضامن الاجتماعي.

وفي إطار المحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي تم الترفيع في المساهمات المحمولة على المشغل في القطاع العمومي بعنوان نظام الجرايات بنسبة 1% بداية من غرة جويلية 2011. كما تم تمكين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من السيولة اللازمة للإيفاء بتعهداته تجاه منظوريه من خلال وضع آلية تمكن الصندوق من الانتفاع بتسبقة مالية على الاشتراكات كلما اقتضت الحاجة لذلك وتحمّل ميزانية الدولة للديون الراجعة لهذا الصندوق والمتخلّدة بذمة المؤسسات والمنشآت العمومية التي تمر بصعوبات مالية. وبالتوازي تم تحسين استخلاص

الاشتراكات بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض على الأضرار بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية والحدّ من ظاهرة التهرب من خلال إقرار الطرح الكلي والآلي لخطايا التأخير المستوجبة على الأشخاص المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان سنة 2014.

وقصد مجابهة اختلال التوازن المالي المتفاقم لنظام التقاعد في القطاع العمومي، تم إقرار مبدأ الترفيع الاختياري في سنّ التقاعد في الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية وإحالة مشروع قانون في الغرض إلى مجلس نواب الشعب. كما تم إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع كل من بلجيكيا وتركيا وبلغاريا ومراجعة الاتفاقيات المبرمة مع المملكة المغربية وتشيكيا.

وفي إطار تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين تم العمل على استحثاث نسق إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي في المعتمديات التي تفتقر إلى تمثيليات لصناديق الضمان الإجتماعي ليصل عددها إلى 30 دار في نهاية سنة 2015.

وفيما يتعلق **بالإحاطة بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية** تم توسيع شبكة مراكز الرعاية الاجتماعية من خلال دخول عدد من مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي حيز النشاط وتركيز خلايا لمرافقة التلميذ قصد الحدّ من ظاهرة الانقطاع المدرسي المبكّر.

ومن ناحية أخرى، تدعم التوجه نحو التخلّي عن التعهّد المؤسساتي للأطفال فاقدي السند العائلي والأطفال المولودين خارج إطار الزواج من خلال توسيع تجربة الإيداع في الوسط العائلي في بعض الجهات وذلك في إطار تنفيذ مشروع في الغرض يغطي الفترة 2015-2017 بالإضافة إلى تركيز مؤسسة المصالح العائلي في نزاعات الحالة الشخصية.

كما تم إحداث آلية الإسعاف الاجتماعي التي دخلت حيز النشاط في مرحلة تجريبية سنة 2015 بولايات تونس الكبرى بهدف التقليص من حالات التشرّد والتعهد بهذه الوضعيات من قبل مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بتونس.

وشهدت الفترة المنقضية كذلك إبرام اتفاقية شراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتطوير مجال الدراسات والبحوث والتكوين على غرار الدراسة المتعلقة "باعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في السياسات الاجتماعية: برامج الخدمة الاجتماعية والنهوض الاجتماعي كنموذج".

وقد تم سنة 2013 إصدار أمر يتعلق بضبط النظام الأساسي لسلك الأخصائين الإجتماعيين التابعين لوزارة الشؤون الإجتماعية.

وفي إطار النهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم تم إعداد مشروع قانون للترفيع في نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بتخصيص 2% عوضا عن 1% لفائدتهم من الانتدابات السنوية بالوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة وذلك علاوة على انطلاق نشاط مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس.

كما تكثفت الجهود من اجل توسيع شبكة المؤسسات العمومية العاملة في مجال المعوقين والترفيع في المنحة المسندة للعائلات الحاضنة لشخص معوق من 150 دينار إلى 200 دينار بداية من سنة 2013. كما تطور عدد الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومراكز التربية المختصة التابعة لها لتبلغ تباعا 286 جمعية و314 مركز تربية مختصة ينتفع بخدماتها حوالي 400 17 تلميذ معوق.

وفيما يخص محو الأمية وتعليم الكبار، تمّ إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار للفترة 2015-2024 وذلك بالتوازي مع بلورة تصوّر لإعادة هيكلة برنامج محو الأمية وتعليم الكبار.

وفي مجال **الهجرة والتونسيين بالخارج** فقد تميز الوضع في السنوات الأخيرة بتوافد العديد من التونسيين العائدين من ليبيا مما إستوجب التكفل بهذه الحالات وتنفيذ برنامج لإعادة الإدماج الاقتصادي لفائدتهم. ومع تزايد عدد الوافدين من ليبيا تمت إقامة مخيم بالشوشة لاستيعابهم بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى جانب إحداث لجنة فنية إستشارية لمتابعة ملف المهاجرين التونسيين المفقودين.

وعلى صعيد آخر تم إعداد إستراتيجية وطنية في مجال الهجرة تضمنت تركيز المرصد الوطني للهجرة بمقتضى الأمر عدد 1930 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 بهدف تطوير النظام الإحصائي والبحوث والدراسات حول الهجرة والجالية التونسية بالخارج.

وشهدت الفترة المنتقضية كذلك إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للتونسيين بالخارج وضبط مشمولاته وكيفية تسييره وذلك إلى جانب استكمال إعداد مشروع قانون خاص بحقّ اللجوء في تونس. وقد تميزت نفس الفترة بدعم التعاون الدولي في مجال الهجرة والتشجيع على إحداث المشاريع الرامية إلى دفع مساهمة الجالية في المجهود التنموي وتطوير الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الهجرة.

وفي ذات السياق تم التوقيع يوم 3 مارس 2014 على وثيقة "الإعلان السياسي المشترك حول الشراكة من أجل التنقل بين تونس والإتحاد الأوروبي". كما تم تمكين التونسيين المقيمين بالخارج بمناسبة العودة النهائية من تسوية الوضعية الديوانية لسياراتهم أو درّاجاتهم النارية واتخاذ جملة من الإجراءات لفائدة التونسيين بالخارج على غرار التخفيض في تذاكر السفر وتبسيط الإجراءات الإدارية وتمتيع الأسر بإعفاء سيارة ثانية من دفع المعاليم الجمركية إضافة إلى تحسين التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية للضمان الاجتماعي. وقد بلغت التحويلات المالية للتونسيين بالخارج خلال سنة 2015 ما يناهز 3 750 م د أي قرابة 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,4% سنة 2011.

II. الاستنتاجات والاشكاليات

أبرز التشخيص في **مجال العلاقات المهنية والحوار الاجتماعي** عدم تطوير تشريع الشغل بما يتلاءم مع حاجيات سوق الشغل وأنماط العمل الجديدة إضافة إلى غياب البيانات والمعطيات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تستند إليها الأطراف الاجتماعية للتفاوض على المستوى الترتيبي والمالي وغياب نظم لقيس الإنتاجية. كما أن إجراء المفاوضات كان على المستوى القطاعي ككل دون الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخصوصية لبعض المؤسسات وذلك إلى جانب عدم ملاءمة تشريع الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية للمعايير الدولية.

وفيما يتعلق **بالحماية الإجتماعية** وعلى الرغم من مساهمة سياسة الحماية الاجتماعية في تحسين مستويات عيش المواطن، إلا أن العديد من المعطيات تشير إلى عدم نجاعتها في تحقيق مبادئ الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص وذلك بحكم غياب رؤية واضحة ونظرة إستراتيجية مندمجة لسياسة الحماية الاجتماعية وضعف التناسق بين البعدين المساهماتي وغير المساهماتي وغياب التقييم الدوري للبرامج والسياسات الاجتماعية وهو ما أدّى إلى بروز جملة من النقائص على مستوى حوكمة البرامج والآليات والمقاييس المعتمدة في استهداف الفئات المستفيدة بهذه البرامج وعدم تطوير مفهوم وأهداف البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة منذ إحداثه.

من جهتها أصبحت **أنظمة الضمان الاجتماعي** تشكو من إشتداد الضغوطات المالية التي ترجع بالأساس إلى تدهور المؤشر الديمغرافي بالإضافة إلى اختلاف مستوى ومحتوى المنافع المسداة بين القطاعين العمومي والخاص وما بين مختلف الأنظمة والفئات المهنية وذلك بالنظر إلى القدرة المساهماتية الضعيفة لبعض الفئات مع وجود فوارق هامة في مستوى جرايات التقاعد بين القطاعين العمومي والخاص وبين أنظمة القطاع الخاص في ما بينها. كما أن ضعف مستوى الجرايات في

القطاع الخاص وعدم تلاؤم بعض أنظمة الضمان الاجتماعي مع خصوصيات والقدرات المساهماتية لبعض الفئات والأنماط الجديدة للعمل يعتبر من أهم الإشكاليات التي تعرفها هذه الأنظمة علاوة على ضعف وظيفتي المراقبة والاستخلاص.

وعلى مستوى **إدماج الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية** تتمثل أهم الاستنتاجات والإشكاليات أساسا في غياب تقييم موضوعي لمختلف البرامج يجعلها تواكب إستفحال بعض الظواهر الإجتماعية وبروز ظواهر مستجدة كالإنتحار عند الأطفال وإحتدام الإنحراف لدى الشباب، بالإضافة إلى غياب الرؤية الإستشرافية والنقص الملحوظ في البرامج الوقائية للتصدي الإستباقي لمختف هذه الظواهر.

كما أن ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة وصعوبة العمل الشبكي وضعف إنخراط مكونات المجتمع المدني في المجالات الوقائية والإدماج الإجتماعي ساعد على إستحفال بعض الظواهر والحدّ من قدرة المؤسسات المختصفة على إستيعاب العديد من حالات عدم التكيف الإجتماعي في بعض المجالات الحساسة على غرار إدماج الأطفال المسرحين من مراكز الإصلاح.

وعلى صعيد آخر فإن عدم تفعيل مقتضيات القانون التوجيهي لسنة 2005 للنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم عمّق من صعوبة الإدماج التربوي والاقتصادي والاجتماعي الفعلي للمعوقين من حيث تهيئة المحيط وتيسير التنقل والاتصال والنفاذ إلى الخدمات وتفتح المؤسسات التربوية على هذه الفئة، إلى جانب نقص المعطيات الإحصائية الدقيقة والمفصلة حول الإعاقة في تونس والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.

ومن ناحية أخرى، فإن **المعدلات العامة للأمية** لاتزال مرتفعة نسبيا حيث أنها بلغت، حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بالنسبة الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق 18,8% مما يؤثر سلبا على مستوى مؤشر التنمية البشرية لتونس مع بقاء هذه النسبة مرتفعة لدى الإناث حيث تبلغ 25% (32,2% بالوسط غير البلدي). كما يتعين التأكيد على وجود عديد العوائق الهيكلية والتشريعية والتنظيمية التي تحدّ من نجاعة برنامج محو الأمية وتعليم الكبار مع محدودية إستقطاب الأميين خاصة لدى فئة الشباب المنقطعين مبكرا عن الدراسة والمرتدين إلى الأمية باعتبار أن هذا البرنامج يفتقد لمعابر مع النظام التربوي والتكوين المهني والترقية المهنية للعمال من ذوي المستوي التعليمي المحدود.

وبخصوص **الهجرة والتونسيين بالخارج** تتمثل أهم الاستنتاجات في بروز مظاهر جديدة على غرار الهجرة الوافدة واللجوء والإقامة والهجرة غير الشرعية عبر البلاد التونسية الناتجة عن الصراعات الإقليمية والسياسية وذلك بالإضافة إلى محدودية انخراط التونسيين المقيمين بالخارج في الخيارات

التنموية الوطنية والسياسات العامة في مجال الهجرة نتيجة عدم توفر إطار ملائم تتمكن من خلاله مختلف مكونات المجتمع المدني والكفاءات ورجال الأعمال من الجالية من الإسهام في المسار التنموي مما أثر سلبا على توجيه التحويلات المالية للتونسيين بالخارج نحو المشاريع الإستثمارية ببلدهم الأم.

وعلاوة على ذلك فإن معالجة ملف الهجرة والتونسيين بالخارج لا تزال محدودة حيث أنها لا تأخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي الظواهر المستجدة للهجرة والتحول الهيكلي الذي شهدته الجالية التونسية المقيمة بالخارج (بروز الجيل الثالث والرابع للهجرة – هجرة الكفاءات–الطلبة– المرأة المهاجرة...)، وغياب الإطار القانوني والمؤسساتي حول اللجوء في تونس مما نتج عنه ظهور العديد من الصعوبات لمعالجة قضايا اللاجئين وعدم تفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في مجال تطوير الهجرة المنظمة بالقدر الكافي مما أدى إلى تواصل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة لدى الشباب.

III. الخطة المرسومة للفترة 2016-2020

1. العلاقات الشغلية ومأسسة الحوار الاجتماعي

في إطار تجسيم مقتضيات **العقد الاجتماعي** ستشهد الخماسية القادمة العمل على إرساء منوال جديد للعلاقات الشغلية من خلال مراجعة أحكام تشريع الشغل وفقا لما نص عليه العقد الاجتماعي والمصادقة على بعض اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة ومواصلة تدعيم السياسة التعاقدية وضمان احترام التشريع الاجتماعي وتسوية نزاعات الشغل.

وستتكثف الجهود كذلك في إتجاه **مأسسة الحوار الاجتماعي** من خلال إرساء **مجلس وطني للحوار الاجتماعي** وتدعيم الحوار الاجتماعي لاسيما على مستوى المؤسسة وتعزيز دور هياكل الحوار داخلها وتطوير دورها وتحسين نجاعتها.

كما سيتم العمل على التوفيق والتحكيم بين متطلبات الحفاظ على المقدرة الشرائية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة. ولتجسيم هذا التوجه الاستراتيجي، سيتمّ السعي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال وتحسينها والنهوض بالإنتاجية من خلال تطوير تشريع الشغل في جوانبه المرتبطة بالإنتاجية وتشجيع الأطراف الاجتماعية على إبرام اتفاقات تتعلق بالإنتاجية وحثّ المؤسسات على انتهاج سياسة تصرف في الموارد البشرية تعتمد على التحفيز والحوار مع تطوير نظام قيس الإنتاجية.

2. تحسين ظروف العمل والنهوض بالصحة والسلامة المهنية

سيتمّ العمل في هذا الإطار على تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية من خلال المصادقة على بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة وكذلك تطوير المنظومة التشريعية في مجال الصحة والسلامة المهنية لاسيما في القطاع العمومي مع العمل على إعداد وتنفيذ برامج وقائية في المجال من خلال إعداد خارطة وطنية للأخطار المهنية تمكّن من تحديد نسب التعرض لأهم الأخطار المهنية والفئات المستهدفة وخاصياتها بهدف إعداد وتنفيذ برامج وقائية قطاعية وجهوية حسب طبيعة الأخطار والأمراض المهنية.

كما سيتم تطوير المنظومة المؤسساتية والإحصائية والاتصالية والبحوث والدراسات في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال التشبيك وإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين في المجال. كما سيتم تغيير الصبغة القانونية لمعهد الصحة والسلامة المهنية مع إحداث فروع له على المستوى الجهوي. إلى جانب إعداد دراسة حول الحوادث الخطرة التي ينجرّ عنها عجز بنسبة تفوق 50% ودراسة تقييمية حول نظام جبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. وفي نفس السياق ستشهد الفترة المقبلة تحسين التغطية بخدمات الصحة والسلامة المهنية من خلال توسيع تغطية اليد العاملة بخدمات طب الشغل لتشمل القطاع العمومي وتعميم الوحدات الطبية المتنقلة على كافة مجامع طب الشغل وتعزيز الرقابة على المؤسسات ومساعدة هذه المجامع على تأهيل خدماتها وتغطية المؤسسات الصغرى والمتوسطة والنهوض بجودة الخدمات بمصالح طبّ الشغل.

3. الإحاطة بالمستثمرين ومساعدة المؤسسات التي تشهد صعوبات اقتصادية

سيتمّ خلال الخماسية المقبلة تركيز خلية يقظة لتجميع وتحليل وتبادل المعلومات الخاصة بالمؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية في إطار شبكة معلوماتية مع الأطراف المعنية وذلك من أجل متابعة تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات المنتفعة بأحكام قانون إنقاذ المؤسسات. كما سيتم تفعيل آلية الإشعار ببوادر صعوبات اقتصادية حتى يتسنى معالجة وضعية المؤسسات الاقتصادية التي تشكو صعوبات في الإبان. كما سيتم إعداد أدلة تطبيقية حول التشريعات المتعلقة بالشغل والضمان الاجتماعي والمتعلقة بالاستثمار بتونس وموجهة لأصحاب المؤسسات والمستثمرين والباعثين الجدد وذلك بهدف تبسيط الأحكام القانونية في هذا المجال.

4. إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

تهدف التوجهات الكبرى في مجال **إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية** أساسا إلى إرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية التي ستضمن ثلاث مستويات من الحقوق :

- **المستوى القاعدي الذي يستهدف بالخصوص الفئات الهشة وغير القادرة على المساهمة في الأنظمة ذات الطابع المساهماتي** : ويكفل هذا المستوى جملة من الضمانات الأساسية تتمثل في الحق في التغطية والخدمات الصحية الأساسية للجميع والحق في حدّ أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والأشخاص في سنّ العمل غير القادرين على كسب دخل كاف بسبب المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز والحق في دخل أدنى أساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من التمتع بحقوقهم الأساسية وكذلك العمل على توفير مسكن لائق خاصة لفائدة الفئات محدودة الدخل.
- **الفئات المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي** : ويكفل هذا المستوى الحق في التغطية الإجتماعية والصحية والخدمات والمنافع ذات الجودة.
- **الفئات المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي وذات القدرة التمويلية المرتفعة** : ويكفل هذا المستوى خدمات إجتماعية أفضل من الأنظمة القاعدية وذلك في إطار التأمينات الإختيارية العمومية والخاصة.

يستوجب الإرساء التدريجي للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية خلال فترة المخطط تنفيذ مرحلتين أساسيتين :

- انجاز جملة من الدراسات حول كيفية تفعيل الضمانات الحقوقية الضرورية لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد انعكاساتها المالية والتشاور بشأنها مع الأطراف الاجتماعية.
- بلورة مصفوفة الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحديد الأولويات بالتشاور مع الأطراف الاجتماعية وإبراز ترابطها وترتيبها في الزمن مع ضبط متطلباتها التشريعية والمالية ووضع مؤشرات لقياسها وتقييمها.

وسيتم اثر هاتين المرحلتين الشروع في التنفيذ التدريجي للإصلاحات ذات الأولوية قصد تجسيم الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية. كما سيتم الشروع في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالبعد المساهماتي للحماية الاجتماعية المتمثلة في إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي وكذلك إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل.

وفي مجال **الإصلاح الشامل لبرامج المساعدات الإجتماعية** سيتم العمل على وضع مقاربة جديدة لبرامج المساعدات الاجتماعية باعتماد منهجية متعددة الأبعاد. كما سيتم وضع برامج إحداث موارد رزق لفائدة العائلات المعوزة القادرة على العمل ومأسسة قنوات التنسيق والتكامل مع مختلف البرامج والآليات الوطنية والجهوية والمحلية الهادفة إلى النهوض بالتشغيل والاقتصاد التضامني مع إرساء آليات إدماج اقتصادي واجتماعي.

وفي نفس السياق ستشهد الفترة القادمة إرساء بنك معطيات متطور وديناميكي حول العائلات المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية بعد إجراء مسح ومراجعة ميدانية شاملة لهذه العائلات بما يضمن الشفافية والنجاعة ومرونة التصرف وإحكام التصويب ويساعد على التقييم الدوري لمختلف الآليات.

وسيتجه السعي في مجال **إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي** نحو إجراء مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بهدف إقرار الإصلاحات المناسبة مع المحافظة على مستوى قاعدي للنظام التوزيعي وذلك بعد استكمال الدراسات التقييمية والاستشرافية لإصلاح أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض إلى جانب توسيع التغطية الفعلية لكل الفئات العاملة وتقريب الخدمات المسداة من قبل صناديق الضمان الاجتماعي. وستشهد الخماسية المقبلة كذلك تطوير التغطية الاجتماعية والصحية للعمال المسرحين من خلال إحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل وضمان التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي وتأمين ديمومتها وترشيد حوكمتها وتعصير تسييرها والبحث عن مصادر جديدة لتمويلها.

وستشهد الفترة القادمة كذلك إستكمال إرساء منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد لتكون المرجع الموحد والشامل للتعريف بالمنضوين تحت مظلة الحماية الاجتماعية ولعقلنة التصرف فيها وتفادي ازدواجية الانتفاع بالتدخلات الإجتماعية

وسيتجه العمل في مجال **إدماج الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية** نحو الإدماج الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة بتطوير التشريع التونسي في مجال الإعاقة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول المرفق لها.كما سيتم العمل على إرساء منظومة إحصائية حول واقع المعوقين بما يتلاءم والمعايير الدولية المعتمدة في المجال علاوة على تطوير منظومة تربوية وتكوينية مختصة من خلال تأهيل مؤسسات التربية المختصة وتحسين نسبة التغطية بهذه المؤسسات من 95% حاليا إلى 100% في غضون سنة 2020.

وبالتوازي سيتم العمل على تطوير البرامج والآليات المعتمدة للنهوض بالمعوقين وتأمين الخدمات الرعائية للكهول المعوقين بدون سند وذلك بإحداث 4 وحدات عيش إضافية طيلة فترة المخطط. كما

ستتكثف الجهود من أجل تشغيل الأشخاص المعوقين في القطاعين العمومي والخاص من خلال تخصيص نسبة 2% لتشغيلهم بالوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة المشغلة لـ100 عامل فما فوق علاوة على إدماج الأشخاص المعوقين في الحياة العامة من خلال تهيئة المحيط وتيسير التنقل والاتصال والنفاذ إلى الخدمات.

كما ستتطور **منظومة الدفاع والإدماج الاجتماعي** من خلال توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية عبر استكمال مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي بكل الولايات وتطوير ميادين تدخلها في مجال التكوين والتأهيل.

كما ستتكثف الجهود من اجل الحدّ من ظاهرة التشرد ووضع منظومة متكاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال التشغيل والاستغلال الاقتصادي ودعم دور هياكل النهوض الاجتماعي ومتفقدي الشغل والمتدخلين في المجال.

وستشهد الفترة المقبلة ارساء إستراتيجية متطورة للتعهد بالأطفال في وضعيات صعبة وتطوير مقاربة العمل الاجتماعي بالشارع بهدف وقاية الأطفال والشبان المهددين بالإقصاء والتهميش، الى جانب تطبيق مقاربة التعهد اللامؤسساتي للأطفال الفاقدين للسند العائلي والعمل على تجاوز الإشكالات القانونية والإجرائية لعمليات التبني وإثبات النسب والترفيع في المنحة المسندة للعائلات التي تحتضن أطفالا في إطار الإيداع العائلي وذلك بالإضافة إلى تطوير الشراكة مع النسيج الجمعياتي لدعم مجهودات الدولة في الوقاية ومعالجة الظواهر الاجتماعية المستعصية خاصة في المناطق الريفية والحدودية وإعداد عقود برامج واتفاقيات الشراكة في الغرض.

كما سينطلق العمل **بمؤسسة المصالح العائلي** وتطوير البرامج الوقائية الموجهة للأسر وإرساء نظام يقظة ناجعة وتكوين المتدخلين الاجتماعيين بما يمكّن من رصد وإستباق مختلف الظواهر المجتمعية المستجدة واستثمار نتائج البحوث والدراسات والإحصائيات حول هذه الظواهر الاجتماعية بما يسمح بمعالجتها. وبالتوازي ستتكثف الجهود من أجل تحسين جودة الخدمات بالإدارات المحلية والجهوية للنهوض الاجتماعي بتحسين نسبة التغطية بالأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين من أخصّائي لكل 5794 ساكن حاليا إلى أخصّائي لكل 5000 ساكن في غضون سنة 2020.

5. تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار

سيتم في هذا الاطار، تطوير التشريع وتحسين الجانب التنظيمي ودعم الموارد البشرية لبرنامج تعليم الكبار والارتقاء به مع نهاية المخطط إلى منظومة نظامية متناغمة مع منظومتي التربية والتكوين المهني. كما ستتكثف الجهود من أجل **التقليص من نسبة أمية لدى الفئة العمرية 10 - 59 سنة.**

كما ستتوجه العناية الى تكوين وتأهيل عدد من خريجي مراكز تعليم الكبار داخل المراكز العمومية للتكوين المهني والعمل على تطوير الشراكة مع الجمعيات في معاضدة مجهود الدولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

6. الهجرة والتونسيون بالخارج

فيما يتعلق بالهجرة والتونسيين بالخارج سيتجه العمل بالأساس نحو **تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف والتنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الهجرة** وضمان حقوق ومصالح العمال المهاجرين التونسيين وتعزيز روابطهم بالوطن ودعم مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والنهوض بالهجرة المنظمة وحماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

وفي هذا السياق ستشهد الفترة المقبلة **إرساء المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج** وإعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج لمواكبة انجاز الإستراتيجية الوطنية للهجرة مع العمل على تطوير المعطيات والإحصائيات ذات العلاقة من خلال دعم دور المرصد الوطني للهجرة بهدف إرساء قاعدة بيانات وطنية ترتكز على الدراسات والبحوث في مجال الهجرة والعمل على إدماجها في الإستراتيجيات التنموية.

وعلى صعيد آخر سيتم العمل على **ضمان حقوق ومصالح المهاجرين التونسيين** وتعزيز روابطهم بوطنهم من خلال تحسين الخدمات والبرامج التي تم إرساؤها لفائدتهم وتعزيز شبكة الملحقين الاجتماعيين مع الحرص على تقريب الخدمات القنصلية وتحسين جودتها وتطوير تعليم اللغة العربية علاوة على مزيد الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية على غرار المسنين. كما سيتم العمل على تطوير فضاءات دار التونسي وذلك في إطار الشراكة مع النسيج الجمعياتي. وفي إطار الحرص على حماية حقوق التونسيين المقيمين بالخارج سيتواصل العمل على إبرام اتفاقيات ثنائية جديدة في

مجال التغطية الاجتماعية وتطوير بعض الاتفاقيات الثنائية القائمة ومراجعة الاتفاقيات الثنائية مع بلدان الاستقبال لحماية الأطفال المنحدرين من الزيجات المختلطة.

وتدعيما لدور التونسيين بالخارج في المجهود التنموي، سيتواصل العمل على **تعزيز مساهمتهم في مسيرة التنمية الوطنية** وذلك من خلال دعم حضورهم وإسهامهم الفاعل في وضع التصورات وتحديد الخيارات الوطنية وحثهم على المساهمة في دفع الاستثمار والتشغيل في إطار المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج إلى جانب تشجيعهم على الإستثمار في تونس والمساهمة في تطوير التعاون اللامركزي. وفي نفس السياق سيتم العمل على الترفيع في تحويلات واستثمارات التونسيين بالخارج بما لا يقل عن 30% في موفى سنة 2020 لا سيما من خلال إعادة هيكلة الخدمات التي تقدمها البنوك ووضع آليات تحفيزية على مستوى التحويلات المالية مع مرافقة المهاجرين العائدين بصفة تطوعية في بعث مشاريعهم بالشراكة مع الهياكل التونسية المختصة.

ولتفادي **ظاهرة الهجرة غير المنظمة** ستتكثف الجهود للنهوض بالهجرة المنظمة من خلال استكشاف أسواق جديدة لفائدة اليد العاملة التونسية عبر وضع تصور للنهوض بمنظومة التشغيل بالخارج بالتعاون مع بلدان الاستقبال واستكشاف وجهات عمل جديدة لاسيما في إفريقيا وآسيا والقارة الأمريكية. كما سيتواصل الحرص على الوقاية من الهجرة غير المنظمة **عبر الإحاطة الاجتماعية والنفسية بالشباب ومكافحة شبكات الاتجار بالأشخاص في إطار التعاون الإقليمي مع دول الجوار**، حيث ستشهد الفترة المقبلة إعداد دراسة معمقة حول ظاهرة الهجرة غير المنظمة لتحديد أسبابها واقتراح الآليات الكفيلة بالتصدّي لها.

اما في خصوص **حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء** فسيتمّ العمل على حماية حقوق المهاجرين في تونس من خلال وضع التشريعات في مجال اللجوء والاتجار بالبشر وتطوير تشريعات الإقامة والعمل بالنسبة للأجانب.

قطاع الصحة

تبعا لإدراج الحق في الصحة في الدستور التونسي الجديد وفي ظل تنامي التغيرات والتحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أصبحت المنظومة الصحية تقتضي الدفع نحو تأمين تغطية صحية عادلة وناجعة ونحو ضرورة اعتبار الصحة مكوّنا أساسيا في رأس المال البشري يتطلب الاستثمار الملائم بهدف التسريع في نسق التنمية الاقتصادية باعتبار أثرها على الأداء البدني والذهني في الأوساط المهنية والدراسية وبالتالي على القدرة التشغيلية والاستثمار بصفة عامة.

I. تشخيص واقع القطاع الصحي

تميزت الخماسية المنقضية بتدعيم التدخلات ذات العلاقة بالمنظومة الصحية شملت مختلف مكوناتها الهيكلية والوقائية والعلاجية.

1. الإنجازات النوعية

شهدت الفترة المنقضية على مستوى **الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية** إحداث الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي والوكالة الوطنية للمنتجات الصحية وإرساء منظومة إستشفائية للتقييم الطبي الاقتصادي على أساس المجموعات المتجانسة للأمراض واعتماد منهجية الميزانية حسب الأهداف منذ سنة 2013 إضافة إلى إعداد لوحة قيادة لقياس الأداء الإستشفائي بـ 27 مؤسسة إستشفائية بمختلف الخطوط الصحية وإصدار مرسوم يقضي بتوسيع مهام الديوان الوطني للمياه المعدنية.

كما تمّ خلال نفس الفترة تنظيم المرحلة الأولى من **الحوار المجتمعي** حول السياسات والاستراتيجيات والبرامج الصحية.

وسعيا إلى تطوير **الإطار التنظيمي والتشريعي للمنظومة الصحية** شهدت الفترة المنقضية إصدار ومراجعة جملة من النصوص الترتيبية والتشريعية شملت مجالات تنظيم مصالح الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للصحة والأنظمة الأساسية والمجالس واللجان الفنية وكذلك منظومة المؤسسات والمهن الصحية الخاصة والتجارب الطبية والبحوث السريرية ونظام الدراسات الطبية.

وعلى صعيد آخر، تميزت الفترة المنقضية في المجال الصحي بإعادة توزيع **الاستثمار في القطاع العمومي** على أساس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة الجهات ذات الأولوية التي حظيت بأكثر من 70% من حجم الاستثمار في البنية التحتية الصحية وذلك من خلال برامج الاستثمار والبرامج الخصوصية على غرار برنامج مساندة الجهات الداخلية (13 جهة) بالخطوط الأمامية في إطار برنامج PAZD II بقيمة 12 مليون أورو.

وفي نفس السياق تم تعزيز الخط الثالث بالجهات الداخلية من خلال الشروع في إحداث أقسام استشفائية مختصة بين الجهات على غرار الجراحة القلبية التدخلية والعلاج الطبي وبالأشعة للأورام بكل من مدنين وقابس وقفصة والقيروان وجندوبة.

أما في **المجال الوقائي**، وتماشيا مع الهدفين الرابع من أهداف الألفية للتنمية (تخفيض نسبة وفيات الأطفال) والخامس (تقليص نسبة وفيات الأمهات) تكثفت التدخلات لدعم البرامج الوطنية ذات العلاقة بصحة الأم والطفل في فترة ما حول الولادة لا سيما عبر الشروع في تنفيذ برنامج مشترك للنهوض بصحة الأمهات والولدان منذ سنة 2015 وإدماج خدمات الصحة الإنجابية والجنسية بالهياكل الصحية بالخطوط الأمامية.

وقصد مزيد **تعزيز الأمن الصحي بالبلاد ودعم منظومة المراقبة الوبائية** تمت خلال الخماسية المنقضية المصادقة على الخطة الوطنية لترصد الأمراض الوبائية وإرساء خطة وطنية للتأهب ومجابهة الأمراض الوبائية ووضع منظومة تبادل معلومات حول التعفنات الاستشفائية إضافة إلى القيام بالمسح الوطني حول فيروس الورم الحليمي البشري H.P.V وإنجاز بحث ميداني وطني لتقصي مرض التهاب الكبد الفيروسي وإرساء السجل الوطني لإلتهاب الكبد الفيروسي.

وسعيا إلى تطوير **المنظومة المعلوماتية** للصحة تم الشروع في إرساء الملف الطبي الرقمي وتطوير المحاسبة التحليلية الإستشفائية واحتساب الكلفة حسب المجموعات المتجانسة لتشمل 6 مستشفيات من مختلف الخطوط الصحية إضافة إلى حوسبة 35 مستشفى محلي من بين 108 مستشفى وتطوير منظومة للتصرف في مخزون الأدوية عن بعد للخطوط الأمامية وتركيزها بـ 9 مجامع للصحة الأساسية.

وفي إطار **النهوض بالقطاع الصحي كأداة للتنمية الاقتصادية** شهدت الفترة الماضية إنجاز الدراسة الإستراتيجية المتعلقة بالنهوض بصادرات الخدمات الصحية والإستثمار في المجال الصحي وإعداد خطة عمل للتسويق لتونس كقطب لتصدير الخدمات الصحية.

كما تطورت الصناعات الدوائية المحلية من خلال بعث 4 وحدات جديدة لإنتاج الأدوية ذات الاستعمال البشري ووحدة لإنتاج المواد الأولية الموجهة لصناعة الأدوية.

أما في مجال **العلاج بالمياه** فقد تميزت السنوات المنقضية بإعداد استراتيجية لتأهيل وحدات المعالجة بمياه البحر تهدف إلى ضبط وتحديد المواصفات والمقاييس المعمول بها في المجال قياسا بالمستويات العالمية واستصدار المواصفة ISO 17680 المتعلقة بالإشهاد بالمطابقة بمراكز المعالجة بمياه البحر.

2. الإنجازات الكمية

مكنت مختلف البرامج والتدخلات من تطوير المؤشرات ذات العلاقة بالمجال الصحي خلال الفترة 2010-2015 كما يبرزه الجدول التالي :

المؤشر	سنة 2010	الإنجاز سنة 2015
– عدد السكان للطبيب الواحد	850	770
– مؤمل الحياة عند الولادة	74	74
– نسبة وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية	35.7 (تقديرات)	44.8 (مسح سنة 2011)
– نسبة وفيات الأطفال بالألف	16.8	16
– نسبة الولادات المؤمنة صحيا (%)	96	98.7
– نسبة مراقبة الحمل (4 عيادات) (%)	70.4	82
– نسبة التغطية بخدمات تنظيم الأسرة (%)	60	62.5
– نسبة التغطية بالتلاقيح الأساسية (%)	97	98

II. الاستنتاجات

لئن أفرز تقييم القطاع الصحي عديد الإنجازات الإيجابية التي تجسمت من خلال تطور مجمل المؤشرات الصحية وتحسن مردودية هذا القطاع إلا أنه مكن من الوقوف على جملة من الإشكاليات والتحديات وجب العمل على تخطيها لضمان مردودية أفضل للمنظومة الصحية خلال السنوات القادمة.

وتتمثل هذه **الإشكاليات** بالأساس في نقص أطباء الاختصاص في الجهات الداخلية وعمق الفوارق في مجال عرض الخدمات الصحية وتقادم البنية التحتية الصحية ونقص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية قياسا بمتطلبات الجودة والسلامة الصحية وعدم توفر الأدوية بالكميات الضرورية بالهياكل العمومية والنقص المسجل في مجال الاستقبال وطول المواعيد والإحاطة بالمرضى إضافة إلى التطور

السريع للنفقات الصحية والنسبة المرتفعة للنفقات الصحية المحمولة على كاهل الأسر (38%) ومحدودية المنظومة المعلوماتية ونقص في مجال التكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

كما أن المنظومة الصحية أصبحت تواجه عديد **التحديات** من أبرزها النقلة الديمغرافية وتنامي نسبة المسنين والتحولات الوبائية وانتشار الأمراض غير السارية وعبئ المحددات الاجتماعية للصحة من فقر وبطالة وأمية وظروف عيش ... إضافة إلى مقتضيات المواءمة مع تطور التكنولوجيات الطبية والمعلوماتية والاتصالية ومقتضيات العولمة وتنامي كلفة ونفقات الصحة.

III. الخطة المستقبلية للفترة 2016-2020

في إطار مجابهة هذه التحديات وتلافي النقائص والإشكاليات وقصد تعزيز المكتسبات المسجلة في المجال الصحي، ارتكزت الجهود وفقا لمقاربة تشاركية وشاملة ضمّت كل المتدخلين، على رسم إستراتيجية تغطي الفترة 2016-2020 على أساس منوال تنموي مستدام يعتمد توفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة في أقاليم ترابية صحية وشبكات خدمات جوار تضمن الحق في الصحة للجميع وتنهض بالصحة المجتمعية من خلال العمل على تقليص أثر المحددات الاجتماعية على الصحة وإدماج الصحة في السياسات العمومية.

وترتكز الخطة المستقبلية لإصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة المقبلة على خمسة محاور أساسية:

1. أولويات الوقاية والتأثير في محددات الصحة

في هذا المجال سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تطوير وتنظيم الدعوة للحفاظ على الصحة العامة وإعتماد مبدأ الصحة في جميع السياسات القطاعية وحفظ الصحة والسلامة في كل الأوساط الحياتية.

كما سيتم العمل على تطوير الشراكات في مجال الصحة العامة والتنمية الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار على المستويين الوطني والجهوي وذلك عبر تطوير الشراكة مع مختلف القطاعات المتدخلة في المجال الصحي والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

وسعيا إلى توجيه النظام الصحي نحو الحلول الأكثر فاعلية والأقل كلفة سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على الارتقاء بمنظومة الرعاية الصحية الأساسية والصحة الجنسية والإنجابية وإعطاء الأولوية للاستراتيجيات الوقائية الأكثر نجاعة لمكافحة الأمراض المزمنة وإيلاء الإحاطة الضرورية بالفئات ذات الإشكاليات الصحية وعالية الإختطار.

وتجسيما لذلك التمشي ستشهد فترة المخطط تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل بالأساس في تعزيز كفاءة أطباء الخط الأول بالقطاعين العمومي والخاص واعتماد طب الأسرة في ممارسة الطب بالخط الأول والعمل على تشريك الصندوق الوطني للتأمين على المرض في تغطية الخدمات الوقائية الأولية والثانوية لا سيما تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية والأمراض السرطانية والأمراض المنقولة جنسيا إضافة إلى تنظيم ودعم الهياكل المعنية بالوقاية وتعزيز التواصل بينها وتدعيم برنامج الدوائر الصحية. كما سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على تدعيم الإستراتيجية الوطنية للتقليص من وفيات الأمهات في فترة ما حول الولادة وتطويرها في إطار تمشي تشاركي يهدف إلى إرساء إستراتيجية جديدة لدعم صحة الأمهات والولدان والمراهقون.

وحرصا على **تعزيز الأمن الصحي بالبلاد وتوقع المخاطر** ستتكثف الجهود خلال الخماسية القادمة بهدف مزيد تقييم المخاطر الصحية ونمذجة المعرفة المنهجية والوبائية والسمومية ودعم السجلات الخاصة بالمراقبة والوفيات وإنشاء سجلات جديدة إلى جانب تطوير قدرات مخابر التحاليل البيولوجية وتعزيز اليقظة ونظام الترصد الوبائي.

كما ستشهد نفس هذه الفترة تعزيز منظومة المراقبة لمرض التهاب السحايا والاستجابة للحاجيات من خلال إنشاء شبكات الترصد وحوسبة أنظمة ترصد الأمراض الوبائية وتنفيذ الخطط الوطنية لترصدها ومكافحتها. كما سيتم إحداث هيكل مخبري وطني مرجعي للصحة العمومية والعمل على تطبيق اللوائح الصحية الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وسعيا إلى التصدي للأمراض المزمنة الأكثر انتشارا والعمل على التقليص من حدّتها ستشهد الخماسية المقبلة إرساء برامج خصوصية لمقاومة الأمراض المزمنة الأكثر انتشارا والمتعلقة بالأساس بالبرامج التالية:

البرنامج الوطني لوقاية وعلاج القصور الكلوي والنهوض بزرع الكلى: ستشهد هذه الفترة إرساء إستراتيجية شاملة لمقاومة القصور الكلوي المزمن تأخذ في الإعتبار كافة مراحل التكفل بداية من الوقاية ووصولا إلى زرع الكلى وذلك من خلال إحداث برنامج وطني متكامل وموحد للوقاية من العجز الكلوي المزمن وإحداث أقسام جديدة لطب الكلى بالمستشفيات الجهوية بهدف تمكين كل جهة من قسم لطب الكلى وتوفير أطباء الاختصاص به وإحداث سجل وطني لأمراض الكلى المزمنة.

وفيما يتعلق بالجانب العلاجي سيتم العمل على الحد من الاكتظاظ في مراكز تصفية الدم ودعم تكوين الإطار الطبي في مجال تصفية الدم حسب المعايير المعمول بها وتطوير اللجوء إلى عمليات تصفية الدم عن طريق الصفاق.

وبخصوص مجال زرع الكلى سيتم العمل على بلوغ نسبة 40 عملية زرع الكلى لكل مليون ساكن في موفى سنة 2020 وذلك من خلال دعم الأقطاب الصحية بالموارد المادية والبشرية وبالتجهيزات الضرورية وإحداث أقطاب جديدة وتعزيز برنامج زرع الكلى من المتبرع الحي والمتوفى.

البرنامج الخصوصي لمكافحة الأمراض السرطانية: أمام تفاقم انتشار الأمراض السرطانية وارتفاع أعبائها على كاهل الأسر والدولة، بات من الضروري تدعيم البرنامج الوطني لمكافحة السرطان وذلك بوضع استراتيجية جديدة في المجال تهدف بالأساس إلى جعل الوقاية ركيزة أساسية للحدّ من نسب الوفيات والمراضة الناتجة عن السرطان التي يمكن تفاديها مع الحرص على ضمان العلاج لكل المرضى.

وفي هذا المجال ستشهد الخماسية المقبلة تنفيذ برنامج متكامل يهدف إلى الحد من ظهور الأمراض السرطانية من خلال الوقاية من عوامل الإختطار ودعم سجلات السرطان على المستويين الوطني والمحلي وتأمين جودة وسلامة التعهد بالحالات بالحد من طول آجال النفاذ إلى العلاج والإستجابة للحاجيات الخصوصية لدى الأطفال والمراهقين والشباب والمسنين.

كما سيتم تعزيز مجال النهوض بالصحة وضمان تشخيص سريع للمصابين خاصة فيما يتعلق بسرطان عنق الرحم والثدي والقولون والعمل على خفض مخاطر مخلفات الأمراض السرطانية بتعميم التمشي الوقائي إثر تشخيص حالة الإصابة بالسرطان.

البرنامج الخصوصي المشترك لصحة الأم والولدان: على الرغم من النتائج المسجلة في مجال التقليص من نسبة المراضة ووفيات الأمهات والولدان، إلا أن عديد الإشكاليات لا تزال عالقة حيث لا يزال عدد الوفيات بسبب التعكرات الصحية في فترة ما حول الولادة مرتفعا نسبيا مع تفاوت بين الجهات والفئات إضافة إلى تنامي ظاهرة اللجوء إلى الولادات القيصرية لاسيما في القطاع الخاص.

وقصد تلافي هذه النقائص والعمل على تذليلها ستشهد الخماسية القادمة مواصلة إنجاز البرنامج المشترك متعدد القطاعات لصحة الأم والولدان والذي يهدف إلى إرساء إستراتيجية وطنية تقوم على تكريس مبدأ الحق في الصحة للجميع والمساواة والتضامن والنجاعة وتأخذ في الإعتبار محددات الصحة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والديمغرافية، بما يسمح من توفير وتنظيم خدمات صحية بالجودة المرجوّة لكل الأمهات والولدان وإعطاء الأولوية في ذلك للفئات الهشة وذوي الإحتياجات الخصوصية.

كما يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور استراتيجية أساسية تتمثل في إرساء مبدأ الحوكمة الرشيدة وتحسين جودة الخدمات الصحية في فترة ما حول الولادة وكذالك دعم النظام المعلوماتي الصحي بما يسمح بمتابعة كل الحالات ويضمن الوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية في المجال لكل الفئات وفي كل الجهات دون تمييز.

2. إرساء منظومة أقطاب صحية إقليمية وتأهيل الخطوط الثلاثة لتحسين التغطية الصحية

تتنزل الإصلاحات العميقة للمنظومة الصحية في إطار العمل على الإستجابة لتطور الاحتياجات الصحية للسكان وتحسين الإحاطة بالمرضى مع وضع المواطن في مركز المنظومة الصحية.

وضمانا لتأمين التكامل بين مستويات المنظومة الصحية وإرساء أقطاب صحية إقليمية ستشهد الخماسية القادمة **إعادة تنظيم المسار الصحي** بهدف تيسير النفاذ للخدمات الصحية وتقريب خدمات طب الاختصاص من المواطن وتقليص مدة الإنتظار لخدمات العيادة الخارجية بإرساء عيادة ما بعد الظهر واعتماد منظومة الخدمات الصحية عن بعد وتطوير الاستشفاء النهاري والخدمات العلاجية بالمنزل وإحداث مراكز للتكفل بمرضى الزهايمر وفرق صحية لرعاية المسنين.

كما سيتم العمل على مراجعة التنظيم الترابي وتقسيم الخدمات الصحية في بعض الاختصاصات وتكثيف عرض الخدمات في بعض الاختصاصات الحيوية بإحداث أقطاب إقليمية في مجال أمراض القلب التداخلي وعلاج الأورام والجراحة وإنعاش الحروق البليغة والتصوير الطبي والأشعة إلى جانب إرساء آليات تضمن التكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

3. البحث والتجديد في المجال الصحي

إعتبارا لأهمية البحث والإبتكار في مسار التنمية المستدامة، تم إدراج هذا المجال ضمن أولويات الخطة المستقبلية لإصلاح المنظومة الصحية بما يسمح بالوصول إلى المعارف والتطبيقات التكنولوجية الحديثة وإستغلالها في تحسين الحالة الصحية للأفراد والمجتمعات وإيجاد آليات جديدة في مجالات الوقاية والعلاج وتطوير مقاربات ناجعة فيما يتعلق بالخدمات الصحية.

وتكريسا لهذا التمشي سيتم التركيز خلال الخماسية القادمة على إعتماد مبدأ اللامركزية في مجال البحث وتطوير الشراكة والتنسيق بين كل المتدخلين ودعم ثقافة البحث والتجديد في مختلف مستويات المنظومة الصحية فضلا على توفير الظروف والضمانات اللازمة لجودة نتائج البحوث وذلك من

خلال توفير الإطار التشريعي والتنظيمي المحفز على البحث والإبتكار ودعم التعاون بين القطاعات لتحديد المجالات ذات الأولوية للبحوث الصحية وبعث أنظمة للمتابعة والتوثيق وتطوير منظومات الطب عن بعد.

4. حوكمة جديدة لأجل سياسة صحية أكثر فاعلية

تمثل الحوكمة وتدعيم قدرات المنظومة الصحية على التأقلم مع المستجدات ومجابهة الفساد وإرساء الشفافية أبرز أولويات القطاع الصحي خلال الخماسية القادمة ضمانا لسياسة صحية أكثر فاعلية ونجاعة.

وفي هذا السياق سيتم إدخال تغييرات على مستوى تنظيم الهياكل ونظم التكفل ومصادر التمويل وإعداد تصور لمراجعة منظومة تمويل القطاع الصحي بهدف إرساء تغطية طبية شاملة فضلا عن مراجعة الإطار المنظم للاستثمار في القطاع العمومي للصحة وتطوير المنظومة المعلوماتية ذات الصلة. إضافة إلى التسريع في نسق إنجاز المشاريع وإعداد المرجعيات والمواصفات لمختلف أصناف المشاريع للهياكل الصحية.

وتجسيما لهذه الأهداف سيتم العمل على دعم القدرات على المستوى المركزي والجهوي في مجالات الإستشراف والتخطيط والبرمجة والمتابعة والتقييم وإعداد المرجعيات الخاصة بمشاريع المؤسسات للهياكل الصحية ووضع الإجراءات الكفيلة بالإسراع في تقييم مشاريع المخططات المديرية العقارية للهياكل الصحية.

تحديث حوكمة القطاع الصحي : أمام تعدد الإشكاليات المسجلة على مستوى الحوكمة في المجال الصحي تم ضبط توجهات ذات أولوية لتحديث حوكمة المنظومة الصحية خلال فترة 2016-2020 تتمثل أبرز أهدافها في تحيين **وتدعيم الإطار القانوني والترتيبي** والعمل على ملاءمة التنظيم الصحي مع مبادئ الدستور الجديد وإعادة تنظيم الهيئات الإستشارية للصحة ومراجعة النصوص القانونية ذات الصلة.

تمويل القطاع العمومي : ستتكثف الجهود خلال الخماسية القادمة من أجل مراجعة طرق تمويل القطاع الصحي واعتماد تصور ملائم يهدف إلى تحسين قدرة المواطن على النفاذ إلى الخدمات الصحية من خلال العمل على التقليص من مساهمة الأسر في تمويل الخدمات الصحية إلى حدود 30% مقابل 38% حاليا وإلى دعم تمويل الهياكل الصحية العمومية والعمل على توفير موارد إضافية وخصوصية لتمويل الخدمات المسداة من قبل الهياكل الصحية العمومية لفائدة المعوزين.

كما سيتم العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية في القطاعين العمومي والخاص بالتقليص في نسبة الأدوية والمستلزمات الطبية من مجمل النفقات الصحية إلى حدود 30% مقابل 45% حاليا واتخاذ الإجراءات المناسبة لاحترام التعريفات القانونية والتعاقدية من قبل مسديي الخدمات الصحية في القطاع الخاص.

وسيتم العمل كذلك خلال الخماسية المقبلة على تنفيذ جملة من الإصلاحات والإجراءات تتمثل بالخصوص في وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي للتعهد بنظام العلاج المجاني وبالتعريفة المنخفضة وترشيد نظام فوترة الخدمات بالهياكل الصحية العمومية والعمل على تركيز نظام للتمويل حسب الأداء ومنظومة معلوماتية طبية اقتصادية. كما سيتكثف السعي إلى تطوير آليات التحكم في النفقات الصحية ومراجعة طرق وأساليب القيام بالشراءات الإستراتيجية من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض للرفع من أداء منظومة التمويل خاصة في مجال استهلاك الأدوية واحترام التعريفات.

المنظومة المعلوماتية للقطاع الصحي: حرصا على تدعيم المنظومة المعلوماتية للقطاع الصحي والنهوض بها بما يتماشى والتطورات المسجلة على مستوى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على استكمال المشاريع التي تمت برمجتها لتطوير المنظومة المعلوماتية والعمل على استغلالها إلى جانب الشروع في تطوير المنظومة الحالية من خلال إجراء دراسة إستراتيجية في المجال ورقمنة الوثائق والملفات الطبية وتحديد الحاجيات الضرورية لتطوير المنظومة المعلوماتية ووضعها حيز الاستغلال.

5. دعم القطاع العمومي للصحة

سعيا إلى دعم القطاع العمومي للصحة وجعله قطاعا مرجعيا، ستتكثف الجهود خلال الخماسية المقبلة لدعم مختلف مكونات المنظومة الصحية والعمل على الرفع من مردوديتها.

فعلى مستوى **دعم التكوين الأساسي** وبهدف إعادة تأهيل التكوين الطبي وتعزيز التكوين في مجال التصرف في الهياكل والبرامج الصحية للإطارات الصحية وفقا للمعايير الدولية سيتم العمل خلال الفترة المقبلة على تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل بالأساس في بعث مدرسة للتكوين في مجال التصرف الصحي والصحة العمومية واعتماد شراكة مع المدارس المماثلة على المستوى العالمي وإحداث شعب ومناهج تطبيقية حول التصرف الصحي بالمدارس العليا وكليات التصرف إلى جانب مراجعة النصوص القانونية ذات العلاقة بمناهج ونظام الدراسة في مجالات الصحة.

وبهدف تعزيز **التكوين المستمر** لمختلف الأسلاك سيتم خلال نفس الفترة العمل على تعزيز الانخراط في تطوير التدريب وإعداد أدوات الاعتماد في برامج التكوين المستمر بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاعتماد في مجال الصحة وبعث منظومة خاصة بالتكوين المستمر للعلوم الطبية.

وسعيا إلى تكريس **مبدأ السلامة والجودة في المجال الصحي**، سيتم اعتماد خطة عمل مستقبلية تهدف بالأساس إلى "أنسنة" الخدمات الصحية ودعم جاذبية القطاع وإرساء منظومة للتصرف في جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات إلى جانب إعادة هيكلة منظومة نقل الدم ومنظومة المخابر.

وبهدف تجسيم هذه الخطة، سترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على تنفيذ جملة من الإجراءات تتمثل أبرزها في تحسين ظروف الاستقبال وإحداث مسارات للعلاج وإعداد أدلة مرجعية حول المسارات المهنية وإرساء منظومة التصرف في الجودة ومنظومة الاعتماد بـ 15 مستشفى نموذجي.

كما سيتم العمل على تحسين النفاذ الجغرافي والتنظيمي والزمني وإعداد الفضاءات وفق مخطط هندسي ملائم إلى جانب دعم الصيانة للتجهيزات والبناءات الصحية وتأهيل هياكل ومؤسسات نقل الدم.

تطوير منظومة تصدير الخدمات الصحية: تعتبر تونس وجهة هامة في مجال الخدمات الصحية حيث تم إلى حدود سنة 2013 استقبال 376 ألف مريضا أغلبهم من منطقة المغرب العربي وعدد من البلدان الإفريقية والأوروبية.

كما تضاعفت مداخيل القطاع المتأتية من التصدير خلال العشرية المنقضية لتبلغ نسبتها حولي 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 مما أسهم في إحداث 500 45 موطن شغل خلال نفس الفترة.

وسعيا إلى تثمين هذه المكتسبات والعمل على تطويرها ستشهد الخماسية 2016-2020 تنفيذ خطة عمل تهدف بالأساس إلى جعل القطاع منتجا للثروة ولفرص التشغيل ومساهما في تحسين المنظومة الصحية عموما وذلك من خلال إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم وتحديد مهام المتدخلين في المجال مع تحسين جودة الخدمات الطبية وشبه الطبية والرفع من كفاءة المهنيين وضبط المواصفات والمعايير العملية والمدروسة بالقطاعين العمومي والخاص.

كما سيتم دعم التعاون والشراكة وعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول وبين الهياكل والعمل على ملاءمة وتعديل الخدمات مع مقتضيات السياحة الطبية إلى جانب تنويع منتوج الخدمات الصحية التصديرية لتشمل مجالات جديدة كإحداث دور للمتقاعدين والمسنين ومراكز النقاهة والعلاج بمياه البحر.

IV. الأهداف الكمية للفترة 2016-2020

من المرتقب أن يمكن تنفيذ مختلف عناصر الخطة المستقبلية للقطاع الصحي خلال الخماسية 2016-2020 من تحقيق جملة من الأهداف الكمية ذات العلاقة بالمؤشرات الصحية بما في ذلك المساهمة في تجسيم الهدف الثالث لبرنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015 "**ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار**" من خلال المساهمة خاصة في :

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي بحلول عام 2030.
- وضع نهاية للأوبئة والسيدا والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول سنة 2030.
- وضع نهاية لوفيات الأطفال دون الخامسة التي يمكن تفاديها
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بحلول عام 2030
- خفض معدل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول سنة 2020
- الحدّ بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيمائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.
- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة
- دعم البحث والتطوير وتوفير الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة

تطور أهم المؤشرات الصحية

	المؤشر	2018	2020
– عدد السكان لكل طبيب	770(2015)	750	737
– نسبة التغطية الطبية (000 100 ساكن)	129.7(2015)	133.1	135.4
– مؤمل الحياة عند الولادة	74.9 (2014)	75.2	75.9
– نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف ولادة حية)	44.8	40	35
– نسبة وفيات الأطفال بالألف (دون 5 سنوات)	19.4 (MICS4)	18	17
– نسبة الولادات المؤمنة صحيا (%)	98.6 (MICS4)	99	99.5
– نسبة النساء المستخدمات لوسائل منع الحمل %	62.5 (MICS4)	63	63
– نسبة النساء اللاتي يحصلن على رعاية ما بعد الولادة %	53 (MICS4)	60	65
– نسبة مراقبة الحمل (5 عيادات) %	85 (MICS4)	90	93
– المؤشر التأليفي للخصوبة	2.46 (2014)	2.28	2.32
– نسبة التغطية بالتلاقيح	98 (2014)	99	99
– نسبة التغطية بمراكز الطب المدرسي والجامعي	79	83	87
– نسبة الهياكل التي أدمجت خدمات الصحة الإنجابية والجنسية (%)	100	100	100
– نسبة المصابين الجدد بالإيدز	‰0.014 (2015)	‰0.02	‰0.02
			Données du SPECTRUM
– نسبة الإصابة بمرض السل	30/100000 (2015)	28/1000000	25/1000000
– نسبة الإصابة بفيروس الالتهاب الكبدي"ج" Selon MDO	%0.87 (2015)		
– نسبة الإصابة بفيروس الإلتهاب الكبدي "ب" Selon MDO	%1.8 (2015)		
– نسبة الإصابة بفيروس الإلتهاب الكبدي "أ" Selon MDO	%79 (2015)		

تطور مؤمل الحياة عند الولادة

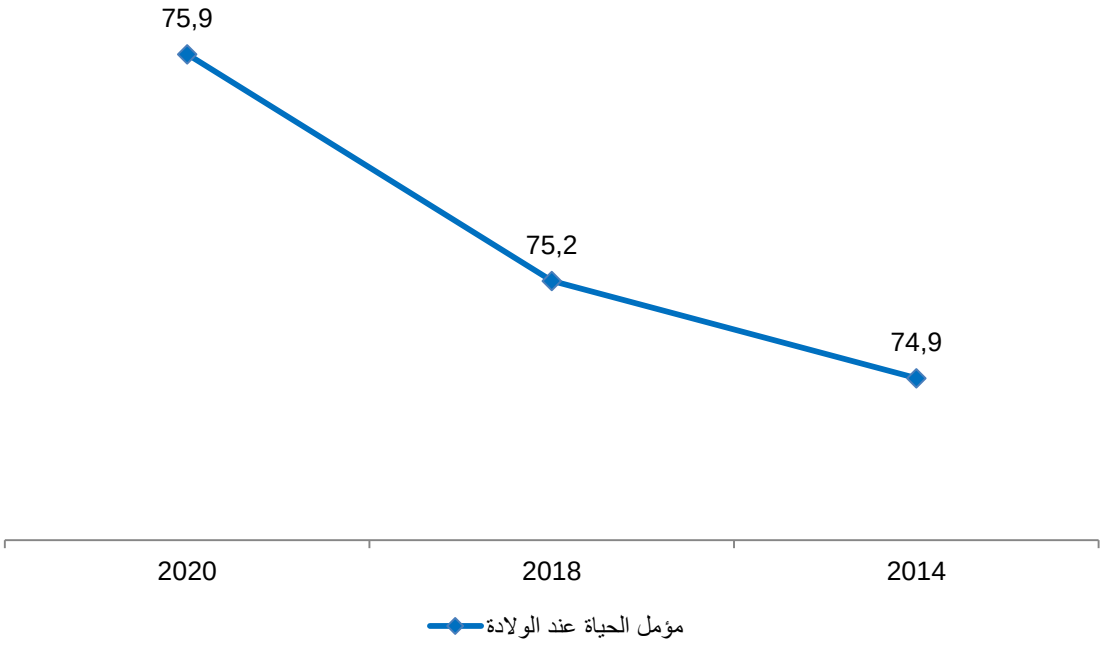

تطور نسبة وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية

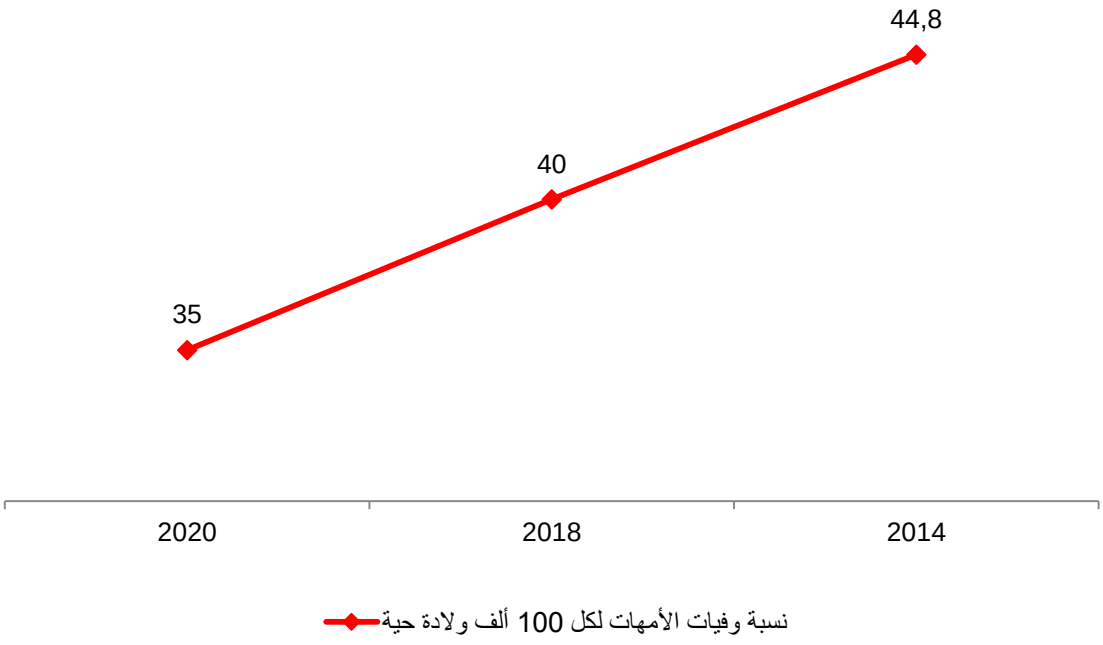

المرأة والأسرة والمسنون

تمثل العناية بقطاعات **المرأة والأسرة والمسنين** عنصرا ثابتا في التوجهات والخيارات الوطنية التي يقوم عليها بناء مجتمع حداثي وتأسيس إنتقال ديمقراطي وما يتطلبه من تثبيت لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في الانتفاع بثمار التنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالفعل فقد تركزت الإصلاحات التي تم إقرارها لفائدة **المرأة** خلال السنوات المنقضية على تمكين المرأة وتطوير قدراتها وتعزيز تواجدها في مواقع القرار والمسؤولية وعلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية وطنيا وجهويا ومحليا وتحسين أوضاع المرأة الريفية والمرأة ذات الاحتياجات الخصوصية.

كما مكنت السياسة التي توختها تونس في مجال **النهوض بالأسرة** ضمن منظومة تنموية وتشريعية متكاملة كرّست حقوق مختلف أفراد الأسرة، من تحسين ظروف عيشها ودعم قدراتها ووقايتها من التفكك وتأهيلها للقيام بوظائفها كخلية أساسية في المجتمع وتمكينها اقتصاديا بما يضمن العيش الكريم والاستقلالية المادية لأفرادها ويجعل منها شريكا فاعلا في التنمية.

ومن ناحيتها، أفضت السياسة المعتمدة في مجال **العناية بكبار السن** إلى تحسين ظروف عيش المسنين ودعم مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع وتثبيت دوره كشريك فاعل في الحياة العامة وفي المسيرة التنموية.

I. إنجازات الفترة 2011-2015

1. قطاع المرأة

شهدت أوضاع المرأة في شتى المجالات نقلة نوعية بفضل ما تم إقراره على مدى الخمس سنوات الماضية من إجراءات تشريعية وإجتماعية وما تم تنفيذه من برامج مكنت من دعم حضورها وتعزيز مكانتها في الأسرة والإرتقاء بدورها كعنصر مشارك في رسم معالم المستقبل ومن تقليص الفوارق وضمان تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل وفسح المجال أمام المرأة وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع.

أ. الإنجازات النوعية في مجال المرأة

يمثل النهوض بأوضاع النساء عنصرا ثابتا في التوجهات والخيارات الوطنية حيث استفادت المرأة من السياسات والبرامج الداعمة لحقوقها. فعلى الرغم من التحولات الهامة التي عرفها المجتمع التونسي خلال السنوات المنقضية والتي أدت إلى إعادة طرح بعض الثوابت والمكتسبات في مجال حقوق المرأة أكدت الدولة التزامها بالخيارات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الحداثي المعاصر.

وتدعمت هذه الحقوق بإصدار دستور الجمهورية الثانية الذي عزز حقوق المرأة وأقر مبدأ التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة وذلك علاوة على سحب تونس لتحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما سجلت الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2015 إحداث مندوبيات جهوية لشؤون المرأة والأسرة بجميع الولايات وذلك تدعيما للعمل الجهوي وتقريبا للخدمات من المواطنين والمواطنات في جميع الجهات.

ب. إدماج مقاربة النوع الإجتماعي بالسياسات والبرامج

في إطار إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات والبرامج والميزانيات تمّ بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الأوروبي إنجاز **دراسة حول Profil genre Tunisie لتشخيص أوضاع المرأة.**

كما تمّ خلال سنة 2015 **تحيين الخطة الوطنية لمأسسة النوع الإجتماعي وإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص على مستوى رئاسة الحكومة** يُعنى بإدماج مقاربة النوع الإجتماعي في التخطيط والبرمجة وضبط الميزانية وإعداد مشروع أمر حكومي يتعلق **بإحداث مجلس وطني للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية** وفي الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات.

ج. التمكين الإقتصادي للمرأة

بهدف دعم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، شهدت الفترة المنقضية بلورة خطة وطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية 2016-2020 بكل الجهات ترمي إلى مرافقة 1 200 إمرأة في بعث وتطوير مشاريعهن ومؤسساتهن.

كما تم ابرام اتفاقية شراكة مع وزارة التكوين المهني والتشغيل في أكتوبر 2014، تهدف بالأساس إلى تحسين تشغيلية المرأة ودعم إدماجها الاقتصادي وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة إلى جانب الرفع في قدرات طالبي الشغل وخاصة حاملي الشهادات العليا بتمكينهم من المقومات اللازمة للاستثمار لاسيما في مجال الطفولة والمسنين.

د. التمكين الإقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية

في مجال النهوض بالنساء والفتيات إقتصاديا في المناطق الريفية شهدت الفترة المنقضية إعتماد منهجية عمل تتمثل في دعم التشغيل الذاتي للنساء وذلك بتعزيز روح المبادرة لديهن وتطوير مهاراتهن من خلال التكوين ومرافقتهن في بعث مشاريعهن بهدف خلق موارد ذاتية ترتقي بمستوى عيشهن عبر وضع وتنفيذ برنامج لدعم التشغيل الذاتي للنساء والفتيات في المناطق الريفية وتثمين وتحويل المنتجات الفلاحية والنهوض بالمنتوج ذو المنشأ حسب خصوصيات الجهات.

هـ. مناهضة العنف ضد المرأة

على مستوى مناهضة العنف ضد المرأة، تم الشروع في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وذلك بالتوازي مع إعادة تفعيل الخط الأخضر للإصغاء وتوجيه النساء ضحايا العنف ووضع خارطة الخدمات المسداة للنساء ضحايا العنف والنساء في وضعية هشاشة وإعداد النصوص القانونية اللازمة لفتح مركز عمومي نموذجي لحماية النساء ضحايا العنف يعنى بتقديم الخدمات الإستعجالية الضرورية للنساء المعنفات ومساعدتهن على إستعادة توازنهن النفسي وتوفير فرص لإعادة إدماجهن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. كما سجلت سنة 2014 إصدار منشور يقضي بمجانية الشهادة الطبية للنساء المعنفات وإفراد قضايا العنف الزوجي بفضاءات مستقلة داخل المحاكم.

و. التمكين الإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية

في إطار التمكين الإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية ومقاومة ظاهرة الإنقطاع المبكر عن الدراسة خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية إعتمادا على مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني، تم إبرام إتفاقية إطارية متعددة الأطراف تهدف إلى تأمين خدمات النقل الريفي وإحداث مطاعم مدرسية بالمدارس الإعدادية وتهيئة وتجهيز فضاءات متعددة الإختصاصات لإحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة.

كما تم إنجاز دراسات وبحوث حول النساء في المناطق الريفية لتقييم مدى حصولهن على الخدمات العمومية ودراسة أخرى حول عمل النساء في المناطق الريفية ومدى انتفاعهن بخدمات الحماية الإجتماعية.

ز. العناية بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية

في إطار الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية تم تمكين الأمهات العازبات من الإحاطة النفسية والاجتماعية وتقديم الدعم المادي لعدد من الجمعيات لتسيير وحدات العيش لفائدتهن ولفائدة أطفالهن وتأمين دورات تكوينية وتوعوية حول الصحة الإنجابية. كما تم تنفيذ عدة أنشطة لإدماج المرأة السجينة في الحياة الاقتصادية وإبرام اتفاقية شراكة مع وزارة العدل تهدف بالأساس إلى الإحاطة النفسية بالسجينات وتنظيم دورات تكوين في مجالات صناعة الحلي التقليدي والفصالة والخياطة والرسم على المحامل الفخارية والبلورية ومساعدتهن على ترويج منتوجاتهن بالمعارض.

2. قطاع الأسرة

حققت الأسرة خلال الفترة المنقضية مكاسب هامة من خلال إنتهاج منظومة تنموية وتشريعية كرست حقوق مختلف أفراد الأسرة وتعززت هذه المكاسب في عدة مستويات :

- فعلى مستوى التشريعات شهدت الفترة المنقضية إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث مراكز التوجيه والإرشاد الأسري وضبط مهامها ومشمولاتها ومشروع أمر يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري وطرق تسييرها ومشروع أمر يتعلق بإحداث مركز التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن.
- وفيما يتعلق بالإحاطة بالفئات الخصوصية يتنزل برنامج دعم قدرات الأمهات ومرافقتهن في مجال التعهد بأطفالهن ذوي إضطرابات التعلم في إطار خطط العمل الوطنية لفائدة الأسرة التي من بين أهدافها الإحاطة بالأمهات، من جهة، والسعي إلى الأخذ بيد الأسر التي لها أطفال ذوي إحتياجات خصوصية من جهة أخرى.
- وفي مجال التمكين الإقتصادي والإجتماعي للأسر تم الإنطلاق منذ سنة 2012 في وضع برنامج يستهدف الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والتي يكون عائلها الوحيد إمرأة عبر تمكينها من تمويل مشاريع صغرى تتماشى وخصوصيات الجهة بما يضمن العيش الكريم والإستقلالية المادية لإفرادها ويجعلها شريكا فاعلا في التنمية المحلية والوطنية. وقد إستهدف هذا البرنامج 15 ولاية ذات

الأولوية في التدخّل (زغوان، القصرين، الكاف، مدنين، قفصة، توزر، تطاوين، قبلي، القيروان، سيدي بوزيد، سليانة، جندوبة، باجة، منوبة وقابس).

أ. الإرشاد والتوجيه الأسري

في إطار تطوير خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري، تم العمل منذ سنة 2014، على بعث فضاءات مختصة على غرار مركز التوجيه والإرشاد بحي التضامن. وتهدف هذه المراكز إلى الإحاطة بالأسرة وتنمية قدرات أفرادها ومساعدهم على التواصل الإيجابي والفعال لبناء أسرة متماسكة ومتوازنة.

ب. الترفيه الأسري

في إطار المساهمة في الترفيه الأسري ودعم الترابط بين مكونات الأسرة الواحدة دون تمييز بما في ذلك الأسر ذات الدخل المحدود، تم إعداد برنامج للترفيه الأسري يشمل تهيئة فضاءات نموذجية وتنشيطها وتنظيم مصائف وطنية بمركز الإصطياف والترفيه لفائدة الأسر محدودة الدخل والتي تعولها إمرأة.

3. مجال المسنين

تكريسا للمقاربة الشاملة التي تقوم على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع، ومن منطلق الإيمان بأن المجتمع السليم هو مجتمع تتماسك فيه جميع المكونات وتترابط فيه الأجيال على أساس الإحترام وقيم التضامن والتآزر، يحظى كبار السن بعناية ورعاية خاصة ومتواصلة تتجلى من خلال البرامج والخطط والآليات التي تم إرساؤها لفائدتهم والتي شملت الجوانب التشريعية والهيكلية والبرامج التنفيذية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وذلك في إطار جملة من الثوابت الرامية إلى تثمين مكانة المسن داخل الأسرة وفي المجتمع وتأمين مؤمل حياة أطول دون إعاقة وتمكين كبار السنّ من شيخوخة نشيطة وتثمين كفاءات المسنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لفائدتهم.

أ. عناية وإحاطة متواصلة بالمسنين

تطور عدد المسنين المعوزين المنتفعين بالمساعدات القارة في إطار البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة من 225 3 مسن سنة 2010 إلى 000 155 مسنا حاليا وهو ما يمثل حوالي 62% من مجموع المنتفعين بهذا البرنامج.

وفي إطار العناية والإحاطة بالمسنين في وسطهم الطبيعي، تواصل إحداث الفرق المتنقلة متعددة الإختصاصات بهدف تقديم خدمات صحية وإجتماعية للمسنين في بيوتهم، حيث تطور عدد هذه الفرق من 36 فريقا سنة 2011 إلى 43 فريقا سنة 2015 (23 فريقا جهويا و20 فريقا محليا). وتدعّم نشاط هذه الفرق بخدمات أعوان الإحاطة الحياتية الذين بلغ عددهم 27 عونا سنة 2014 مقابل 23 عونا سنة 2011 ولتيسير عمل الفرق المتنقلة تم إقتناء 11 سيارة لفائدة الفرق المتنقلة المحلية المحدثة خلال سنوات 2010-2015 وتجديد 6 سيارات لفائدة الجمعيات الجهوية للمسنين.

وتشجيعا للعائلات على إحتضان وكفالة المسنين، تم الترفيع في المنحة المرصودة للعائلة الحاضنة من 100 د إلى 150 د شهريا.

وفي مجال الإستثمار الخاص، شهد قطاع المسنين إحداث 05 وحدات إقامة لكبار السن وبعث 05 شركات خدمات صحية إجتماعية خاصة لفائدة كبار السن في البيت وذلك علاوة على إبرام إتفاقية تعاون لإقامة مؤسسات إستشفائية تتولى إيواء المسنين المرضى.

II. الإشكاليات والإستنتاجات

لئن تميزت المرحلة المنقضية بتحقيق جملة من المكاسب لفائدة المرأة والأسرة والمسنين فإنها سجلت كذلك بعض الإشكاليات.

ففي مجال المرأة تتمثل أهم الإشكاليات في الفجوات المختلفة التي لازالت قائمة بين الجنسين وذلك نتيجة عوامل متعددة مثل ضعف الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي وطنيا وجهويا ومحدودية إشراك النساء في صياغة البرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها وقلة الفرص المتاحة للنساء للاستفادة من الإمكانيات الداعمة لقدراتهن والنقص في المعطيات والمؤشرات الدقيقة المصنفة حسب الجنس.

كما أنه، وعلى اثر صدور دستور الجمهورية الثانية ورفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أصبح من الضروري مراجعة القوانين لرصد التمييز وملاءمة هذه القوانين مع مقتضات الدستور والاتفاقيات الدولية وهو ما يتطلب تظافر جهود الأطراف المتدخلة من أجل مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتبقى مساهمة المرأة في الحياة الإقتصادية ضعيفة خصوصا في مجال الأعمال كما تظل نسبة العاطلين في صفوف حاملات الشهائد العليا في تنامي متزايد مع إرتفاع هذه النسبة في المناطق

الداخلية. ويتمثل عدم اعتماد خطة واضحة لتدعيم حظوظ النساء في سوق الشغل وصعوبة وصول النساء للموارد والتمويلات والانخراط في شبكات الأعمال وقلة الخبرة والتكوين وتدعيم القدرات وصعوبات التسويق من الإشكاليات التي تقتضي المعالجة.

وبخصوص مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وإلى جانب الصعوبات التي تعيق وصول المرأة إلى المناصب العليا وضعف حضورها في مواقع القرار بالإضافة إلى عدم اعتماد القانون الانتخابي على التناصف الأفقي والعمودي من الإشكاليات التي تحدّ من وصول المرأة للمجالس المنتخبة.

وبخصوص الرعاية والإحاطة بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية يشكل غياب تحديد دقيق للفئات النسائية ذوات الحاجيات الخصوصية وغياب الدراسات والمعطيات الإحصائية حول هذه الفئات بالإضافة إلى عدم وجود خطط تشاركية واضحة المعالم في مجال الإحاطة والرعاية سواء للأمهات العازبات أو للسجينات وضعف الموارد المتاحة لمساعدة هذه الفئات وتدعيم قدراتهن من السلبيات التي يتعين العمل على تلافيها.

وبخصوص المرأة في المناطق الريفية سجلت الفترة المنقضية إرتفاع نسبة البطالة لدى النساء الريفيات مقارنة بالمعدل الوطني للبطالة النسائية (22.2%) بالإضافة إلى ضعف الموارد المتاحة والمخصصة للنهوض بالنساء والفتيات في المناطق الريفية. كما شهدت نفس الفترة تواصل ظاهرة الإنقطاع المبكر عن الدراسة خاصة في المناطق الريفية.

وفي مجال الأسرة شهد تنفيذ البرامج الخاصة بالأسرة لاسيما على المستوى الجهوي نسقا بطيئا نتيجة عدم الاستقرار الاجتماعي وتشتت الجهود المبذولة للإحاطة بالأسرة. كما ساهم إنعدام خطة وطنية متكاملة للنهوض بالأسرة في تشتيت الجهود المبذولة للإحاطة بالاسرة وفي تعميق الإشكاليات التي تواجهها.

وفي مجال المسنين أبرز تشخيص هذا القطاع جملة من الإشكاليات والتحديات تتعلق خاصة بعدم مراجعة المنظومة القانونية لحماية المسنين منذ سنة 1994 وغياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن ونقص في المعطيات الإحصائية ذات العلاقة.

III. الخطة المرسومة لقطاعات المرأة والأسرة والمسنين خلال الخماسية 2016-2020

تتمحور أهداف الخطة المرسومة لقطاعات المرأة والأسرة والمسنين بالأساس حول تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز ضد المرأة ومزيد تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتأكيد دور الأسرة كخلية أساسية في المجتمع ومزيد دعم مكانة المسنين داخل الأسرة والمجتمع.

1. المرأة

سترتكز السياسات التنموية لفائدة المرأة خلال المخطط الخماسي للتنمية (2016-2020) حول مزيد تفعيل دورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مشاركتها في مواقع القرار وتدعيم العناية بالفئات النسائية ذات الاحتياجات الخصوصية.

أ. إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا

تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والتقليص من الفوارق بين الجنسين على المستوى المركزي والجهوي والمحلي ستتكثف الجهود من أجل وضع الأطر اللازمة لمأسسة النوع الاجتماعي عبر **تفعيل اللجنة الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل والمصادقة على الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي وتعميمها على الهياكل المعنية** لتكون الإطار العام لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية وذلك بالإضافة إلى **وضع خطة إعلام وتحسيس ومناصرة** من أجل الإدراج الفعلي لمقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة وفي البرامج القطاعية والميزانيات وتطوير منظومة جمع وتحليل المؤشرات الإحصائية المصنفة حسب الجنس والمحللة وفق مقاربة النوع الاجتماعي مركزيا وجهويا.

كما سيتم تدعيم **مرصد تكافؤ الفرص بمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة "الكريديف"** وتوفير المؤشرات الكميّة والنوعيّة حول فوارق النوع الاجتماعي وتحليلها ووضعها على ذمة المستعملين ومتابعة قاعدة الكفاءات النسائية وقاعدة المرأة في الوظيفة العمومية وتفعيل قاعدة "جندر انفو" وتدعيم قاعدة البيانات حول الجمعيات وتعزيز قدرات الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة.

ب. منظومة قانونية تراعي المساواة بين الجنسين

سينصرف العمل في هذا السياق نحو **مراجعة القوانين التمييزية** من خلال وضع إطار عام لتقديم مقترحات لتعديل المقتضيات التمييزية وذلك بالاضافة الى العمل على إنضمام تونس لعدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية المرأة ومناهضة التميز وتفعيل الحقوق الإنسانية للمرأة بما يراعي المساواة بين الجنسين ويتماشى مع بنود الدستور الجديد والمعاهدات الدولية.

ج. تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وتفعيل مقتضيات الدستور الجديد

بالإضافة إلى **إعداد وتنفيذ إستراتيجية متكاملة للوقاية والتحسيس والتوعية وكسب التأييد لتغيير السلوكات والعقليات لمناهضة العنف ضد المرأة**، ستنصرف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل تدعيم الإطار التشريعي لحماية النساء ضحايا العنف ليتضمن الوقاية والتعهد بالنساء ضحايا العنف ومعاقبة مرتكبيه مع العمل على تمكين النساء ضحايا العنف من خدمات ملائمة ومتنوعة ومتكاملة وإحداث عدد من مراكز حماية النساء ضحايا العنف بمختلف جهات البلاد وفتح مركز الأمان لحماية النساء ضحايا العنف وتعزيز أدوات الإنصات والتوجيه لفائدة النساء ضحايا العنف.

د. تعزيز الإحاطة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات النسائية ذوات الاحتياجات الخصوصية

سترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على وضع خطة عمل مندمجة **لتدعيم قدرات السجينات المفرج عنهن ومساعدتهن على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي** وتمكين السجينات من التمويلات اللازمة لإحداث أنشطة مدرة للدخل.

كما ستتدعم برامج **الوقاية من ظاهرة الإنجاب خارج إطار الزواج والإحاطة بالأمهات العازبات** وبرامج إعادة الإدماج بوضع برنامج عمل تشاركي للوقاية والإحاطة والمساعدة على إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأمهات العازبات.

وستتكثف بالتوازي الإحاطة بالنساء الحاملات لإعاقة من خلال تدعيم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة وبلورة تصور حول خطة عمل تشاركية لحماية الحقوق الاجتماعية لهذه الفئة والوقاية من الاتجار بالنساء والفتيات والمساهمة في التعهد بضحاياه.

هـ. تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة والتمكين السياسي للنساء وتدعيم دورهن في الحياة الثقافية

ستتصرف الجهود في هذا السياق إلى وضع وتنفيذ **برامج تكوينية لفائدة النساء القياديات** عبر تنظيم دورات تكوين وتنفيذ برنامج تدريبي حول "تكافؤ الفرص بين الجنسين وآليات المناصرة وكسب التأييد" بالإضافة إلى التوعية والتحسيس بأهمية **مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية** ومواصلة تنفيذ برنامج "**دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين في إدارة الشؤون المحلية**" ومساعدة النساء وتشجيعهن على الترسيم في القائمات الانتخابية وتأهيل النساء والفتيات للمشاركة الفاعلة في تكريس قواعد الحوكمة المحلية وفي مواقع القرار وفي التصدي لظاهرة الإرهاب.

و. التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمرأة

إلى جانب إعتماد سياسة تنموية مندمجة تهدف إلى تعزيز التمكين الإقتصادي والإجتماعي للمرأة وتدعيم مشاركتها في الحياة العامة، سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى دعم المبادرة الإقتصادية النسائية **والرفع من نسبة نشاط المرأة من 28% إلى 35% في أفق سنة 2020.**

كما ستتصرف الجهود إلى مواصلة التصدي لظاهرة الإنقطاع المبكر عن الدراسة خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية وتنفيذ "البرنامج الوطني للتربية الإجتماعية" الذي يندرج ضمن رؤية وطنية للقضاء على الأمية في أفق سنة 2030 والعمل على تقريب الخدمات بجميع أنواعها من النساء والفتيات في المناطق الريفية وتيسير نفاذهن إلى المعلومة والإنتفاع بالإحاطة والمرافقة.

وانطلاقا من الحاجة الأكيدة لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية ستشهد الفترة المقبلة تجسيم الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية التي تمتد على فترة مخطط التنمية للخماسية 2016-2020 وتهدف إلى **إحداث 50 مؤسسة إقتصادية نسائية بكل ولاية** من خلال استقطاب الباعثات الشابات من خريجي التعليم العالي وتكوين الباعثات وتأمين المرافقة لإنجاز المشروع والمساندة للإنتفاع بآليات التمويل المتاحة وضمان ديمومة المشروع ونشر وتعزيز ثقافة المبادرة.

وتشتمل هذه الخطة على برامج خاصة بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة (2015-2018) الذي يتضمن العمل على الارتقاء بمشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصادية عبر إسناد منح للجمعيات المعنية بمشروع دعم المبادرة لدى المرأة والشباب في المناطق ذات الأولوية والذي يتضمن من بين محاوره بناء القدرات المؤسساتية ودعم المشاريع النسائية الصغرى على المستوى الجهوي ووضع برنامج نموذجي لفائدة حاملات الشهائد العليا سيتم تنفيذه في سياق شراكات لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية.

2. الخطة التنموية في قطاع الأسرة

تشهد الأسرة التونسية اليوم عديد التحوّلات نتيجة تغيرات طالت مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ممّا يضعها في مواجهة تحدّيات تقتضي العمل على إيجاد آليات وبرامج خاصة بمعالجتها حتى تحافظ الأسرة على موقعها كمؤسسة إجتماعية رائدة.

وترتكز أبرز السياسات والإصلاحات المزمع إنجازها لفائدة الأسرة خلال الخماسية المقبلة على التمكين الإقتصادي والإجتماعي للأسر عبر تمكين أحد أفرادها من مشاريع صغرى تتماشى ومؤهلات المنتفعين بها وخصوصيات جهاتهم وتحسين الخدمات المقدمة لفائدة الأسرة من خلال **تركيز فضاءات جديدة خاصة بها** وذلك بهدف النهوض بأفرادها وتأهيلهم ورفع درجة الوعي لديهم لوقايتهم من السلوكيات الإجتماعية السلبية.

وسعيا إلى تحقيق التوجهات العامة الرامية للمحافظة على توازن الأسرة وإستقرارها تم ضبط جملة من الأنشطة تهدف إلى **تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لأفراد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل** والقادرين على العمل وتطوير مهاراتهم للتعويل على الذات وتحسين مواردهم الذاتية وأنشطة موازية لتأمين الحماية الصحية والإجتماعية للأسر **والحد من التفاوت الجهوي في مجال الإنتفاع بالخدمات والتثقيف الأسري ودعم التربية الوالدية والإحاطة بالأسر ذات الإحتياجات الخصوصية.**

وستشهد الخماسية القادمة **وضع إستراتيجية وطنية لفائدة الأسرة،** كمساهمة في الجهود الرامية إلى المحافظة على وحدة الأسرة واستقرارها من خلال توفير البيئة الملائمة لتحسين نوعية حياة الأسرة وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنها واستقرارها. وتتمحور هذه الإستراتيجية حول تطوير التشريعات ذات العلاقة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

وستعمل **الفضاءات المندمجة للأسرة** من ناحيتها على تقديم خدمات متنوعة لمختلف شرائح الأسر وبكل المناطق وذلك علاوة على تهيئة هذه الفضاءات وتجهيزها وتنفيذ برنامج متعدد القطاعات لحماية الأسرة من المخاطر التي تهددها.

3. الخطة التنموية في قطاع المسنين

ستتواصل العناية والإحاطة بالمسنين في وسطهم الطبيعي عن طريق **فرق متنقلة متعددة الاختصاصات** تقدم خدمات صحية واجتماعية للمسنين في بيوتهم تؤمنها إطارات طبية وشبه طبية

وأعوان اجتماعيون وتسيرها جمعيات جهوية ومحلية لرعاية المسنين. وسعيا إلى تأمين العيش الكريم للمسن بما يحفظ كرامته ومنزلته داخل الأسرة والمجتمع، تتجه أولويات العمل بالنسبة للسنوات القادمة إلى **وضع إستراتيجية وطنية لتحسين ظروف عيش المسنين** بما يمكنهم من مواصلة المساهمة في الحياة العامة ودعم مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع وتطوير التغطية الصحية للمسنين إلى جانب **تشجيع الإستثمار والشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص** في مجال المسنين وتكثيف الدراسات والبحوث في هذا المجال.

أ. تحسين ظروف عيش المسنين

ستتم خلال الفترة القادمة مراجعة المنظومة التشريعية وخاصة منها القانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين في اتجاه **وضع قانون توجيهي للمسنين** ومراجعة المجلة الجزائية من أجل تشديد العقوبة عند الاعتداء بالعنف أو سوء معاملة كبار السن. كما سيتم العمل على تحسين مستوى الإحاطة الاجتماعية والصحية بالمسن وتدعيم الخدمات الخصوصية الموجهة إلى هذه الفئة و**إرساء أسس قانونية للتعاون والشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مجال التعهد بالمسنين** داخل مؤسسات الايواء والترفيع في الاعتماد المخصّص لتغطية تكاليف التغذية بالنسبة إلى المسن الواحد المقيم بمراكز رعاية المسنين.

كما سيتم خلال الفترة القادمة **التشجيع على بعث مؤسسات إيواء ذات صبغة استشفائية قصيرة وطويلة المدى** والتشجيع على **إحداث مؤسسات إقامة نهارية** ووضع كراس شروط منظم لها وذلك علاوة على تفعيل آلية الإسعاف الإجتماعي.

وسينصرف العمل كذلك إلى **تدعيم الهياكل العمومية ذات العلاقة بمجال المسنين** (المؤسسات الاستشفائية، المحاكم، المؤسسات ذات مرفق عمومي...) بأخصائيين اجتماعيين مؤهلين للتعامل مع كبار السن ومن ضمن المتحصلين على الشهائد في علم الشيخوخة الإجتماعي.

ب. تكييف المحيط بما يمكن المسن من مواصلة المساهمة في الحياة العامة

بالتوازي مع ملاءمة برامج التهيئة العمرانية والإسكان والنقل والفضاءات الترفيهية مع حاجيات المسنين وأوضاعهم الخصوصية وإصدار نص تشريعي بخصوص إلزامية تجهيز البناءات العمودية بالمصاعد بداية من الطابق الثاني، سيتكثف السعي **بغاية التخفيض في التعريفات بـ25% في وسائل النقل العمومي البري والبحري والجوي لفائدة المسنين** علاوة على تمكينهم من المشاركة في وضع

السياسات والبرامج التنموية والمساهمة في الأنشطة الإجتماعية والثقافية والترفيهية من خلال مراجعة القانون عدد 26 المؤرخ في 21 ماي 2010 المتعلق بالعمل التطوعي **ووضع وحدة للتصرف في الكفاءات من المسنين والمتقاعدين تُعهد إليها مهمة إرساء بنك معطيات حول الكفاءات الراغبة في مواصلة النشاط وإعداد المقبلين على التقاعد.**

كما سيقع تفعيل مشاركة الكفاءات التونسية المتقاعدة والمقيمة بالخارج في المجهود التنموي وإقرار تخفيضات لدخول المتاحف والمعالم الأثرية وذلك بالاضافة الى تشجيع الخواص على إحداث نوادي نهارية ترفيهية وتثقيفية لفائدة المسنين وتطوير برامج تعليم الكبار بما يمكن المسنين من استعمال التقنيات الحديثة للاتصال والاندماج في مجتمع المعرفة.

ج. دعم مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع

سيتكثف العمل خلال الفترة القادمة بغاية معاضدة جهود الأسرة في رعاية مسنيها **بإرساء آلية مندوب حماية المسنين** ودعم وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية المتكاملة والملائمة للمسنين المقيمين داخل أسرهم وتنمية قدرات الجمعيات العاملة في المجال وتطوير الخدمات الترفيهية والرعائية للمسنين بالنوادي النهارية لكبار السن وتنويع مهن الجوار بما يستجيب لاحتياجات المسنين وتطلعات أسرهم، بالإضافة إلى تأهيل العاملين الإجتماعيين في مجال تشخيص حاجياتهم وتلبيتها في إطار شبكي يجمع كل المتدخلين. كما سيتم بعث مكاتب للمصالحة والإرشاد تتولى توجيه وتوعية وإرشاد المسنين والعائلات الكافلة لهم وترشيد السلوك الإيجابي تجاه المسن وتدعيم ترابط الأجيال ووضع برامج تربوية تهدف إلى تعويد الناشئة على إحترام المسن وإرساء خطة إعلامية متكاملة للتحسيس والتوعية بمكانة المسن في الأسرة والمجتمع.

د. تشجيع الإستثمار الخاص والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال المسنين

لتشجيع الإستثمار والشراكة في المجال، سيتم العمل على إصدار كراس شروط خاص بإحداث وتسيير مؤسسات إستشفائية لإيواء المسنين الأجانب وفق المواصفات الأوروبية والعالمية وإعداد وإصدار كراس شروط خاص بإحداث وتسيير النوادي النهارية وشركات الخدمات بهدف تطوير وتقنين خدمات الجوار والإستشفاء الممكن تقديمها بالبيت لفائدة المسنين.

قطاع الطفولة

يحظى قطاع الطفولة بمكانة متميزة صلب المنظومة التنموية بإعتبار دوره الحيوي في إعداد الأجيال المستقبلية وفق مبادئ المواطنة والتحضر وإحترام حقوق الإنسان وتجذير قيم التآزر والتسامح والتفتح لضمان التنشئة السليمة للأطفال وإعدادهم لمجابهة التحديات المستقبلية والمساهمة في دفع المسار التنموي.

I. أهم إنجازات الفترة 2011-2015

مكنت المجهودات المبذولة في مجال التربية لفائدة الطفولة المبكرة من تحقيق جملة من النتائج الايجابية والمؤشرات المنسجمة مع أهداف الألفية للتنمية حيث **ارتفعت نسبة إلتحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة** (رياض الأطفال والكتاتيب) إلى حوالي **35% سنة 2013-2014** مقابل 30% سنة 2009-2010. وبلغت **نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية 85% سنة 2012-2013** مقابل 71.8% سنة 2009-2010. وتعززت الإستثمارات العمومية في مجال الطفولة المبكرة لدعم رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات الطفولة المبكرة بنوادي ومركبات الطفولة خاصة بالمناطق ذات الأولوية وإقرار مجانية السنة التحضيرية لأطفال العائلات المحدودة الدخل بالمدارس العمومية.

وفي **المجال التربوي** تحسنت نسبة التمدرس في سن السادسة لتبلغ 99.5% خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 99.3% سنة 2010-2011 وتراجعت بالمقابل نسب النجاح في المرحلة الابتدائية لتبلغ 92.2% سنة 2013 مقابل 98.2% سنة 2010 وهو ما ساهم بالتالي في تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي لتناهز أعداده 111 ألف طفل منقطع عن الدراسة في كل المراحل التعليمية في السنة الدراسية 2013-2014.

أما في مجال **حماية الطفولة** فقد ارتكزت الجهود على الحث على الإيداع العائلي للأطفال عملا بمبدأ عدم فصل الطفل عن عائلته واسترجاع دور الأسرة في تربية أبنائها والإحاطة بهم والحد من نظام الإقامة بتشجيع إحداث فضاء الوسط الطبيعي الذي يوفر نظام نصف الإقامة بمركبات الطفولة والرفع من عددها بين سنتي 2010 و2015 من 68 مركب للطفولة إلى 75 مركّب وتحسين خدماتها مما مكن من تخفيض عدد أطفال الوسط الطبيعي بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة من 1 704 إلى 1 502

خلال نفس الفترة مقابل ارتفاع عدد الأطفال بمركبات الطفولة بالوسط الطبيعي (من 422 3 طفل إلى 854 3 طفل؛ أي بزيادة تقدر نسبتها بـ13%).

كما يجدر التأكيد على أن معالجة أوضاع الطفولة المهددة تتم كذلك عبر عديد الآليات من بينها مؤسسة مندوب حماية الطفولة انطلاقا من نظام الإشعارات التي رغم انخفاض عددها فإنها تبقى آلية ناجعة للأطفال المهددين حيث بلغت نسبة التدابير الوفاقية 50.5% سنة 2014 و51.8% سنة 2015 والتي بيّنت ضعف دور الأسرة التي يتم داخلها تسجيل أعلى نسب التهديد (63%) وأرفع نسبة للعنف المسلط على الطفل (60.7 %). كما تفاقمت **ظاهرتا التسول والاستغلال الاقتصادي للطفل** حيث بلغت نسبة اشتغال الأطفال من الفئة العمرية 5–14 سنة قرابة 3%.

وفي مجال وقاية الأطفال وتنمية قدراتهم وتطوير مكتسباتهم تنوعت التدخلات خلال الفترة 2011-2015 سواء بالوسط المدرسي أو بالنوادي الثقافية ودور الثقافة والشباب ونوادي الأطفال ومؤسسات الشباب وغيرها من الفضاءات العمومية والخاصة وارتكزت على التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وتفعيل نشاط برلمان الطفل ودعم برامج التربية الصحية بالتعريف والتحسيس بمخاطر التدخين والمخدرات والسلوكات الخطرة والحد من العنف ضد الأطفال وحفظ الصحة والمحافظة على البيئة إلى جانب ترسيخ ثقافة الإستخدام السليم لتكنولوجيات الإتصال ومساعدة الأطفال والمراهقين المنقطعين عن الدراسة وإعادة إدماجهم تربويا واجتماعيا. وتبعا لذلك تطور عدد النوادي المخصصة للطفولة من 307 نادي سنة 2010 إلى 336 ناديا سنة 2014.

أما في **المجال الصحي** فقد إتسمت الخماسية الماضية بمواصلة تنفيذ البرامج الوطنية لصحة الأم والطفل على المستويين الوقائي والعلاجي وتحسين جودة خدمات الصحة المدرسية ومراجعة الفحوصات الطبية الدورية بالمؤسسات التربوية مما ساعد على تحسين جودة الخدمات وضمان تلاؤمها مع حاجيات الأطفال واليافعين ونشر الوعي الصحّي حول الصحة الجنسية والإنجابية.

وتحسنت نتيجة لذلك مجمل **المؤشرات الصحية** حيث تطورت نسبة مراقبة الحمل بعيادة واحدة لدى النساء من ذوي الفئة العمرية 15-45 سنة ممن ولدن أطفالا أحياء لتبلغ 98.1% و85% بأربع عيادات على الأقل وبلغت نسبة وفيات الرضع قرابة 16.7‰ سنة 2010 (24.6‰ بالوسط الريفي مقابل 12.1‰ بالوسط الحضري). كما بلغت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة 16‰ سنة 2014 مقابل 19.4‰ سنة 2003. وبلغت نسبة التغطية بالتلاقيح 95% سنة 2014 بالنسبة لمختلف التلاقيح المدرجة بالروزنامة الوطنيّة قبل بلوغ الطفل السنة الثانية من العمر. أما فيما يتعلق بالصحة المدرسية فقد تم

تسجيل نسبة تغطية بمعدل طبيب صحة مدرسية لكل 7 مؤسسات تربوية ولكل 656 1 تلميذا وإطارا شبه طبي لكل 6 مؤسسات تربوية ولكل 232 1 طالبا.

II. أهم الاستنتاجات

لئن مكن تقييم قطاع الطفولة من إبراز جملة من الإنجازات الإيجابية مثلما يتجلى ذلك من خلال تطور المؤشرات ذات الصلة إلا أنه بيّن في المقابل وجود عديد النقائص والإشكاليات التي يتعين العمل على تلافيها قصد مزيد دفع هذا القطاع والإرتقاء بأوضاع الطفولة خلال الخماسية المقبلة.

فبخصوص **المنظومة التربوية** تتمثل أهم النقائص في غياب إطار تشريعي كفيل بالتصدي للتجاوزات والإخلالات في مجال الطفولة المبكرة مما أدى إلى انتشار الفضاءات الفوضوية وعدم تفعيل التشريعات التي تضمن للأطفال ذوي الإعاقة الحماية وتكافؤ الفرص والنفاذ للتعليم والتدريب المهني لاسيما في سياق ضعف نسب الالتحاق بمؤسسات التربية قبل المدرسية وعمق الفجوات بين الجهات.

كما أن **سلك مندوبي حماية الطفولة** لا تتوفر لديه الآليات القانونية الكفيلة بإيجاد الحلول الملائمة لحالات التهديد إلى جانب غياب نص تشريعي وأدوات التدخل والتعهد بوضعيات الاستغلال الجنسي للأطفال. وتشكو المنظومة التشريعية كذلك من فراغ قانوني حول إلزامية الحصول على ترخيص أبوي للضحية في حالات إجهاض الأمهات العازبات القاصرات وفي التشريعات المتعلقة بتشغيل الأطفال دون السن القانونية وخاصة منهم عملة المنازل وكذلك حول ظاهرة التسول والاستغلال الاقتصادي والأطفال اللاجئين والأطفال المتهمين في قضايا الإرهاب إلى جانب محدودية الآليات التشريعية والعملية للتدخل لفائدة الأطفال المنقطعين عن الدراسة والمعوقين وضحايا الحالات الإجتماعية المستعصية.

وفيما يتعلق بعمل مندوب حماية الطفولة، وبالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة والتي مكّنت من انتشال العديد من الأطفال من وضعيات التهميش، فإن **ضعف التنسيق والشراكة والعمل الشبكي في مجال حماية الطفل** قلص من دور هذا السلك لاسيما إزاء حالات التهديد وما تقتضيه من تدخل عاجل.

وتتمثل أهم المسائل المطروحة في خصوص **مؤسسات التنشيط التربوي والإجتماعي والثقافي** في غياب إطار قانوني لنوادي الأطفال ومركبات الطفولة والتنشيط الاجتماعي التربوي والثقافي بما يستجيب للاحتياجات المتطورة للأطفال وللأسر وعدم تحيين كراسات الشروط الخاصة بالمحاضن المدرسية ونوادي الأطفال ونوادي الإعلامية الموجهة للطفل.

كما اتسمت الفترة المنقضية بغياب استراتيجية وطنية ورؤية واضحة في مجالي الوقاية ورفع القدرات والمكتسبات لدى الأطفال في سياق تعدد المتدخلين وضعف التنسيق على المستوى الوطني والجهوي إلى جانب الإخلالات المسجلة على صعيد التوزيع الجغرافي للمؤسسات العمومية للطفولة.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في المجال الصحي إلا أن هذا القطاع لايزال يشكو من عدة نقائص وصعوبات من أبرزها **ارتفاع نسب وفيات الأطفال خاصة في الأوساط الريفية** ووجود تفاوت بين الجهات والفئات الإجتماعية إلى جانب النقص المسجل في الهياكل الاستشفائية والموارد المادية والبشرية المخصصة للولدان والأطفال لاسيما بالمناطق الّداخلية والريفية وكذلك محدودية تدخلات الصحة المدرسية بالمؤسسات التربوية ونقص المتابعة في مجال حفظ الصحة بهذه المؤسسات.

III. الخطة المرسومة للفترة 2016-2020

ترتكز الخطة الإستراتيجية للخماسية 2016-2020 في مجال **الطفولة المبكرة** على إقرار التدابير الكفيلة بتقليص التفاوت بين الجهات والفئات الإجتماعية في إلتحاق الأطفال برياض أطفال وذلك من خلال وضع برنامج عملي للحدّ من الفجوات بين الأطفال والجهات تجسيما لمبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص عند الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية وتحسين جودة الخدمات برياض الأطفال عبر تكثيف التكوين وتوفير المعينات البيداغوجية وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة والتصدّي لظاهرة انتشار الفضاءات الفوضوية.

كما سيتم وضع خطة مندمجة للتدخل في مجال تنمية الطفولة المبكرة تهدف بالأساس إلى :

- إرساء إطار قانوني وقائي متكامل لفائدة الأطفال في سن ما قبل الدراسة بما يضمن لهم الرعاية والتنشئة السليمة.
- تمكين الأطفال في سن الطفولة المبكرة من حقهم في الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة وبخدمات ذات جودة مع تعميمها تدريجيا وذلك وفقا لمبدأ التمييز الايجابي وحسب خارطة تضبط طبقا للحاجيات وتوفير الإطارات الكفأة والمختصة والعمل على وضع نظام حماية اجتماعية لفائدة الأطفال وآليات للتشجيع على الاستثمار بالمناطق ذات الأولوية التنموية بما يسمح بالإرتقاء بنسبة الإلتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 53% في موفى سنة 2020 مقابل 35% سنة 2015.
- ضمان جودة خدمات التربية في الطفولة المبكرة عبر التكوين الملائم للاطارات والأعوان وتطوير التكوين الأساسي والمستمر للإطارات وتمكينهم من المهارات والتخصص المطلوب لتقديم خدمات

عالية الجودة وذلك بوضع مخطط للتكوين المستمر يستجيب لإحتياجات القطاع ومخطط تقييمي حسب مؤشرات قيس الأداء قصد تقييم ومتابعة برامج التكوين الأساسي والمستمر.

- وضع برامج ومحتويات بيداغوجية موحدة حسب مقاربات متلائمة مع إحتياجات الأطفال ومواكبة للتطورات.
- إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال تنمية الطفولة المبكرة عبر تركيز هيكل مؤسساتي يتولى وضع برامج قطاعية لتنمية الطفولة المبكرة ومنظومة معلوماتية مندمجة وتنفيذ مخطط مندمج لتنمية وحماية الطفولة المبكرة في مختلف الميادين.

وفي مجال **التعليم والتكوين المهني** تتمثل أبرز التدخلات بالأساس في :

- تحسين المناخ الدراسي من خلال تطوير العلاقات بين الإطار التربوي والتلاميذ ومراجعة النظام الداخلي بالمؤسسات التربوية وتدعيم البنية الأساسية بتوفير قاعات للمراجعة والتجهيزات ولاسيما منها تلك المتعلقة باستخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام وتعميم الأقسام التحضيرية.
- دعم مشاركة الأطفال في الحياة المدرسية بتطوير فضاءات التعبير وتشريك التلاميذ في اتخاذ القرار صلب المؤسسة التربوية وبعث النوادي وتشجيع التلاميذ على المشاركة فيها والحثّ على الإنخراط في العمل الجمعياتي.
- مراجعة البرامج البيداغوجية من خلال تطوير مضامين البرامج التعليمية وإدماج المهارات وغرس روح المواطنة لدى الناشئة ودعم قدرات الإطارات التربوية على التحكم في الطرق العصرية للتدريس.
- الحد من الانقطاع المدرسي من خلال توفير الظروف الملائمة لتأمين بقاء التلميذ بمقاعد الدراسة لاسيما بالأوساط الريفية وتوفير مرافقة أفضل للتلاميذ في مجال التوجيه المدرسي ومعالجة ظاهرة الأمية لدى الأطفال واليافعين والحد من العنف في الوسط المدرسي وتطوير الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية في المؤسسات التربوية.
- تحسين جاذبية التكوين المهني من خلال إدراجه ضمن منظومة التعليم كمسار للنجاح الدراسي وفتح المعابر بين منظومة التربية والتكوين مع ملاءمة اختصاصات التكوين المهني مع الحاجيات وتحسين جودة التكوين وتنويع الإختصاصات.

ومن ناحية أخرى ستشهد الفترة القادمة **وضع سياسة وطنية مندمجة لحماية الأطفال المنتمين إلى الفئات الهشة والمهددة** تهدف إلى مراجعة الإطار القانوني لحماية الأطفال والحد من العنف ودعم الموارد والمؤسسات وآليات الحماية وتمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة وذلك وفق العناصر التالية :

1- تمتيع الأطفال بالحماية القانونية دون تمييز وذلك خاصة عبر:

- إستكمال منظومة حماية الطفولة من خلال تنقيح المنظومة القانونية لتشمل جميع وضعيات التهديد وتنقيح مجلة حماية الطفل ودعم المؤسسات المعنية بالحماية وإعادة النظر في صلاحياتها وطرق تدخلها ومراجعة بعض الفصول من المراجع القانونية على غرار مجلة الشغل ومجلة الأحوال الشخصية والمجلة الجزائية لجعلها متلائمة مع مجلة حماية الطفل إلى جانب إصدار قانون خاص بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج والمهملين وبجرائم اهمال العيال وشؤون القاصرين.
- ضمان حق الطفل في التعليم والتكوين وذلك من خلال مراجعة قانون التوجيه المدرسي بما يراعي حقّ الطفل في التعليم ويضمن له مواصلة تعليمه الإجباري ومراجعة القوانين المنظمة للتدريب والتكوين المهني في إتجاه تمكين الطفل من تكوين مهني قبل سن السادسة عشرة ومزيد العناية بالتلاميذ المعاقين في إطار مراجعة المنظومة التربوية.
- ضمان حق الطفل في الرعاية والحماية بسن قوانين تتعلق بتشديد العقوبات على جرائم التشهير بالأطفال وتفعيل الفصل 57 من مجلة الشغل الخاص بالتراخيص لظهور الأطفال في التظاهرات الفنية والعلمية والتعليمية وتبسيط إجراءات التدخل العاجل لحماية الطفل في وضعيات التهديد.
- ضمان حق الطفل في الأسرة بوصفها النواة الأمثل لنموه وتوازنه والتشجيع على التكفل بالأطفال في إطار العائلات البديلة والإيداع العائلي ومراجعة القانون المتعلق بالولاية العمومية والكفالة والتبني إلى جانب تبسيط إجراءات الإيداع المؤقت للأطفال المهملين ومجهولي النسب وإحداث مؤسسات إيواء مؤقت وتفعيل آلية الوسيط العائلي.

2- تمكين الأطفال من النفاذ لآليات وخدمات الحماية مع السعي الى ضمان التمييز الايجابي من خلال:

- إرساء برنامج لإتاحة النفاذ إلى منظومة الحماية في جميع الاوساط بوضع خطة اتصالية حول حقوق الطفل وتخصيص حصص توعوية بهذه الحقوق لاسيما بمؤسسات الطفولة المبكرة ومراكز الرعاية والتنشيط.
- تفعيل دور المرافق التربوي للطفل عبر خلايا الإنصات وتكثيف تدخلات خلايا العمل الإجتماعي بالوسط المدرسي. وبالتوازي سيتم العمل على تقريب خدمات مؤسسات الحماية والتوجه نحو دعم لامركزية بعض هذه المؤسسات وإحداث مراكز للإيواء المؤقت والعاجل للأطفال المهددين وتخصيص مؤسسات للإيقاف التحفظي تحترم خصوصيات الطفل.

3- إسداء خدمات حماية ذات جودة لفائدة الأطفال لاسيما عبر:

- دعم المؤسسات العمومية وهياكل المجتمع المدني في التعامل مع جميع الاطفال والاستجابة لحاجياتهم وذلك بتطوير البنية الأساسية والتجهيزات وإعادة تهيئة مؤسسات الطفولة واعتماد مخطط معماري يراعي احتياجات الطفل وملائم للأنشطة البيداغوجية والتربوية. كما سيتم تنويع الأنشطة ومجالات التدخل وصيغ التصرف في مؤسسات الطفولة مع التعهد بالصيانة الدورية للتجهيزات واعتماد الإدارة الإلكترونية وتوزيع الموارد البشرية بصفة عادلة بين الجهات.
- توفير موارد بشرية كفأة ومختصة وتطوير منظومة التكوين بمراجعة البرامج التكوينية وتعميم التكوين في الإسعافات الأولية. وبالموازاة سيتم إحداث فرق من السلط الأمنية وأعوان السجون وتكوينهم قانونيا ونفسانيا في مجال التعهد بالأطفال.
- توفير آليات عمل ومتابعة أوضاع الأطفال من خلال إحداث منظومة وطنية مشتركة ومعرف وحيد لكل طفل بما يمكّن من متابعة أوضاع الأطفال وإنتشالهم من وضعيات التهديد ويسمح بتوفير معطيات وإحصائيات وطنية موحدة حول الطفولة.

كما سيتم تفعيل دور مرصد حماية حقوق الطفل في تجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالأطفال بمؤسسات الطفولة وتحليلها ومعالجتها بهدف التعرف على واقع القطاع وإيجاد حلول للإشكاليات المطروحة والعمل على تجميع المنظومات الإعلامية المتعلقة بمؤسسات الطفولة في "بوابة الطفولة".

4- تدعيم الحماية وإحكام التنسيق والعمل الشبكي ودفع الشراكة لاسيما عن طريق :

- إحكام توزيع الأدوار بين أطراف العمل الشبكي وتطوير آليات التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية لدعم مؤسسات "قاضي الأسرة" و"قاضي الأطفال" و"مندوب حماية الطفولة" وتوفير خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال وأسرهم وتوحيد الإشراف على المؤسسات التي تعنى بالطفولة المهددة.
- تدعيم الشراكة بين المتدخلين من خلال عقد اتفاقات شراكة بين المتدخلين العموميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتصدي للظواهر الاجتماعية السلبية التي تهدد الأطفال ودعم الجمعيات المعنية بوضعيات الأطفال.

وعلى صعيد آخر ستركز الخطة الإستراتيجية للفترة 2016-2020 في مجال **الوقاية والترفيه وتدعيم مكتسبات وقدارت الأطفال** على توفير الوقاية والترفيه إلى كل الأطفال خلال الوقت الحر على إختلاف إنتماءاتهم الإجتماعية والجغرافية تتمثل أهدافها بالأساس في :

1- تمكين الأطفال من ارتياد مؤسّسات تثقيفية وتربويّة منظّمة قانونياً من خلال إصدار إطار قانوني للتنشيط الإجتماعي التربوي والثقافي ولنوادي الأطفال ومركّبات الطّفولة ودور الشّباب والثّقافة القارة والمتنقلة وتنظيمها إداريّا وماليّا وتحيين كرّاسات الشروط الخاصّة بنوادي الأطفال ونوادي الإعلاميّة الموجهة للطفل والمحاضن المدرسيّة وادراج حوافز مالية وجبائية لتشجيع الإستثمار في المؤسسات الخاصة لا سيما بالمناطق ذات الأولوية التنموية. كما سيتم إنجاز دراسة حول مراجعة مشمولات المؤسسات العمومية لتكون في خدمة الأطفال والأسر بوضع خارطة مؤسسات التنشيط التربوي والثقافي والشبابي وتقييم أدائها وإرساء خطة تدخل مندمجة بين مختلف الأصناف لضمان تكافؤ الفرص بين الجهات والأطفال.

2- توعية الأطفال بالمخاطر المحتملة وذلك عن طريق :

- وضع مناهج تنشيط موحّدة بين الأطراف المتدخّلة وحسب الفئات العمريّة والوضعيّات الصحيّة بالعمل على تطوير البرامج وأدوات التنشيط بصفة تشاركية بين الهياكل العمومية والمجتمع المدني والأطفال بهدف الارتقاء بمستوى البرامج التنشيطيّة ووضع مناهج للأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية وأخرى للتنشيط بين الأقران خاصة للأطفال المهددين مع توحيد آليّات التدخّل لمرافقة الطّفل وتأطيره.
- إستقطاب أكبر عدد ممكن من الأطفال والأسر وذلك بمراجعة توقيت العمل بمؤسّسات الطّفولة ليتلاءم مع الزمنين المدرسي والأسري وتوسيع مهام المؤسسات العمومية بالشّراكة مع البلديّات لتقديم خدمات محاضن مدرسيّة خاصّة في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة ووضع برنامج لتخصيص مساحات زمنية خارج المؤسسات للأنشطة التحسيسية والتوعوية بالشراكة مع المجتمع المدني والجماعات المحلية والسكنية والخروج بالنّشاط إلى الجهات والأرياف عبر الوحدات المندمجة للتنشيط المتنقل.
- وضع خطّة إتّصاليّة وإعلامية قصد التعريف بدور المؤسسة والأنشطة لدى العموم ترتكز على دعم وترشيد دور قطاع الإعلام السمعي البصري فيما يتعلق بتربية الأطفال في سن الطفولة المبكرة وتركيز مكتبات رقميّة بالمؤسسات المعنية بالطفولة وخاصة منها نوادي الإعلاميّة الموجّهة للطّفل.

3- التعهد بالأطفال من طرف إطارات مؤهلة ومتكونة لضمان جودة الخدمة خاصة عن طريق:

- وضع خطة لتطوير قدرات الاطارات الميدانية وتنمية كفاءاتهم ودراسة إمكانية إحداث مركز للتّكوين المستمرّ خاصّ بإطارات التنشيط التربوي والاجتماعي والثّقافي في مجال الطفولة.

- وضع أدلّة ومحامل بيداغوجيّة جديدة وتحيين الأدلّة المعتمدة في التنشيط ليتلاءم محتواها مع متطلبات الأطفال ومتغيرات المجتمع وحسب التطور الذهني والمعرفي للطفل وإيجاد محامل بيداغوجية للتنشيط والتحسيس لفائدة الأسر مع تشريك الأطفال في ذلك.
- دعم برامج التّكوين الأكاديمي والميداني للإطارات التّربويّة المتخرجة من الجامعات في مجال التنشيط والتعامل مع الأطفال بتقييم البرامج الموجهة لطلبة التعليم العالي المعنيين بالعمل مع الأطفال في مجال التنشيط والتوعية ووضع خطة تدخل لمواءمة التكوين الأكاديمي مع احتياجات الأطفال ومبادئ حقوق الطفل.
- توعية الأطفال بحقوقهم وبحقوق الإنسان وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنمية قدراتهم في هذا المجال.

4- **تفعيل دور الأسرة في الوقاية والتوعية** بوضع برامج لترسيخ ثقافة الحوار داخل الأسرة وخطة اتصالية موجهة للأولياءعبر تنظيم دورات توعوية وتحسيسية لفائدتهم لدعم قدراتهم على تربية الأبناء وحمايتهم وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني.

5- **تفعيل مشاركة الأطفال كأصحاب حقوق ومواطنين** من خلال إرساء برنامج لتطوير مشاركة الأطفال والتعبير عن تطلعاتهم وسياقاتهم وتركيز آليات تضمن مساهمتهم في تسيير فضاءات الخدمات المعنية بشؤونهم وتنمية المهارات الحياتية لدى الأطفال واليافعين وتوفير الأطر والفضاءات التي تمكن الأطفال من التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار.

كما سيتم العمل على تعزيز إندماج الأطفال في المجتمع والتعريف بثقافة حقوق الطفل وإعداد وتنفيذ برامج توعوية لمقاومة مختلف أشكال التمييز لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والحث على نشر قيم التضامن بين الجهات والعيش في محيط آمن ومقاومة كل أشكال العنف المسلط على الأطفال.

وفي **المجال الصحي** ستشهد الفترة القادمة تكثيف الوقاية الصحية للأطفال بتطوير البرامج التوعوية للوقاية من السلوكيات الصحية المحفوفة بالمخاطر وتحسين جودة خدمات الصحة المدرسية وتعميمها وبعث نوادي الصحة بالمعاهد وتكوين الأطفال في تقديم الإسعافات الأولية وتوفير الخدمات الصحية الوقائية بجميع المدارس والمعاهد لما لها من أهمية في الوقاية والتشخيص المبكر للأمراض وخاصة المعدية منها ومزيد العناية بالصحة النفسية للأطفال في مختلف الجهات.

قطاع الشباب

شكل الشباب قوة أساسية في التحولات الحاصلة في المشهد السياسي والإقتصادي والإجتماعي حيث ساهم بفاعلية في الحراك السياسي وأثبت دوره الحاسم في تغيير واقع البلاد. كما شارك في المحطات السياسية الأخيرة على غرار الإنتخابات الرئاسية والتشريعية وفي صياغة مشهد تعددي وديمقراطي.

I. إنجازات الفترة 2011-2015

تعززت في الفترة المنقضية البرامج الإقتصادية والإجتماعية الرامية للنهوض بالشباب لاسيما على مستوى الصحة والتعليم والتكوين وغيرها من المجالات ذات الصلة باهتماماته كما تدعمت البرامج التربوية والتنشيطية الإجتماعية الهادفة لتطوير مهاراته وتنمية مواهبه. وتطورت آليات الإنصات والحوار والتواصل مع الشباب وبين الشباب وساهمت في رصد مشاغله وعززت النهج التشاركي في تحديد وصياغة الرؤى ورسم البرامج المستقبلية.

ومن ناحية أخرى تطورت **منظومة التنشيط الشبابي** خلال الفترة 2011-2015 من خلال تدعيم البرامج الشبابية على المستوى المحلي والجهوي والوطني. كما تنوعت هذه البرامج لتتجاوز الجوانب التنشيطية وتشمل تيسير الإندماج الإجتماعي للشباب ودعم المبادرات الشبابية لبعث المشاريع الصغرى. وحظيت بدورها المنظومة الإتصالية بمؤسسات الشباب بالإهتمام من خلال تعزيز شبكة نوادي صحافة المواطن وإذاعات الواب ودعمها بالتجهيزات الإعلامية والسمعيّة البصريّة إلى جانب تنظيم الملتقيات الوطنية والجهوية والدورات التدريبية حول الإعلام والإتصال الشبابي.

وبالتوازي، تكثفت البرامج والتظاهرات الموجهة **لشباب المناطق الحدودية والأحياء ذات الكثافة السكانية وأبناء العائلات ذات الدخل المحدود** كما شملت البرامج الإحاطة بأبناء الحالية المقيمة بالخارج وتدعمت البنية الأساسية الشبابية وذلك إلى جانب مراجعة الإطار القانوني للهياكل العمومية للشباب وتدعيم صلاحيات الهياكل الجهوية والمحلية.

كما تكثفت العناية **بتطوير قدرات الموارد البشرية لقطاع الشباب** من خلال دعم البرامج التكوينية وتطوير سلك التفقد البيداغوجي وتحسين مستوى التأطير بمؤسسات الشباب بإنتداب 916 أستاذا للشباب والطفولة ليبلغ العدد الجملي للإطارات العاملة بهذه المؤسسات 052 2 إطارا سنة 2014 مقابل 364 1 سنة 2011.

وتواصل **رصد مشاغل الشباب** من خلال القيام بدراسات وبحوث علمية وإستشرافية وعمليات سبر آراء وتنظيم ملتقيات وندوات حول واقع وآفاق قطاع الشباب حيث تم إنجاز عدة دراسات حول واقع الشباب التونسي من أبرزها "إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب" "وواقع المؤسسات الشبابية وآفاق تطويرها" بالإضافة إلى الشروع في إنجاز بحوث حول "الشباب والشرعيّة والاعتراف الاجتماعي في تونس خلال المرحلة الانتقاليّة و"عمليات سبر آراء حول انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عيون الشباب" و"المشاركة في الحياة العامة". كما تم الإنطلاق في تركيز منظومة متابعة وتقييم لأوضاع الشباب في تونس بإحداث قاعدة جامعة للبيانات والمعلومات حول الشباب "شباب أنفو"chabeb-info".

وعلى صعيد آخر تعززت **شبكة المنشآت الشبابية** وتدعمت بالتجهيزات العصرية حيث ارتفع عدد دور الشباب من 310 دار شباب سنة 2010 إلى 332 سنة 2015 وارتقى عدد مركبات الشباب من 6 مركبات سنة 2010 إلى 24 مركبا سنة 2015 بالإضافة إلى تطور عدد مراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصطياف ودور الشباب المتنقلة والنوادي الريفية القارة. كما تمت برمجة تهيئة وتأهيل وتوسيع 19 مركز تخييم وإصطياف و25 مركز إقامة وتهيئة 269 دار شباب وذلك بالإضافة إلى تمكين المؤسسات الشبابية من التجهيزات التربوية والإجتماعية والإعلامية وربطها بالشبكات الحديثة للإتصال.

وشهد قطاع الشباب خلال الفترة 2011-2015 جملة من الاصلاحات الهيكلية والتشريعية بإصدار عدة قوانين وأوامر تتعلق **بالعمل التطوعي وتنظيم الهياكل العمومية للشباب** وإحداث مؤسسات جديدة وضبط تنظيمها الإداري والمالي وأساليب تسييرها.

II. الإشكالات التي تعيق تطور قطاع الشباب

على الرغم من الانجازات التي تحققت خلال الفترة 2011-2015 لا يزال قطاع الشباب يشكو من عديد الاشكاليات والنقائص من أبرزها **غياب إطار إستراتيجي مندمج للتخطيط والتنسيق ومتابعة السياسات القطاعية للشباب** وإفتقار الإطار التشريعي الملائم والقادر على ضبط رؤية وطنية للشأن الشبابي وللمؤسسات الشبابية في علاقتها بمختلف المتدخلين وعلى **تحديد مبادئ ومنطلقات وغايات التنشيط التربوي والإجتماعي الموجه للشباب** في إطار **منظومة وطنية للتربية والثقافة والترفيه.**

كما لا تزال **مردودية منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي ضعيفة** وغير مواكبة للمتغيرات المحلية والوطنية والدولية ولا تتلاءم مع قواعد التصرف المالي بالمؤسسات الشبابية ومع طبيعة هذه المؤسسات وخصوصيات التنشيط التربوي الإجتماعي وقلة الصيانة واختلال التوازن في توزيع إطارات التنشيط بين الجهات مما قلص من نسب الإقبال على هذه المؤسسات.

وتفتقر السياحة الشبابية بدورها إلى رؤية واضحة تضبط التوجهات القادرة على استقطاب الشباب نتيجة غياب خارطة وطنية للترويج والسياحة الشبابية وإلى دراسة تقييمية لأداء مراكز إستقبال وسياحة الشباب العمومية كمراكز التخييم والإصطياف ومراكز الإقامة وعدم وجود خطّة للنهوض بالاستثمار الخاص في مؤسسات الشباب حيث لا تزال تدخلات هذا القطاع مقتصرة على البنية الأساسية الترفيهية والسياحية الشبابية.

وتعد **مشاركة الشباب في الحياة العامة** بدورها من الإشكاليات الأساسية المطروحة حيث أنه رغم توفر مناخ ديمقراطي يضمن حرية الرأي والتعبير والتنظم والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية إلا أنّ هذا الحضور لازال دون المأمول نظرا لقلة الخبرة ونقص التأطير في مجال العمل التشاركي والجمعياتي والممارسة الديمقراطية بصفة عامة. كما أكدت نتائج بعض الدراسات ضعف مشاركة الشباب في الحياة الجمعياتية رغم تضاعف عدد الجمعيات حيث أن 93.9% من الشباب لا يشاركون في الحياة الجمعياتية و3% فقط من الشباب الريفي ينشطون ضمن المجتمع المدني و9 من 10 شبان تونسيين يولون أهمية للأعمال التطوعية و91.7% لا يرغبون في النشاط في أي حزب سياسي.

III. الخطة المرسومة للفترة 2016-2020

تستند الخطة التنموية لقطاع الشباب خلال الخماسية القادمة إلى مقتضيات الدستور الجديد الذي نص في فصله الثامن على أن "الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن" وتتمحور حول جملة من الأهداف تتعلق بتكريس حق الشباب في المشاركة في الشأن العام ودعم المنظومة التربوية والجامعية في تكوين الشباب والرفع من قدرته التشغيلية ومراجعة منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي في مستوى البرامج والأدوات والمناهج ودعم البنية الأساسية الشبابية لتتلاءم مع الأولويات الوطنية والمحلية وتطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية وإرساء إطار إستراتيجي مندمج للتخطيط والتنسيق ومتابعة السياسة الشبابية.

1. تكريس حق الشباب في المشاركة

تهدف الخطة الإستراتيجية إلى **اعتماد مقاربة تشاركية بغية دعم مساهمة الشباب بمختلف أطيافه وفئاته العمرية في المشاركة في قضايا الشأن العام** من خلال تطوير المضامين والبرامج الموجهة للشباب قصد الرفع من مستوى مشاركته في الحياة السياسية والمدنية وتعزيز قيم المواطنة لديه وتدريبه على ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفاعلة في البناء ومزيد الإحاطة به **لحمايته من خطر الاستقطاب**

والتطرّف والإرهاب وذلك بإقرار برامج وحوافز لتشجيع الشباب على الانخراط في **البرامج التطوعية وإبرام اتفاقيات شراكة مع هياكل المجتمع المدني.**

كما سيتواصل **إنجاز الدراسات والبحوث ذات العلاقة** والعمل على بلورة صيغ جديدة لحوار حقيقي مع الشباب يرتكز بالأساس على الإنصات لهذه الفئات ورصد آراء الشباب المتواجد في مختلف الجهات والمعتمديات والأخذ في الإعتبار لمشاغله وتطلعاته في شتى المجالات مع إيلاء الشباب المقيم بالمهجر ما يستحقه من عناية.

وبهدف تأمين مشاركة الشباب في المسار التنموي، ستعمل الخطة المقبلة على **دعم تواجده في الهياكل التمثيلية الوطنية والجهوية** وحثه على الإنخراط في العمل الجمعياتي وتعزيز حضوره في المنابر الإعلامية.

2. تطوير أداء منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي

ستعمل منظومة التنشيط التربوي والإجتماعي على تنمية قدرات الشباب القيادية والإبداعية عبر تكثيف البرامج وتنظيم الدورات التدريبية والتظاهرات ذات الصلة. كما سيتواصل العمل على **إذكاء روح المبادرة لديه** من خلال وضع آلية لدعم المبدعين الشبان وإحداث جائزة وطنية لأفضل المشاريع الشبابية إضافة إلى دعم التظاهرات الوطنية الفنية والرياضية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لإحتضان الطاقات الإبداعية ورعايتها.

وعلى صعيد آخر سيتجه السعي إلى **تكريس حق الشباب في الرّعاية الصحّية والنفسية والإجتماعية وحمايته من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر** من خلال تنمية الأنشطة التثقيفية والتحسيسية المتعلقة بالتربية والتوعية الصحية والرعاية النفسية والاجتماعية للشباب خاصة بالأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتشجيع الشباب على ممارسة النشاط الرياضي وتطوير صيغ الشراكة مع المؤسّسات التربوية والثقافية والتكوينية والاجتماعية وهياكل المجتمع المدني وبلورة ذلك ضمن عقود وبرامج تنفيذية.

وستسهر الخطة كذلك على **تطوير الخدمات المقدمة للشباب وتنمية قدراته في مجال الاتصال والإعلام وتمكينه من فرص التعبير والمشاركة بإحداث " بطاقة شاب**" التي تمكن حامليها من التمتع بإمتيازات تفاضلية في مختلف الخدمات والأنشطة الثقافية والنقل والصحة والرعاية النفسية والإقامة والإتصالات وغيرها، وإرساء منظومة إتّصالية وطنية متكاملة للإعلام الخدماتي والتوجيه الشبابي تشتمل على مركز للإعلام والإتصال والتوجيه الشبابي وبوابة وطنية للإعلام الخدماتي ونقطة إعلام

وتوجيه شبابي بكل مؤسسة شبابية فضلا عن مواصلة إحداث إذاعات الواب ونوادي صحافة المواطن وإرساء برامج جديدة للتربية الإعلامية داخل المؤسسات الشبابية.

وعلى مستوى **المناهج** من المنتظر أن تتطور آليات الشراكة والتنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن الشبابي من خلال بعث "مجلس المؤسّسة" أو "مجلس التنشيط" متكوّن من تمثيليّة لشباب المنطقة ومختلف المتدخّلين بما يساعد على صياغة البرامج والأنشطة المحلية ويسهر على متابعة تنفيذها وتقييم مردوديّتها.

وتقتضي هذه التدخلات إقرار **جملة من الإصلاحات** المتعلقة بتطوير الأطر التشريعية عبر تحويل المرسوم عدد 119 إلى قانون توجيهي للتنشيط التربوي والإجتماعي وإصدار النّصوص المنظّمة للمؤسّسات الشبابية وإيجاد صيغة قانونية لتأمين الأنشطة الشبابية المنجزة خارج مؤسسات الشباب وذلك بالإضافة إلى مراجعة ضوابط التصرّف المالي بقطاع الشباب والتفتح على الاختصاصات ذات الصلة بالتنشيط التربوي والإجتماعي وفتح الآفاق لتشغيل خرّيجي المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي.

وستتعزز من جهتها **البنية الأساسية الشبابية** وتتدعم بالتجهيزات العصرية من خلال إحداث أقطاب نشاط بالجهات في اختصاصات مختلفة تسخّر لها الإمكانيات الضرورية لضمان عدم تشتت الجهود وتأمين توزيع عادل للأنشطة والبرامج بمختلف الجهات وإستكمال برنامج تعميم دور الشباب على المعتمديات وتوسيع الوحدة الترابية المعتمدة لإحداث دور الشباب من المعتمدية إلى البلدية وذلك بصفة مرحلية.

كما سيتواصل خلال الفترة القادمة **تنفيذ برنامج تأهيل مؤسسات الشباب وصيانتها** ودعمها بالفضاءات الرياضية وبالتجهيزات ومزيد تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الشباب وتعزيز الجهود العمومية في المجال والتأكيد على دور الجماعات العمومية المحلية والجهوية في صيانة وتهيئة المنشآت الشبابية وذلك بالإضافة إلى هيكلة وحدات التنشيط المتنقلة على المستوى التنظيمي والتنشيطي وفي مستوى البنية الأساسية والتجهيزات ووضع خطة وطنية مرحلية للتنشيط التربوي الاجتماعي بالريف بالاشتراك مع المجالس الجهوية والمصالح المحلية والهياكل ذات العلاقة.

3. تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية

سترتكز الخطة المستقبلية خلال الخماسية القادمة على إرساء سياسة وطنية في مجال الترفيه والسياحة الشبابية تجمع بين مختلف الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني وتعتمد على اللامركزية في

تنفيذ البرامج من خلال **إبرام إتفاقيات إطارية مع الهياكل ذات العلاقة بالشأن الشبابي في مجال الترفيه والرحلات وتطوير التعاون مع المنظمات الدولية المختصة.**

كما سيتم العمل على مراجعة النصوص القانونية في إتجاه منح مزيد من الصلاحيات للجهات في التسيير المالي وبناء الشراكات والتشجيع على الاستثمار الخاص في مجال البرامج الترفيهية والسياحة الشبابية.

وفي إطار **تطوير المنظومة الوطنية للسياحة الداخلية الموجهة للشباب** ستشهد المرحلة القادمة إعداد دليل للرحلات الشبابية يتضمن المسالك البيئية والثقافية والسياحية وخارطة وطنية للسياحة الشبابية تحدد بدقة شروط ومواقع إحداث مراكز الإقامة والتخييم والإصطياف إلى جانب وضع خطة اتصالية للتعريف بالمسالك السياحية الشبابية وبمؤسسات الإصطياف الموجهة للشباب.

كما ستتجه الجهود نحو **تعزيز قدرة وفاعلية الهياكل الشبابية في مجال الترفيه والسياحة الشبابية** من خلال العمل على الترفيع في الإعتمادات الموجهة للنقل الشبابي وترشيدها وتركيز منظومة وطنية للحجز الإلكتروني لمراكز استقبال الشباب العمومية وربط الصلة مع المنظمات الدولية المهتمة ببيوت الشباب وإدراج مراكز إستقبال وسياحة الشباب التونسية ضمن المنظومة الدولية مع بلورة خطة متكاملة لتكوين ورسكلة الموارد البشرية لمؤسسات الشباب ودعمها بالإطارات المختصة ومراجعة الإطار القانوني في إتجاه إضفاء مزيد من المرونة على تسييرها المالي وفي تنفيذ البرامج.

وإلى جانب **تطوير التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة عبر توسيع دائرة التعاون الثنائي** ومراجعة محتوى الإتفاقيات ووضع برامج وآليات تحفيزية لإتاحة الفرص للشباب للانفتاح على الثقافات الأخرى ستتجه العناية إلى تشجيع مبادرات هياكل المجتمع المدني التونسي الرامية إلى بناء الشراكات وتنفيذ البرامج المشتركة في مجال الترفيه والسياحة الشبابية وإبرام اتفاقيات إطارية لتسهيل عمليتي استقبال وإرسال الوفود الرسمية وإحداث لجنة وطنية لإعداد وتنفيذ البرامج والتظاهرات الشبابية الخاصة باعتماد تونس "عاصمة الشباب العربي لسنة 2019".

4. إرساء إطار إستراتيجي مندمج للتخطيط والتنسيق والمتابعة للسياسة الشبابية

ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل **إرساء خطة وطنية مندمجة للسياسة الشبابية** توحد الجهود والإمكانيات وتضمن نجاعة وجدوى البرامج العمومية والخاصة الموجهة للشباب في مختلف

المجالات التربوية والصحية والثقافية والإقتصادية من خلال تعزيز إنتاج المعرفة حول مشاغل الشباب والقيام بمسوحات حول الشباب لرصد مؤشرات تطوّر الحياة الشبابيّة وتطوير قواعد المعلومات والبيانات حول مشاغل هذه الفئة. كما ستوجه الجهود إلى دعم الشراكة مع المنظمات والهيئات الوطنيّة والدّوليّة المختصّة في مجال رصد قضايا الشباب وتنفيذ برامج مشتركة في المجالات ذات الأولوية وإحداث **شبكة وطنيّة للباحثين الشبان** ووضع منظومة توثيقية متخصصة في مجال الشباب وتطوير **قاعدة البيانات حول الشباب"شباب أنفو" chabeb-info"**.

وتكريسا للنهج التحاوري ولتقاليد الإصغاء للشباب، سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى **تنظيم حوار مجتمعي وطني وفق مقاربة تشاركية تجمع مختلف الفئات الشبابية والفاعلين في الشأن الشبابي** للتباحث حول أهم القضايا المتعلقة بالشباب مما سيمكن من ضبط الأولويات الإستراتيجيات ومن تحديد ملامح السياسة الشبابية للفترة المقبلة وسبل إنجازها وتقييمها.